

کتابخانه تصنیف سکا علی حمید آبادکن
۱۳۲۸ < الف: ۲

نمبر دجله ۷۸۷۷

تاریخ دجله

نام کتاب احتیاف الالبصار والبصائر بتبویت کتاب

فن کتاب الاستبانه والنظائر

فقه حنفی

نمبر کتاب دجله مذکور

۷۵۹

5219 / 51A

* فهرست كتاب اتحاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشياء والانتظائر *

كتاب الطهارة	٦٢
كتاب الصلاة	٦٣
كتاب الزكاة	٦٤
كتاب الصوم	٦٥
كتاب الحج	٦٦
كتاب النكاح أى الرضاع والنسب	٨٣
كتاب الطلاق والرضاع والحضانة والنسب والنفقة	١١٠
كتاب العتاق وتوابعه من الولاء وغيره	١٤١
كتاب الايمان والتذور	١٦١
كتاب التعزير والمحرود والسرقة	١٧٤
كتاب السير	١٨٦
كتاب اللقيط واللاقطة والابق والمفقود	١٩٨
كتاب الشركه	٢٠١
كتاب الوقف	٢٠٤
كتاب اليسوع	٢٤٣
كتاب الكماله والمحواله	٢٧٧
كتاب القضاء والشهادات والدعوى	٢٨٦
كتاب الوكالة	٣٤٠
كتاب الاقرار	٣٥٣
كتاب الصلح	٣٦٩
كتاب المضاربة	٣٧٤
كتاب الهبة	٣٧٧
كتاب المداينات	٣٨٣
كتاب الاجارات	٣٩٥
كتاب الامانات	٤١٤

كتاب المجزوءات	٤٢٤
كتاب الشفعة	٤٣٢
كتاب القسمة	٤٣٥
كتاب المزارعة والمساقاة	٤٣٧
كتاب احشاء الموانع والشرب	٤٣٨
كتاب الاكرام	٤٤٠
كتاب الغصب	٤٤٢
كتاب الصيد والذبايح والاضحية	٤٥٥
كتاب المحظور والاباحة وفيه وصية الامام لابي يوسف	٤٦١
كتاب الرهن	٤٨٦
كتاب المجنات	٤٩٢
كتاب الوصايا	٥٠٩
كتاب الغرائض	٥٣٠

* (تمت القهرست بحمد الله وعونه) *



هذا

كتاب اتحاف

الابصار والبصائر *

بقريب كتاب الاشياء

والنظائر * لمؤلفه المحامد المفاضل *

المحامي رتب الفضائل العلامة الشيخ محمد أبو

الفتح المحنقي مفتي الثغر السكندري

بلغه الله ما يشاء



من النسخ
آ



﴿وما توفيق الا بالله العلي العظيم﴾

٢٨

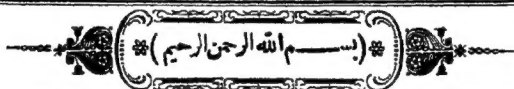
٢

٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل العظيم * الهادي من يشاء الى صراط مستقيم * والصلوة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد صاحب الدين القويم * وعلى آله وأصحابه أجمعين
الفضل والتعظيم * (أما بعد) فيقول المرتجي لطفر به الحفي * محمد
ابو الفتح الحنفي * لما كان كتاب الاشياء والتظار * تأليف العلامة الشيخ زين ابن
نجيم دى المفاسر * مشتملا على الجمل الغفير من المسائل * ومختوفا على ما لم يحتو عليه
غيره من كتب الافاضل * الا انه ينسجه على هذا المنوال * الذي لم يوجد له سابقة
مثال * عصر على مثل الوقوف على ما حواه من الفوائد * وما اشتمل عليه من يدبغ
الفرائد * سيما عند الحاجة اليها * والاضطرار الى العثور عليها * وذلك لتفرقها
في الضوابط والقواعد * وغيرها مما وعاء من جيل العوايد * أردت جمعها في

الفن الثاني * والمحاقها بأبوابها بديعة الشكل والمعاني * ليسهل الوقوف عليها الحل طالب * ويكثر الانتفاع بها لكل راغب * وقد أضافت الى ذلك تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس فن الفروق الفن الثاني تكثيرا للفائدة وتعميما للغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من التوضيحات * ونزاد من التصوييات * وبوبت ما لم يوب له المؤلف من المهمات * كالزراعة والمسافة والشرب واجبا للموات * وقد يكون للسؤال المناسبة بين فاكثرت من ذلك فأبنتها في كل منها المناسبة ما هنالك * راجيا منه تعالى العفو والعافية والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * (وسميت انحف الابصار والبصائر بتدوين كتاب الاشياء والنظائر) * والله تعالى أسأل وبنييه المعطى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجه الكريم * وان يديم النفع به اياه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



(قال صاحب الاشياء)

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدره على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتغيز خطاب المكاف بضيق الوقت (وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما يقتضيه في حق غير العذور بذلك (المطهران للنجاسة خمسة عشر) المايح الطاهر القالع وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس وميع الصقيع ونحت الخشب وفرك المني من الثوب وميع المحاجم بالخرق المبتهل بالماء والناثر وانقلاب العين والدباغة والنقور في الفارة اذا ماتت في السمن والذكاة من الال في الحبل ونزع البرث ودخول الماء من جانب ونخروجه من الآخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل (وذكر بعضهم) ان قهقهة المني من المطهران فلو تجسس برقعهم طهروا في التحقيق لا يظهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

يعنه يا افرئ من المنى الا في مسئلتين ان يصح كون التوب جديداً او امنى عقب بول لم يزل به بالماء وقد ذكرناه في شرح السكز (الابوال) كلها نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف التصحيح في بول المرأة (ومرأة) كل شئ كبوله (وجرة) البعير كسرقينه (الدماغ) كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسلم من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة (الخمر) نجس الاخر مطبراً كحول وغيره كحول على أحد القوانين وخمر الفسارة على احدى الروايتين (الجزء) المنفصل من المحى كيبته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهروا ان كثر (ما لم ينصر) اذا نجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الغسلات يقوم مقامه (يشترط) في الاستنجاء ازالة الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها اذا انحزوا الناس عنه غافلون (توضاً) من ماء نجس وهناك من يعلم بفرض عليه الاعلام (رأى) في ثوب غيره نجاسة ما فعم ان غاب على ظنه انه لو أخبره أزالها أخبره والا فلا (المرقة) اذا اتنت لا تنجس كذا في القنية (والطعام) اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم والبن والزيت والسمن اذا اتنت لا يحرم أكله انتهى وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) الدجاجة اذا بحت ونفث وشها وألقت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً وصارت نجسة بحيث لا طريق الى أكلها الا ان تحمل المرأة اليها فتأكلها والله تعالى أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الطهارة (قال المؤلف) الفن الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الابائية صرح بها المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء وسواء قلنا انها شرط للصحة كما في الصلاة والزكاة والصوم والحج ولا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد من انما الاعمال بالنيات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدروا مضافاً الى حكم الاعمال وهو نوعان آخرى وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوى وهو الصحة والفساد وقد أربد الانروى بالاجماع لا لاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الابائية فانتهى الاشران يكون مراداً ما لانه مشترك ولا عموم له ولا اندفاع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الآخر والثاني أوجه لأن

الاول لا يسله المخصم لانه قائل بمجموع المشترك فيثبت لا يدل على اشتراطها في
 الوسائل للحجة ولا على المقاصد ايضا (وفي بعض النسخ) ان الوضوء الذي ليس
 بمنزلة الوضوء لا يورثه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات
 بالاجماع او بآية وما أمروا الالعبد والله مخلصين له الدين والاول اوجه لان
 العبادات فيها معنى التوحيد بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل ومعهم المخفين وازالة الخجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان
 والاولا في للحجة (واما اشتراطها) للتعيم فللدلالة آية عليها لانه القصد (واما غسل
 الميت) فقالوا لا يشترط للحجة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
 القرض عن ذمة المكافين (ونفزع عليه) ان الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الانحراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو
 فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير (واما في العبادات) كلها فهي
 شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك واما قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بالقصد فيوزو والجنب والحائض قراءة
 ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قوله لم يقرأ
 بقصد الذكر لا تبطل صلاته وأجنا عنه في شرح الكتبانة في محله فلا يتغير بعزيمته
 انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوى مانصه)
 وقالوا في التعيم لا يجب التمييز بين المحدث والجنب حتى لو تعيم الجنب يريد به الوضوء
 جاز خلافا للخصاص لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدى به ما شاء
 لان الشروط راعى وجودها لا غير الا ترى انه لو تعيم للعصر جاز له ان يصلى به غيره
 انتهى (ثم قال بعد ذلك أخر بحث تعيين المنوى في ضابطها اذا عين وأخطأ مانصه)
 واما اذا لم يكن المنوى من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
 والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح
 الزيلعي على الكنتز في قوله ونيتة ببناء على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا
 على القندوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة أو رفع المحدث وعند البعض نية الطهارة تكفي (واما في التيمم)
 فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظهر قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لأنها ليست بعبادة مقصودة وانما هي تبع لغيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كافي المحاربة وهو محمول على ما اذا كان محدثاً أما اذا كان جنباً فقيم لما حازله ان يصلي به كافي البدائع وقد أوجهناء في شرح الكتر انتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوي من الفريضة والساقلة لاشتراط النية فيها وأما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لأنه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انه مراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) فان كان في الوسائل فان الكل صحيح (قالوا) لو اغتسل المجنب يوم الجمعة للجمعة وورفع الجنبية ارتفعت جنبته وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانعه) وأما النية في الوضوء فقال في المجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد انتهى ثم قال وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستهلاً فوقتها عند الاعتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكثر وغيره فلغا تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله واذا أسلم بعدهما صلى بهما (لكن قالوا) اذا انقطع دم الكفاية لاقول من عشرة حل وطها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها ليست من أهله وان صح منها ولحكمة طهارة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التمييز الى ان قال ويشترط وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانعه) ومنها الوقر أجنب قرأنا فان قصد التلاوة وحرم وان قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكميل في النيابة في النية) قال في قيم القنية مريض يعمه غيره فائنة على المريض دون الميم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) البقن لا نزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً اذا وجد

أحدكم في بطنه شيئاً فأشك على غيره فخرج منه شيء ما لا فلا يخرج من المسجد حتى
يجمع صوتاً أو يجذرجا (وفي فتح القدير) من باب الانقباس ما يؤخه فانسوق
عبارة بما هو قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما إذا لم يتمكن من
الازالة لمخافة خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قبل الواجب غسل
طرف منه فإن غسله بقطر أو بلا قطر طهره وذكر الوجه يبين أن لا أثر للخرى وهو أن
يغسل بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وقيل الشك في قيام النجاسة لا احتمال كون
المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الاستيعابي في شرح الجامع
الكبير قال وصحبت الامام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بقوله ويقيد على مسيلة
في السير الكبير هي إذا فقهنا حصناً وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المنافع
ببقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم كذا هنا
(وفي الخلاصة) بعد ما ذكره مجرداً عن التعليل فلم يصلى معه صلوات ثم ظهرت
النجاسة في طرف آخر فجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة
لا يدرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي
فإن غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بنجاسته قبل وحاصله أنه
شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع التيقن قبله وانما حقان ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم
يوجب البتة الشك في طهر الباقي وإباحة دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً
أن ارتفاع اليقين من نجسه ومعه وميته وإذا صار مشكوكاً في نجاسته جازت الصلاة
معه إلا أن هذا إن صح لم يبق لكلمتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
معنى فانه حينئذ لا يتصور أن يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك
فيه لا يرتفع به حكم ذلك اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم
اليقين وعلى هذا التقدير يخص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وإن ثبت
الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم
اليقين السابق على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولهم) القصة
من المظهورات يعني لو تنجس بعض البر ثم قسم مظهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو

المتنجس أولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقا ما كان
 على ما كان (ويستخرج عليها مسائل) منها من يتيقن في الطهارة وشك في الحدث
 فهو متطهر (أو يتيقن في الحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية
 وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلا وجلس للاستراحة وشك
 هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) للوضوء ومعه ما تم شك هل توشأ
 أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيما (وفي خزانة الاكل) استيقن بالتيمم وشك
 في الحدث فهو على تيممه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما
 في الوضوء (ولو يتيقن الطهارة والمحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية)
 يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل (راى
 البلية بعد الوضوء) سائلا من ذكره يعبد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول
 أو ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازار به بالماء قطعاً لا وسوسة (واذا بعد) عهده
 عن الوضوء وعلم انه بول لا تنفعه المحسلة انتهى (ثم قال) شك في وجود التجسس
 فالاصل بقا الطهارة ولذا قال محمد حوض علامته الصغار والعبيد بالأيدي
 الدنسة والجارار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا افتوا بالطهارة طين
 الطارقات (وفي الملتقط) فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضى بفساد
 الحجر بالشك (وفي خزانة الاكل) راى في ثوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى
 أصابه فانه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقدة انتهى يعني
 احتياطا وعملا بالظاهر انتهى (وقال في قاعدة مائت يتيقن لا يرتفع الا يتيقن مثله
 والمراد به غالب العاقل مانصه) وفي المجتبى اذا شك انه كبير للافتتاح أولا أو هل
 أحدث أولا أو هل أصابت النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أولا استقبل ان كان أول
 مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخارج امنى أو مذى وكان في النوم فان تذكر
 احتلاما وجب الغسل اتفاقا ولا يلزم عند أبي يوسف عملا بالاقول وهو المذنى
 ووجب عندهما احتياطا كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام
 في النسابة الميتة اذا وجدت في البر ولم يدرك متى وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل
 اضافة المحادث الى أقرب أوقاته) منها ما قدّمناه فيما الورأى في ثوبه نجاسة وقد صلى
 فيه ولا يدري متى أصابه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقدة
 ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع

بعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما رصف
(ولو فحق جبة) فوجد فيها فأرة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها لأن لم يكر لها نقب
بعيد الصلاة منذ يوم وضع القطن فيها وإن كان فيها نقب بعيدا منذ ثلاثة أيام
وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكموا بنجاسة البئر إذا وجد فيها فأرة ميتة من
وقت العلم به لمن غير عادة شيء لأن وقوعها حادث فيضاف إلى أقرب أوقاته
وخالف الإمام الأعظم فاستحسن إعادة صلاة ثلاثة أيام إن كانت متفتحة
أو متفتحة والامد يوم وليلة عملا بالسبب الفار دون المؤهوم احتياطا كالجروح
إذا لم يزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح اه (ثم قال في خاتمة
فيها فوائد في تلك القاعدة) أعني اليقين لا يزيل بالشك القاعدة الأولى يستثنى
منها مسائل (الأولى) المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو
الصحيح (الثانية) لو وجد بللا ولا يدري أمني أم مذى قدمنا يجب الغسل مع
وجود الشك (الثالثة) إذا وجد دفأرة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توضأ
منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلا مع الشك (الرابعة) قدمنا أنه لو شك هل
كبر لا فتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسح رأسه أولا وكان أول ما عرض له استقبل
(الخامسة) أصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع أصابته غسل الكل على
ما قدمنا عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت
المررة فأرة قالوا إن شربت على فورها الماء ينجس كشارب الحجر إذا شرب الماء
على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أي خيفة لا حقال غسلها
فيها بل ما بها وعند محمد ينجس بناء على أصله من أنها لا تزول إلا بالماء المطلق
كالحكمية اه (ثم قال) وههنا مسائل تحتاج إلى المراجعة ولم أرها إلا الآن إلى أن
قال) ومنها صاحب العذرا إذا شك في أفة قطاعه فصل بيطهارة ويثبت أن لا تصح اه
(ثم قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
تبنى عليه الأحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الأبواب صرحوا في نواقض
الوضوء بأن الغالب كالمحقق اه (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
مانصه) واعلم أن أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة (الأول السفر) وهو
نوعان منه ما يختص بالطول وهو ثلاثة أيام وليلتها وهو الفطر والمسيح
أكثر من يوم وليلة وسقوطه في حجة على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصرو هو ترك الجمعة والعيدين والجماعة والتمتع
على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطلته اه (ثم قال) السادس
المصروعوم الساي كالصلاة مع نجاسة المعفوعتها كما دون ربع الثوب من
مخففة وقد رال درهم من المقلطة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها
خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثروا بول ترشش على الثوب قد ر
رؤس الأبروطين الشوارع وأثر نجاسة عمر زواله وبول سنور في غير أو في الماء
وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في المرة والغارة ونحو حمام وعصفور وان كثروا
الطيور الحرمية في رواية وما ليس له نفس سائلة ويريق النائم مطلقا على الفتى به
واقواء الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان القيس ومنفذ الحيوان والغفر عن
الريح والفسا اذا أصاب المرأيل المبتلة أو المقعدة على الفتى به وكان المحلواني
لا يصل في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحرز من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن
النار طاهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادهما تيسيرا والالتزم نجاسة
المخبز في غالب الامصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعرا اذا وقع
في الحباب وريحه قبل تقبته وتخفيف نجاسة الاروات عندهما وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سال من الكنف مالم
يكن اكبر رائحة النجاسة وماء الطابق استحسانا وصورته احرق العذرة في بيت
فأصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق
او بيت بالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا كان اهر يق فيه
النجاسات فمرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كوز معلق
فيه ماء فتخرج في اسفل الكوز والقول بطهارة المذك وان كان اصله دما والزباد
وان كان عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء القيس
أو عكسه والفتوى على ان العبرة للطاهر أيهما كان وما ترشش على الغاسل
من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السوق اذا ابتل
به قدماه ومواطئ الكلاب والطين المبرق وردقة الطريق ومشروعية
الاستنجاء بمجر مع انه ليس بمزيل حتى لو نزل المستنحي به في ماء نجسه والقول بأن
كل ما منع قانع يزيل النجاسة الحقيقية ومن المحض للصبيان للتعلم وليس الخنف في

الحضرة لشقة نزعته في كل وضوء ومن ثم وجب نزعها للغسل لعدم تكرره وأنه لا يحكم على المأمرا بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتنجس مالم ينفصل عنه وأنه لا يضره التعبير بالمكث والطين والطحلب وكل ما يسهر صونه عنه اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقبل أن من المرأة والذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا لذلك ووسع في المياه فوضه الى رأى المتبلي به اه (ثم قال في آخر هذه القاعدة مانعه) الفثرة الأولى المشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (الى أن قال) فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل الاوقات (وأما جواز) التيمم للنفوس من شدة البرد للجنبه فالمراد من الخوف والخوف من الاعتقال على نفسه أو على عضوين من أعضائه أو من حصول مرض ولنا شرط في البدائع يجوز من الجنابة أن لا يجحد مكانا يابا وبه ولا يؤيد فقهه ولا ما مضى ولا جساما والصحيح أنه لا يجوز للعدو الأصغر كما في الجنابة لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء اه (ثم قال) الثلاثة متوسعة بين هاتين كريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بطلان البرء فيجوز له الفطر وكذلك في المرض المبيح للتيمم اه (ثم قال) ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له أن يخاف من الماء على نفسه أو عضوه ذهابا أو منفعه أو حدوث مرض أو به وبرد ولم يبيحوا بطلان المرض مع أن مشقة السقوط من ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء من زيادة فاحتث على قيمته لا اليسيرة اه (ثم قال في الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبر فيما لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانعه) وقال أي الذي يلجى في باب الانجاس أن الإمام يقول بتغليظ نجاسة الاروات لقوله عليه الصلاة والسلام إنهار جس أي نجس ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول آدمي فان البلوى فيه أهم اه (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على قول أبي حنيفة ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قولهما ولا بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد بها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في أصابته على اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة الى جنس المكافين فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي أن ما عمت بليته خفت قضيته اه (وقال في الثانية

ما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها مانعه) وأما ما يعفوص بول السنور في اثبات
 دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان العادة بتفسيرها (وفرق) كثير
 من المشايخ في البعريين ابار الغلوات عن قليله للضرورة لانه ليس لها رأس
 حاضرة والابل تبعر حولها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير
 ولكن المعقد عدم الفرق بين ابار الغلوات والامه اربوبين الصحيح والمنكسروين
 الرطب واليابس (ويبقى) عن ثياب المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل على
 رواية النجاسة للضرورة (ولا يفي) مما يصيب ثوب غيره لعدمها (ودم الشهيد)
 طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجيرة) يجب أن لا تستر
 من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه اه (ثم قال) تذيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز
 لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال المسافان كان لفقد الماء بطل
 بالقدرة عليه وان كان لم يصح بطل بصره وان كان لم يدر بطل بزواله والمصحح على
 الجيرة اذا سقط بطل لزواله اه (وقال في بحث دره المعاصداوى من جلب المصالح
 مانعه) ومن ذلك ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لا يجدره ترك الاستنجاء ولو على
 شطنه لان النهي راجع على الامر حتى استوجب النهي الارمان ولم يقتض الامر
 التكرار اه (والمرأة) اذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤثره
 (والرجل) اذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤثره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد
 ستره تركه والعرق ان النجاسة المحكمية ادوى (والمرأة) بين النساء كالرجلين
 الرجال كذا في شرح المفاتيح (ومن فروع ذلك) المبالغة في المعصية والاستتار
 مسنونة وتركه للصائم وتخليل الشعر سنة في العهارة ويكره للمعمر اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محللة مانعه) فما فرغ على هذه القاعدة حد الجارى
 اى الماء الجارى الاصح انه ما يده الناس جاريا (ومنها) وقوع البعر الكثير
 في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حد الماء الكثير المخفى
 بالجارى اصح تعويضه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشئ من العشر في العشر ونحوه
 (ومنها) الحبر والهاس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والغاس ترد الى ايام
 عادت اه (ثم قال في ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها
 فعمد أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة الا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة
 قالوا وما اعتوى وهل الخلاف في الاصلية أو في الجمعلية أو فيها ما مستوفى

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القامدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول (أى وهو التحرى في الثوبين كذا في شرحهما) أنه لو تحرى وظل طهارة أحد الأثابين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم لكن هذا مبني على جواز التحرى في الأثابين (وفي شرح الجمع قبيل التيمم) لو كانا أثابين بريقهما وبقيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب المحرّم بالحلال مانصه) وذكر بعضهم أن من هذا النوع حديث لك من المحاذق مافوق الأزار وحديث أصنعوا كل شيء إلا النكاح فان الاول يقتضى تحريم ما بين المرأة الى الركبة والثاني يقتضى إباحة ما عدا الوطئ فخرج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال أحمد ولا الثاني اه (ثم قال ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال) الثانية الاجتهاد في الاواني إذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والاقول نجس حائز وبريق ما غلب على ظنّه انه نجس مع أن الاحتياط أن يريق الكل وبقيم كما إذا كان الاقل طاهراً ولا يغلب فيها (الثالثة) الاجتهاد في ثياب محتات بعضها نجس وبعضها طاهر جازئ سواء كان الاكثر نجساً أولاً (والفرق بين الثياب والاواني أنه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاحتياط وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذا في شرح الجمع قبيل التيمم انتهى وقد قلنا بقية ذلك في كتاب المحظور ونقلنا بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا من كتب تفسير للعدت ولم يغفلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبار الغالب لمكان حسناً اه (ثم قال) السادسة إذا اختلط مائع طاهر بماء مطاق فالعبرة بالغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا ويدينه في الطهارات من شرح الكزبى ما إذا تيسر الغلبة اه (ثم قال) وليس منه ما إذا توى تيمم لفرضين لا ما تقول يجوز له أن يصلى بالواحد ماشاً من العرائض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما إذا استنجى للبول بمجر ثم نام فاحتمل وأمتى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرق لان البول لا يطهر بالفرق فلا يطهر المني كما صرحوا به وله هذا قال شمس الأئمة المرخى مسئلة الى مشككة لان كل فحل

يعدى أولاً والذي لا يظهر بالفرك إلا أن يجعل تبعاً له (وقد يقال) يمكن جعل
البول الباقي بعد الاستنجاء تبعاً أيضاً (وجوابه) أن التبعية فيما هو لازم له وهو
الذي بخلاف البول ولم أر من تبعه عليه اهـ (ثم قال) تنبيه وليس من القاعدة
ما إذا اجتمع في العبادة جانب المحض وجانب السفر قلنا لا تغاب جانب المحض
ومقتضاها تغليبها لأنه اجتمع المييج والمحرم لأن أحدهما يساقا لواقى المسيح على الحفين
لواحدة المقيم فسافر قبل انتمام يوم وليلة انتقلت مذكاة الى مذكاة أخرى فيسمع ثلاثاً
ولو كان على عكسه انتقلت الى مذكاة المقيم ومقتضاها اعتبار مذكاة الإقامة فيها
تغليباً لجانب المحض وبه قال الشافعي وعندنا لو مع أحدي الحفين حاضر
والآخر سافر فكذلك على الأصح طرد القاعدة وأما عندنا فلا يخفى أن مذكاة
مذكاة المسافر اهـ (ثم قال في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي فإنه يقدم المانع)
فلوضاق الوقت أو الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها اهـ (ثم قال في القاعدة
الثالثة لا يثابر في القرب) قال الشافعية لا يثابر في القرب مكروه وفي غيرها محبوب
قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
لا يثابر في القربات فلا يثابر بماء الطهارة ولا يستتره ورة ولا بالصف الأول لأن
الغرض بالعبادات التظيم والاحلال فمن أثربه فقد ترك اجلاله الله وتظيمه
وقال الامام لودعيل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوضأ به لغيره ليتوضأ به لم يحز لا عرف
فيه خلافاً لأن الاثارة ما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب
والعبادات اهـ (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
الصلاة ومعه ما يكفيه طهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يحز له الا يثابر
(ولو أراد) اضطرار يثابر غيره بالطعام لاستيقامه مهجته كان له ذلك وان خاف فوت
مهجته (والفرق) ان الحق في الضهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يثابر والحق
في حال المحضة له اهـ وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي الخطر أيضاً (وقال
في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
أحدهما في الآخر غالباً) فمن فروعهما إذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحيض
كفي الغسل الواحد اهـ (وقال في القاعدة اثنتا عشرة الفرض أفضل من الفل)
الافى مسائل (الاولى) ابرأ المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب (الثانية)
ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الرضوء بعد الوقت وهو الفرض وقد نقلنا ذلك أيضا في المحظر (وقال في
القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه)
وخرج عنه مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فحاصت لم تقض الصلاة اه
وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنطق
البدني خطأ مبرحها المصائبنا في مواضع إلى أن قال) ومنها لو ظن الماء نجسا
فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر حار وضوءه كذا في الخلاصة اه (ثم قال وخرج عن هذه
القاعدة مسائل إلى أن قال) الثانية لو صلى وعنده أنه محدث ثم ظهر أنه متوضأ
أعاد إلى أن قال والثانية تقتضي أن تجعل مسئلة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل
أما إذا صلى فإنه بعد اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا فراجع اه (وقال
في الفقرة الثالثة في أحكام الميدين مانصه) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته
وان أبطلت الصلاة اه وقد نقلناها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالباغ في
فراغ الرضوء إلا القهقهة اه (ثم قال) ولا يمنع من مس المصحف اه (وقال في
أحكام السكران مانصه) واختاف في حد السكران فقبل من لا يعرف الأرض
من السماء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط
وهذيان وهو قو له ما وبه أخذ كثير من المشايخ (والمعبر) في القدرح السكر في حق
الحرمرة ما قاله احتياط في المحرمات (والخلاف) في المحم (والفتوى) على قولهما
في انتعاض الطهارة وفي عيبه أن لا يسكر كما ينه في شرح الكنترا اه وقد نقلناه
في كتاب الإيمان (وقال في أحكام العبيد مانصه) وإذا لم يقدر على الرضوء
الايمن فعلى السمدان بوضوء بخلاف المحرم اه (وقال في بحث الأحكام الأربعة
مانصه) والاستناد وهو أن ثبت في الحال ثم يستند إلى أن قال وكما طهارة
المستحاضة والمتميم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت وجود
المحدث اه هذا قلنا لا يجوز المسح لمعا اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه)
ولا تعود القباسة بعد الحكم بزوالها ولو دنيغ الجلبا لتهمس ونحوه وفرك الثوب
من المني وجفت الأرض بالشمس ثم أصابها ماء لا تعود القباسة في الأصح وكذا
البستر إذا غار ماؤها ثم عاد اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل
مانصه) الخامسة عشر إذا مرت دابة المقيم على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
ينقض نومه اه (وقال في أحكام الأثني مانصه) ومنها لا يظهر بالفرك في قول اه

(وقال في أحكام الذي مانعه) ولا يصح نيمه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم حازت
صلاته به اه (ثم قال) تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون
حقوق الادميين كالتصاص وضمان الاموال الا في مسائل لو اجنب الكافر ثم
أسلم لم يسقط اه (وقال في أحكام الذي أيضا مانعه) ولا يمنع من دخول المسجد
جنبًا بخلاف المسلم (ولا يتوقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
الحرام اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام الحبان ومنها الوطئ
المجنى انسية فهل يجب الغسل عليها (قال قاضيان في فتاواه) امرأة قالت هي جنبي
بأثني في النوم مراراً وأجد في نفسي ما أجد اذا جامعني زوجي لا غسل عليها اه
وقيد السكال بما اذا لم تنزل اما اذا نزلت وجب كائنه احتلام اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز الاستنجاء بزاد المجن وهو العظم كائنت في الحديث اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانعه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المحفف ومسسه وكبنته ودخول المسجد
وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الخف والكفارة وجوباً او ندباً
في أول الحيض بدينار وفي آخره بنصف دينار اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج بين ان يكون بحائل
اولا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجزي في سائر الابواب
(الثانية) ما ثبت للعشفة من الاحكام ثبت لقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق
قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الدبر كولو في القبل فيجب به الغسل اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي
يحرم على الرجل وطئ زوجته المنسكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم
دواعيه الا في الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال في
أحكام الاشارة مانعه) وهن افروع لم ارها الا الآن (الاولى) اشارة الاخرس بالقراءة
وهو جنب يذني ان تحرم عليه أخذ من قولهم ان الاخرس يجب عليه تعريض لسانه
لفعلوا التعريض قراءة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع مانعه) الاول المانع في الممانعة يمنع الدين وجوب شرابه لقول

الزبلي في آخرباب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مائنه) ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماما للمرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تنفذ الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضخان اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل المجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بها اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاجوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذون نجاسة ينبغي ان يقدم عليهم ولم أره اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنجاسة مائنه) فيها الصلاة أول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان طمع في وجود الماء آخره والا بالقديم أفضل ولم أر لأصحابنا انه يتيمم في أوله ويصلي فاذا وجدته في آخره توضأ وصلى ثانية ولا بعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية إنه النهاية في تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من المجمع على المخفين ان يرى جوار والافه وأفضل وكذا بحضرة من لا يراه (ومنها) التوضي من الخوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لا يراه الا لا اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مائنه) اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في الكزوان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا تيمم وفسره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعز فيه الماء أو بغن يسير وفرد الزبلي بالقيمة في ذلك المكان اسكن لم يبين انه في وقت عزته أوفى أغلب الاوقات والظواهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقويم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرق وحواف الهلاك وربما اتصل

الشرية الى دنائير فيجب شراؤها على القادر باضعا فيهما احياء لنفسه اه وقد
 نقلناه في باب الشرب وفي الحظر (وقال في أحكام السفر مانه) رخصة القصر
 والفطر والمسح ثلاثه أيام بلياليها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المذبح مانه) فنهى بحرم دخوله على المجنب والمحاض والنفساء
 ولو على وجه العبور وادخل نجاسة فيه يخاف منها التلوين اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام يوم الجمعة مانه) واستناب الغسل لما اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افرق فيه الوضوء والغسل) بسن تجديد
 الوضوء عند اختلاف المجلس وبكره تجديد الغسل مطلقا يمسح فيه الحنف والشافعية
 للغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضضة والاستنشق فيه بخلاف
 الغسل ففريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما افرق فيه يمسح
 الحنف وغسل الرجل) يناقش المسح دونه ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز
 غسل الرجل المغسوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح الحنف المغسوب وصورة الرجل
 المغسوبة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن تليث الغسل دون المسح يجب
 تعميم الرجل دون الحنف لا يقتضيه الجناية بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن يراه
 (ما افرق فيه مسح الحنف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الحنف لو تلىث مسح
 از أس لا يكره وان لم يندب ويكره تليث مسح الحنف (ما افرق فيه الوضوء والتيمم)
 كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا لمذرو ولا يمسح به الحنف ويفتقر الى انية
 ولا بسن تجديده ولا تليثه بسن فيه النفث ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر
 (ما افرق فيه مسح الجبيرة ومسح الحنف) لا يشترط شدها على وضوءه يشترط انية
 على كمال الظهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الحنف ويجب تيممها أو أكثرها
 بخلاف الحنف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتبر بخلاف المسح على الحنف ان
 لم يغسلهما ولا يدر بحدته بخلافه ولا ينتقض اذا سقطت عن غير بر فلا تجب اعادته
 بخلاف الحنف اذا سقط ولا تنزع للجناية بخلاف الحنف واد كان على عضو حبرتان
 فسقطت احدهما أو أعادها بلا إعادة مسحها بخلاف نزع أحد الحنفين (ما افرق فيه
 المحيض والنفاس) أقل المحيض محدود ولا حد لأقل النفاس وأكثره عشرة أيام
 وأكثر النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه (وقوله)
 دون النفاس أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى المحبل لا الى النفاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجرو في كتاب النكاح وفي المحظر (ثم قال) والمحض
لا يقطع المتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الصوم
(ثم قال) وتتقضى المذبة دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة
والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة
خلاف في النهاية من الافتراق بأربعة قصورا اه (ثم قال ما افرق فيه غسل المحي
والميت) تستحب البداءة بغسل وجه الميت بخلاف المحي فانه يبدأ بغسل يديه
ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف المحي ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحي ان كان
في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف المحي في رواية اه (وقال
في آخره الفرق في قاعدته اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم
لا مانصه) واختلفوا فيما اذا مسح جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتد
وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل
فرضا والمعتدان الاول في فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل
فائدته في التبية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الشواب هل يناب على الكل
ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم أريتهم قالوا في الاضحية كما ذكره
ابن وهبان معز بالتحصيل الصلة الغنى اذا ضحي بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى
تطوعا وقيل الاخرى محم اه (ثم قال) ولما أرحمكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من
القدر الواجب أو زاد على طامع في نعمة الزوجة أو كشف عورته في الخللا زادا
على قدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في المحظر وغيره
(وقال في فن الاغتاز مانصه الطهارة) ما أفضل الماء فقل ما تبع من أصابعه صلى
الله تعالى عليه وسلم (أي) حوض صغير لا ينجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض
الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أي) حيوان اذا خرج من البئر حيا ينزح
الجميع وان مات لا (فقل) الفارة اذا كانت هاربة من المرقعة ينزح كله والا لا (أي)
بشر يجب نزع دلو واحد منها (فقل) بشر صب فيه الدلو الاخير من بشر تجست بموت
نحو فارة (أي) ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نص جاز فقل هو ماء حوض أعلاه
ضيق وأسفله عشر في عشر (أي) ماء طاهر يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل
ماء مات فيه ضفدع بحري وتقت اه (وقال في فن الاغتاز في بحث البيع
مانصه) أي خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية (نقل) ما يجس بماء نجس قليل لم يميز

يبيع من اليهود والنصارى لانه اذا اعلمهم لا يشترونه ولم يميز بغير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم ظاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الاغزاز من بحث الكراهية مانصه أي) انه مباح الاستعمال
 يكره الوضوء منه (فصل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس من الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في الدبر لا ينفس
 الماء ونصفها بنفسه (والفرق) ان البعرة عليها جلدة تنزع من الشروع ولا كذلك
 النصف وفي الملبس على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته المريضة
 بخلاف عبده وأنته (والفرق) ان العبد لا يكره فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا يترج) ماء البئر كله بالفارة و يترج من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبها فيترج الكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يوطأ للضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في تكملة لقن السادس من الفروق من كتاب الاشرية مانصه) قطرة خرقة وقعت
 في خاية ماء ثم صب الماء في خاية نحل تنفس ولو وقعت القطرة ابتداء في النحل
 لا يتنفس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنفس الماء ثم لا يطهر الماء لانه لا يتنقل
 بخلاف ما اذا وقعت في النحل لانها تنقل اه (وقال) أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاشرية) الدقيق اذا سخن بخمر ثم خبز والقي في نخل لا يطهر
 والنخيل اذا القي في خمر ثم في نخل يطهر والفرق انه اذا سخن امتزجت والنخل
 لا يتنقل فلا يطهر بخلاف النخيل لان النخل يتنقل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الجنب
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهير
 وفي منع المشرك تبديله من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشياء في الفن السابع من الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رجلا فساءله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكل ان أم لا
 فقال يؤكل نخطاه فقال لا يؤكل نخطاه (ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرى المرقع والاربي السكك اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام عرجان مع حماد التميمي مع الاعمش

وأعوز الماء للصلاة المغرب فافتى جازبا ليعلم لا أول الوقت فقلت يؤخر إلى آخر الوقت فإن وجد الماء والأتيم ففعلت فوجدني آخر الوقت وهذه أول مسألة خالف فيها أستاذنا هـ (وقال في الفن الثاني في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج عن القرآنية بقصد التناء فلو قرأ المجنب الفاتحة بقصد التناء لا يحرم هـ (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكره للمحدث مسح كتب الفقه والحديث على الأصح (وضع) المعلقة على الكتاب مكره إلا لاجل الكتابة (وضع) المصحف تحت الرأس مكره إلا لاجل المحفظ هـ (وقال في كتاب العتق مانصه) والتؤمين كالولد الواحد الثاني تتبع للأول في أحكامه إلى أن قال الأفي مسئلتين إلى أن قال الثانية نفاس التؤمين من الأول ومارأته عقب الثاني لا هـ (قال صاحب الأشباه)

(كتاب الصلاة)

إذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فإنه يقضيها إلا الفرض والسنن فلا قضاء فيه - جاوذاً يؤذيهم - جاوذاً إذا شرع ظاناً أن عليه فرضاً ولم يكن عليه (اقتدى) الإنسان بأدى حال منه فسد مطلقاً وبالاعلى صحيح مطلقاً وبالمسائل صحيح الثلاثة المستحاضة والضالة والخمسة (القراءة) في الفرض الرباعي فرض في ركعتين إلا فيما إذا أحدث الإمام بعد الأولين ولم يكن قراءتهما فاستخف مسبقاً بما فاتهما فرض عليه في الأربع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الأفي أربع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالأستغناء صحيح ويتابع إمامه في سجود المهوران لم يعد إليه مسجد في آخرها وبأنى بتكبيرات التشريق إجماعاً (المسبوق) لا يكون إماماً إلا إذا استخلفه الإمام المحدث كما ذكره من لا يخسر (المسبوق) يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وعقابه في البرازية (الاستبارة) بنية الكافر إذا قصد السفر ثلاثة ثم أسلم في أثناء المدة فإنه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي إذا بلغ كما في الخلاصة (إذا كرر) آية المجدد في مكان متحد كفته واحدة الأفي مسألة إذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فإنه يلزمه أخرى (لا يكبر جهراً) الأفي مسائل في عيد الأضحى وفي يوم عرفة للتشريق وبازإعدو وبازإقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الخسوف كذا في عيد البناية (لنية بالقلب) ولا يقوم إلا بمقامه الاعتد

التمدد كما في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قول
 عامة المشايخ كذا في النتيجة (إذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم اذا
 أحدث الامام عامدا بعد التقود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون
 هذا المأموم (إذا صحت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء
 قارئ بأبي فصلاته ما فاسدة والمثلان في الايضاح (إذا أدرك) الامام راكعا
 فشرعه لتكميل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول مع فوته
 (شرع) متغلا بثلاث ولم يلزمه قضاء ركعتين (شرع في الفجر) ناسيا سنة مضي
 ولا يقضيها (الاشتغال) بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء (قراءة) الفتحة
 أفضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فات محلله لم يأت به فلا يكمل التسييمات بعد رفع
 رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره
 (الرابعية) المسنونة كالفرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 والسورة (الاولى) ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي تمسح به (كل صلاة)
 أدت مع ترك واجب او فعل مكره وتحريماتها تعاد وجوبا في الوقت فاذا خرج
 لا تعاد (اذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لا يلهي لثواب
 الجماعة الا اذا كان بمنذر (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي
 بالسنة بعيدا عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المحلة أفضل من الجامع
 الا اذا كان الامام عالما (ومسجد) المحلة في حق السوق نهارا ما كان عند حاويه
 وليلا ما كان عند منزله (يكراه) ان لا يرتب بين السور الا اقله (تقليل القرعة)
 في سنة الفجر أفضل من تطويلها (نذر النافلة) أفضل وقيل لا (التكليم) بين
 السنة والفجر لا يسقطها اول من يتقص الثواب (يكراه) أن يخصص اصله - ككنا
 في المسجد وارفع فسبقه غيره لا يرتجى (يكرون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به
 التعجب دون التعظيم (اذا تفكر) المصلي في غير صلاته كتجارتة ودرسه لا تطل
 وان شغله همومه عن خشوعه لم يفتهص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادتها ترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤمن تنهرا - اذ الان يكون شريرا
 (يصح اقتداء) الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتدله المرأة الا اذا نوى
 امامتها الا في الجمعة والعيد ويصح نيابة امامتهن في غيبتهم (خرج الخطيب)

بعد شروعه بتغلاطع على رأس الركعتين (الاذا) كان في سنة الجمعة فانه يتمها
على الصحيح (لم يجد) الاقرب موصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث
يختبر فاولم يجد الا له موصلي في الثوب المحرر (فنا المسجد) كالمسجد فيصح
الاقتداء وان لم تتصل الصلوة (المانع من الاقتداء) طريق تمر فيه الجملة أو نهر
تجري فيه السفين أو غلاف في الصحراء يسع صفين والمخلاف في المسجد لا يمنع وان وسع
صفه وقالان له حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا
كان لا يشتبه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
تأمل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقعد الثالثة بالمسجد (الاسير) اذا اخلص يقضي
صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
يقضيها صلاة المسافرين (وان) به شقة تبرأه الا بما (لو كان) المريض بحال
لخرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج
ويصلي قاعدا لان الغرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
يقعد ويراعيها (قدر) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) سجدة واحدة
في مجلس واحد فالأفضل الا كفاه بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
للمسجود للتلاوة ولا فدية للمسجود للتلاوة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
(اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة الخفاضة والاسجد لها
(يكروه) ترك الصورة في الأخيرين في التطوع عمدا وان سهوا فعليه السهو ولو ضاعها في
اخرى الغرض ساهي الا يسجد وعليه الفتوى (لا يجوز) الاقتداء بالسافعي في الوتر
وان كان لا يقضه (القرآن) يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة
بقصد الثناء لا يحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها الثناء في
الجماعة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا الثناء فانه يجزيه (لارياه) في الفرائض في
حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الربا لا يتركها (قراءة الفاتحة) لاجل
المهمات عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في المحام جهرا مكرهة ومسر الا وهو
المختار (لا يكره) للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (ثم قال) وضع القلم على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة (وضع)

المحفظ تحت الرأس مكروه الا لجبل المحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة
وكتاب الحظر (ثم قال) لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلاة (يكروه) الاقتداء في
صلاة الرغائب وصلاة اليراعة ولبه القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذه الامام
بالمجاعة كذا في البرازية (تعد السهو) لا يوجب تعدد العجود الا في السجود
(يكروه) الاذان قاعدا للتنفس (الاسفار بالمعبر) افضل الا بالزلفة للحاج (تأخير
المغرب) مكروه الا في السفر أو على مائدة والله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلاة (قال في السعادة الاولى لا ثواب
الا بنية ما منه) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بهما أي النية فرضا
أو واجبة أو سنة أو نفلا واذ انوى قطعها لا يخرج عنها الا عنان ولو نوى الانتقال
عنها الى غيرهما فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتقلا ولا فلا ولا
يصح) اقتداء امام الابنية وتصح الامامة بدونها (ولو حلف) لا يوم احدا فاقضى به
انسان صح الاقتداء ولا بحث خلافا للكرخي وأي حفص الكبير كافي البنية
الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتداهن به بنية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
الجمعة والعبدین وصحح قال في الحنابلة بحث قضاء لادبائة الا اذا أشهد قبل الشروع
فلا يثبت قضاء وكذا الوام الناس هذا المخالف في الجمعة صحت وحنت قضاء ولا يثبت
أصلا اذا أهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلا نفا ما الناس
ناويا ان لا يؤتمه ويوم غيره فاقضى به فلان حنت وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
له على الامامة وعجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من رآها
شروعة والمعتقدان المخالف في سنتها الا في الجواز وكذا عجود السهو ولا تنصه
نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد فالحال تصح كافي فتح القدير وغيره
وخطبة العبدین كذلك لو لم يشترط لها ما يشترط للجمعة سوى تقديم الخطبة
(وأما الاذان) فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
فشرط المجزأ في لصحة النية والصحيح خلافه كافي المبسوط وحمل بعضهم الاول على
ما اذا كان يصلي في الصحراء والشافي على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
البنية (وأما متر العورة) فلا تشترط لصحته ولم أر فيه خلافا (ولا يشترط) للثواب صحة
العبادة بل يثاب على نيته واركانت فاسدة بغير تهدك الوصل محمد ناعلى ظن طهارته

وسبأ في تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج
عن كونه قرآنا بقصد يجوز والمحجب والمحاض قراءة بما فيه من الاذكار بقصد
الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد المذكر لا بطل
صلاته وأجبت عنه في شرح الكتبانة في محله فلا يتغير بعزيمته وقالوا ان المؤمن
اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجماعة بنية المذكر لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وتظيره المقيم والصائم
والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره
الزيابي اه (وقال في الفاعلة الثانية الامور بمقتضاها مناصه) وكذا قولهم
ان المصل إذا قرأ آية من القرآن جوابا للكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) أخبر
المصل بمأسره فقال الحمد لله فاصد الشكر بطلت أو بما سواه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون فاصدا
له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه) الاصل
عندنا ان المنوي أما ان يكون من العبادات أولا فان كان عبادة كان وقتها ظرفا
للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوي الظهر فان قرنه
باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خروج الوقت فان خرج
ونسبه لا يجزئه في الصحيح (وغرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها تبدل
لأصل الا أن يكون اعتقادها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه
والاصح المجواز (قالوا علامة) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لو سئل أي صلاة
تصلي يمكنه أن يجيب بالانامل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متغلا صبح وان كان حراما ولا يتعين جزء من
أجزاء الوقت بتعيين العبد قولوا وانما يتعين بفعله كالحائض في الحيض لا يتعين واحد
من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين
صلاة أو صوما أو حجا اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يكن الصلاة
ويومها بأن يبين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو
المخلص لمن لم يعرف الاوقان الفاشية أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه
(وذكر في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف

متعذبل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب؛ بينه
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثره النوات تكفيه نية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا فى التعيين اه
 (ثم قال بعد ذلك فى ضاده فى هذا البحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 فى الجنس الواحد ولو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والاصلوت كلها من قبيل المختلف
 حتى الظاهر من يومين أو العشرين من يومين اه (ثم قال) كما اذا قوى ظهور
 أو طهر عن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أى فانه لا
 يحد ولا اختلاف السبب (ثم قال) هذا كله فى الفرائض والواجبات كالندور والوتر
 على قول الامام واليعلى الصحيح وركعى الطواف على المختار وينوى الموتر والوتر
 لا الموتر الواجب للاختلاف فيه وفى صلاة المجتازة ينوى الصلاة لله والمداملت
 ولا يلزمه التعيين فى سجود التلاوة لآى تلاوة مجدها كفى القنية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بطلق النية (وأما السنن الرواتب) فاختلوا
 فى اشترائها بتعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل وبطلق
 النية ويقرب عليه لوصلى ركعتين على ان انما تاتى بعد اذن بقاء الليل فتبين
 انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يصلى بعده للكرهية وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا عن السنة فبعدلان السنة
 لا بد من الشروع فيها فى الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة فى الظهر
 سادها وقبدها بالسجدة بعد ما قعد الأخيرة فانه يفهم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاجزاء لمكون السنة لم تنزع الا بقهرجة مبتدأة ولم توجد (واختلف الصحيح)
 فى ان تراويح هل تقع تراويح بطلق النية أو لا بد من التعيين فصح قاضى خان
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالمزاتب (وتفرع) أيضا على اشتراط التعيين
 للسنن الرواتب وعدمه مسئله أخرى هى لوصلى بعد الجمعة أربعاً فى موضع يشك
 فى صحة الجمعة فأوليا آخر ظهر عليه أو أرلله أدرك رفته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فأتت وعلى القول
 الآخر لا كفى فتح القدير (وهو أيضا) يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها

لا يبطل أصلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلاصا للمحمدية حتى أن يقال فيها أنها
تكون عن السنة الأعلى قول محمد اه (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعة ن
بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والترابح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة الوتر على قولهما وصلاة العبد في إحدى الروايتين وصلاة
الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة الحسوف والاستسقاء على قول
(وأما المستحب) فأربع قبل الظهر وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء وخمسة المعهود
وتنوب عنها كل صلاة إذا هاء عند الدخول وقيل تؤدى بعد القعود وركعتا الأحرار
فذلك تنوب عنها كل صلاة فرضا كان أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع
وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء كافي شرح منية
المصلح وتماها يأتي مع الكلام على صلاة الزغائب ولبلة البراءة مذكورة فيه
لابن أمير حاج الحلبي (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) المختص بما لا يشترط التعيين له
لا بضر كمين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
فلاننا أو خطأ صح لان التعيين ليس بشرط فخطأ فيه لا يضر (قال في النباية) ونية
عدد الركعات والسجودات ليس بشرط راروى الظاهر فلاننا أرخصنا بصرح وتغنوية
التعيين وكما إذا عين الإمام من يصلي به فبان غيره ومنه إذا عين الأداء فبان ان
الوقت نرج أو القضاء فبان انه باق اه (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التعيين
فخطأ من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يضر
(ومن ذلك) ما إذا نوى الاقتداء بزيد فاداه وعمر ووالا فقل ان لا عين الإمام عند
كثرة الجماعة كما لا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فيه حتى أن ينوى القائم في المحراب
كأنه من كان ولو لم يخطر بباله انه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام
القائم في المحراب وهو يرى انه زيد وهو عمر وصرح الاقتداء لان العبرة بما نوى لا بما
رأى وهو نوى الاقتداء بالإمام (وفي امتار خاصة) صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر
يوم الثلاثاء فتبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر اه
(ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فاداه و

خلافه . ولأنه عرفه بالاشارة فبلغت التحمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى
شخصه فتوى الاقدماء بالامام القائم في المهراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا
(ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصل عليه
الامام كذا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا
لعدم بخلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام
انما هي الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور بان انه
أنتى أو عكسه لم يصح (ولم أر حكم) ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم أكثر أو أقل
وينبغي أن لا يضر الا اذا بان انهم أكثر لان فهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزائد
(مسئلة) ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤذى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا
أدركنا الامام في التشهد أو في سجود السجود أو في ركعة أو في صلاة أو في ركعة أو في صلاة
أنه يصليها جماعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة النوى من الفريضة والنافلة
والاداء والقضاء) اهـ الصلاة فقال في النية انه ينوي الفريضة في الفرض فقال
معزى الى المجتبى لابد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض
يجزئه اهـ (بقول جامع) كلام النية هكذا في النسخ ولعل كلمة لاساقطة من القلم
أى لا يجزئه لانه المهرج به وايضا لا يصح تغير هذا على ما قبله والذي في المعراج
عن المجتبى لا يجزئه كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالقرائض كفي التارخانية
(وأما النافلة) والسنة الرابعة فقد مناهنا تصح بطلاق النية وبنية مباينة (وتفرع)
على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف اقتراض الخمس الا أنه يصليها في أوقاتها لا
يجوز وكذا واعتقد ان منها فرضا وعلا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في
الكل جاز واوطن الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز
أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم
الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فتوى الظاهر أو الفجر أجزأه
وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا
ولكن لا يعلم ما فيه من القرائض والسنن يجزئه (والثالث) ينوي الفرض ولا يعلم
معناه لا يجزئه (والرابع) علم ان فيما يصلي عليه الناس فرائض ونوافل فيصلى كما يصلى

الناس ولا يغير الفرائض من النوافل لا يميزه لان تعيين النية شرط وقبل يميزه
ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخماس) اعتقد ان الكل فرض جازت
صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان
يصلها لا وقتها المميز اه (ثم قال) بعد ذلك بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها
فانه غير جائز ليكون وقتها سببا للوجوب وشرطا للصحة الاداء اه (ثم قال) بعد ذلك
وكذا الخطية لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطها لها النية لانه لا يتقبل بها
وينبغي ان تكون صلاة الجماعة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا
لا تعاد نفلا (وارحكم) صلاة الصبي في نية الفرضية وينبغي ان لا تشترط لكونها
غير فرض في حقه لكنه ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
المكلف في هذا الوقت (ولم أرى منا) حكمية فرض العين في فرض العين وفرض
الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعادة لا تركاب مكرره
أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول فعلى
هذا ينوى كونها جائزة لئلا يفرض على انها تغفل تحقيقا وأما على القول
بان الفرض يسقط بها فلا يخفى في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء
ففي التارخائية اذا عين الصلاة التي يؤديها صريح نوى الاداء أو القضاء (وقال فخر
الاسلام) وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس (وبيناه) ان ما لا يوصف بهما
لا يشترط له كالمعادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والخراج
والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة والنباس لانها اذا فاتت
مع الامام يصلى الظهر وأما ما يوصف بهما كصلوات الخمس فقيلوا
لا يشترط أيضا (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فبين
خروجه أجزأه وكذلك عكسه (وفي البناء) لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت
لا يجوز فان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوي بها ولا ينوى
فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التارخائية) كل وقت شك في خروجه فنوى
ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنية من قوى إذا ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت
 باق وكنية الاسير الى اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر رمضان به لانه
 فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من قوى قضاء الظاهر على ظن ان الوقت
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان فية القضاء على ظن انه
 قد مضى والحق فيه بما تبسار انه أتى بأصل النية وذكر أعطى في الغان والحضاء
 في مثله معفو اهـ (ثم قال الخامس في بيان الاختصاص) صرح الزيلعي بان
 المصلي يحتاج الى نية الاختصاص فيه سالم أرمن أوفضه لكن صرح في الخلاصة
 بأنه لا ريب في الفرائض (وفي البرزخ) شرع في الصلاة بالاختصاص ثم خالفه الزيلعي
 فالحكمة لا سابق ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا مرضاة
 المحصوم لا تقبل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصه لم يعف وخذ من حسناته
 يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) انه يؤخذ لائقوا سبعائة صلاة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان كان عفي فلا يؤخذ به في العائدة حينئذ اهـ (وقد أضاف
 البرزخي) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الزيادة صحيحة مسقطه
 للواجب اهـ (ثم قال) ونما التنازخية لرافتح حال الله تعالى ثم دخل في قلبه
 ازياه فهو على ما اقتنع (والزياه) انه لو دخل عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس
 يصلي فاما الرضى مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة
 دون الاختصاص ولا يدخل الزياه في الصوم (وفي التناييع) قال ابراهيم بن يوسف
 لو صلى زياه فلا أجر له وعليه الزر وقال بعضهم ~~بكم~~ وقال بعضهم لا أجر له
 ولا زرع عليه وهو كان لم يزل (وفي الولو الحجة) وإذا أراد ان يصلي أو يقرأ القرآن
 ويخاف ان يدخل عليه الزياه فلا ينبغي ان يترك لانه أمر موهوم اهـ (ثم قال)
 وقالوا لفتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التلميم (ورأيت فرعا) في
 بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انما ان صل الظهر ولك دينار
 فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اهـ (ولم أر) مثله لا صاحبنا
 وينبغي على قواعدا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الزياه لا يدخل
 الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا رداء الفرائض
 لا يدخل تحت عقد الاجارة اهـ وقد قلنا ببقية في كتاب الاجارة (ثم قال) وأما
 الخشوع فيها بظاهرها وباطنها فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الذكر في التجارة أو المسئلة حتى أتم مسألته لا تستحب إعادتها وإن بعض الكتب لا يعيدون في بعضها لم ينقص أجره إذ لم يكن عن نقص برئته اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) وإن كان في المقاصد ما أفاد أن ينوي فرضين أو فائتين أو فرضاً ونفلًا ما لا أول فلا يخفى ما أن يكون في الصلاة أو في غيرها فإن كان في الصلاة نصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض كأظهر والعصر لم يصح اتفاقاه اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة (إلى أن قال) وأما في الصلاة فيقدم الأقوى أي ما لا يؤخره المكتوبة على صلاة الجنازة (ولما قال في السراج الوهاج) لو نوى مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي الأولى منها ما ولو نوى فائتين ووقتها فهي ثلاثه إلا أن يكون في آخر الوقت أو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي عن الظهر اهـ (بقي) ما إذا كبرنا راباً للتحريم والركوع وما إذا طاف للقرض والوداع (يقول جامعهم) قال شارحها كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك في الصورة الأولى أن كبر قائماً كان للتحريم لأن المرض أقوى مع أن المحل له ونوى الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرضين واجب أو نفل وعلى كل فيقع عن القرض أو طواف في أيام الفجر سواء نواه مع غيره أو نوى غيره فقط وإن ما قبله ما حل الفجره والوداع وإن نوى غيره اهـ (وإن نوى فرضاً ونفلًا) فإن نوى الظهر والتباعد قال أبو يوسف يميزه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد لا يميزه لأن المكتوبة ولا التطوع اهـ (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج (وأما ما) نوى نافلتين كما إذا نوى بركتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فإن كانا أو با لانتقال إلى غيرها صار خارجاً عن الأولى وإن نوى ولم يكن به لا يكون خارجاً كما إذا نوى تحية ديد الأولى وكبر ونقاه في مفاد الصلاة من شرحناء على الكراه (ثم قال السابع في وقتها) أي لئيه الأصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول حقيق وحكي (فقالوا) في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمن مجد أو نوى عند الوضوء أنه يصلي صلاة الظهر

أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة لأنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي التجنيس) إذا توفى في منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد واقتنع الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة تبقى إلى وقت الشروع حكما كما في الصوم إذا لم يبدلها بغيرها اهـ وعن محمد بن سلمة إذا كان عند الشروع بحيث لو شغل أية صلاة يصلي بحسب على المذهب من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة للصحة تلك النية مع نصريحهم بأنها صحيحة مع العلم بأنه يقتل بينها وبين الشروع لمشي إلى مقام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يبدل على الأعراس بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو نقول عند المشي اليها من أفعالها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تدلون مقارنة للشروع ولا يكون شارطا بمتأخرة لأن ما دعى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزئ (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريم وقيل إلى الثناء وقيل إلى التعوذ وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من القرآن حقيقة أو حكما وفي المجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اهـ (ثم قال) ولم أروى نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحده كما أنه ينبغي أن يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا للثواب وأما الصحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف على ما يأنه لم يشرع جازوا نوى ذلك على ظن أنه شرع ولم يشرع اختلاف فيه قيل لا يجوز اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له ولا تصح صلاته اهـ (ثم قال) أئمان في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للرجح كذا في البناءية فكذا في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزمه في جملة ما يفعل في كل حال اهـ (وفي البناءية) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فاعتها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبي ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله
تعالى منه ونية القرية وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي أنه بفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقلا من الفعل وأداء الأمانة وأبعد
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها مخصوصا عند الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نيته العبادية في كل ركن
والعمل كالنفس فيها إلا في وجهه وهو أن ينوي في النوافل أنها طائف في الفرائض
وتسهل لها اه (فالمحاصل) أن المذهب المعتمدان العبادية ذوات الأفعال يكفي
بانيته في أولها ولا يحتاج الباقى كل فعل أكفاه بانصافها عليهم إلا إذا نوى ببعض
الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالب الغريم لا يجزئها اه (ثم قال) وفي
القنية وإن تعمدان لا ينوي العبادية ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعلا لا تتم العبادية بدونه فسدت والأفلا وقد أساء اه (التاسع) في
محالها محالها القلب في كل مرضع وقدمنا حقيقة (وهذا أصلان) الأول لا يكفي
التلفظ باللسان دونه وفي القنية والمجتبي ومن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أويسك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا إلا الوسعها اه (ثم قال)
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يهيم به مفعول عنه
وصلاته مجزئة وإن لم يستحق لها ثوابا اه ومن فروع هذا الأصل أنه
لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اه (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ بجميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ في جميع العبادات أو يسن أو يكره
أقوال اختار في الهداية الأول لمن لم تجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي الميكنة بعض مشايخنا
الناطق باللسان ورآه الآخرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيصيرها لي وتقبلها مني ونفلا في كتاب الحج إن
طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
وفي القنية والمجتبي المختار أنه يستحب اه أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما توقف شروعه في الصلاة والأحرام على الذكورة ولا تصح في النية فلا نه من
 الشرائط للشرع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الأول الاسلام مانعه)
 وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والمخالصة هي
 صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر
 قصر الكافر باعتباره قصده لا الصبي في المختار اه (ثم قال) الثاني أي من
 شروط النية التخيير فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اه (ثم قال) وبه تضي
 وضوء السكران لعدم تميزه وبطلان صلته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
 اه (ثم قال) الثالث العلم بالمتنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمنا
 عن الغنية اه (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمناسف بين النية والمتنوى قالوا ان
 النية المتقدمة على التحريمة جائزة بشرط أن لا يأتي بعدها بمناسف ليس منها وعلى
 هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها اه (ثم قال) ومن الثاني نية القطع فان
 نوى قطع الايمان صار مردا للجماع ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك سائر
 العبادات الا اذا كفر في الصلاة بنوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع
 للأولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
 والانتقال الى صوم فقل فانه لا يبطل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
 جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريمة وهما في الصوم
 والركعة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزائن الاكل لو افتتح الصلاة بنية
 الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذلك لو نوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل اه (قال) ولو نوى
 قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمسين شرطا ترك السعي حتى لو نوى
 الاقامة سائر الموضع وصلاحيته للموضع للاقامة فلو نواها في بحر أو جزيرة لم يصح
 واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى فلا تصح نية التتابع كذا في معراج الدراية
 وادانوى المسافر الاقامة في اثنتا صلته في الوقت تحول فرضه الى الرابع سواء
 نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو مقترنا أو مدركا
 أو مسبوقا أما اللاحق لا يتم بنية بعده فراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
 كذلك في الخلاصة اه (ثم قال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب
 وهي قول الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشرع بالتحريمة لا بمجرد النية

ولا بد أن تكون الثانية غير الأولى كان شرع في العصر بعد اقامة الفهر وبحث نية
الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه أن لا يلفظ بالنية فان تلفظ بإطبات الأولى
مطلقا وقد كررنا تفاريها في مفسدات الصلاة من شرح الكثر اه (ثم قال)
وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائنة فشك انه قضاء أو لا فقاما ثم تبين انها
كانت عليه أن لا يجزئه للشك وعدم الجزم في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأتى بها فإن لئنه فعلم في الوقت لم يجزه أخذ من قوله ثم كافي فتح
التقدير ولو صلى الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئه
اه وفي خزانة الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم يدركها المكتوبة أو التروية
يكبر ويؤي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني العشاء فاذا هو في
العشاء صبح وان كان في التروية يقع نفلا (فرع) عقب النية بالنية قد مناته
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والمسئلة لم تشمل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعناق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعناق (ثم قال: اكمل) النية شرط عندنا في كل العبادات بانها اتفاق الاصحاب
لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمقدمة انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الفروع ما نصه) ومنها لو قرأ المجنب قرآنا فان
قصد التلاوة حرم وان قصد الذا كر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاته على الجنازة ان
قصد الثناء والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد لله طس لم يصح ولو ذبح فعطس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكر أو قصد به جواب المتكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجرى قاعدة الامور بما دها في علم العربية
ايضا فأول ما اعتبر واذلك في الكلام فقال سميويه والجوهو باشتراط القصد فيه فلا
يسمى كلاما مطلقا به التام والسامى وما يحكيه الحيوانات المعجمة وخالف بعضهم
فلم يشترطوه في كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المجيدة من
حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القارئ بها ف ما ذاعها
من جنب أو حاض والسامع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار
وكذا يجب بمساعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما بين يمين لا يرتفع
الايدين مثله) والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يمتعه من الصلوات

شيء واجب أن يقضى صلاة عمره منذ أدركه لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكثر ظنه
فسادها بسبب العاهة أو ترك شرط حينئذ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
يكروه لورود النسي عنه اهـ شك في صلاة هل صلاها عاد في الوقت شك في ركوع
أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعدها فلا وإن شك أنه لم صلى فإن كان أول مرة
استأنف وإن تفرج حرمي والأخذ بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان
بعده فلا شيء عليه وإذا تركه بعد الفراغ أنه ترك فريضة أو شك في تحينه قالوا يسجد
سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيه على ركعة بسجدة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد
كذا في فتح القدير ولو أخرجه عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أربعة أو شك
في صدقه وكذبه فإنه بعد احتياط إلا أن الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
الاختلاف بين القوم والامام فإن كان الامام على يقين لا يبعد والا عاده يقول كذا
في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في أنشأه أنه في العصر ثم شك
في الثالثة أنه في التلوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
ليس بشيء ولو تركه صلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدرى هل تركها من الظهر
أو العصر الخذي هو فيها تحريمي فإن لم يقع تحريمه على شيء يتم العسر ويسجد سجدة
واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فإن لم يعيد فلا شيء عليه وفي المجتبى إذا
شك أنه كبر للافتتاح أولاً وهل أحذث أولاً وهل أدات النجاسة ثوبه أولاً ومنع
رأسه أولاً استقبل أن كان أول مرة والأفلا اهـ ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو
القنوت لم يصبر شارباً وقامه في المرح من آخر سجود المبراه (تم قال) وفي
البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقدمه - رالتتم - ثم
صلى ركعتين بفاتحة وسورة أم أم وسجد للمبراهان شك في سجدة أنه ساعن
الأولى أو الثانية يقضى فيها وإن شك في السجدة الثانية لأن إتمامها لازم على
كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية قصد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
المسبو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً فإن كان في السجدة
الثانية فسدت صلاته وإن كان في السجدة الأولى عكن إصلاحها عند محمد لأن تمام
المسبية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتفاعاً بالحدث فيقوم ويقعد ويهجد
للمسبو إلى أن قال أي في البرازية نوع منه ترك ركعة أو ركعتين فسدت
صلاته وإن كان فعلياً يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلى

ركعة بسجدة صلى صلاة يوم وليلة ثم ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
اية صلاة اعاد القنجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر
الترك في الاربع فذوات الاربع كلها اه (ثم قال) وهنافر وعلم اربها الا ان
لي ان قال ان الشك فيما عليه من الصيام الرابع شكت فيما عليها من العدة
هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاحتياط عليها وعلى الصائم اخذ من
قوله لم يترك صلاة وشك انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة احتياطاً اه
(ثم قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك الى ان
قال الرابعة قدمناه لو شك هل كبر للافتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو مسح رأسه أولاً
وكان أول ما عرض له استقبل اه (ثم قال) وههنا مسائل تحتاج الى المراجعة
ولم اربها الا ان منها شك مسافر أو صل بانه أولاً ومنها شك مسافر هل ينوي
الاقامة أولاً وينبغي ان لا يجوز له ان يتخذه بالشك ثم رأيت في التتارخانية
لوشك في الصلاة أمقيم أم مسافر صلى أربعاً وبقية على الثانية احتياطاً وكذلك
اذا شك في نية الاقامة اه (ثم قال) ومنها ما من قدام وشك امتقدم عليه أم لا
ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير أولاً ثم رأيت في التتارخانية واذا لم يعلم
المأموم هل سبق امامه بالتكبير أولاً فان كان أكبر رايه انه كبر بعده أجزاء وان
كان أكبر رايه انه قبله لم يجوز ان استوى الظن ان أجزاء ان أمره محمول على السداد
حتى يظهر الخضا اه وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي لها وهي الشك
في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائسة وشك في قضائها فهي ست وفي
التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضا الفوائت أم لا يكره له ان ينوي
الفوائت (ثم قال) اذا لم يدر الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الا فضل ان
يقرا في سنة الظهر والمصر والعشا في الاربع العائشة والسوراه (وقال في
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات
وغيرها سبعة الاول السفر وهو فروعان منه يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام
وليلتهما وهو القصر والغطر والمسخ اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
البيان والمسا في ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك
الجمعة والعيد والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين
نساءه والقصر للمسافر عندنا رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام

لم يبق مشروطا حتى آتية وفسدت لو أتم ولم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو ببطؤه والقعود في صلاة الغرض والاضطجاع
فيها والايما والتلف عن الجماعة مع حصول التفضيلة اه (وقال في بحث
السبب السابع النقص مانعه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العبر وعوم البلوى كالصلاة مع
النساء المعفون عنها الى ان قال وابطاحة المشي والاستدبار عند سبق الحديث
واباحتهم في صلاة الخوف وابطاحة المناقلة على الدابة خارج المصير بالايما وفيه
في رواية عن أبي يوسف وابطاحة القعود فيها بلا عذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط معارضة النية للتكبير ولم يعين من القرآن
شيئا حتى الفاتحة عملا بقوله تعالى فاقروا ما ينصرون القرآن والتمين بحيث لا يجوز
غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعا للتخليط
عنه كما يشاهد بالجماع الازهر ولم يخص تكبيرة الاحرام بلفظ وانما جوزها بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بفوزه بالغارسي تيسيرا على
الحاشيين وروى رجوعه واسقط فرض الطلأنية في الركوع والسجود
تيسيرا اه (ثم قال) ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا ابراد في الجمعة
لاستحباب التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاستيعاب انها كانت في الزمانين
وترك الجماعة للظفر والجمعة بالأعداء المعروفة ولذا أسقط أبو حنيفة عن الاعنى
الجمعة والمج وان وجد فثباده فاعل للشفقة عنه وعدم وجوب قضاء الملاة على الخنص
لتكرهها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لثبوت ذلك وسقوط القضاء عن
المغنى عليه اذا زاد على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الایما بالرأس كذلك
على الصبي وجواز صلاة الغرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام مخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وبما تقدم النية على الشروع في الصلاة ادا لم
يفصل اجنبى اه (ثم قال) الفئدة الثالثة تخفيفات الشرع انواع الى ان قال
الثاني تخفيف تقصير كل تصرف في السفر على القول بأن الاتمام أصل وامامى قولنا
من ان التصر أصل والاتمام فرض بعده فلهذا الصورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تعدد ركعات كجمع بعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كالمجمع

بجزدلفة وتأخير رمضان للرعي والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
المشتغل بآفة أو غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجم مع بقية
النحو وشرب الخمر للغصة السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلاة للخوف اه وقال
في القاعدة الأولى من الخامسة الضرورات بفتح المخطورات مانعه وقالوا الودفن
بلا تكفين لا يبخس عليه لأن مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام
الستر بالتراب متاممه وكذا قالوا الودفن بلا غسل واهيل التراب عليه صلى على قبره
ولا يخرج اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا
بازد كتاب أخفهما) قال الزبلي في باب شروط الصلاة ثم الأصل في جنس هذه
المسائل أن من ابتلى ببلتين وعما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفت باختيار
أحدهما لأن مباشرة الحرام لا يجوز إلا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
به جرح لم يجد سدا لجرحه وان لم يجد لم يسد فإنه يصلي قاعدة أي يبارك كوع
والسجود لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحديث الاتري ان ترك السجود جائز
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحديث لا يجوز بحال وكذا شيخ لا يقدر
على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدة يصلي قاعدة لأنه يجوز حالة الاختيار في النفل
ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفم لم ينقض فقام مع الحديث وترك القراءة
لم يميز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أصغر من قدر الدرهم فيغير
ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
وقدر الآخر أقل يصلي في أقلهما واما لا يجوز عكسه لأن للربع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة
أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والأفضل ان
يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصلي في الذي ربعه طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة تنكشف
من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا تنكشف منها شيء فإنها تصلي
قاعدة لما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
فتركت تغطيه الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضر لأن للربع حكم
الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل والأفضل تقليله لا لأن تنكشف اه ومن
هذا القليل ما ذكره في الخلاصة أنه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يقدر على

فريضة عقيب ما واف ينبغي أن لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا هذه العبارة في الحج ولوتلى آية سجدة فسجد صلياً قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت عن التلاوة لمحمول المقصود وهو التعظيم وكذا الورع لما فوراً أجزلت فباسا وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا التولي آية وكررها في محاسن واحد كفي بسجدة واحدة ولوتعد السجود في الصلاة لم يتعد الجواب بخلاف الجواب في الاحرام فانه بتعدد بتعدد الجناية اذا اختلف جاسها لان المقصود بسجود السجود رغم أنف الشيطان وقد حمل بالسجدة في آخر الصلاة والمقصود من الثاني حرمة الحرم فكل جبر فاختلف المقصود اه وقد نقلنا هذه ايضا في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل الشيء قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنهما مسائل الى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلاة اه وقد نقلنا في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر بين خطاه) صرح بها الصمباني في مواضع منها في باب قضاء الفرائض قالوا لو ظن ان وقت الفجر ضاق ف صلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا بطل يتطرق ان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وتسامه في شرح الزياي اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية لو صلى في نوب وعنده انه نجس ثم تبين انه طاهر أعاد الثالثة لو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضئ أعاد الرابعة صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فطهره انه كان قد دخل لم يجزه فيهما وهي فتح القدير من الصلاة والثانية تغضي ان تحمل مشكلة الخلاصة سابقا على ماذا لم يصل اما اذا صلى فانه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الامر وعلى كسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر أو ان الوقت قد دخل أو أنه متوضئ فبان خلافه أعاد اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة أيضا وقوله ان تحمل مشكلة الخلاصة سابقا هي وقوله ومنها الوطن الماء نجسا وتوضأه ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة اه وقد نقلنا في كتاب الطهارة أيضا (ثم قال) وقالوا الوراء اسودا فظنوه عدوا فصلا صلاة الخوف فبان خلافه لم يصح لار شرطها حصره العدو اه (وقال في الف السالك في أحكام

الناسي مانعه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو حجب قضاءه
بلا خلاف اهـ وقد نعلمنا ذلك في كتاب الحج أيضاً (ثم قال) ومنهم من صلى بنجاسة
مانعة ناسياً ونسي ركاً من أركان الصلاة وتيقن خطأ في الاجتهاد في الماء والشوب
أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تكلم في الصلاة ناسياً اهـ أي فانه
يعيد في جميع المذكورات وقد نعلمنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً (ثم قال) وكذا
لو سلم ناسياً في الصلاة الرباعية على رأس الركبتين لم تبطل اهـ (ثم قال) وقد جعل
له في النسيان أصلاً في التحرير فقال انه ان كان مع ذكر ولا دعي له ككل المعلى
لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لأمعه مع داع ككل الصائم سقط
أولاً ولا فولي كترك الذابح القسمية اهـ وقد نعلمنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً
وفي الذبائح (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
عندنا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانعه) وانفقوا على وجوب العشر
والخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عبادته بفعل ما يغداه من نحو كلام
في الصلاة اهـ (ثم قال) ولا تنتقض مهارته بالقهقهة في صلاته وان ابطلت
الصلاة اهـ وتعلمناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عبادته وان لم تحب عليه
واختلفوا في ثوابها والمغفرة له ولما لم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اهـ وقد
تعلمناها في المحظرات أيضاً (ثم قال) ولا تصح امامته واختلهوا في صحته في التراويح
والمعتمد عليها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله
وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
هو من اهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقاً لكونه خطب
بإذن السلطان وصلى بالغ غير جاز وتصح سلطنته ظاهراً قال في البرازية مات
السلطان واتفقت رعيته على سلطة ابن صغير له يقبض أن يهوض أمور التقليد الى
والى ويده هذا الوالى نفسه تبعه الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن
وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن بالتضاعف والجمعة ممن لا ولاية له اهـ وقد
تعلمناها في القضاء أيضاً (ثم قال) ويصح ادانته مع الكراهة كما في الجمع لكن
في السراج الوهاج انه لا كراهة في أدان المبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان
البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وطيقه الادان وأما قيامه في صلاة العريضة
فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرائطها لا توصف

بالجواب في حقه اه (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فصل بالناس
الجمعة جاز وفي البرازية السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد
جديد اه وقد قلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكران مانصه)
وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحب ابا عاتقه وبه ان لا يصيح اذانه كالجنون
اه (ثم قال تنبيه) ولعم ان السكر من مباح كالانجاء يستثنى منه سوط القضاء
فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لا ينعى عنه كذا في المحيط اه
(وقال في احكام العبد مانصه) لا جمعة عليه ولا عيد ولا تنزيق ولا اذان ولا اقامة
اه (ثم قال) وعورتها كالرجل رتزا البطن والتفهر وبصره بغير محرم الى
عورتها فقط وما عداها ان اشتهى اه وقد قلنا ذلك في المحظر ايضا (وقال
في احكام الاعشى) هو كالبعير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة
ولا حج وان وجد قاطنا اه (ثم قال) وتكراماته الا ان يكون أعلم القوم اه
(وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعد سوط بقله الغواث
بمخلاف ما اذا سقط بالنسب فانه يعود بالتدكير لان النسب كان مانعا لا مستطافا هو
من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كالمسقط في مسائل مانصه)
السادسة عشر اذا نام المصل وتكلم في حال النوم فقد صلاته السابعة عشر اذا نام
المصل وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذا تلى آية
السجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من القفلان التاسعة عشر
اذا استيقظ النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الاثمة يفتي بأنه لا يجب عليه سجدة
الثلاثة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل خدنا ثم فأتته فأخبره فعلى
هذا اه (ثم قال) الخامسة والعشرون اذا نام المصل في صلاته واستلم يجب
الفعل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة
دينيا ذمته اه (وقال في احكام المحتج مانصه) يقيم ادا مات ويسجى قبره
ولا يدفنه الا محرم وبكم من كفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلي الا بقلع ويقوم
امام النساء خلف الرجل واروقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنائز خلف
الرجال والمرأة خلفه ويحمل خلف الرجل في القبر لو دفنا للضرورة مع حاجز بينهما
من الصعيد اه (ثم هل) ويقعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في

جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في أحكام
الانثى مانصه) ويكره اذائها واقامتها ويدنها كله عورة الا وجهها وكفها وورديها
على المعتمد وذراعيها على المروج وصورها عورة في قول اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال) ولا ترفع يديها أحد وأذنها ولا تبهر بقرائها وتنضم في ركوعها وسجودها
وتنضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذنانها اثني في صلاتها صفت
ولا تسبح وتكبر جماعة وتقف الامام وسطهن ولا تصلح اماما للرجال ويكره
حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها
وتضع يديها في التشهد على فخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها وتترك ولا
جمعة عليها لکن تتعديها ولا عباد ولا تكبير تشرى اه (ثم قال) ولا
تخطب مطلقا الى ان قال وتتكبر في خمسة أبواب ولا تؤم في الجنازة ولو فعلت
سقط الغرض بصلاتها ولا تحمل الجنازة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو
القبة في التابوت اه (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضرة الى ان قال وفي
الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
عذر الامام فتقبل عند القبة والرجل من الامام وكذا في اللحد اه (وقال في أحكام
الجمان) ومنها انعقاد الجماعة بالجهر ذكره السيوطي عن صاحب أكام المرجان
من أصحابنا ممدد لا يحدث أحد من بن مسمود رضي الله تعالى عنه في قصة
الجمن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه ثغمان منهم فقالا
يا رسول الله اننا نحب أن تؤمنا في صلاتنا فصفهم ما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف
ونظير ذلك ما ذكره البكي ان الجماعة تحصل بالارشكة وخرج على ذلك لوصلي في فضاء
بأذان واقامة منفردا ثم خلفه صلى بالجماعة لم يحدث ومنها قصة الصلاة خلف
الجمي ذكره في أكام المرجان ومنها اقامه الجمني بين يدي المصلي يقابل كما يقتضيه
الانثى اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) ويغسل المحرم قريته اه قال في
الشرح هذا هو والصواب ويغسل المحرم قريته الخ فراجع اه (ثم قال) وتختص
الاصول بأحكام الى ان قال ومنها اذا دعاه أحد ابويه وهوفي الصلاة وجبت اجابته
الا ان يكون علنا بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجدات وينبغي الالتحاق اه
(ثم قال) واختص الاب والجد بأحكام الى ان قال وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهم ما قبلت لكل ولي سواء كان عصمة أو من ذوى الارحام وكذا الصلاة على

الجنائز لا تختص بها هـ (تم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكماً الى
 ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه هـ (وقال في أحكام غيبوبة المحسنة
 مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الملاة والهجو والحطبة هـ وقد
 تعلقنا تمامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكميل الباطل والغاصد
 عندنا في العبادات مترادفان هـ (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهذا فروع
 لم أرها الا الآن الاول اشارة الانحسار بالقراءة وهو وجب يذبح ان تعزم عليه اخذاً
 من قولهم ان الانحسار يجب عليه تحريك لسانه بفعلوا التحريك قراءة هـ وقد
 تعلقنا في الطهارة (تم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانصه) وفي
 باب الاقتداء قالوا الوفوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان محروم لم يصح الاقتداء ولو نوى
 الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه محروم يصح ولو نوى
 الاقتداء بهذا الشاب فاذا وشيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ
 فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخاً لعله وقاس الاول انه لو صلى على جنازة
 على انه رجل فبان انه امرأ لم يصح واستنبض من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني
 في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف
 صلاة فيما سواه ان الاعتبار للبيعة عند أصحابنا فلا يختص الثواب بما كان
 في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله هـ (وقال في بحث ما يمنع الدين
 وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثاني السترة كذلك فيما يذبحي ولم أره هـ (يقول
 جامع) وقوله السترة أى في الصلاة وقوله كذلك أى يمنع الدين وجوبها (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) اجتمعت جنازة وسنة
 وقتية فلبت الجنائز وأما اذا اجتمع كسوف وجعة أو فرض وقت لم أره ويذبحي
 تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لكسوف لانه يفتنى فواته بالانجلاء ولو اجتمع
 عيد وكسوف وجنازة يذبحي تقديم الجنائز وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض وقت
 ولم يخف خروج وقته ويذبحي أيضاً تقديم الكسوف على التور والتراويح هـ (قال
 في بحث مسائل اجتماع الغضيلة والنعيسة مانصه) ومنه الوصل الى مفرد أصلي
 في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنه الواسع
 الوضوء تقوت الجماعة ولو اقتصر على مرة أدركها فبني تفضيل الاقتصار لا دراهما
 هـ (تم قال) ومنه الوخاف فوث الركعة لومشى الى المص في القيمة الافضل

ادراكه في الركوع وقول التووي في شرح المذهب لم أر فيه لاصحابنا ولا غيرهم شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلى قائما لاقعد وقراها ومنها لوضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلاة أي وعن سنن الصلاة تركها وجوبا ولوضاق الوقت المستحب عن استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اه (ثم قال) ومنها باب الامامة يقدم الأعم ثم الأقران ثم الأورع ثم الأسنن ثم الأصح وجهان الأحسن خلقناهم الأحسن زوجة ثم من له جاه ثم الأنظف ثوبا ثم المقيم على السفر ثم الحر الأصلي على المعتق ثم التميم عن المحدث على التميم عن الجنابة وقامه في الشرح اه (وقال في بحث القول في أحكام السفر ما نصه) رخصة العصر والغطر والمصح ثلاثه أيام بلياليها وأما التنفل على الدابة فحكم خارج المصرا لا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيدين والاضحية وتكبير التشريق وأما صحة الجمعة فمن أحكام المصرا اه وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد ما نصه) هي أئمة جدا وقد ذكرها الاصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على حدة فمنها يحرم دخوله على المجنب والمحاض والنساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع أصلا لا الجنابة وان لم يكن الميت فيه الاعتذر مطر ونحوه واختلاف في عاتقه فمنهم من عاله بخوف التلويت ومنهم من عاله بانه لم يبين له سوءه الى الاول هي تحريرية وعلى الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم الاول ولم يعلل أحدنا بتنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تنجيسهم والافيكه ومنها منع القاء القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أثناءه وأما النصد فيه في أثناءه فلم أره وينبغي أن لا فرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في تراه ان كانا مجتمعا جاز الأخذ منه ومع الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق والقاء النخامة فوق المحصر أخف من وضعها تحته فان اضطراب اليه دفته وتكره المضمضة والوضوء فيه الآن يكون ثمرة موضع أعد لذلك لا يصلي فيه أو في أثناءه ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والبزاق على حيطاته ولا يحفر فيه بئر ماء وترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة ليقول النزيل يجوز اتخاذ طريق فيه للمرور والاعذر وتكره المنفعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعليم صبيان بأجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصنية وتسحب النخبة فيه لداخله فان كان من يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالخلى ويكره دخوله لمن أكل ذاريج كربة ويمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لا غير المعتكف فيجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة وانشاد الضالقة والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل الحسنات كآتاء كل النار المحطب ورفع الصوت بالذكر الامتنعة واخراج الریح فيه من الدبر والمصومة ويسن كندسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند تروجه ومن اعتاد المرور فيه ياتم ويغفر ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا يتعين بالالمزمة فلا يزعم غيره لو سبقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولم جعل المسجدين واحدا وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعادة أدوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمنازع الا للخوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجديت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أحكام الذي مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المالم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزانة لحفظ المحاضر والمجلات للرفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ومناعه في المسجد للخوف في الفتنة لعامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لناظر أن يؤمر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمحلة المسجد وله وضع السرور بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ

السجلات من الفسخ العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طر يقادفعا للضرر العام
 وجوزوا الشغلة بالحبوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 السبل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجوامع اولى من القضاء في بيته الخ وقد
 نقلنا بقيته في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضا (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترائط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة
 لها وكونها لها شرط وقراءة السور المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه
 واستئذان الغسل لها اه وقد نقلنا في الطهارة (ثم قال) والتطيب ولبس
 الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والبخور في المسجد
 والتبكير لها والاستئذان بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الابراد لها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلنا في الصوم (ثم قال) وقراءة
 السكف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء الى قول أبي يوسف المصحح المعتمد
 وهو غير ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزاريه
 القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى بليته أمن من نة
 القبر وعذابه ولا يسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه اخرج
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه
 (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانعه) يجوز تراخي الصلاة عن
 الاذان بخلاف الاقامة يسن التمهل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث لا اذانه
 (ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة) هو مسجدتان وهي واحدة هي آخر صلته بعد
 السلام وهي فيها وهو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لما يتشهد له وسلم بخلافها
 المذكور المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر)
 سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها وتفقدوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أي وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتمام واجبة على المأموم
 دون الامام الالهة صلاة النساء خلفه أو لمحمد والفضل لا ولا تبطل صلاة الامام
 اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف
 الامام اذا عين المأموم وأخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيدين) الجمعة فرض والعيد
 واجب ووقتها وقت الظهور ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة

ذكرتها قبله بخلافه فيها وان لا تعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في عيد الفطر ان يطعم قبل نروجه الى المصلى بخلافها اهـ (ثم قال في آخر فن
 الفروق والجمع) قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال
 أحسبنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها وقع
 فرضا الى أن قال وامل فائدة في النية هل ينوي في الكل الواجب أو لا وفي الثواب
 هل يشاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب الفضل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة التي اذا نحر بشاتين
 وقعت واحدة فرضا والآخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اهـ (وقال في آخر فن
 الفروق والجمع مائة) فائدة في الدعاء برفع الطاعون سئلت عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالظاهر فأجبت بأنى لم أروه ولكن صرح في الغاية
 وعزاه للشعبي اليه اياه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات
 كلها اهـ وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستمرة لا ينسخ وبه قال جماعة
 من أهل الحديث وجملا عليه حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق
 الدنيا اى عند النوازل وما ذكرنا من أخبار الجماعة يفيد تقرره لفعلهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت المديني رضي الله تعالى عنه في محاربة
 الهضبة مسمية وعند محاربة أهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه
 وكذا علي رضي الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى
 عنه في محاربه اهـ فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الواج قال الطحاوي
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بليّة فان وقعت بليّة فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرافيه ايدعو على رعل ودكوان وبني حبان
 ثم تركه كذا في الملتقط اهـ فان قلت هل له صلاة فكذلك هو كما الخوف لما في منية
 المني قبيل الركعة في الخوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج
 ولا فزع وعوم الامراض يصلون وحدها اهـ ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عوم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكرنا في الخوف في خسوف القمر انه يتفرع
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والصواعق وانتشار الكواكب والضوء المائل بالليل والثلج والامطار الدائمة
وعوم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان
كل ذلك من الايات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء
كما يفعله الناس بالقاهرة بما يجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في عزائه
المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والفرع
ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهره
انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى
وفي المجتبي في خسوف القمر وقبل الجماعة حادثة عندنا لكنها ليست بسنة اه
وفي المراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذلك في غير الخسوف
من الافزع كالريح الشديدة والظلمة المائلة من العدو والامطار الدائمة والافزع
العالية وسببها حكم خسوف القمر كذلك في الوجيز وحاصله ان العبد يفتي له أن يفزع
الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه امر صلى اه
وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح النهاية الريح الشديدة والظلمة المائلة بالليل
والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء المائل
بالليل وعوم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا
وحدانا أو اوارضوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا
بالاجتماع والدعاء لهم الامراض اه وقدة لنا بقية في المحظور وسائل مشورة
فراجع اه (ثم قال) فائدة لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه
قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان لانه معلل بالتنبيه بأهل
السكاب وهو معتود بها والاصل عدم الكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فن
الانغاز مانصه) الصلاة اى تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التعجب دون
التمتعيم اى مكاف لتعجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس
فيها طلعت اى مهل بعد صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ
في ذهابه اى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لاستحياب
الحتم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن
ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل اى صلاة
افسدت خمسا و اى صلاة صححت خمسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمسا

ذاكر الماشية فان قضى الفاشية فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضاها صححت
 الخمس ولي فيها كلام في شرح الكثر أى صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصل
 الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر التمهيد فوضع جبهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولو رفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف زه صلاة
 فسدت أصلها المحدث تعجباً من قول محمد بن ابي مصل قال نعم ولم يفسد صلواته فقل
 من اعتاده في كلامه أى مصل متوضئ رأى الماء فهدت فقل المقتدى بامام متيم
 اذا رأى الماء دون امامه أى امرأ تصلى لامة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون أى فريضة يجب اذاؤها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة أى
 رجل كرأية سجدة في مجلس وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسجد
 لها ثم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الغار في بحث العتق مانصه) أى
 عبد علق بعتقه على شئ ووجد ولم يبتق فقل اذا قال اذا صليت ركعة فأنفرت
 فصلاهن ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتكون
 جائزة اه وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الغار أيضاً من بحث الكراهية
 مانصه) أى مكان في المسجد تكره الصلاة فيه فقل مانعاً للصلاة دون غيره اه
 وقد نقلناه في المحظر (وقال في فن الحيل مانصه) وفيه فصول الاول في الصلاة
 اذا صلى الظهر فأقيمت في المسجد فاحيلة أن لا يجلس على رأس الرابعة حتى تنقلب
 هذه فقل ويصلى مع الامام اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم
 أيام أو صلواته وهو فقير يعطى من مئتين من الخنضة فقير أثم به وهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم اه وقد نقلناه في الصوم والزكاة (ثم قال في فن السامس وهو فن
 الفروق مانصه) كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الظهارة البعرة اذا سقطت في
 البئر لا تجس الماء ونصفها نجسه والفرق ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشبوع
 ولا كذلك النصف وفي الملب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضئ امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأمته والفرق ان العبد ملكة فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا يترج ما البئر كله بالغارة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فيترج الكل له اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ولو نظر المصل الى
 المحضف وقرأ به فسدت لا الى فرج امرأته بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الى
 قال الامام بعد شركته بحوسباً فلا عاده عليهم ووقال صليت بلا وضوء أو في ثوب

نجيب أعادوا ان كان متقيا والفرق ان اخباره الاول مستذكر بعد والثاني
 محتمل أقيمت بعده روعه متغفلا لا يقطعها ومقتضيا يقطعها ويأثم والفرق
 ان الثاني لاصلاحها الاول سؤرا الفارة نجيب لا يولها للضرورة اه وقد
 نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره
 مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أمنا الا به بخلافه
 في دار الاسلام اه (وقال أيضا) في الفن السادس من الفروق مر بحث الزكاة
 مانعه شك في أدائها بعد التحول أذاها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميع
 المعروفة فانه كالصلاة اذا شك في أدائها في الوقت اه وقد نقلناه في الزكاة
 (وقال أيضا المؤلف في تكملته) في الفن السادس في كتاب القضاء مانعه القاضي
 لا يملك الاستقلال الا باذن بخلاف المأمور باقامة الجمعة والفرق فيتحقق الضرورة
 في الثاني لمجوزان يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في
 القضاء (وقال أيضا المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الذبايح مانعه) قال الحمد
 لله اعطاه وزجج لانه المحطوب اذا عطس فقال الحمد لله معصرا عليه جاز
 والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة مجرد الذكر
 وقد وجد اه وقد نقلناه في الصيد والذبايح (وقال أيضا المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانعه) عن الامام انه سجد على خرقة يعني فقال له
 رجل هذا مكر وه فقال من أين أنت قال من عوارزم فقال جاء النكير من ورائي
 أفى مساجدكم حشيش قال نعم قال أفى يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقة اه
 (وقال أيضا المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الوصايا مانعه) عن ابن القاسم
 حمل الضمان الى أهل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكره وفي الثالث لا يستحب
 والفرق انه في الثالث يجمع النائح فيكون اعانة لهم على المصيبة بخلاف ما قبله اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشياء في الفن السابع من الحكايات مانعه)
 لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة فترجلا
 فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الثانية هل الدخول في الصلاة بالقرض أم
 بالسنة فقال بالقرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتعير أبو يوسف
 فقال له الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة اه (ثم قال في الفن
 السابع) الزبادة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في أى المقابر فقال

في مقابر المسلمين نخلأ فقال في مقابر أهل الذمة نخلأ فتغير فقال تدفن في مقابر
اليهود ولا تكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لأن الولد
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج ما نصه)
إذا جتمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنقل بعدهما كما في اليقظة اه (وقال في كتاب
السير والزدة ما نصه) وإن مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مكة وإنما
يلقى في حفرة كالحساب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي إذا قضى في حجة مد
فيه نفسه قضاءؤه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة صلاة المحدث اه (وقال فيه
أيضاً) لا ينزل القاضي بالردة والعسق ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالعلم حتى يقدم
الشافي الخ (وقال فيه أيضاً ما نصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو من
أولاً لا شك في الايمان وكذا الامامة كذا في شهادات الولا الحجة اه (وقال في كتاب
الغصب) - حفرة قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه - فان كان في أرض
مملوكة للمحافر فلا المالك ان ينس عليه واخرجه وله التوبة والزرع فوقها وان كان
في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة - حفرة من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة
لا يكره ان كان في الارض مملوكة لان المحافر لا يدري باي أرض موت ذكر هذه الفروع
الثلاثة في الوقائع المحساسة من الوقف ويذ في ان يكون الوقف من قبيل المباح
فيضمن قيمة المحفر ويحصل سكوته عن الفهمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان
في أرض مملوكة لله المالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في
كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشياء

*(كتاب الزكاة) *

الفقيه لا يكون محتيا بكتبه المحتاج اليه الا في دين العباد فبإعطاء المدين كذا في
منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب المحر
والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس مقر فقير على المختار
المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى أخته ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقفت
موقعها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لوارث تصدق بطعام الخبز عن
صدقة فطره توقف على اجازته فان أجاز بشرائه فخره جازت المأمور بإداء
الزكاة اذا تصدق بدراهم نفقه اجزأ اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة لانه سمى قرصا
اختلفوا فيه والصحيح المجواز عبد الخدعة اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فتجب
صدقة فطره عين الناذر مسكيناه له اعطاه غيره الا اذا لم يعين المذمور كما قال الله
على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يمين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يجنب الممتنع عن أداء الزكاة
واختلفوا في أخذها منه جرا والمعتد لا حول الزكاة قري لاشمى كل
الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة فيها أو مشراو كعمارة أو منذورة أو
التعويج والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤذيها لان وقفها لله أو دفع مالا ونسيه ثم تذكر لم تجب الزكاة الا اذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المأجل اذا كان الزوج
لا يريد أداءه يكره اعطاء نصاب لفقير منه الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال
لو فرقه عليهم لا ينقص كلامهم نصاب يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كاتبة زكاة معجلة المختار
انه لا يجوز دفعها لاهل البدع دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها مفسرا جاز
وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فمكذلك وان كان المجل قدره لم ينجز
وبه يفتي وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لو ولد
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده
من الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف كما في جامع الفصولين الزكاة واجبة
بتدرة ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت بتدرة بمكينة
فلو افتقر بعد يوم العبد لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه
بنفقتهم ونحل الصدقة ان له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الاخذ واخر الدافع لو كان له قوت سنة يساوي نصابا أو كسوة
شوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ مجها عن نصاب عنده فتم
الحول وعنده أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردها مطلقا والى الساعي
يستردها ان كانت قسمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا
لحمد ولو عمل زكاة حمل السواثم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم إذا أعطى خليفته شيئاً أو بالزكاة فإن كان بحيث يعمل له ولم يعطه يصح عنها
والأولاد والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الأولى لأثواب الأبلية مانعه) وأما الزكاة فلا
يصح أدائها بالأبلية وعلى هذا إذا ذكره القاضي الأسدي يجب أن من امتنع عن
أدائها أخذها الإمام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لأن للأمام ولاية أخذها
فقام أخذها مقام دفع المال باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الأخذ
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكاة قال الساعى لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها باختيار ولكن يجبره بالمحبس ليؤدى بنفسه اهـ
ونخرج عن اشتراطها ما إذا تصدق بجميع النصاب بأبلية فإن الفرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعوض إذا تصدق به قالوا وبشرط نية التجارة
في العروض ولا بد أن تكون مقارنة للتجارة فلمواشترى شيئاً للقبضة ناوياً أنه إن
وجد ربحاً باعده لازكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو الاستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولوقارنت ما ليس بدل
مال بمال كالبيعة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامتها للدرو والنسل أكثر المحول فإن قصده للتجارة ففيها
زكاة التجارة إن قارنت الشراء وإن قصده المحل أو الركوب أو الأكل فلا زكاة
أصلاً اهـ (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لو نوى في الزكاة
مالاً للتجارة أن يكون للخدمة كان للخدمة وإن لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما إذا نوى
فيما كان للخدمة أن يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لأن التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعالمون والسائمة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة
ولا عولوناً بمجرد النية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بأبلية لأنها سائر العمل
كما ذكره الزياهي اهـ (ثم قال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في بحث
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانعه) وأما في الزكاة فقولوا العمل خمسة سودا
عن مائتي درهم سود فهل سكت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المجل عن
الباقى اهـ (ثم قال) بهذا ذلك وفي الخاتمة لو عمل الزكاة عن أحد المسالين فاستحق
ما عمل عنه قبل المحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد المحول لأن

في الاستعانة بجعل عمل يمكن في ملكه فبطل التجبيل اه وفيها أي الحسانية
 أيضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالي فجعل شاتين عنها وعن مافي
 بطونها ثم نجحت خمس قبل الحمول اجزاء خمس بجعل وان بجعل عشاخه في السنة
 الثانية لا يجوز اه (ثم قال به كذلك في الرابع في صفته المنوي من الغريضة
 والنافلة مانصه) وأما في الزكاة فيشترط الحسانية الغريضة لان الصدقة متنوعة
 ولم أر حكمية لزكاة المجذبة فظاهرها كلامهم انه لا بد من نية القرض لانه تجبيل بعد
 أصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف الحمول فانه شرط
 لوجوب الاداء بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
 للوجوب وشرطا لصحة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين
 مانصه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جعله عن أيهما شاء ولو نوى
 الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به نداء انه اذا نوى
 فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
 الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)
 وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتامع تكون عن الزكاة
 وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما
 وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للاداء أو مقارنة
 لعزل مقدار ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
 الافتران الا ان المدفع يتفرق فاكفي بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية
 في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية
 متأخرة عن الاداء قال في شرح المجمع أو دفعها بلانية ثم نوى بعدها فان كان المال
 قائما في يد الفقير جازوا الا فلا اه واما صدقة الفطر فكان زكاة نية ومهر فاقولوا
 الا الذي فانه مصرف للضرورة دون الزكاة اه (ثم قال) في العائش في شروط
 النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوى الى ان
 قال ولو نوى بحال التجارة المخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر
 كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل من المتأني التردد وعدم الجزم في أصلها
 وفي الملتقط عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب ربحا باعاه

لأزكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثمانية الامور عقاصدها في تكبيل
 في النيابة في التبة مانصه) وفي الزكاة قالوا المعترية الموكل فلو نواها فندفع الوكيل
 بلاية أجزائه كما ذكرناه في الترح اه (ثم قال في قاعدة مائتين لا يرتفع
 الا يبين مثله والمراد به غالب الفطن مانصه) وهذا فرع لم أره الا ان قال
 الثاني له ابل وبقرو غنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها وبعضها ينبغي ان يلزمه
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
 ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
 العمر وعموم البلوى الى ان قال واسقط أى اوجبته لزوم التفريق على الاصناف
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
 والمج في العمرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولدا قلنا انها وجبت بقدره يسيرة حتى
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
 تخفيف تقديم كجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة العطر في رمضان وقبله
 على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه
 (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه)
 وليس منه ما ذهب مجمل زكاة سنتين فانه ان كان بعدم ملك النصاب فهو صحيح فيما
 والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ حرم اعطاه مانصه)
 وهل يحل دفع الصدقة ان يسأل وعنده قوت يومه ترد الاكل في شرح المشارق
 فيه يقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مكية كالصدق على
 العنى اه وقد فعلنا ذلك في الخطر ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
 استجمل بالثني قبل اوانه عوقب بجرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
 السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صحيح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
 ومنه لو ظن المدفع اليه غير مصرف للزكاة فدفع له ثم تبين انه مصرف أجزاء اتفاقا
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفع ثم تبين انه غنى
 أو ابنة أجزاء عنددهما خلافا لابي يوسف ولوتين انه عبده أو مكاتبه أو حر في ليمجزه
 اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصيادين مانصه) فلا تكليف عليه
 في شيء من العبادات حتى الزكاة فندنا اه (وقال) واختلفوا في وجوب صدقة

العشر في ماله ولا خفية والمعتمد الوجوب فيؤتيه الولي اه وقد نقلناه في كتاب
 الاخضية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاستبارة
 الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبيد ما نصه)
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطره
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا للصدقات الواجبة
 الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتبا اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة ما نصه)
 والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكان انصاب فانه يجب الزكاة
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
 مانصه) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او المنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او رقبته للوارث الى ان قال وامام صدقة فطره فعلى
 المسالك كما في الظهريّة وأما ما في الزبلي من انه لا يجب صدقة فطره فسبق قلم
 كما في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في أحكام التقديرات ما نصه) وما لا يتعين مانصه
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده على نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نصابا حليا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
 مانصه) وفي منية المفتي من الزكاة لو صدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية
 الزكاة وارده بقبضه فقبضه اجزأ اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
 النامي والجماع ما نصه) كالتمعاوض اذا اذن كل واحد منهما صاحبه بأداء
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
 فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجبه راعا على انه لو وكل
 مدويه بأن يتصدق بماله فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
 (ثم قال) المحامس لا تجب الزكاة فيه اي الدين اذا كان المديون جاحدا ولوله
 يئنه عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مفلسا فاذا قهر أربعين بماله
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر أنواع الدين
 اه اي العمى والتوسط والضعف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذور والكفارات ودين لزكاة مانع اه (ثم قال)

الخامس صدقة الفطر واقفوا على منعه وجوبها تنبيه دس العبدى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطراه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الدين أفضل اه (ثم قال في بحث ما ثبتت
 في ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد
 التمسك من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب
 الفطرة ووجوب الحج ثم ايسر بعده فانهم لا يجبان اه (ثم قال في بحث ما قدم على
 الدين وما يؤخر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان
 بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا كلام والا قدم
 انتماع بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالحج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا وفي
 الفرائض (وقال في بحث الكلام على اجرة المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 اجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان المأجور اجرة له ولم يعمل بان
 حمل ارباب الاموال أموالهم الى الامام فلا أجر له اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يستمر في نصاب الزكاة النحر ولو تقدير بخلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذمى بخلافها ولا وقت لها وصدقة الفطر وقت محدد وبانها بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تبجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
 في آخر الفتن الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانعه) ولم أر الا ان ما اذا أخرج بعير عن نخس من الابل هل يقع فرضا
 أو نخسه وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واعل فاندته في النية هل ينوى في الكل
 الوجوب أو لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما
 زاد وفي مسألة ان الزكاة تستحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
 بالكل ثم رأيتم قالوا في الاضحية كما ذكره ابراهيم بن معز بالى المحلاصة الغنى
 اذا ضحى بشئ وقت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اه
 (وقال في آخر فتن الفرق والجمع مانعه) الا لا بالسفينة فانه لا ولاية له على مال
 ولما انى ان قال وقد لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الحج وقد نقلنا

بقته في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانشاء مانصه) زكاة أن مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الضمارة هـ وبكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 رجل يركب ويحمل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون ولم يقبضها أي رجل ينفي له
 اخفاء انواعها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يستحب لها اخفاؤها فقل الخائض من الظلمة لثلاثي يعلمون كثرة
 ماله أي رجل غني عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فقل من له دور
 يستغناها ولا يملك نصابا هـ (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الوجوب فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التماس أو يهب
 النصاب لابنه الصغير قبل التماس بيوم واختلفوا في الكراهة ومشايخنا أخذوا
 بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وأراجه له عن زكاة
 الدين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المديون من دفعه له مديده وأخذ منه لكونه ظفيرا يحبس حقه فان مانعه دفعه
 الى القاضي فيكافه فضاء الدين أو يوكل المديون خادما الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا للوكل ونظر فيه بإمكان عزله فيدفعه
 ويأني ما تقدم ودفعه بان يركله ويخيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كلما عزلت كاهن وكيلا ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان لهما شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التكرار بها
 التصديق بها على فقير ثم هو يكف عن الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 هـ (ثم قال) الرابع في الغدية أراد الغدية عن صوم أبيه أو عمه لانه وهو فقير
 يعطى منون من الحنطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم هـ وقد
 نقلنا في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفس السادس وهو في الفروق
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

قبيله الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا والفرق ان يبنى
الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) شك في ادائها بعد المول اذا هاون في الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان يجمع
الهر ونفقاته في كمال الصلاة اذا شك في ادائها في الوقت اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان
سهما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمحبب للطباخ
والمحرض والصابون للقصار والشب والقرظ للديباغ كازعفران والعصفر والزعفران
للمباغ كالحشم والفرق ظاهر اه (وقال) أنت والمؤلف في تكملته للفن السادس
من الفروق من كتاب الاضحية مانصه) يجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن
الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤونة من وجه ونفقة من
وجه ولذا اجاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده موسرا اه وقد نقلناه في
كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى
صدقة فطر عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
أعطى عنهم في وضعه جاز اه (وقال في كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فمقبرع
النوارث أو الوصي لم يجز ولو أوصى الوصي أو الوارث بماله ليرجع صحح وله الرجوع وكذا
الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد المالا عنة
لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن
الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وكذا لا يقبهها في حق الرجوع في
المسبة ولا في حق العرقاء في الزكاة في السائمة اه (وقال في كتاب الوكالة منصفه)
الوكيل اذا أمسك مال الموكل وتقدم مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
في مسائل الى ان قال الخماسة ان وكيل باع طائرا كذا اذا أمسكه وتصدق بماله
ناويا الرجوع اجزاء كما في القنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا حاط به بعض
أموال السامع ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن والمودع اذا حاط بها بماله
بحيث لا يغير ضمانه المودع بقضها فرده وطلعه بها ضمانها والعامل اذا سأل الفقراء
شيئا وخطأ الاموال ثم دفعها ضمانها لاربابها ولا تجزيهم عن الزكاة الا ان يأمره
الفقراء أو لا بالاختار اه المخ فراجع اه (وقال في كتاب الفرائض) الجمد كالاب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغني دون جده اه (تم قال فيه أيضا) ومضى المت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الاباء وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء

«(كتاب الصوم)»

نذر صوم الا بدفأ كل لعذر يغدى لمأكل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقدّم بعد ما نواه تطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها الا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان اذا فطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد على
قول المتجهين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو فجيما فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طعام بعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكره
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقبلا لا يصوم المبدؤا والامة والمدير وأم الولد تطوعا الا باذن المولى
لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجيرة تطوعا الا باذن
المستأجر اذا ضرر بالصوم لا يلزم لنذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذرت حجة
الاسلام لم تلزمه الاجبة واحدة اه وقد نقلناه في كتاب الحج (تم قال) ولو نذرت صلاة
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثل الزمته ويكمل المغرب ولو نذرت عيادة
المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذرت التسبيحات دبرا الصلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجه في الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر في رمضان ثم رجع لاهه الحاجة فسيها فأكل عند هم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائغيا كل ناسيا بخبره الا اذا كان يصف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال الامام الاعظم اذا شهد واحدا باللال فصاموا ثلثين ولم يروا الهلال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر رمضان يقطع المتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح المجاز في شهر رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيعمل نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل بأقصر أيام السنة ظن طالع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصوم (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم ولو علمها بالمشقة صححت لانها لا تنطلي الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة والنفل في أصلها سواء اهـ (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من حمة أصل النية وأما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلا وأما الكفارات فالنية شرط صحتها اعتقادا أو صياما أو اطعاما اهـ ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال) في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والساكنة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا ساكنة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) وان كان وقتها الى العبادة معيل لها بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصح بمطابق النية وبذية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضافيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر او نفلا وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والاصح وقوعه عن رمضان اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو جمعا وأما ان كثرت الفوائت فاختل في اشتراط التعيين تمييز الغروض المتحدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد قضاء به انا وباعنه ولكن لا يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضانين ما لم يبين انه صائم عن رمضان سنة ~~هكذا~~ اه (ثم قال بعد ذلك
 في ضابط التعيين في جنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهورين
 من يومين أو الاثنين من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهرا والشهر
 فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا قوى عن
 رمضانين حيث لا يجوز لا اختلاف السبب كما اذا قوى ظهريين أو ظهر راعين عصر
 أو نوى ظهري يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لحي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اه (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحدا لا ولي أن ينوي أول يوم وجب على قضاؤه من هذا
 الرضآن وان لم يبين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن القضاء
 والكفارة ولم يبين يوم القضاء جاز اه (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) ويبنى ان تلقى الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اه (ثم قال في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اه (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مباحة وبطلان النية فلا يشترط الصوم رمضان أدانية الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجزاء اه (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تبين النية من الابل لان الوقت صالح لصوم النفل اه (ثم قال)
 وذكري في كشف الاسرار شرح أصول نحر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى أداءه اظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فقهرى شهر او صامه بنية الاداء فوق

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظاهر على ظن ان الوقت قد خرج
ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قدمضي
والحجة فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو
اه (ثم قال) في الخامس في بيان الاخلاص مانصه ولم أر حكم ما اذا نوى الصوم
والحجبة وشملها ما اذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تعص العبادات وإذا صحت هل
يؤايب بقدره أو لا ثواب له أصلاً اه (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين
عبادتين مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد
يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجب له عن أيهما شأ وقال محمد
يكون تطوعاً اه (ثم قال) وقد ظهر بهذا أنه اذا نوى فرضين فإن
أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا
في القوة فإن كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين اه (ثم قال)
وأما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم
ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فإن
في مسئلة التحية انما كانت ضمن السنة تحصيل المقصود اه (ثم قال) في السابع
في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يخلو أما أن يكون فرضاً أو نفلاً فإن كان
فرضاً فلا يخلو أما أن يكون أداء رمضان أو غيره فإن كان أداء رمضان حاز بنية
متقدمة من غروب الشمس وبقارئة وهو الأصل ويتمتأة عن الشروع إلى ما قبل
نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وإن كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر
أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارئة
لطلوع الفجر لأن الأصل القرآن كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمتأخرة عن طلوع
الفجر وإن كان نغلاً فسكر مضى أداء اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له
ولا تغد صلاته اه (ثم قال في العاشر في شروط النية) الأول الاسلام إلى ان
قال الرابع أن لا يأتي بمنساف بين النية والنوى إلى ان قال ومن المنساف نية الغض
فإن نوى قطع الايمان صار مرتداً في الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا نثر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة ينوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للأولى
لا مجرد النية وأما الصوم الغرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتة ل

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان محتملان
 لا رجحان لاحدهما على الآخر في التعرّية وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
 في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل أو الجماع في الصوم لم يبصره وكذا لو نوى فعل
 منافي في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل
 لا يبطلها اهـ (ثم قال) فصل ومن المتناقض التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
 قال وقالو النوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
 كان صائماً لم تصح نيته ولورد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل
 والا فغن رمضان صحّت نيته كما بيناه في الصوم اهـ (ثم قال) فصرح عقب النية
 بالمشقة دفنائه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والعلة لم تبطل وان كان
 مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد نقلنا في كتاب الصلاة
 (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
 مانصه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صوم صومه لان الاصل بقاء الليل
 وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي خنيفة انه مسمي بالأكل كل
 مع الشك اذا كان يبصره عليه أو كانت الليلة مقمرة أو منغمة أو مكان في موضع
 لا يقين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين له شيء
 لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعده يقضى ولا كفارة ولو شك
 في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
 روايتان وقامه في التمرح من الصوم اهـ (ثم قال في قاعدة ما ثبت سبقين
 لا يرتفع الا بيقين مثله مانصه) وهنا فروع علم أرها الان الى ان قال الثالث شك فيما
 عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
 ينبغي أن يلزم الأكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها آية
 صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملاً بالاحتياط اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة
 تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
 المفروغ وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر
 اهـ (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشيخ
 الفسائي مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والمخرج من المشكف اه (ثم قال) السادس العسر
وعوم البلوى الى ان قال وجوز اى اوجنبه تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
اصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعى
دفعاً للمشقة عن جنس الصائم لان المحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأنفى وجع أو أصبع وأدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفقدة لاى لأثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريد اذا قوى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فإنه يقع محاقبى اذا كان مرضاً يضر معه الصوم والافقع عن رمضان
بأن ما لا يضر ليس بمريض لا فطر في رمضان فكلامنا في مريض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين حكمه رخص في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطلان البرة فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بجزء دقة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث دره المعاصم مقدم على جلب المصالح مانصه) ومن قروع ذلك المبالغة
في المخفضة والاستثناء مسنونة وتركه للمصالح اه (قال في القاعدة السادسة
العامة بحكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقاً اه (وقال في القاعدة الثانية اذا
اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) تامة يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال ومحرم في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فليرضى صوم جميع الشهر بطل فيماعد اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً سافر في أثناء النهار أو عكسه حرم الفطراه (وقال
في القاعدة السادسة المحدودة تدرا بما يشبهات مانصه) والكفارات تثبت معها اى
مع الشهية أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان
والخضاه وبافساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله فاما الغدية فهل يسقطها
الم ارها الآن اه وقد قلنا ذلك في المحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقمودهما دخل أحدهما في الآخر قالوا

مانعه) ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شئ ولو في يومين فان كان من رمضان تعددت والا فان كفره لأول تعددت والا تعددت اه (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجعل بالثني قبل أو انه عوقب بحرمانه مانعه) ونخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شئ من الميرض قبل الفجر فاصبح مريضا جازله الفطر اه (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعة بالظن اليين خطأ مانعه) ولو اكل كل على ظنه ليل لاقبان انه بعد الطلوع قضى بلاكفير ولو ظن الغروب فأكل ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في العن الثالث في أحكام النامى مانعه) أو تبين خطأه في الاجتهاد في الماء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسيه الصوم اه (ثم قال) أى فانه يعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا بقية في الصلاة (ثم قال) وعاسقط حكمه في النسيان لو اكل أو شرب أو جامع ناسيا في الصوم لم يسطل اه (ثم قال) وقد جعل له أى للنسيان أصلا في التعريف فقال انه ان كان مع مذكرولا داعى له كاكل المصلى لم يسطل تقصيره بخلاف سلامة في القعدة أولا معه مع داعى كاكل الصائم سقط أولا ولا فاولى كثرة الذابح التسمية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والثاني المجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالتعظيم اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام الصياد مانعه) وانفقوا على وجوب المشرو والخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه (وقال في أحكام السكران مانعه) وأما صومه في رمضان فلا اشكال أنه ان صحى قبل نروج وقت النية انه يصوم منه اذا نوى لانا لا يشترط التيبث فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أتم ونضى ولا يسطل الاعتسكاف بسكره اه (وقال في أحكام العبيد مانعه) ولا يكفر الابا بالصوم ولا يصوم غير فرس الاباذن السيد ولا فرضا وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتسكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد نقلنا هاتى الطلاق أيضا (وقال في أحكام الامعى مانعه) ولا يصح عتقه عن كفارة اه (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانعه) ولا يتعين في النذر اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانعه) الاولى اذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه وصعد الواقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها تزوجها وهي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه)
ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتنعكس في
في بيتها اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
غيبوبة الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر محالهما وقطع التابع
المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فواند الى ان
قال الثالثة الوطئ في الدبر ~~ك~~ الوطئ في القبل الى ان قال وينتهد الصوم اتفاقا
واختلافا وفي وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) وفي سببه الاعتكاف
اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحمض والنفاس والصوم
لمن آمن فيحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح
(وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الزابع الكفارة واختلاف في
منعه وجوبها والحجج انه يمنعه اى الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
(وقال في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم الفتح
والقران فيفرق فيه بينهم ما اى الغنى والعقير فلا اعتبار لاعتباره وقت التكفير
بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاسى فلا وجوب على الفقير فاذا أسر لا يلزمه
الانجاء اه وقد نقلناه في الطلاق والمجنائيات والحج (وقال في بحث أحكام السفر
مانصه) رخصته الفطر والقطرا اه وقد ذكرنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في
بحث أحكام المجدد مانصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيقته في
كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة مانصه) ويكره افراد بالصوم اه وقد
نقلنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه)
والحيض لا يقطع التابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (وقال في فن الالغاز مانصه) الصوم اى رجل افطر بلا عذر ولا
كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضى شهادته ولما كان تقول من
كان في صحة صومه اختلاف اى رجل نوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
نقلا فقل من بلغ بعد البلوغ اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
ابتلع ريق حبيبته اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنونا كن

شرعية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أى رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
 فعل الكافر اذا أسلم قبل الزوال ونواهه (وقال في فن الحيل مانصه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام زجب وشعبان فاذا شعبان نقص
 يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويغطراه (ثم قال) الرابع في الغديه أراد
 الغديه عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوي من الخطة فقبر ان يمتن به
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمناه والفرق امكان المجتئ فيها بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثير الا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع سمسمه من خارج لان
 مضغها لانهات تسلش بالاضغ دون الابتلاع اه (وقال ايضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا عاده وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذر وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستحسان
 مانصه) وعن أبي يوسف صوم الستة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
 النصارى زادوا على صومهم وهذا تشبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذر مسكيناه اعطاه غيره
 الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكينا فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
 كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فثبرع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أوج الوصى أو
 الوارث بماله ليرجع ضح وله الرجوع وكذلك الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الغننى لا يشترط فيه الدعوى
 والمقصومة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
 ان يعلق رجل وكالة فلان يدخل رمضان ويدعى بحق على آخر وقتا عافى دخوله
 فتقوم البينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيد اه (وقال أيضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون المدعى في الحد الخالص الى ان قال وفيما
تسمع لله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) ايضا في كتاب القضاء تقبل
الشهادة حسبة بلا مدعى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان
وغيره الا هلال الفطر والاخفى اه (ثم قال) فيه ايضا تقبل الشهادة حسبة
بلا مدعى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال
وهلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع المدعى من غير من له الحق
فلا جواب لها فالمدعى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا مدعى جائزة في هذه
المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهدا حسبة اذا أنشأ شهادته بلا عذر
يفسق ولا تقبل شهادته نصا وعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر
ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيم وقد ألفت فيها رسالة اه
قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمان العمل يتعد بتعدد الفاعل وضمان الحمل لا فلوا شترك محرمان في قتل
صيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه
وقد نقلناه في كتاب المجنوبات وفي كتاب الغصب (ثم قال) جامع مرار فعلية
لكل مرة دم الا ان يكون في مجامع واحد فعليه دم واحد لا يأكل من الهدايا
الاثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
يكراه الحج على المحار بناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجبة الثانية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
فالحج فرض والا لا حج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن
الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم أنظاره
ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه وقد
نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج
ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) المساجع عن الميت اذا خط ما دفع اليه بماله يجوز
ان أخذ المأمور المسال فالتجربة ويرجع عن الميت قال لا يجزيه الحج خلافا للحمد

المهرم من لا يجوز له نكاحها على التأيد إلا الصبي والفاسق والمنحون اتفق المأمور
 بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المال بيد الحاج الفرض قبل زيارة
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الفتي أفضل من حج الفقير
 لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض أفضل
 من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في البيعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤثروه عن السنة الأولى
 ثم يحج ولا يضمن كما في التارخانية ولوعين له هذه السنة لان ذكرها للاستعمال
 لا التقيد كما في الخانية والعصم الوقوع عن الأمر والفاضل من النفقة للأمر ولو ارثه
 ان كان ميتا الآن يقول وكذلك لتب التفضل من نفسك وتقبله لنفسك ولا وصى
 عند الإطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني أو كان الوصى وارث
 الميت فيتوقف على أجازتهم للمأمور الانفاق من مال الأمر اذا أقام ببلدة
 خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج
 اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتادة بطل لنتفقه الا اذا عزم
 بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا
 كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور غلط الدراهم مع الرفقة والايديع وان ضاع المال
 بمكة أو بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للأذن دلالة
 المأمور اذا أمسك مؤونة الكراهة ووجع ما يشاء من المال ادعى المأمور انه منع عن الحج
 وقد انفق في الرجوع لا يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقة واذا ادعى
 انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بينة
 الوارث انه كان يوم الغربة بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
 في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتصام قبله أو بعده وكل دم
 وجب على المأمور فهو في ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالحج
 فتبرع الوارث أو الوصى لم يحز ولو أوج الوصى أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
 الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الأمر بالحج ولو لرض الا اذا قال له
 الأمر صرح ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استئجار المحاسج عن الغير وله أجر مثله اه
 وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور اذا

أسكن اليه من وجب بالقيمة جازوا بعض ما خلف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فإنه
 ضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرامة وعامة
 النفقة كذا في المحاشية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي
 المسائل المجموعة المهمة بكتاب الحج (قال المؤلف في القاعدة الأولى) لا ثواب إلا
 بالنية مانعة) وأما الحج فهي شرط صحتها أيضا فرضا كان أو نفلا والعمرة كذلك
 ولا تكون إلا سنة والمندوب كالفرض ولو نذر حجة الإسلام لا يلزمه الإحرام إلا السلام
 كما لو نذر الأضحية والقضاء في الكل كالإداء من جهة أصل النية اهـ (وقال
 في القاعدة الأولى أيضا مانعه) قلوا وانهدا ما كان خاصا به اهـ وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الأضحية فراجع (ثم قال) بعد ذلك وأما الغمسان فهو بل يرتب في شيء
 بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزعاه ومن قصده أن يعود إلى
 لبسه لا يتعدى الجزاء وان قصده أن لا يعود إليه تعدى الجزاء بلبسه اهـ (ثم قال
 في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في بحث تعيين المأوى) وإن كان وقتها إلى العبادة
 مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار بما تبارك به لا يصح في السنة الإحرام واحدة والنظر
 باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيه أب إطلاق النية نظرا إلى المعيارية وإن قوى
 فلا وقع مما نوى نظرا إلى النظرية اهـ (ثم قال) هذا في الإداء وأما في القضاء فلا بد
 من التعيين صلاة أو صوما أو حجاً اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المأوى من
 الفريضة والنية مانعة) وأما الحج فقد مناه يصح بمطلق النية ولكن لا بد مما
 يقتضيه أنه نوى في نفس الأمر الفريضة قالوا لأنه لا يتحمل المشاق الكثيرة إلا لأجل
 الفرض فاستنبط منه الحق ابن الإمام أنه لو كان الواقع أنه لم ينو الفرض لم يجزئه لأن
 صرفه إلى الفرض حلاله عليه لا باطلا فادروا وهو حس جدا ولا بد فيه من نية
 الفرض لأنه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الإسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل
 يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الإداء والقضاء مانعة) وأما الحج
 فينبغي أن لا تنظر فيه نية التميز بين الإداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان
 الإخلاص مانعه) كالحاج إذا التجرف في طريق الحج لا يتقص أجره الزباني ظاهره
 أن الحاج إذا خرج ناجرا فلا أجر له وصرحوا أنه لو طاف طالبا غيره لا يجزئه ولو وقف
 بعرفة طالبا غيره أجره أجزاء والعرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع
 بين عبادتين مانعه) بقي ما إذا كبرنا وبنا للعبادة والركوع وما إذا طاف للفرض

والوداع اه (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لوا حرم فذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن
باب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضا في فتح القدير في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام لوا حرم بمجتنبين معا وعلى التعاقب لزمناء عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد في المنية تلزمه احدهما وفي التعاقب الاولى فقط واذا لزمناء عندهما
ارتفعت احدهما بافتقارهما لكن اختلفا في وقت الرض فعند أبي يوسف عقيب
صبر ورتبه محرما بلا مهلة وعند أبي حنيفة اذا شرع في الاشغال وقيل اذا توجه
سائر ارض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل
الشروع فعليه دمان للناية على احرامين بدم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل
الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرض فانه يرض احدهما ويمضي
في الاخرى ودية قضى أى يؤدى التى مضى فيها وجه ومهره مكان التى رفضها ولو قتل
صبي دافعه قيمتان أو أحرص فدمان وعلى هذا الخلاف اذا أهل بغيرتين معا وعلى
التعاقب بلا فصل اه (ثم قال في السابع في وقت أى النية مانعه) وأما الحج
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من
سوق المدي ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام
وهي ركن فيه أو شرط على قولين اه (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها
في البقاع مانعه) فالأصل ان المذهب المعتمدان العبادات ذات الافعال يكفي
بالنية في اولها ولا يحتاج البراء في كل فعل اكتفا بما نية صاحبها عليها الا اذا نوى ببعض
الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للفرج لا يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات
اجزاء وقد مناه والفرق ان الطواف عهد قربة منقلبه بخلاف الوقوف وفرق
الزبلى بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام
فلا يحتاج الى تحديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفي الاحرام من وجه فاشترط
فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام الخروجه عن
القرض ولو طاف بعدما حل النفر من بني ونوى التطوع اجزأه عن الصدركا في فتح
القدير وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على أركانها وأستهيد منه أن نية
التطوع في بعض الأركان لا تبطل اه (ثم قال) في الأصل الثاني من التاسع
وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلطف في جميع العبادات مانعه ونقلوا في كتاب الحج

ان طاب التيسير لم يقر الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
اه (ثم قال) وأما توقف شرعه في الصلاة والأحرام على الذكر ولا تتكفي النية
فلأنه من الشرائط للشروع اه (ثم قال) في العاشرة في شروط النية الأولى
الاسلام الى أن قال الثالث العلم بالمتوى فمن جهل بوضعية الصلاة لم تصح منه
كما قدمناه عن القضية الا في الحج فانهم صححوا الأحرام المهم لان عليا أحرم بما أحرم به
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه فان عين جبا أو عمرة ضح ان كان قبل
الشروع في الأفعال وإن شرع تبعت عمرة اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
الامور فاصدها في تكبيل في النيابة في النية مانعه) وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية
المأمور وليس هو من باب النيابة فيها لأن الأفعال انما صدرت من المأمور فاعتبر
نته اه (وقال في القاعدة الثالثة البقين لا يزول بالشك في الأصل بقاء ما كان
على ما كان مانعه) أكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان
الأصل بقاء الليل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع
الايقين مثله والمراد به غالب الظن مانعه) ولو شك في أركان الحج ذكر الجصاص
أنه يتحرى كفاي الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لا تكرار الركن والزيادة
عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفقد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط
كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج بني على الاقر في ظاهر الرواية اه (وقال في
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
وعبرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورنحه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى
ان قال والاقتناب في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع العدي اه (ثم
قال) السادس العسر وعوم بلوى الى ان قال ولم يجعل أي أبو حنيفة للحج الأركب
الوقوف وطراف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التبر لم يجعل السبعة كلها أركانا
بل الاكثر ولم يوجب لهرة في العر كل ذلك للتيسير على المؤمنين اه (ثم قال) ولدا
أسقط أبو حنيفة عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد فاندفع للمشقة عنه اه (ثم قال)
وكاب العوم في السنة شهر والحج في العمر مرة اه (ثم قال) واباحة القتل من الحج
بالاحمار والموت واباحة أبي يوسف رمي حنبل الحرم للحاج في الموسم قد يرا
اه أي ومن العسر وعوم البوى اباحة القتل الخ (ثم قال) في آخر القاعدة
الذكور وأما مشقة التي تمفك عنهم العبادات غالبها فعلى مراتب الأولى مشقة

عظيمة فادحة كشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي
موجبة للتخفيف ولذا اذا لم يمكن للبحر طريق الامن البحر وكان الغالب عدم
السلامة لم يجب اه (ثم قال) الثامنة متوسطة بين هاتين الى ان قال واعتبروا
في المخرج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الراحة بل لابد من شق محل
أوراس زائلة اه (ثم قال الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبران فيما
لائق فيه وأما مع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بحرمة رمي حشيش
الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز أبو يوسف رعيه للعرج ورد عليه بما ذكرناه كذا ذكره
الزيلي في جنائيات الاحرام اه (وقال في بحث اذا تعارض مغسلة نذر روعي
أعظمهما ضررا بآثار تكاب أخذهما مانعه) ولو اضطار المحرم ومنه مية ومبيد
أكلها دونه على المعقود وفي البرازة لو كان الصيد مذبوحا فالصيد أولى وفاقا
ولو اضطروا وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم انسان
ومن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراهم الفاسد أولى من جلب
المصالح مانعه) وتغيب الشريعة في الظاهرة ويكره للعمر اه (قال في القاعدة
الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانعه) ومنها لو كان
بعض الشجرة في المحل وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في المحل وبعضه
في المحرم والمنقول في الثانية كما نقله الاستيعابي أن الاعتبار لقوائمه لارأسه حتى لو
كان قائما في المحل ورأسه في المحرم فلا شيء بهتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه
في المحرم حتى لو كان بعضها في المحرم والبعض في المحل وجب الجراء بقتله لتغليب
الحظر على الاباحة اه وقد نقلناه هذه في كتاب الصيد أيضا (ثم قال) وأما المنقول
في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
ان يكون أصلها في المحرم والاغصان في المحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني
ان يكون أصلها في المحل واغصانها في المحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها
واغصانها والثالث بعض أصلها في المحل وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
سواء كان الغصن من جانب المحل أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونرجع عن
هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون المحرم مستهلكا فلا يأكل المحرم
شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أوضحناه في شرح السكندر من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه أيضا اذا قوى مجتنب واحرم لهما معافاة نقول
 بدخوله فيهما لكن اختلافوا في وقت رفضه لاحدهما كما علم من باب اضافته
 الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية
 التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومتناهما فانه التحج وقطل بافصال العمرة
 لا يأتي بالرمي والمبيت لانهما تابعا للوقوف وقد سقط اه (ثم قال) ومما خرج
 عنها الأخرس يلزمه قصر يك اللسان في تكسية الاحرام والتلبية على اقول به اه
 وقد قلنا بقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها اجراء الموسى أى في التحليل من
 الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القاعدة الثامنة
 اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر
 غالبا مانصه) ولو باشر الحرم فيمادون الفرج وزمنه شاة ثم جامع فقتضاهما
 الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا من صرح بالاصحابنا ومنها الوقوف المحرم اظفار
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اقا واركان في مجلس
 فكذلك عند محمد وعلى قولهما يجب لكل يدهم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في
 مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يده أو رجل فجعلناها
 جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا
 اختلف يعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة
 بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن ما اختلفنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في
 المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخاتمة ان
 جاءه امرأة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجبة
 الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قوى بالجماع
 الثاني رفض الحجبة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القادم
 عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه
 طواف الوداع لان كلا منهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد المحرام
 فصل مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة
 عقب طواف ينبغي ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان
 ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد
 قلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعددا بحاجب

بخلاف الجاسر في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسها لان المقصود
 بصعود السجود غم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةتين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك الحرمة فكل جبر فاختلف المقصود اهـ وقد قلنا هذه ايضا في
 كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام
 لكونه أقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال
 الزبيلي في قول الكثر أو غضب رأسه بجنائمه هذا اذا كان مائعا وان كان ملبدا
 فعليه دمان دم الطيب ودم لتغطية الرأس اهـ ويتعدد الجزاء على القارن فيما
 على المفردة دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان يتجاوزا المقات غير محرم
 استثنائا منقطع لانه حالة الجسأ وزة ليكر قارنا اهـ (قال في القاعدة المحاسبية عشر
 السؤال هاد في الجواب) قال الزبيري في فتاواه من آخر الوكاله وعن الثاني لو قال
 امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار
 فقال زيد نعم كان طالقا بطله لان الجواب يتبع من اعادة ما في السؤال ولو قال اجزئ
 ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجزئ ذلك على ان دخلت الدار
 أو الزمة نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اهـ وقد قلنا
 هذه العبارة في الطلاق ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 خطأ مانصه) وقال الواسع اناب الريض في حج الغرض ظانا انه لا يعيش ثم صبح اذاه
 بنفسه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يعجزى كذكر كراه مانصه)
 ومنها ذلك اذا قال أحرمت بنفسك كان محرما ولم أره الا ان صريحا اهـ
 (وقال في القاعدة لتاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف التحكم الى
 المباشر مانصه) ونرج عنها مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد
 فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الاثم بخلاف الدال على صيد
 المحرم فانها لا توجب شيئا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اهـ (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناسي مانصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجا أو زكاة أو كفارة أو نذرا
 وجب قضاءه بخلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا اهـ وقد
 قلنا ذلك في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في
 الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اهـ وقد قلنا
 ذلك في كتاب الايمان ايضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وانغرقوا على

وجوب العشر والمخراج في أرضه الى ارقال وعلى بطار عباداته فعل ما يفعله
 من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
 لا دم عليه في فعل محض فحرامه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) ويصع
 وقوفه بعرفات كالعمى عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) لا جمعة عليه الى ان قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدى عليه
 اه ونقلنا اه في كتاب الاضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد الى ان
 قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاة مؤونة الا دم الاحصار عن
 احرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هو كالبعير الا في مسائل
 منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا اه (وقال في بحث
 النساء كالمسئلة فقط في بعض المسائل مانصه) الثالثة لو كانت محرمة بجامعها
 زوجها وهي نائمة فعليها الكهارة الاربعة المحرم اذا نام وجاز رجل وحلق رأسه
 وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صدف فقتله وجب عليه الجزاء
 السادسة اذا نام المحرم على بعير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
 أحكام الخنثى مانصه) وبأس لباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الانثى
 مانصه) ولا تسافر الابن زوج أو محرم ولا يجب الحج عليها الا باحدهما ولا تلي جهرا
 ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تنسج بين الميدين الاخضرين ولا تخلق وانما
 تقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تختطب مطلقا وتقف في
 حاشية الموقف لا عند الصفات وتكون قاعدة وهو راسك وتلبس في احرامها
 الخفين وتترك ما واف الصدول لعذر الحيض وتؤثر طواف الزيارة لعذر الحيض اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على الولد الصغير وفي التفريغ من
 مزدلفة الى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
 المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة حجة بدون اذن من
 كرهه من أبويه ان احتاج لخدمته اه وقد نقلنا اه في المحظر (وقال في أحكام
 غيبوبة المحشة مانصه) ويترب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
 والمخطقة والطواف اه وقد نقلنا مسامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
 الاعتساف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثرو وجوب المضى في
 فاسدهما وقضاؤهما ووجوب الدم اه (ثم قال) فوائد الى ان قال الثالثة

الوطء في المدبر كالوطء في القبل الى ان قال ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولهما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كما في فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواحيه الا في الحيض والتفاس والصوم لمن أمن فيهرم
في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح (وقال
في أحكام الاشارة مانه) وان لم يكن معتق للسان لم تعتبر اشارته مطلقا
الا في أربع الى أن قال ويزاد أيضا الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
المشير اه وقد نقلنا بقيقته في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانه) السادس الحج بمنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المعسر وما لا يثبت مانه) وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أى وجوب الفطرة وجوب
الحج ثم أسير بعده فانهم لا يجبان وما يجز فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغني والفقير كجزاء الصيد وقديه المخلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم الفتح والقران فيفرق فيه بين ما جاف لا اعتبار لا عساره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والجنايات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانه) ومنها باب الحج فمن المثل للزاد
والراحلة والماء القدر الملائق به كما في فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في الحرم والاحرام ففي السكر في الثأني بتقويم عدلين في مقتله أو اقرب
موضع اليه ولم يذكر الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في أحكام السفر مانه) ومن أحكام السفر حرمة على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرط الوجوب
الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الا بهار المعتمد الوجوب
عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا بأحدهما
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الا برضى أبويه
الا في الحج اذا استغنا بعمته اه وقد نقلنا بعضه في كتاب المحظر (ثم قال) ويختص
ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال في بحث القول في أحكام الحرم مانه) لا يدخله أحد الا محرما وتركه

المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبهما خارجهما والتجاء اليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم
 قطع شجره ورعي حشيشه الا الاذخروا من الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات
 وحسناته كسنيته ويؤاخذ فيه بالهثم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمنع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به وبكره اخراج جمارته وتزايه وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم للدينة عندنا فلا ثبت فيه هذه الاحكام
 الاستئذان الغسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افرق فيه
 التمتع والقران) يقلل من العبرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه يحرم
 بالهجرة وحدها من الميقات ويأتي بأفعاله ما يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن
 فانه يحرم به ما معان الميقات اه (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانعه) ولم أر حرم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في المخلاء
 زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأتي على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي المحظر (وقال في آخر فن الفروق والجمع مانعه) فائدة اذا اجتمع
 المحققان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا حرم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهم لا الترجيح ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الاغار مانعه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته
 أي فقير يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آفاقا تجاوز الميقات بلا إحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من
 تجاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الجبل مانعه) الحناصم في الحج اذا أراد
 الا فاق دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بني عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر بزوجه من عبده بعلمها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الصوم مانعه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لم يمتاء والفرق امكان الحجتين فها بنفسه
 وبالناشب بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

ما فيه) كتاب الحج لورمى بالعرجاز وبالجواهر لالان في الاول استغفاه فابا الشيطان
 وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا
 والفرق أن الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
 الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
 وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
 اعتق العبد بعد حجه بعيد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
 السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والامهي والزمن والمرأة بلا محرم
 كالفقير اه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق من كتاب
 الاضحية مانصه) ضحوا ثم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
 الاضحية ولو وقفوا فاشهدوا أنه العاشر لا قبل والفرق أن التدارك ممكن
 في الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
 الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانصه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا حجة
 واحدة اه (وقال في كتاب الاكرام) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان
 مأجورا اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
 ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها احرام رفيقه لا غنائه اه (قال صاحب الاشباه)

*** (كتاب النكاح أي والزواج والغيب) ***

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتياط أصحابنا
 في الفسوج الا في مسألة ما اذا كانت المجارية بين شريكين فاذ هي كل الخوف
 عليهما من شريكه ومطلب الوضع عند عدل لا يحسب اليه ذلك وانما تكون عند كل
 يوماً حشمة لذلك كذا في كراهية المعراج اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم
 قال) ما ثبت بمجاعة فهو يمينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
 الانفكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
 الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام لا وارث الكبير استيفاء
 قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
 اتفاقاً لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين
 ثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه وقد نقلناه في المجانيات (ثم قال)

والضابطان الحق ان كان مما لا يقضى فانه ثبت لكل على الكمال فلا استخدام
 في المألوكة مما يقضى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديشا فلامهر إن زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه بان تلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده ولما أبان ففني أحدهما سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاة
 وبقتصان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق
 وبالإيلاء وبالردة وبتبائن الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة ولا ينفسخ بالمجود الا في
 مسئين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الاكثر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلو المبيعة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وبموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طاهم او على عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى نروجهما من منزله بغيراذنه بغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنتز قولهم وما كان بمعناها لما أن
 تخرج بغيراذنه قبل إيفاء المجهل مطلقا وبعده اذا كان لها حق أو عليها وكانت
 قابلة أو غائبة أول زيارة أبيها في كل جمعة مرة ولزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لا تخرج ولو باذنه ولو نرجت باذنه كانا
 عاصيين واختلغا في نروجهما الى الحمام والمعتد الجواز بشرط عدم التزين
 والتطيب ينعتد النكاح بما أفاد ملك العين للعالم الا في لفظ التعة
 فانه يغيد ملك العين كما في هبة الخاتمة لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا ينعتد به اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن حد أو مهر الا في مسئين تزوج صبي امرأة مكلفة
 بغيراذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخاتمة ولو وطء البالغ المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في بيعوع

الولو الحجة اه وقد نقلناه في كتاب اليسوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحصل لها وصل شعر غير ما شعرها اه وقد
 نقلناه في الخطر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
 العذرة تذهب بابشاء فليحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكبها بالانسكاج
 في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يعدل لاسبغه ذلك وان علم انه يعدل يثبت في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكوا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه
 قديم خمس مائة ألف دينار ولا يجمل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجمل فاقوا ما ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللعاقه ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط كذا في الملتقط
 الفقير لا يكون كفؤا للغنية كبيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول
 لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا
 يدري لا يلزم الزوج طالعها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراقة تطلب ذلك منه أيضا بحس من خدع بنت رجل أو امرأته وان زوجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمعنى الهبة كذا في الخاتمة
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذني هذان
 نفقة عدت ان لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها أعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلقه لنكاح من
 الصداق والنكاح بأقل من مهر المثل الا في صغيرة تزوجها غير الاب والجد
 ومحبورة وموالة عتته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكر وادبوا
 عليه ان يجوده لا يكون فمضا فلت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبناه في الشرح

وأما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فمعدنا يفسد ولا يفصح كافي الشرح اه وقد
 نقلنا في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية
 مانعه) وأما النكاح فقد لولا انه اقرب العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من
 القنلى لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يتصد اعفاف نفسه وتحسينها وحصول ولد وفسرتا
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح المكنز ولم تكن فيه شرط محته حتى قالوا يصح
 النكاح مع المزل لكن قالوا لو عذب لفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والقوى
 على محته علم اليهود اولا كافي البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر الملم تعليمها
 واقفاء وتصنيفها (وقال في القاعدة الثالثة البقين لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقا ما كان على ما كان مانعه) ولو اختلف الزوجان في التحسين من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لمنكره لان
 الاصل عدم الرضا اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل عدم مانعه) ومنها لو ادخلت المرأة حجلة نديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللبن في حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك
 كذا في الوولوا الحجة وسيأتي تمامه في قاعدة أن الاصل في الابضاع التحريم اه
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحذور وأبج للضرورة اه فادانها في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم
 الشهيد من باب التحريم ولوان له رجلاه أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسيها فلم يدر أيهن اعتق لم يسه ان يتحرى للوطء ولا يبيع ولا يبع المحاكم ان
 يخلى بينها وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نساءه
 بعينها ثلاثا ثم نسيها وكذلك ان ميركاهن الا واحدة لم يسه ان يقربها حتى يعلم أنها
 غير المطلقة وكذلك بمنعه الغاضى عنها حتى يخبر أنها غير المطلقة فان أخبر بذلك
 ا- تخلفه البتة انه مطلق هذه بعينها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقربها حتى يعلم أنها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى ثلاثا

من الجوارى فحكم الحاكم بان اجازيهم من وكان ذلك من رايه وجعل الباقية هي
المعتقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراء اوهية او ميراث لا ينبغي ان يطأها لان
القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي ان يطأ شيئا منهم بالملك الا ان يتزوجها فيقتد
لا بأس لانها زوجته او أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
للضرورة والفروج لا تحصل بالضرورة اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب
العتق فراجع (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيان ان صبية
أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضها وأراد
واحد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبو القاسم الصغار اذا لم تظهر له علامة
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يسد باب النكاح
فلو اختلطت الرضعة بنساء يصحون لم أره الا ان ثم رأيت في الكافي للحاكم
الشهيد ما فيه دلالة على ما قلناه ولو ان قوما كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم ان يطأ جاريته حتى يعلم أنها
المعتقة بعينها وان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأجاب الى ان
لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشترى رجل واحد قد
علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشترى
الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئهن حتى يعلم
ببعضها حتى يعلم المعتقة منهم اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم ان هذه
القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمه فلو كان في الحرمه
شك لم يعتبر ولذا قالوا لو ادخلت المرأة حمة فديها في فم رضية ووقع الشك في وصول
اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المباح شك كما كان في الولو والحيسة وفي القنية امرأه كانت
تعطى صبية فديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن في فمدي ابن حين القمته
فمدي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جازا لبنا ان يتزوج بهذه الصبية اهـ وفي الحائنة صغير
وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
اذا لم يخبر بذلك أحدهما ان خبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان
كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط ان يفارقها اهـ (ثم قال) وما
كان الاولي الاحتياط في الفروج قال في المضمرات اذا عقد على أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محلوفا عليها باعتبارها وقد حثت الخالف وكتبت ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الايدي اه هنا وقع لبعض الشافعية من أن وطئ السراري الا لاقى
يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا أن ينصب في المغانم من جهة الامام
من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو يحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
العتق باذن القضاة والمعنى والاحتياط اجتناب عن مملوكات وحرائر اه تورع
لاحكم لازم فان المجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب البدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا إشكال اه (وقال) في
قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للوطء وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فمرت مرتبة
الاب كحليلته ولذا لو قضى شافعي بحلها لم ينفذ لخالفه الكتاب بخلاف القضاء بحل
مسوسه والفرق في ظاهرها شرحنا وحرمة المعقود عليها بالوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
الزوجة بعد اباتها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعجب التبشير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا تحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التبشير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح قبل
الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوزه بالاولى ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفصلة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقد بما يقيد
ملك العين للعمال وصححه بحضور ابني العاقلين وناعسين وسكاري يذكرونه بعد
الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانه قد يحضرة رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجت الحنفى كعق برزق ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تبسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لأن أكثرهن ولم يزد على أربع اساقية من المشقة على الزوجين في القمم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أيجب الضرورة بتقدير بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لمشايخنا اه (قال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه (وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة - حلف لا يشكح فلائنة بحث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كفي كشف الاسرار بخلاف لا يشكح زوجه فانه لاوطء اه وقد نقلنا في كتاب الايمان (ثم قال) وهنا فرعان مخرجان لم أرهما الا الآن مخرج الى أن قال الثاني حلف لا يبطأ لا يثبت بوطء الذمراه وقد نقلناه في كتاب الايمان (قال في المبحث الثالث العادة العاطرة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) ونما يفرع على ان المعروف كاشروا لوجه الزاب بینه جهارا ودفعه لمسانم ادعى انه عارية ولا يئنه ففقه اختلاف المشايخ والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهم ازملا كالأعاريه لم يقبل قوله وان كان العرف مشتمرا كذا القول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال قاضي خان وعندى أن الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للناصي ان القول للزوج بعد موته وعلى الاب البيئنة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى قسارية صره ولم يذكر الاجرافانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر الى عرف بلدهم وقاضي خان نظر الى حال الاب للعرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف ان الاب انما يجهرز ملكا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام المحلل مانصه) ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لمسائل عن الجمع بين الاختين بملك اليمين أحلتها آية وحرمتها آية فالتحريم أحب إلينا اه (ثم قال) ومنها لو اشتبه محرمه باجنبيات محصورات لم تحلل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع فأنه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما الشيخان فقالا ببطالان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونحته

خمس أو أختان أو أم وبنت بطل النكاح فان رتب فالآخر وخيره في اختياره
 أربعاء مطلقاً أو إحدى الاختين والبنت اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل الأولى من أحد أبويه ككافي والآخري مجوسى فانه يحل نكاحه ودبيحته ويجعل
 صكتا ييا وهي تقتضى أن يجعل مجوسى أبويه قال الشافعى ولو كان الكفى الأب
 في الاظهر عنده تغليبا بحسب التخييم لكن أحما بناتر كوا ذلك نظرا للصغير فان
 المجوسى شر من الكفى فلا يجعل الولد تابعاً له اه وقد نقلنا صدر هذه العبارة
 في كتاب الذبائح (ثم قال) السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو بلبن شاة
 فالمعتبر الغالب وثبت الحرمة اذا استويا احتياطاً ككافي الغاية واختلف فيما
 اذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى والمصحح ثبوت الحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
 كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال تنقحة) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا الوجه بين من
 تحل ومن لا تحل كحرمة ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكروحة أو معتدة ومحرمة صح
 نكاح الحلال اتفاقاً وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المجوسى من المهر
 وعنده وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو أختين في عقد فانه يبطل
 في الكل لان المحرم الجمع لا احدها من أو احدها فقط وكذا التزويج أمة وحرمة
 معاً في عقد بطل فيها ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
 دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل النكاح ومنها الخلع فكالمهر ففيه اغلب
 الحلال على المحرام لما ان اشترطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
 زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أباً أو جدّاً صح عليه والافسد
 النكاح وقيل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
 المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 في بحث يعترف في التوابع ما لا يعترف في غيرها مانصه) ومنه فزوج زوجته امرأة
 برضاها ثم الزوج وكله بعده بزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه
 قولاً ولكن زوجته أياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلنا ما في كتاب
 الوكالة أيضاً (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له في أموال اليتامى
 والتركات والاوقاف مقيداً بالمصلحة فان لم يكن مبنياً على المصلحة مانصه) وفي المنتقط
 القاضى اذا زوج الصغيرة من غير كفول يجوز اه فعلم ان فعله مقيداً بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا بد من غسل تحت البدن منه) ومن فروع القاعدة
لو طأ وعنه حرة على الزنا فلا مهر لها كافي الخاتمة ولو كان الوامئ صبيًا فلا حد ولا مهر
وهذا مما يقال لناوط معلا عن العقر والعقرب بخلاف ما اذا طأ وعنه أمه لكون المهر
حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع
أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما ادخل أحدهما في الآخر بالامانة)
ولو تكرر الوطاء بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجب الامهر واحداً لان الثاني
صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل طء مهر لان كل طء صادف
ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسداً ومن الثاني
وطء أحد الشرعيين المجارية المشتركة ولو طء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستقنة
صكاً في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضاً وفي كتاب العتق
أيضاً (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء لرضاها به ولا مهر له الوجوب المحدث وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الحدود وفراجه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى
سأكت قول مانعه) ولو سككت عن وطء أمته أي بشبهة أو عقد فاسد
كما في شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذاً من سكوته عند اتلاف
ماله اه وقد نقلناهما في كتاب الجنائيات أيضاً وكتاب الغصب (ثم قال)
ولو رأى فنه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذ ناله في النكاح ولو تزوجت
غيره فسكت الولى عن مطالبة التفريق فليس برضا وان طال ذلك
وكذا سكوت امرأة عن ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهى في جامع الفصولين
اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
يكون السكوت فيها رضاً كالإطلاق الاولى سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
التزوج وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكراً
الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حدث اه ونقلنا هذه في كتاب
الايمان أيضاً (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزوج
الولى على هذا الخلاف اه أي فهو رضا ان كان المخبر لا عند الامام وعندهما
رضا مطلعا ولو فاسقا اه من الترح (ثم قال) وزدت ثلاثاً اثنين من الغيبة الاولى

دفعت لتجهيزها بفتحها شيئا من امتعة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 أنفقت الأم في جهازها ما هو معتاد فسكت الأب لم تغضن الأم اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا إن القاضي
 لا يزوج اليتيم واليتيمة إلا عند عدم ولي لهما في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمّا
 أو معتقاه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الأب
 والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبان والأم وذووا الأرحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الأجنبي فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب
 الأولى ولاية الأب والمجد وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الإجماع على
 أنها مألوفة عزلا لأنفسهم لم ينزلها وقد نقلنا ذلك في كتاب الحجر والأذن أيضا وفي كتاب
 الوصايا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر بين خطأ ما نصه) وينبغي
 أنه لو تزوج امرأة وعندها غيرها حمل فتبين أنها حمل أو عكسه أن يكون الاعتبار
 لما في نفس الأمراه (وقال في الفرائض الثالث في أحكام النامى ما نصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الأمة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة (ثم قال) وقالوا لو لم تعلم الأمة بأن لها خيار العتق لا يبطل بسكوها ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا إن الجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكسيرة لو جهلت أن الأرض مفسدة كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع مملوك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث أنه لو زوج أماء أبيه ثم بان ميتا فغداه وقد نقلنا تمام ذلك في كتاب
 البيع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر بوجوب لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بما يباعه فقال المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا
 في النكاح وإن قال قد أجزت ما أمرت بك لم يجز اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضا (وقال في أحكام الميمان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر والمخرج في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبايع اه وقد نقلنا بعضه
 في كتاب المجهاد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يلي النكاح اه (ثم قال)
 وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزوج إلى انقضاء العدة ولا تقول
 بوجوبها عليها على المعتقد اه (ثم قال) وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه إن كان ممن

يشتهى النساء والافلا وتثبت أيضا بوطه الصبية المشتبهة وهي بذئ تسع سنين على
 الاحتساراه (ثم قال) والصبية التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم اه وقد
 نقلناه في المحظر (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في القوائد أنه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة
 بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذاه (وقال في أحكام العبد ما نصه) ولا
 يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وليا في نكاح اه (ثم قال) ولا ينفذ تزويج
 نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا اه (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
 اه (ثم قال) ولا تنكح على حرة اه (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرة
 ومهرها كغيرها اه (ثم قال) ولا خادم لها ولو جيلة ولا تحجب نفقتها الا بالتبوة
 ولا تؤم الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد المراسي ويجوز جمعهن في
 مسكن واحد بدون الرضا اه (ثم قال) ولا حضنة لافقاره بل لسده اه (ثم
 قال) ودواءه مريض على مولاه بخلاف المحرور وزوجه اه ونقلناه في كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا بذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة
 زوجته ولا تحجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اه (ثم قال) ولا يصح
 تصديق العبد والامة على النكاح لافي المسيين قبل القعدة بخلاف المحرر بن كافي
 التشارخانية اه (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب بزوجه والعنبن
 والمجبوب في التفریق اه (وقال في أحكام النقذ وما يتبعه فيه وما لا يتبعه مانصه)
 ولا يتبعه في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نساها حولا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
 الاقاط من المحقوق مانصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
 لها الرجوع في المستقبل اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وأما عود
 النفقة به فسقطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المساع لامن باب عود
 الساط اه (وقال في بحث النائم كالمسقط في بعض المسائل مانصه) المحادية
 عشر رجل خلا بامرأة وثمة رجل يأم لا تصح الخلوه الثانية عشر رجل نام في بيته
 فجات امرأته ومكث عنده ساعة صحت الخلوه الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
 رضيع فارضع من ثديها تثبت حرمة ارضاع اه (ثم قال) الثالثة والعشرون اذا
 كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها ولم ارجل بفعلها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى فائمه وقبلته بشهوة واتفق على
 أن ذلك كان بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) واذا
 قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعُه وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
 والا فلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنينا اه (ثم قال) ولو قال
 المشكل أنا ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اه وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
 ولو تزوج مشكل مثله لم يحز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله
 انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اه
 وقال في أحكام الأنثى مانصه) ويضعها مقابل بالهر دون الرجل وتخير الامة على
 النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر وتخير الامة اذا
 اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم في الرضاع دون اه (وقال في
 أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تبا نحو فاسدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
 اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفاية بين أهل الذمة الا اذا
 كانت بنت ملك خدعها حائل أو كناس فيفرق لتسكن الفتنة كذا في البرازية
 اه (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسحة
 والذبايح وفي الذية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل
 الذمة فيما ذكر اه وقد نقلنا بقية في الجنائيات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
 المجان مانصه) ومنها النكاح قال في المراجعة لا تجوز المناسحة بين بنى آدم
 والجن وإنسان الماء لاختلاف الجنس اه وتبعه في منسبة المفتي والقبض وفي
 القنينة سئل المحسن البصري عن التزويج بيمينية فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
 لا يجوز ثم رقم (آخر) يصفع السائل لمحاqqته وقال في القيمة سئل على ابن أحمد عن
 التزويج بإمرة مسلمة من الجن هل يجوز اذا انصور ذلك أم يختص الجواز بالآدميين
 فقال يصفع هذا السائل لمحاqqته وجهله قلت وهذا لا يدل على حاققة السائل
 وإن كان لا يتصور الاترى إن أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو تترسوا بنى
 من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
 عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
 لا يجوز اه وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجننيات بقوله سبحانه
 وقسالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا لى من جنسكم ونوعكم وعلى

خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنسكم أي من الادميين اه وبعضهم
بمأرواه حرب الكرماني في مسائله عن أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمبة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وإن كان
مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
والمحاكمين قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الأصم فاذا انقرا المنع من نكاح
الانسي الجنينة فانه من نكاح الجنى الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
لا تجوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
في كتاب الالهام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جلامن
الجن يخطب البنات جارية يزعم انه يريد المحلل فقال ما أرى بذلك بأسا الذين
ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قبل لمس من زوجها قالت من الجن فيكثر
الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) المحرم عندنا من
حرم نكاحه على التأييد بنسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
ولد العمومة والمخوولة وبالثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها مثل أم الزنى بها وبنتها
وأب الزاني وابنه وأحكامه أي المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
بقيته في المحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأييد لما شاركه للمحرم فيها فان
الملاعة تحمل اذا أكلت نفسه أو نرج عن أهله الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
أو بتهودها وتنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضت عدته ومنكوحه
الغير بطلاقها وانقضت عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام إلى
أن قال ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو برتا ومنها تحريم منكوحه
كل منهما على الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
الى أن قال ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسيبه والمجداب الاب كالأب
عند عدمه ولو حكم لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يضح
الابن مديق الاصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
الطلاق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجد بأحكام إلى أن قال
ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والمجد فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام اه (ثم قال فائدة)
يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
المثل بالوطء بشبهة أو بشكاح فاسد اه (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا اشكح
بأذن سيده وتحريم الرينة وتحريم أصل الموطوءة وفروعها عليه وتحريم أصله
وفروعه عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
وابطال خيار العتقة وابطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكال المسمى ووجوب
مهر المثل للفوضة واسقاط حبسها نفسها لاستيفاء مجمل مهرها على قولهما اه
(ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المقتضي به اه (ثم قال)
وقبوت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فوائد) الأولى لا فرق في الإيلاج
بين أن يكون بجائل أولا لكن بشرط أن تهـل الحرارة معه كذا ذكرنا في
التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للشفقة من الأحكام ثبت لمقطوعها
إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
نقل لكونها كاية ولم أره إلا مسألة الوء في الذكر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
وكتاب الطلاق (ثم قال) إلا في مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
في الذب اه (ثم قال) ولا يخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بكونها ولا يصل بحال
والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
الفصولين جاءه في ذبها بشكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
الوطء في الذب لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها بعده
من غير خلوة الرابعة الوطاء بشكاح فاسد كالوطء بشكاح صحيح إلا مسائل الأولى
وجوب مهر المثل ولا يراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمة اه أي
فلا يجوز نكاح أمة على حرمة تزوجة بشكاح صحيح بخلاف الفاسد اه شرح
(ثم قال) الخامسة أي الفائدة الخامسة للوطء بملك اليمين أحكام كالأحكام الوطاء
بشكاح فيوجب تحريره على أصوله وفروعه وتحريم أمه ولها وفروعها عليه

ووجوب الاستبراء وحرمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
 بغير ملك اليمين عن مهر أو أحد الأفي مسائل الأولى الذمية إذا نكحت بغير مهر
 ثم أسلما وكانوا يدينون بأن لامهر فلا مهر الثمانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
 وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صح أن لامهر
 الرابعة وطء العبد سيده بشبهة فلا مهر أخذ من قوله سم في الثالثة أن المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطء حريسة فلا مهر ولم أره الآن اه
 أى ولا حد أيضاً كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطء الموقوفة
 ينبغي أن لامهر ولم أره السابعة لبايع لو وطء الجارية قبل التسليم إلى المشتري
 وهي في حقه منقولة كذلك اه أى فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
 الثامنة إذا أذن الراهن للزمن في الوطء فوطء ظاناً المحلل وينبغي أن لامهر ولم أره
 اه أى ولا خد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
 الحدود أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة
 مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والأحرام ولا يلازم الظاهر قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صار منقصة
 اختلط قبلها أو دبرها فإنه لا يحل له أن يأنها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
 لا تحتمله لصغر أو مرض أو عمن وعندنا متناعها قبض بمجل مهرها لم يحل كرها
 وفي كتب الشافعية أنها يحرم وطء من وجب عليها فمصاص وليس بها حبل ظاهر
 اثلاث يحصل حل يمنع من اتيقافها واجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
 الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه
 الأفي الحيض والنفس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقاً
 والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
 وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفائدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
 في الوطء فالقول لنافيه الأفي مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
 ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة عليها وله في المهر
 والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها المال فلوجأت
 بوليها لم يحتمل ثبت نسبه ويرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن نفسه عدنا
 إلى تمديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 اى وانكر الثاني الدخول فاقول لها محلها للطلاق لا لكمال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود ما منه) هي أقسام لازم من المجانين
 البيع الى أن قال والصداق اه (ثم قال) والنكاح المحضالى عن الخيارين
 اى خيار البلوغ والعنف والاوى أن يقال ونكاح المالك العاقل المحرر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أى حنفية فلا حد وباطل عندهما
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ ما منه) خاتمة
 بجود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساء له صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة ما منه) وما في المبسوط من تصويره بقوله يعنى
 بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسى منه أو تقول ان فلانا كتب الى لخطبني فاشهدوا انى قد زوجت نفسى منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسى من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أى شطرى العقد بخلاف
 ما اذا انتفيا ومعنى الكتاب بالمخطبة أن يكتب زوجتى نفسك فاني رغبتي فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أبى حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنفى هذا
 اذا كان باللفظ الترويج أما اذا كان باللفظ الامر كقوله زوجت نفسك معنى لا بشرط
 اعلام الشهود وبما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتابة بعد ما أشهدهم عليه من غير قراءه
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المکتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلا شاهد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند وجود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهادا ولم يجز العقد لا ينعقد
بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحها بنا يقولون اذا اجتمعت
الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المشار اليه يعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار اذا والوصف يتبعه
وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع
والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات
الا ترى أن من اشترى فصاعلى أنه باقوت فاذا هو زوجاج لا ينعقد العقد لا خلاف
المجنس ولو اشترى على أنه باقوت أجز فاذا هو أخضر انما العقد لا اتحاد المجنس
اه قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل المحل والمخرجنسا والمخرجنسا واحدا
فمعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيها اذا تزوجها على هذا الفن من المحل وأشار
الى خمر او على هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حراما وأشار الى حلال فلها المحلال
في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فتقال
في الخامسة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقالت الاب زوجت بنتي
فاطمة هذه وأشار الى عائشة وعلم في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاه
أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصفة تعمى بل على الاشارة وكذا لو قال
زوجتك هذه العربية فاذا هي بحمية أو هذه الجوز فكانت شابة أو هذه البيضاء
فكانت سوداء أو عكسه وكذا الخافعة في جميع وجوه النسب والصفات والعلوم
والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
الملك المعروضات المالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك
الانسان شيء بغير اختياره الا الارتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده
لا يملكه الا بقضاء أو رضاه كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة ملك الصداق
بالعقد والزوائد لها قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرناه أصيلاً في شرح السكرت وقد علمنا أن النصف
 يعود إلى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقاً وبعدة قضاء
 أو رضا وفائدة في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع الخالي من الخيار بالقبض ويستقر صدق بالدخول أو الخلوة
 أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والآخر
 من زياد في أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الأمن من انقضاء
 بالهلاك وفي الصدق الأمن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بالردة
 ونسبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لأنه لو ملك
 لم ينتهج النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالاهن والمنفعة معاوه والغالب أولاهن فقط أو للنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبداً ورقيقته للوارث إلى أن قال ولم أر حكماً كتابته من
 المال إلى أن قال وحكم وطء المالك وينبغي أن يحل له لأنه نائب الملك الرقبة
 وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تحبيل والأفلا اهـ وقد نقلنا بقية في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقص ما نصه) ويقرب من هذه المسائل بعض
 خصال الكفاءة تقابل البعض قال الم العجى كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في مثل ما نصه) ومنها قيمة
 الصداق إذا تمتع بالطلاق قبل المسيس وكان السكاو لم أره صريحاً وينبغي أن
 يعتبر يوم القضاء أو التراضي لما قدمناه لا يعود إلى ملك الزوج النصف
 إلا بأحدهما إذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الأصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبيننا في الشرح ما هو وجب يعتبر
 وإنما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهراً كالخمر والخنزير والحمر والقرآن وخدمة زوج
 سرور كاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما إذا طلقها قبله فالتسمية ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء
 بشبهة إن لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه إذا أحلها فلامهر عليه اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان ما يتمد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقسم على عدد الوثائق
تقدر ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الأب جارية ابنه إذا لم يقبل وكذا بوطئ السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
امرأته وافتي والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتعامه في مخرجنا
على الكنزاه وقد نقلناه في كتاب العتي وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيه) يجب
مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لها مهرأول بالاول والمهر
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كذا تزوجتك فانت طالق فترجها في يوم واحد
ثلاث مرار ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف وبسببه
في فتاوى قاضياناه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
أحكام المجهد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (وقال في بحث ما افرق فيه المحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ
والاستبراء دون النفاس اه أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ما افرق فيه
الزوجة والامة) لا قسم للأمة بخلافها ولا حصر لعدد الاما يخلف الزوجات
ولا تعدد نفقته بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
الزوجة والصادق لم يخلف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في بحث ما افرق فيه النكاح والزوجة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من
رضاها بخلافها لا مهر فيه بخلافه لا تصح الا لمدة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث من الفرق والمجم مانصه) وكذا النكاح يدخله
الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنائيات بقبته (ثم قال)
فائدة إذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا الوجه في النكاح بمنكوحته بمجرد
لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى
في القنية مستثنين يلزم فيهما الوجه لزيادة الاحتياط ولو قال لها اميرتني فاني
أمهرك مهر جديد فابراة جدد لها مهر أقبل لم الجديد في هذه الصورة اه (وقال
في فن الغار مانصه) النكاح أى رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينغذ عند الامام
فقل الأب السكران إذا زوجها بأقل من مهر مثلها أى امرأة أخذت ثلاثة مهرور
من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة طامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فأتى رجل ما من أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة للمهر
دون الميراث والرابعة للميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاه أمة ثم أعتقه
ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المسكاتب
الصغير إذا زوجته مولاه أي أب زوج ابنته فلم يرز المولى فقل العبد أي
جناح لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقه ثلاثا أدخل بها
الثاني ولم يحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة امتنعت رجعتها ولم يحل لغيره
فقل إذا اغتسلت وبقيت لعمه بلا غسله وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في فن الاغتراف في بحث الطلاق مانسه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغير أمة فاعتقت
فاختارت نفسها فبرجت بآخرو له زوجة فارضت المبي الذي كان زوج خرتها
بابن هذا الرجل حرمت خرتها على زوجها لأنه صا ربته من الرضاع فصارت متزوجة
حليلة ابنه فلا يجوزاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغتراف في بحث
اليسع أي رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنًا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمة فوكاه المولى
في بيع أبيه واستغفاه المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه
أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقته بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(وقال في فن الحيل مانسه) السادس في النكاح إذا دعت امرأة نكاحًا فأنكحها فانكح
ولا يمين ولا يمين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يؤثر بطلاقها لأنه يصير مقرا
بالنكاح فالحيلة أن يأمره القاضي أن يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحها أو أنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما أن تزوج بأحر
واختلف في صحة إقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الابن شيئا من مهر
بنته أن تزوج أنها ان كانت كبيرة فانه يجب له كذا فإذا نكحها على أنها ان أنكرت الاذن
فأنا ضامن فيصح وان كانت صغيرة فيحل الزوج البنت بذلك الفدر على الاب ان
كان مليا فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوج عبده على ان يكون امرله
يزوجه على ان أمرها بيد المولى بعقلها المولى كلما أراد وإذا خاف المرأة الانحراج

من بلدها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا أخرجها كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لا يعم الأول ولدها يدس فاذا أراد اخرجها منعها المقر له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال شيئا فاذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به أو كفل له ليكون على قول الكل فان عجزا بخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخف من أوليائها فوكاله ان يزوجهامن نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بمصدق كذا كذا وزمه الخصاص ان كان كفرا وذكر المحلواني ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف أنسكارهما ينكر أصل النكاح وجاز له الحلف انه مات تزوجهما على كذا فاصدا اليوم والاعتبار لنتيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فصولي ويحيزه بالفعل وكذا لا تزوج ولو حلف لا يزوج بنته فزوجها فصولي وأجاز له الاب لم يثبت اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحمل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وجهه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستقي من قبض صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة بشهوة حرم أصولها وفرعها ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تاسده حرمه النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صدقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعساق والابراء والتسدير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفيق بخلاف البيع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال اخو المؤلف في تكميلته لقن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى بشئ بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف
 في الثمن الى سيرا والى جنس آخر غير الذي سمى والوكيل بشكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صحيح لانه فيه سفير ومعب اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال اخو المؤلف ايضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو تسكنها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأجير يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 اخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسد ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط
 والنكاح والمخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال اخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في القن السابع فن
 المحكمات مانصه) لما جلس ابو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما فأتى المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا يجب
 والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القن السابع ايضا
 مانصه) وكان للامام جارية لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فقبلت فقال أهلها
 كيف تلدهوى بكر فقال الامام هل لها أحد تنق به قالوا نعمت فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال غدرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في القن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في رواية في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنته من
 اختين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فأتى سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالامهر وتعد وترجع كل الى زوجها فاستل الامام فقال على
 بالغلامين فأني بهما فقال اوجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال
 أنكل منهما طلق التي تحت أعينك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عنيده اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف
 مانصه) ولا تنكث الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها
 بقدر ذلك ولا تنكث من مساوئها ولا تقر بها الا بدكر الله تعالى ولا تنكث بامرئ
 الغيب بين يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت
 عن غيرهما تنكثت عن الرجال الا جانب ولا تتزوج امرأة كان لها عمل أو أب
 أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعى أبوها ان جميع ماله وانه عارية في يدها ولا تدخل
 بيت أبيها ما قدرت واياك أن ترضى أن ترفق في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك
 ويطعمون فيها غاية الطمع واياك أن تتزوج بذات البنين والنساء فانها تنخر
 جميع المال لهم وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد أعز عليهم منك ولا تجمع بين
 امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد أن تعلم أنك قد صدر على القيام بجميع
 حوائجها وأطلب العلم أولاً ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج اه فراجع وانظر
 بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو
 يضاف العزوبة عليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله
 جازله انتزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملائنة لا ينفق في نسبه
 في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب
 العتاق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالباً تأيد معنى في التدبير
 على المختار فيكون مدبراً مطلقاً وفي الاجارة مفسد الى نحو مائة سنة الا في الشكاح
 فتأقيت ففسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال أيضاً) المتكلم بما لا يعلم معناه
 يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والشكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال أيضاً في كتاب العتق مانصه) المدبر في زمن سعيته كالمكاتب
 عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البزازية من العتق في المرض وجنبايته جنابة
 المكاتب كما في الكافي وقرئت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حر
 مدبون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال
 في القرن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكم ما اذا حلت أمة
 كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤثر مالهما يبيعها الصيرورة الحمل مسلماً باسلام
 أبيه والحمل أن سيده كافر اه (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع في بحث العبرة للحنى

لا الافاظا مانصه) ولوراجدها بلفظ النكاح صحت لامنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
ويستقد النكاح بما يدل على ملك المين للعسل كالبيع والشراء والهبة والتمليك
اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال
شارحه أى الحمل من ذى الفرائض أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل
فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
القنية اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدي زوجتيه بمال لترك نوبتهما يلزم
ولا شيء لهما اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آخر فاسد فافترج
المستأجر صحيفا فلا يول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيفا فله مكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا أجزأ للبائع نقضه وكذا اذا تزوج اه وقد نقلناه في كتاب
الابارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
بأذن بانه ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه
ولا وطنه الجارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفقة لمجساره لو كان عقار الحامسة
لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اه وقد نقلناه بعضه
في المحطو وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
بقية الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه امرأة على أنها
حرة ثم استحققت فانه يرجع على الخبر بما غرمه للمستحق الخ وقد نقلناه في كتاب
الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها
أمينان أمثاله ذكره الولواجي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا

قالوا ان المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغفل قلت الا في ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات وهذا الميعين بين نسائه ووعظ فلم يرجع
كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابيه والعلة الجامعة ان الحق يغوث بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضي وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يغوث بالتأخير
لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانعه)
القضاء يصير على المضي عليه ولا يتهدى الى غيره الا في خمسة في أربعة يتهدى
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده في بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاه
العاقبة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانعه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلف في مقداره يقضى بالاقبل كما في البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانعه) كل موضع
يجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا ينتصب عنه
في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة
بالإيمان من الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أو بجهة نكاح منية أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أو بجهة نكاح أم منية أو بنتها
أو بجهة النكاح أو بسقوط المهر بالانقضاء اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانعه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهم ما وهى حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانعه) فعل القاضى حكم منه فليس له أن
يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له اه
(ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضى في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضى كان وكلا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
فيها زبونه من غير دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح اه (ثم قال
فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلاجواب
لما قال دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع اه
(ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنشأ شهادته بلا مذيق سبق ولا تقبل شهادته
نصوا عليه في الحد ووطاقي الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
وهي في الظهيرة واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال فيه أيضا) الجمالة
في المنكوحه تمنع العدة وفي المهران كانت فاحشة فغير المثل والا فالوسط كعبد
اه (وقال في كتاب الاقرار ما منه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي
اه أي الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يميز الا بشهود
أو تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
الاقرار أيضا ما نصه) اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيثان الا في الاقرار
بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وصكذا
في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في منية المفتي
اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد البراء
منه لم يلزمه كما في التارخانية الا اذا أقر لزوجه بجهريه بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
عند الفقهاء ويجعل زيادته ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد ما كافي مهر
الزارية واذا أقر بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بالقضاء ولا رضام
بمعها لا سقوط والا معها ولا يستفسر المقر اه يعني فاذا أقر بانها في ذمته حل
على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضا
بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
كتاب الصلح ما نصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما
لا يقبل التقص فانه يرجع بقيمة كالقصاص والعق والنكاح والمخلع اه (وقال
في كتاب المدائيات) القول للملك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا كل كذا في جامع
 الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مداينات الغنية
 أحالت أفسنا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال أستاذنا وله ثلاث حيل احداها شراء شئ موقوف من زوجها بالمهر قبل الهبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ موقوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرنذكره في أحكام الدين من
 الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه أيضا) اذا
 أقربان دينه لغلان صح وحمل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض للمهر
 ويبرأ المدينون بالدفع الى أيهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لغلان أو لو الذي فانه لا يصح كافي شرح
 المنظومة والغنية وهو ظاهرا لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كالا
 يعني والحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأه منه بعد اقراره عند كونه في فن
 التحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تمليك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها ما على أبيه
 لها فاعتمد الخصم للتسليم اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) السفينة اذا
 زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض اه
 (وقال فيه أيضا) وقال الزبلي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى ابن برهن فان برهننا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لانها لا ثبات
 فكمالية شهد لها الظاهر لم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وان لم يتعد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولوارضعت الكبيرة
 الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الافساد بان تعلم بالنكاح وبكون
 الارضاع مفسد له وان يكون لغير حاجة والجمل عندنا معتبر لدفع الفساد كافي
 رضاع الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الخطر) يكره معاشرة
 من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات انظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الرضا يا مانصه)

وصرح أيضا في الكافي قيسل القسامة بان المدير في زمن سعايته كالمكاتيب عنده
 وهرمدون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للدبرة تزويج نفسها زمن سعايتها
 لان المكاتبة لا تتزوج نفسها وعندهما لذلك لانها مرة وقد اُخفيت به اه
 وقد نقلنا سابقته في كتاب الجنائيات فراجعوه وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان واما الحقوق فغيرها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه ايضا المجد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص المجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه ايضا) المجد القاسم من ذوي الارحام وليس كاب الأب فلا يلي
 الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه ايضا)
 وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الأب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الطلاق أي والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالمساحي الا في الاقرار بالمحدود والخالصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) الشاهد للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق يسطألق وفي العتق ياحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير ياسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال بجاريته ياسارقة يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البايع لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجامع ولذا الملائنة لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمناسكة والعتق بملك القرية الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلانهم جن فوجد الشرط وفيها اذا كان مجبوا
 فانه يفرق بينهما بطلما وهي طلاق وفيها اذا كان غنيا يؤجل بطلما فان لم يصل

فرق بينهما بحسوة عليه وفيما اذا أسلت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فإنه
 يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلت فعرض عليه ميمزافاني
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا ففرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
 ويؤهل له لكونه مستحقا عليه كعتق قريبه كذا في عنين المراجاه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المعلق بالشرط لا يستعديا للعتاق والمضاف
 يستعدي في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ومملكه
 اذا قال اذا جاء غدا ه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
 أتصدق بدرهم غدا ملك التجعيل بخلاف اذا جاء غدا ه وقد نقلناه في كتاب
 الايمان (ثم قال) الامسئلين فقد سووا بينهما الا في ابطال خيار الشرط قالوا
 لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد أعطت خيارى اوقال
 أبطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة ه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لوقال أبرت
 غدا أو اذا جاء غدا فقد أبرت كصح مع أن الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها
 ه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في ايمان
 الجاهل مع لوحاف لا يخلف ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حث بخلاف ان
 دخلت ه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وفي الخاتمة تصح اضافة فسخ
 الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها ه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) طلب المرأة
 الخلع حرام الا اذا علق طلاقها البائن بشرط فشهد وبوجوده فلم يقض بها فعلم ان
 تحتاط في طلب الغداء للفارقة القول لها ان اختلاف في وجود الشرط فيما لا يعلم
 من جهتها الا في مسائل لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهرافادعاه وانكرت فالقول
 لها في المسال والطلاق على الصحيح كافي للخلاصة وفيما اذا طلقها لاسنة وادعى
 جعاه في الحبض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قسربانها بعد المدفوع فيها
 وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد
 المجلس وهي فيه كافي الكافي ه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا علقه
 بفعله القلي تعلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررها
 ففسالت سررت لم يقع كافي الخاتمة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الامنها كخبرها
 فالقول لها في حقها واذا علق عتقها بما لا يعلم الامنه فالقول لها في الاصح كقوله

للعبدان احتملت فأنت حرف قال احتملت وقع باخاره كفاي المحيط و فرق بينهما
 في الخانية ما كان النظر الى خروج المني بخلاف الدم المخارج من الرحم اه وقد
 نقلناه في كتاب الحق (ثم قال) كثر الشرط ثلاثا والمجزاء واحد فوجد الشرط
 مرة طلقت واحدة ولو تعدد المجزاء تعدد الوقوع كفاي الخانية ولو طلقها ثم عطفها مع
 أخرى بالواو أو بهم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم
 أضرب وأتبعه لمسا لا يتعدد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضرب تعدد
 على الاولى اذا أدخل كلمة أو في الابقاع على امرأتين وأتبعه بشرط فان اتبعين
 له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا
 كثر الشرط ثم أعقبه جزءا واحدا تعدد الشرط لا المجزاء ولو ذكر المجزاء بين شرطين
 تعدد الشرط لا المجزاء كل امرأه أتزوجها حنت بالمائة عندهما خلافا للثاني وبه
 أخذ أبو الليث يتكرر المجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما قعدت عندك
 فكذا ذاقه عدساعة طلقت ثلاثا كلما ضربت بك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان
 بكف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق
 فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين فتجزأ ثمانى وتعلق الاول ذكر
 منادى بعد شرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاول وينبى في الاخرى ولو
 بدأ بالنداء لواحدة ثم ذكر الشرط والمجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقها
 كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالا افراد منصرفه الى ثلاثة لقوله لم
 نوقال لها ان لم أقل عنك لا تحسبك بكل قبيل في الدنيا فأتت كذا يبر بثلاثة أنواع
 من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للجائض
 ان حضت أو لا ريضة ان مرضت اذا قال لصبيحة ان صبحت واضابط ان ما تعدد
 فلدوامه حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الا بقرينة الفور ومنه طلب جتماعها
 فأبى فقال ان لم تدخلى معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقنى فقال
 ان لم أطلقك علقه على زناه فشهد على اقراره به وقع وان على المعانة لا كما لو شهد
 أربعة فمذلل منهم اثنان قال للاربع المدخولات كل امرأه لم أجاءها منكن الليلة
 فالأخريات طوالت جسامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين اضافة وعلقه فان قدم المجزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولقت
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا أولا ثم جزءا ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخره علق الاولي بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا
كان المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
المسائل في الفصحيتين مع ابصارها من الخصائية كل من علق على صفة لم يقع دون
وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا أن ما اذا علقه برؤيتها
الملال فراء غيرها وبني الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
باطل وقرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقبض عشرة دراهم
جساده وقال متصلا الأنهار يوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
كما لو قال له على مائة درهم ودينار الامائة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) وفي الابصار قبيل الايمان اذا قال غلامى حران سالم وبرزخ
البرزخ اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكره ما جله فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حر وبرزخ حر الا بربغ لانه
أفرد كلامه بالذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اه وقد نقلناه
في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامعه وهذه هي المسائل
المجموعة المحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابالية
مانسه) وأما المية فلا توقف على النية قالوا لو وهب ما زحاحت كفاي البرازية
واكن لو ائقن المية ولم يعرفها لم تصح لانه لا أجل أن النية شرط لها انما هو لفقد
شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانها لا يقعان بالتلقين
من لا يعرفهما الا ان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليها يقعان اه وقد
نقلناه في كتاب العتق وفي المية (ثم قال) وأما الطلاق فصرح وكناية فالاول
لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو غنطنا وقع حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاء ويمكن لا بد أن يقصد ما باللفظ قالوا لو كرر
مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليها لم يقع عليها لعدم قصد ما باللفظ ولا ينافيه
قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا وقال أنت طالق ناويا الطلاق من وثاق
لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق المخطأ واقع
قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء وبحاجة اليها ديانة
ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها لا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولانية البائن ولانية الثنتين في المصدر
 كانت الطلاق الآن تكون أمة وتصح نية ثلاث وأما كفايته فلا يقع بها إلا بانية
 ديانة سواء كان معها ما ذكره الطلاق أولا والمذاكرة إنما تقوم مقام النية
 في القضاء إلا في لفظ المحرم فإنه كفاية ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان
 الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تقويض الطلاق والمخاع والإيلاء
 والظهار فما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كفاية اشترط له وأما
 الرجعة فكان كالحكم لانها استدامة له لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج إليها
 وكفايتها تحتاج إليها اه (وقال في القعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
 والاحداد للمرأة على ميت غير زيجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك
 الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا اه (ثم قال في آخر السادس
 في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
 وان لم يكن من البسائط ما لو قال لزوجتي أنت على حرام ناويا الطلاق والظهار
 أو قال لزوجتيه أنتما على حرام ناويا في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد
 كدنا في باب الإيلاء من شرح السكينة نقلنا عن المحيط اه (وقال في التاسع
 في محله) محلها القلب في كل موضع وهنا اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دون
 الى أن قال ومن فروعه هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما
 في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى قطع اليمين فلا قصد
 انه قدت لا كفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله
 تعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لادبانه ومن فروعه لو قصد بلفظ غير
 معناه الشرعي وانما قصد معنى آخر كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق
 لم يقبل قضاء ويدين وفي الختامية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق
 قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من المحاضر بن شيثا فبلغه طوره
 فقال متخبر منهم ملطقتكم فلا تأواكونت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى امام الحرمين
 بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي انقلب منه شيء قلت يتفرع على ما في فتاوى
 قاضين من العتق قال رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار وقال عبيد أهل بغداد
 أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد لأهل بلخ أو قال كل عبد لأهل
 بغداد أو قال كل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده

وقال محمد يعقوب وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
 ويقول محمد أخذ شداد والقنوي على قول أبي يوسف ولما قال كل عبد في هذه السكة
 حر وعبد في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو وعلى هذا الخلاف
 ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيها يعقوب عبد في قولهم ولو قال ولد آدم
 كلهم أحرار لا يعقوب عبد في قولهم اه فقتضاء ان الواعظ اذا كان في دار طلق
 وان كان في الجامع أو السكة فهو وعلى الخلاف والاولى تخريجها على مسألة اليمين
 لو حلف لا يكلم زيد افسلم على جماعة وفيهم قاض واحد وان نواهم دونه دين ديانة
 لا قضاء اه فعدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق
 بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع ولو قال لما ياطاق وهو
 اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كإحرارها اسمها كإفي الخائنة وفرق المحبوبي
 في التتبع بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو تجز الطلاق
 وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاءه وبين ولو قال كل امرأة لي طالق
 وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز لو قالت تزوجت على فقال كل
 امرأة لي طالق طلقت الملقاة وفي شرح الجامع لقاصصان وعند أبي يوسف أنها
 لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول أبي يوسف أصبح عندي ولو قيل له
 ألاك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بيننا وبين
 مسألة الكنز مذكور في اللؤلؤ الحية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
 الأيمان (ثم قال) وفي الكنز ولو قال لموطأ أنه أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند
 كل طهر طلقة وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اه
 وفي شرحه أنت طالق للسنة نفوى ثلاثا جملة أو مرة رقاعا على الاماء اصرح بخلافه
 لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخائنة لو جمع بين منسكوخته ورجل فقال
 احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
 ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأته ولو قال احدا كما
 طالق ولم ينوش شيئا لا تطلق امرأته وعندهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين
 ما ليس محلا لطلاق كالبيهة والمجرو قال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته والحبة والبيته وقال احدا كما
 طالق لا تطلق الحبة اه ولا يخفى أنه اذا نفى عدمه فيما قلنا بالوقوع أنه يدين

وفيهما لو قال لها يا مطلقة ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات وقع
الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخير طلق وان نوى به
الاخير صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اه (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات
مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يعان بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسألة
في قاضيخان رحل له امرأتان حمرة وزينب فقال يا زينب فأجابته حمرة فقال أنت
طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أنزعج الطلاق جوابا للكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلق زينب
اه فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة فدمنا أنه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان تحميص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المحصاف يصح
قضاء ايضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للخصاف اه وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الايمان
فانظرهما (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فذاها ان قصد الطلاق
أو العتق وقعا أو النداء فلا أو طالق فالعقد عدمه ولو كرر راعى الطلاق فان قصد
الاستئناف وقع الكل أو التأكيد واحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى العتق أو أطلق
ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أمي
أو كأمي رجع الى قصده انكشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان
التكريم بالنسبة فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو وظهار لانه تشبيه
بجدها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد هو ظهار وان نوى به التحريم لا غير فعند أبي يوسف ايلاء وعند محمد هو ظهار
ولو قال أنت على حرام كأمي ونوى ظهار أو مطلقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد هو ظهار اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ادعت المرأة عدم وصول
 النفقة والسكوسة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاءهما في ذمته
 كالمدين اذا أنكر أو ادعى دفع الدين وأنكر الدائن ولو اختلف الزوجان
 في التمسكين من الوطاء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت
 والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فملك
 الاخبار اه (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة
 صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا ان ادعت الحمل فان لها النفقة الى
 سنتين فان مضيت اتم تبين ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير اه (ثم
 قال في قاعدة ما ثبت يمين لا يرتفع الا بيمين مثله والمراد به غالب الظن مانصه)
 ومنها شك انه هل يطلق أم لا لم يقع شك انه طلق واحدة أو أكثر فبني على الأقل
 كما ذكره الاستيعابي الا ان يستيقن الاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان
 قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس
 بأنها واحدة وصدقهم أخذتة ولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حرم
 بطلاقها ولا يدري أثلاث أم أقل يتصرى فان استويا عمل بأشد ذلك عليه كذا
 في البرزخ اه (ثم قال) وهما فروع لم أرهما الآن الى ان قال الثالث شك
 فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
 ووفاء يذبحي ان يلزم الا أكثر عليها وعلى اصنام أخذ من قوله لم يترك صلاة
 وشك انها عدة صلاية يلزمه صلاة يوم وليس له عملا بالاحتياط اه (وقال) في
 قاعدة الاصل العدم فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطئ
 لان الاصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطاء وأنكرت وقلن بكر خبرت
 وان قلت ثيب فالقول له لكونه منكر استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة
 من العنة وفي الغنية اختلفا وقالت افرقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول
 قولها لانها تنكره سوط نصف المهر اه (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على
 الزوج بعد فرضها فدعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر
 وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها ودعى الاب
 الانفاق فالقول له مع اليمين كفي في الحامية والثانية خرجت عن القاعدة فامتنع

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى
 اقرب اوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فارا فترث
 وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا تراث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في
 كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ولو قال لامة
 او منكوحته ان نسكتك فعلى الوطاء فلو عده على الامه بعد ادعاء قهها وعلى الزوجة
 بعد ابانها لم يثبت كفاي كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 العتق (ثم قال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة اعنى اليقين لا يزول بالشك الى
 ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنبئ عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب مرقحوا في فواقص
 الموضوع بان الغالب كالمحقق ومرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
 غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجة من المشقة عند التنافر
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
 لمسا فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى اربعة اشهر
 دفعا للضرر عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة
 فناسب التخييف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون بفروض امرأواهما الى
 المولى وترتيبه وحضائمه الى النساء رجعة عليه ولم يجبرهن على الحضائنة تبسيرا
 عليهن اه (ثم قال ايضا في البحث المذكور مانصه) وعدم تكليف
 الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من الحر في الحدود والعدة والعدد
 اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الرابعة لو قال لسان رايت
 الهلال فانت طالق فعملت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال
 في البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) وان حلفت بطلاق كل امرأة يتزوجها عليها قبل كل امرأة
 أتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فهي
 طالق فتعمل نيته لانه نوى حقيقة كلامه اه وقوله على رقبته أى راقبة على
 رقبته كفاي نرحمها وقد نقلنا بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرام الحلال مانصه ومنها
لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالقهرى سواء كن محصورات أو لا
كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق أحدى زوجته بمسحرم الوطء
قبل التعيين ولهذا كان وطء أحدهما تعينا الطلاق الاخرى اهـ (ثم قال) تنقذ
يدخل في هذه القاعدة ما ذابح بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في
أبواب الى ان قال ومنها المهر فاذا سعى ما يحل وما لا يحل كان تزوجها على عشرة
دراهم وذن من خمر كان لها العشرة وبطل النحر ومنها الخلع فكالمهر اهـ وقد
نقلنا بقية هذه المارقة في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها السكمانية والايرام وينبغي
ان لا يتعدى الى النجاسات وقالوا لو قال لها خضت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
شهر واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب السكمانية (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعنق فلو
طلق زوجته وغيرها أو اعتق عده وعبد غيره أو طلقها أو بعانف ذمها على عده
اهـ وقد نقلنا هذه في كتاب المتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعهما النحل الى ان قال ومنها الالعان ببقية اهـ (ثم قال) فقول
صاحب الهداية ان الاحكام لا ترتب على المحل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما
علمت من ثبوت بعض الاحكام له قبله فالمراد بعضها اهـ وقوله فقول صاحب
الهداية الخ أى في باب الالعان في مسئلة اذا قال لها زيت وهذا المحل من الزنا
ولا عنا ولم ينف القاضي المحل كما أفاده في شرح الاشياء (ثم قال) ومنها الوادعي
الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم يثبت المسال الذي هو الاصل في الخلع اهـ
(وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) والمقعدة اذا وصلت بشبهة وجبت أخرى
وتداخلتا والمرأى منهما سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لمحصل
المقصود وقد علمت ما احترازنا عنه بقولنا من جنس واحد وقولنا ولم يختلف
مقصودهما وبقولنا غالبا والله تعالى الموفق اهـ (قال في القاعدة التاسعة افعال
الكلام اولها من افعالها متى أمكن فان لم يمكن أعمل مانصه) وان تعذرت
الحقيقة والنجاز اركان اللفظ مشترك بالامرج أعمل لعدم الامكان فالاول قوله
لامرأته المعروفة لا يباهذه بنيت لم تحرم بذلك أبدا اهـ (ثم قال) وبما فرغته على
هذه القاعدة ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما أنت طالق أربعا

فقال الثلاث تكفيني فقال الزوج أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى
شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والآخرى لصاحبك لا تطلق الآخرى اه لعدم
اتسكان العمل فاهمل لان الشرع حكم بيطلاق ما زاد ولا يمكن ايقاعه على
احد وفيها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في قيمة الدهر من الطلاق ولو جمع
بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق في المخانية ولو
جمع بين منكوحته ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت
أحدا كمال طلق امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته
وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بمحل للطلاق
كالهيمية والحجر وقال أحدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تطلق
الحية ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احدهما صحيحة النكاح والأخرى فاسدة
النكاح وقال أحدا كما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالمجمع بين منكوحته
وأجنبية وقال أحدا كما طالق اه وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار
أو بهيمة لان الجدار لم يكن أهلا للعلاقة عمل اللفظ في أمرأته بخلاف ما اذا كان
المضموم أدما فإنه صالح في الجملة لانه يشكل بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه
ولذا لو قال لها أنا منك طالق لغا وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
بينهما اه (ثم قال) وأيسر منهما ما لو اتى بالشرط والجواب بلا فانا لا نقول
بأنه لا يقع لعدم امكانه فيتخير ولا ينوي خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
طالق في مكة فيتخير الا اذا أراد في دخولك مكة فيدين واذا دخلت مكة تعليق
اه (ثم قال) تذييل يدخل في هذه القاعدة قولهم اتأسيس خير من التأكيد فاذا
دار اللفظ بينهما بين الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال أردت بالتأكيد صدق ديانة لا قضاء
ذكره الزياحي في الكتابات اه (قال في القاعدة الحمادية عشر السؤالات معاذ في
المجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق
او عبده حرواياه المسمى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان

حالما يكمله لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسه ان
 دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب الايمان (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق
 فقال نعم طالق ولو قالت طلقني فقال نعم لا و ان نوى قبل له ألت طلقت امرأتك
 قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقت اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فمن رام الاطلاع فليرجع اليه ثم في بقية الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجها اختلف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا ام
 يكون تقييذا فقال بلى يكون تقييذا اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول مانسه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع العصولين اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال)
 ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المفوض اليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) العشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتنهته أقرار به فلا يملك تنبيه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة عشر
 من استجمل بالشيء قبل أو انه عوقب بحرمانه مانسه) ومن فروعها لو طلقها
 بلا رضاها فاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه اهـ (ثم قال) ونخرج
 عن مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسينا عشرتها لاجل ارثها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضا (ثم قال) الخامسة أمسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنطق البين
 خطا مانسه) ولو أقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاء المفتي فتبين عدمه لم يقع
 كما في القنية اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان
 أنها زوجته طلقت وكذلك في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا
 (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كله فاذا طلق نصف
 طائفة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت اهـ (ثم قال) ضابط لا يزيد

البعض على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر رأى فانه صريح ولو قال كأمي كان كناية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النكاح ما نصه) وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسع فاذا برهنت استردت البذل للجهل في محله اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا) وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال) والنكاح والعامة في اليمن سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجني طالق ناسأ أن له زوجة وصكذاني العتاق اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال) نكاحا عن اقرار اليتيم ما نصه) وقال قبله اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء الا اه لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناها في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الميما ما نصه) ويحصل بوطئه التحليل للطلقة ثلاثا اذا كان مراهما فتهلك آله ويستثنى النساء اه (ثم قال) ولا يقع طلاقه وعتقه الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران ما نصه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالغص على لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر كذا أرضضرا فطلق اه (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع اه (ثم قال) واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من المحبوب والعسل والهتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبلع لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه يبيع حين شرب يقع والا فلا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام الميما ما نصه) وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان ونصف لمقدر ولا عن بقدها اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد نقلنا في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اه (ثم قال) ولاظهار ولا ايلاء من أمته ولا مطالبة لها اذا كان مولاها عتينا ولا حضنة لا فاربه بل لسيده اه (ثم قال) ووطء احدى الامتين يبيان للعتق المبهمة بخلاف ووطء احدى المرأتين لا يكون يبيان في الطلاق المبهمة اه وقد نقلناها في كتاب العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلناها

في المحظر (وقال في أحكام الاعمي مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه
ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضائه فإن أمكنه حفظ
المحزون كان أهلا ولا فلا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الذبائح (وقال في بحث
الأحكام الأربعة مانصه) الاقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة
والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلقة كما إذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فحذف
وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلقة علة والاستناد وهو أن يشب في الحال ثم يستند
إلى أن قال وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا إلى وقت وجود
السبب وكالانصاب فإنه يجب الزكاة عند تمام المحول مستندا إلى وقت وجوده اه
وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن
الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيدا في الدار فأن طالق
وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا إذا قال
لامرأته إذا حضت فأنت طالق فأن طالق فأن الدم لا يقضي بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة
أيام فإذا تم ثلاثة أيام حكما بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق بين التبيين
والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطلع عليه العباد في الاستناد لا يمكن وفي الحيض
يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا يشترط المحلة في الاستناد
دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشي وأثر التبيين يظهر
فيهما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد الأربعين
بشهر فإن مات لتمام الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله
ولو وطئها في الشهر صار مراحعا ولو كان الطلاق رجعا وغرم العقر ولو كان بائنا ويرد
الزوج ببدل الخراج إليها لو خالفها في خلافه ثم مات فلان ولومات فلان بعد العدة فإن
كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل
وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت
طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا اه (وقال في بحث
النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) المحادية والعشرون رجل طلق
امرأته طلاقا رجعا فجاءه الرجل ومساها بشهوة وهي نائمة صار مراحعا الثانية
والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة فقبلته بشهوة يصير مراحعا عند أبي
يوسف خلافا لعمد اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) وإن قال لامرأته إن كان

أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
 مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
 الزوج ان ملكت عبدا فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان
 ملكت أمة ولو قالهما معا طالقت (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مانمه) وهي على
 النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضها نفقة القريب اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
 في أحكام المحارم مانمه) وحصة النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرم فيها فان
 الملاعة تحل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام
 أو بتهودها أو تنصروها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعددة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في أحكام
 النكاح (قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية
 ابنه يثبت نسبه والمجداب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الأهلية بخلاف
 الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء في الاصل اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانمه) ومنها وجوب نفقة الاقارب
 الفقراء العاجزين على قريبه الغني ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
 فان لم يكن الا من الرضاع لا يعتق ولا يجب نفقته اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة بترتب على النسب اثنا عشر حكما
 الى ان قال وولاية المحضنة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانمه)
 و يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
 للزوج الاول وليس بعدها الذي طلقها ثلاثا قبل ما سكتها اه قوله ثلاثا صوابه
 ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
 المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق الميم وثبوت
 النفي في الابلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
 (ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للطالقة بعده اه أي بعد الوطء اه شارح

(ثم قال) وثبت النسيب اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائده الاولى لا فرق في الابلاخ بين أن يكون بمسائل أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكر وافي في التحليل فيجري في سائر الابواب الثانية ماثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى تفصيل لكونها كلية ولم أره اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة (ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم قال) وثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين اه أي بالوطء في الدبر (ثم قال) ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة اه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الثالثة عدم الحمل الاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يستبر فيه الانزال لكونه شبعاه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواغبه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع عيته لان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله يمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له ما وجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأخت الحمل فلو جاعت بولد من محتمل ثبت نسيبه ويرجع الى قولنا في تكميل المهر فان لاعت بنفيه عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا ن صريحاه اه وقد نقلنا

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثاً أن الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول له بالحمل المطلق لا الكمال المهرأه وقد تغلناه
 في كتاب النكاح أيضاً (ثم قال) الخامسة لوعلقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 وادعاءه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط قال في الصك نزوان اختلاف في وجود
 الشرط فالقول له اهـ (قال في أحكام العبد) ودواءه مريضاً على مولاه بخلاف الحر
 ولو زوجة اهـ وقد تغلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من المجانبين البيع إلى أن قال والخانع بعوض اهـ (ثم قال) وقد منافر في النكاح
 في فن الفوائد اهـ (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بهما فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والآنوس على ثلاثة أوجه أن كتب
 على وجه الرسالة مصدرًا معنونا وثبت ذلك بالاقرار أو بالبينة فكذلك خطاب وان
 قال لم أؤبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المتن أنه يدين ولو كتب على شيء
 يتبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن نوى صمغ والا لا ولو كتب على الماء
 أو المولود لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعت إليها أولاً وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فأنت طالق فما لم يصل لا تطلق وان ندم ومحي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ماسواه وبعث إليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يعي ككتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محي المخطوط كلها وبعث إليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه أنه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اهـ وذکر الزبلي من مسائل شتى في الكتابة لاهل الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقرأ على فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها اهـ وقد سئلت عن رجل
 كتب أيماناً ثم قال لا تحرقها على فقرأها هل تلزمه فأجيب بأنها لا تلزمه اذا
 كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل
 كالمأداه وقد تغلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو توكيل ولا يقع حتى يكتب
 وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا اذا نوى الطلاق اهـ وقد تغلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الإشارة

منه) ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون معهودة والالم تعتبر وفي فتح القدير
من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة
بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت به انا لما أجله الاخرس اه وقد نقلنا
بقية ذلك في مسائل شتى بمعالمه ون (ثم قال) وان لم يكن معتقلا للسان لم يعتبر
شارته مطلقا الا في أربع الى ان قال وأمان الكافر أخذ من النسب الى ان قال
أو أخذ من كتاب الطلاق اذا كان عسيرا مهم كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار
بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال أنت مالتى وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشربا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وهن سافروا ولم أرها الا ان قال الثاني علق
الطلاق بمشيئة الاخرس فأشار بالمشيئة ويذهب في الوقوع لوجود الشرط الثالث
لوعلق بمشيئة رجل ناطق فخرس فأشار بالمشيئة يذهب في الوقوع اه (وقال في بحث
القول في الملك مانعه) وفيه مسائل الأولى أبواب التملك المعاصرات المسالية
والامهار والخلع اه (ثم قال) الرابعة الموصى له علق الموصى به بالقبول الى ان قال
والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الولوجية رجل أوصى بعبدة
لإنسان والموصى له غائب فنفتته في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل يرجع
عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي المداينة من النفقة لو اتفق المودع على أبوى المودع
بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليه لانه لما ضمن ملكه بالضممان
فظهر انه كان متبرعا وذكر الزباني انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي
متبين انه متبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع به اه وقد نقلنا بقية في
الغصب وفي كتاب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أمال الدين والمنفعة مما
وهو الغالب أول العين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته
للوارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيرا لم يباع الخدمة فنفقته على المالك وان
بلغها فلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
تجاوز المرض باعته القاضي اذا رأى واشترى بثمنه عبدا يقوم بمقامه كذا في
نفقات المحيط اه وقد نقلنا في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانعه) الرابع الكفارة واختلف في منه وجوبها والصحيح انه يمنعه

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نفقة القريب وينبغي ان
 عنهما لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما ثبت في ذمة الممسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره كسكفارة الفطر في رمضان وككفارة الظهار وكغارة القتل ودم القتل
 والقران فيعرق فيه بينهما أى بين الغنى والفقر فالاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنائيات وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط
 لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فأنت طالق فترزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف ويأنه في فتاوى قاضيتان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بمضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بمضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالتاليق بكائن تبخير وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء
 مؤثرا والالتحيز وعدم فاصل أجنبي بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله
 وجزء صالح فلواقصر على الاداة لا يتعلق واختلغوا في تبخيره لو قدم الجزاء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكتراه وقد نقلنا بقيقته في كتاب اليسوع
 (ثم قال) فائدتان من ملك التبخير ملك التعليق الا لو كين بالطلاق يملك التبخير
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التبخير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه
 الثانية العبد والمكاتب لو قالا كل مملوك أملكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف
 الصبي وعمامة في الجامع لا مدر سليمان من باب العيين في ملك العبد والمكاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما اختلف فيه المحيض والنفاس مانصه) وثمة قضى العدة به دون النفاس وبمحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أى ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما اختلف فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقة نكاحها بخلاف الزوجة فانها يحسب حالها ولا يستعطاها

النشوز بخلاف الزوجة واصداق لما يخلف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقة ما قدرة بحالهما
ونفقة بالكفاية ونفقة لا تسقط بمضي الزمان بعد التمتع أو الاصلاح بخلاف
نفقة وشروط نفقة اعساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقتها اه (وقال
في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو
أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعياني بعض الاحوال دون
العتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ما افترق فيه النكاح
والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانسه)
ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالي مانسه نفقة
الزوجة أو كشف عورته في الخلاه زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي الحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فصريح في الدراستين أن المستحب أن يطعمها
مما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
(ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم الى أن قال ومن فروعه الوقال
لامرأته ان كان حملك ذكرا فأن طالق واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا
وأنتى قالوا لا طلاق لان الحمل اسم لكل فالملك السكك غلاما أو جارية لم يوجد
الشرط ذكره الزيلعي في باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليه فلو قلنا
بعدم العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة فلو قال زوجتي طالق
أو عدي حر طلق واحدة وعتق واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل
وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه اه
فكانه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المنبئية على العرف
كما لا يخفى اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون
مانسه) وقد ذكر أي ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المرحع عند متأخرى

الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها فتعتبر تصرفاته
 من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم
 الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 أن يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علماءهم
 اه قلت انما كانت قواعدها أنه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم ليقتل بقود أو رجم
 فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر في الطاعون أن يكون
 من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علماءنا لابن حجر ان
 قواعدها تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أو اذ طعن واحد فهو
 مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين
 نزل بهم الطاعون اه وقد نقلنا بقية في المظن ومسايل منشورة فراجعها وقد نسأ
 بعضه في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى
 قولهم اذ بطل المتضمن بالسكربطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنهما ما ذكره
 في البيوع الى ان قال وقالوا وقال العنين لامرأته أو المخير للخيرة اختار يترك الفسخ
 بألف فاخترت لم يلزم المال دسطة نيارها فقد بطل التزام المال لما في ضمنه اه
 (وقال في الفر الرابع فن الالغاز ما نصه) اطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل
 اذ قال عنت الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة
 فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذ قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن
 اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما اذا حركها بحركة الاعراب
 فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت احدهما
 صبياً حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغيرة فاعتقت
 فاخترت نفسها فتزوجت بآخوله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضربتها
 باين هذا الرجل حرمت ضربتها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجا
 حليمة ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في فن الالغاز
 في كتاب النكاح ما نصه) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان
 العقد فاسدا أي معقدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلا غسل اه أي وكان انقطاع حيضها لاقل من عشرة أيام ولم يحض عليها
وقت صلاة وكانت للمعة أقل عضو ولم تكن كناية فيراجع شارحها وقد نقلناه
في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور مانصه) الايمان أي رجل
قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا يحث لان الماء
الذي كانت فيه زال بالجرى ان رجل أتى الى امرأته بكيس فقال ان حالتيه فأنت
طالق وان قصصيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في
الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء فذاب
ما فيه امرأة تزيت بالحرير فقال لها زوجها ان لم أجامعك في هذه الثياب
فأنت طالق فزعتها وأبت لبسها فالتخلص فقل بلبسها هو وبجامعها فلا يحث
ان لم أطاك مع هذه المقنعة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما للتخلص
فقل له أن يطأها بغيرها ولا يحث مادامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ
سواها وأرادها التخلص فقل ان ينوي الوطء برجله في صدق ديانة له ثلاث نسوة
وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منكن ثوبا منهن في هذا الشهر عشرين يوما
والأفأنت طالق كيف التخلص فقل تلبس اثنتان منكما كل ثوبا تلبس احداهن
ثوبا عشرة وتزعه وتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف أن يشبعها من الجماع اليوم
ان لم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبعها ان وطئتكم طاريا فكذا ولا بأسا فكذا
ما للتخلص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال في فن الحمل
مانصه) السابع في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق
ثم محي ذكر فلانة وبعث بالكتاب لمالم تطلق فلانة وهذه جملة جيدة والجميلة
للطالقة ثلاثا أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثا
أو بائنة فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكها بجماع يقول ان تزوجتك
وأمسكتك فوق ثلاثة أيام ولم أجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه
على ان أمرها بدها في الطلاق بشرط بدائتها بذلك ثم قبوله اما دايدا المحلل فقال
تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت لم يصر يدها الا اذا قال على أن أمرك بيدك
بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها في التعايل تهب لمن تتق به مالا
يشترى به مملوكا مراهقا يجمع مثله ثم يزوجه منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه
فينسخ النكاح ثم تبعث به الى بلدياع ونظريه بأن العبد ليس بكفء ويمكن

حمله على رضا الولي أو أنها الأولى لها حلف لا يطلقها اليوم فالحليلة أن يقول أنت
 طالق إن شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها فحلفها أجنى وودفع
 إليه يده لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها فذا حكما شافعيان
 فحكم بطلان الإيمان صحيح ولو قال إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثلاثا فالحليلة أن
 يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكرا طلاقها
 فالحليلة أن تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال له
 كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتطهر ويفشدهون عليه أن
 لم تطبخ قدرا نفعها حلال ونفعها حرام فهي طالق فالحليلة أن تجعل الخمر في القدر
 ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحليلة حمله لها اه وقد نكحناه
 في كتاب الإيمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فيقال إن أكلتها فهي طالق وإن
 طرحتها فهي طالق فالحليلة أن يأكل النصف وي طرح النصف أو يأخذها
 إنسان من فيه بغير أمره اه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل
 قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ن سألته في الخلع ولم أخلعك وحلفت هي بالعق أن
 نسأله الخلع قبل الدليل فقال أبو حنيفة للمرأة سألته فقال له قل قد
 خلعتك على ألف وقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال لها قومي واذهبي مع زوجك
 ففعلت بكل منكما وحيلة أخرى أن تبيع المرأة جميع ماله كها من تثق به قبل مضي
 اليوم ثم تسترده بعده اه (وقال في فن الحيل من بحث الإيمان مانصه) قال
 إن تزوجتها فهي طالق فتزوجها الأولى أن يطلقها التحمل غيره ييقن
 اه وقد نكحناه في الإيمان (ثم قال) ولو قال كل امرأة أتزوجها
 عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض على غيره عينا فقال نعم لا يكفي
 ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا يقع من التعاليق في
 الحكم أن الشاهد يقول للزوج تعاليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح اه وقد
 نقلنا بقتنه في كتاب الإيمان فراجع اه (ثم قال في فن الحيل من بحث الإيمان
 أيضا مانصه) طلبت أن يطلق خمرتها فالحليلة أن يتزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناو بالمجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه
 اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشرا باليمنى إلى ما في كفه اليسرى اه وقد
 نقلناه في الإيمان (وقال في فن الحيل من الهبة مانصه) قال لمان لم تهينني صداقتك

اليوم فأنت طالق فالحيلة ان يشتري منه ثوبا ملفوفا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى
المهر ولا حشاه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه)
كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق
ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحمل والحرمة حقه تعالى بخلاف المالك لانه حق
العبداه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال ايضا في الفن السادس مانصه) كتاب
الطلاق قال لست امرأى وقع إن فوى ولو زاد والله لا وان فوى لاحتمال الاول
الانشاء وفي الثاني تمحض للاخبار يحل وطء المطلقة رجعا لا السفربها والفرق
ان الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها
النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في
الثاني اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق ان دخلت الدار عشرة
فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا
فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول
بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيه بالطلاق ولو وكها بطلاقها لانه قليل لما اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعناق والابراء والتسيير
والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والافالة والفرق
ان تلك متعلقة باللفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق
وكتاب المداينات وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والاجارة (وقال ايضا في الفن
السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك
على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال
ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتره فاسد اثم صحيحا لا يعتق وفي النكاح تطلق
لا تفحل العين في الاول بالفساد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
أعتق احدا عديبه ثم قال لم أعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الافرار
فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فلهما فكان تعيينا فاقامه له اه وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تكاملته للفن السادس فن الفروق في بحث
المحذوم مانصه) قال رجلين احدهما كان فقيلا له أهذا فقال لا لا يجب المحذوف بخلاف
ما لو قال احدي امرأتى طالق ففيل له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى
والفرق ان الطلاق والعناق يكمل ببعضه ويعين منكره أما المحذوف

فمنني ويدراً اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
 المقيط مانصه) ولو طلقها أى المقيطة واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها اثنتين
 ولو كان طلقها اثنتين ثم أقرت به ملك رجبها والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين
 تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طقة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا
 الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له ان يراجعها في
 الثالثة ولو أقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة
 والفرق ان اقراره ما غير مبطل ما هنا وقته ومبطل في الفصل الاول اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب المقيط فراجعهم (وقال أيضاً في التكملة المذكورة في كتاب
 الصلح مانصه) صاحبة المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
 مسافنة والفرق ان السكنى - قاله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
 النفقة وكذا الوشزت المنكوحة سقعات نفقتها بخلاف الميتة حال العدة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أنحو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
 الاكراه مانصه) ولو أكره على الطلاق والعناق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (يقول جامعه) والفرق ان انشاءهما
 لازم لمحدث ثلاث جدته جد وهزل من جد الطلاق والعناق واليمين والاصل
 عندنا ان كل ما يصح مع المزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع المزل لا يتحقق الغمغ
 وكل ما لا يتحقق الغمغ لا يؤثر فيه الاكراه اه طحاواوى على الذر بخلاف الاقرار
 بهما فانه خير بحمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجع الكذب
 اه شربلالية (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه) لما جلس
 أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلاً فسأله
 عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغيراً ذن مولاهما مات
 المولى فهل تجب العدة من المولى فقال تجب فخطأه فقال لا تجب فخطأه ثم قال
 ان كان الزوج دخل بها لا تجب والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح
 (ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال
 أهلها كيف تلدها بكى فقال الامام هل لها أحد وثق به فقالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجه اسنه فاذا أنزل عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في وليمة في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اختين فغلط النساء فزفت كل بنت
الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعد
وترجع كل الى زوجها فاستل الامام فقال علي بالغلامين فاني بما فقال ايجب كل
منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلاق التي تحت أخيك ففعل
ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عيني اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
منها تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعد
الكفاءة وبقتصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وبالعان والثاني الفرقة
بختيار العتق وبالايلاء وبالردة وببائين الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه
وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لابعده فلم تصح فيه الاقالة
ولا يفسخ بالمجود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة احدهما وملك احدهما الا سخر
اه (ثم قال) وقوله خذني هذا من نفقة عدك لا يكون اقرارا بطلاقها اه
(ثم قال) فيه أيضا النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنا عليه
ان مجوده لا يكون فمخضا قات يقبله بعده في ردة احدهما كما كتبناه في الشرح
واما طرر الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح اه (وقال
في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
يمن اللغو لا واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنكاح اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يحلف حث بالعتاق الا في مسائل ان يعلق
بافعال القلوب أو يعلق بجعي الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان
اذبت الى كذا فانت حرة ان تجزى فانت رقيق أو ان حضت حضة أو عشرين
حضة أو طلوع الشمس كما في المجموع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب العتق
(ثم قال) المعلق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنبية أنت طالق قبل أن
أزوجهك بشهر أو أطلق لا ينقصد ولو قال اذا تزوجهك فانت طالق قبل ذلك بشهر
فزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق اه (وقال في كتاب السير والردة
مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقا

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صر في لهم مع
 الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه
 اولاً لم أره صريحاً لكن نقلوا في باب النفقات أن مودع الغائب اذا انفق الوديعة
 على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهما
 لانه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت انتدعي كما
 في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما اذا
 أذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر مجد النكاح وحلف فانه ذكر
 في العناية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
 لانه غير تعد وقت الدفع وانما ظهر الخفاء في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن
 القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضمن فليس بمتبرع
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في الفن الثاني أيضاً أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسيه اه قال شارحه أي الحمل من ذى القربى
 أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
 في البحث المذكور) وتجب نفقته لأمه اه قال شارحه يعني اذا طلق حاملاً
 تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فالتفقه له لآلامه خلافاً للشافعي اه لكن أفاد
 الزيلعي والسيوطي ان نفقة المعتدة الحامل عندنا لعدة لا للحمل وعند الشافعي
 للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
 جاريتها ويكون الولد له اذا ولدت لاقبل من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
 في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صححت للمعنى
 ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 ويقع الطلاق باللفاظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق يراعى فيهما
 الالفاظ لا المعنى فقعاً فلو قال لعبده ان أدت الى كذا في كيس أبيض فاداه
 في كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته من غير افعله على كائن لم تطلق اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها الى ان قال ولو صالح الخيرة بمال لاختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
 عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خالها وحق الرق فانه يجوز الاعتياض
 عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه في المجنسات وفي العتق

(وقال أيضا في البيوع مانعه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا الا ب المحتاج
 للنفقة كذا في نفقات البزازية اه (وقال في كتاب المكفالة مانعه) لا تصح
 المكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء فلا تصح بغيره كبذل
 الكتابة فانه يسقط بالتجيز قلت الا في مسئلة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل
 بالنفقة المقررة المأضية صححت مع انها تسقط بدونهما موت أحدهما وكذا لو
 كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها
 كل يوم كذا كما صرحوا به فانها صحيحة اه (وقال أول كتاب القضاء مانعه) من
 عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدينون لا يضرب في
 الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما
 ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه وعظ فلم يرجع كذا في المراج الوهاج
 من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابه والعلة
 الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضي وكذا نفقة القريب
 تسقط بمعنى الزمان وحققها في الجماع يفوت بالتأخير لا الى خلف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تصح دعوى
 أحده في بعده في الحرية الأصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كذا في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من
 قبولها ولا بد من التعاطق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه
 أعنته بالعربية والآخرة بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها وهي
 السابعة اه وقد نقلناه في كتاب المتى (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة
 فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا فانصب عنه في التفريق بسبب
 الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالا باعن الاسلام
 واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضي
 اذا قضى في مجتهده فنفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ
 فلو قضى بطلان الحق بمعنى المدة أو بالتفريق للجزع عن الانفاق غائبا على الصحيح
 لاحضرا اه (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلامرضاها
 أو بعدم وقوع الثلاث على المحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة
أو بعدم وقوعه على المطلوعة عقبه أو بنصف الجهازلن طلقها قبل انوطء بعد المهر
والتهيز اه (ثم قال) أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اه (ثم قال)
أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اه أي فانه لا ينفذ في الكل (وقال) أيضا
في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحل الخالص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والنظهار وتسامه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والمخلع
والايلاء والنظهار الى ان قال والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى بخازنيوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اه (ثم قال) والمخلع اه (ثم قال)
والايلاء والنظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لما قاله دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شهادته حسبة
إذا أخشعته بلا عذر يفتق ولا تقبل شهادته نصواعليه في المحل ودون طلاق
الزوجة وعمق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهريبة واليمنية
وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهمية في المنكر حجة تمنع
الصحة الى ان قال وفي الطلاق والتعاقد لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت
النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبته الام تكفي نفقات
الخانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون اذا ادعى الايلاء لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على الجاس بخلاف
التمليك فاذا قال لرجل طلقها الاينة صر وطلق نفسك يقتصر الا اذا قال ان شئت
فقتصر وكذا طلقها ان شئت كما في الخانية اه (ثم قال) الوكيل اذا
أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالاتفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالاتفاق

على بناء داره كفى بالخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
ا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال
فيه) ايضا مانصه) اذا أقرب شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كفى بالخيانة الا اذا أقر
بالطلاق بناء على ما أتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كفى جامع
الفصولين والفتية اه (ثم قال) من ملك الانشاء ملك الاختيار كالوصي
والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان
قال ونرجع عن هذا الاصل مستثنان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وقرض القاضي له النفقة ولها يئنة
ثم حضر الاب ونفاه لاعتن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار حجة قاصرة
على المقر ولا يعتد به الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت بجهولة
النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدقها الاب انفسح النكاح بينهما بخلاف ما اذا
أقرت بالرق ولوطقتها فتمتن بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
ايضا) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال
الجنون فان كان معه هودا قبل والا اه وقد نكحناه في كتاب العتق (ثم قال)
اذا أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه كفى بالتسارخانية الا اذا أقر لزوجه بجهور بعد
هبتها له مهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
لعدم قصدها كفى مهر الزانية أى قصدا لزيادة كفى شرحها (ثم قال) واذا أقر
بان لها في ذمته كسوة ماضية ففي تساوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي
للقاضي ان يسميها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
للسقوط والاسمها ولا يسميها المقر اه يعني فاذا أقر بانها في ذمته حمل على انها
بقضاء أو رضا فيلزمه الهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضا بعد اقراره
المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نكحناه في كتاب
النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجأت امرأة العنين زوجها بعد المحول صح ولها
الرجوع (وقال ايضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى
الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيته كالعقاص والعتق
والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلات الا في مسائل

منها نفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابرء بعد قضاء الدين صحيح لان
الساقط بالقضاء المطالبة لا أصل الدين فيرجع المديون بما آداه اذا أبرأه براءة
اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما اذا اطلقها كسذافي
الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا لو علق
طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع
ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة البزازية للزوج عليها دين وطلبت
النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالارضة الزوج بخلاف سائر المديون لان دين
النفقة أضعف فصاركه اختلاف الجففس فشابه ما اذا كان أحدا محققين جديدا
والآخر ديثا لا يقع التفاضل تراص اه (وقال في كتاب البحر والمأذون مانعه)
ولو لم تحتل أي السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
الاکراه) أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على
التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
إذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية اذا أنفق المودع على
أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لم يضمن
استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا) المباشرة ضمان وان لم
يتعهد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم
تضمن نصف مهر الصغيرة لا بتمعدا لا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع
مفسدا له وان يـكون غير حاجة والمجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع
الهداية اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرته من
لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للمرأة معاشرته كذا
في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الفرائض)
المجد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أنرى في نفقات الخنانية
لومات وترك أولاد اصغارا ولا مال لهم ولم أم وحدأب الأب فالنفقة عليهم اثنائا
الثالث على الأم والثالثان على المجد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
عابه ولا تشاركه الأم في نفقتهم اه (ثم قال) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى
ان قال الثامنة لا يعونه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

الحادية عشر لاحضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في النوصايا قال صاحب الاشباه

* (كتاب العتاق وتوابعه أي من الولا وغيره) *

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مماليك احرار
الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من مماليك احرار وله خمسة فعتقوا
ولو قال مماليك العشرة احرار الا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فلتى فانه عرف الى مماليكه اذا وجبت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الأعلى كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في الغصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلاذن شريكه
وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى اولى وبنيانه في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا عجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
الرق بخلاف المكاتب اذا جمع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكر ما زيل في الجنايات اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمين كالولد الواحد الثاني
تبع للاول في أحكامه فاذا اعتق ماني بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتسامها فاكثر عتق الثاني تبع للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتسامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مثلتين الاولى من جنبايات المبسوط ولو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول وماراته عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم تعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المدير من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكر صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) انه اقيمت المدة لا يعيش الانسان اليها
غالباً تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مديراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال
والاجارة والمبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخمانية اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقربا راجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
التخصيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الابطال قلت
الا في مسئلة وهي المذكورة فانها يبطل الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتقة
وسببت فاعتقها السابق كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لي حرة الأمة خبازة الأمة اشتريتها من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمانة
ثدياً في هذه الأربعة اذا أنكر ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمانة بكرة أو لم اشتريها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الاخوانية فالقول له
وتسامه في ايمان السكاني المدير اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
السيد سفيراً وقت التدبير فانه يسمى في قيمته مديراً كما في الخمانية من الحجر وفيما
اذا قبل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المدير في زمن
سعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض
وجنابته جنابة المكاتب كما في السكاني وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسعى وعندهما حر مديون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه ونألى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب العناق
(قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
بعبادة وضعا بديل معتقه من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة مثلاً عليه وان أعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان صريحاً وأما

الكفاية فلا بد لها من النية وان أعتق لخدم أول الشيطان صح وانم وان أعتق لاجل
 مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب له ولا انم وينبغي ان يخصص الاعتاق للخدم بما اذا
 كان المعتق كافرا وأما المسلم اذا أعتق له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي ان يكون
 الاعتاق للمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالتعتق اه (ثم قال بعد ذلك
 بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعناق فانهم ما يقمان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان
 الرضال ليس بشرطهما وكذا لو أكره عليهما يقمان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في المساعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الانحلاص
 مانصه) وقد مناناه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع
 في محلها أي النية) محلها القلب في كل موضع وقد مناحية قتها وهما اصلان الاول
 لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
 اللسان والقلب فالمتبر بما في القلب ونخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه
 الى لفظ اليمين بلا قصد ان تعتد للكفارة أو قصد الخاف على شيء فسبق لسانه الى
 غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لادبانه
 اه (ثم قال) وفي الخمانية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه
 ثم نقل عن الخمانية من العتق رجل قال سيدي اهل الخ احرار اوقال عبيد اهل بغداد
 احرار ولم ينو عبيده وهو من اهل بغداد اوقال كل عبد لاهل بلخ اوقال كل
 عبيد اهل بغداد حر اوقال كل عبد في الارض اوكل عبيد في الدنيا قال أبو يوسف
 لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ
 عصام بن يوسف ويقول محمد أخذ شذاذ وانعتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل
 عبد في هذه السكة حر وعبيد في السكة اوقال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
 هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيد فيها يعتق عبده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا
 فروع لو قال لاهل بلخ اطلق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كحر وهو اسمها كما
 في الخمانية وفرق المحبوني في التمتع بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف
 المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم
 قال) وفي الكنز كل مملوك لي حر عتق عبده انقم وأمهات الاولاد ومسدروه
 وفي شرحه للزبلي لو قال أردت به الرجال دون النساء وكذا لو نوى غير المدبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من التساع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعناق فلا يقعان
بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسألة في قاضيه ان رجل له امرأتان حمرة وزينب
انحى وقد نكحنا بقبته في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشري شروط النية
مانصه) فرج عقب النية بالمشيئة قد مناه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقرار كالطلاق والعناق بطل اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المحصاف تصح قضاء ايضاً الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملاكه فهو حر وقال غنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة ايضاً كقوله نويت النساء
دون الرجال والفرق بينه في الشرع من اليمين في الطلاق والعناق اه (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداها ان قصداً الطلاق أو العتق وقعا
أو النداء فلا أو أطلق فالعقد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك غياري فهو حر فادعاء عبداً وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتمام تفريعه في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا
في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعه ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها يحتمل أن
يكون حادثاً بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها مملوكاً ولد لا من جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولد عندنا اه
(وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قال في كشف الاسرار شرح
أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الحظر وأبيع لضرورة اه فاذا تقابل
في المرأة حل وحرمة غابت المحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلاً له أربع جوارى أعتق واحدة منهن
بعينها ثم نسيها فلم يدريتهن أعتق لم يسعه ان يتحرى لأمه ولا لبيع ولا يسع الحاكم

أن يخفى بينه وبينهن حتى بين المعتقد من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة الأولى ثلاثاً من الجوارى فحكم المحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي المعتقد ثم رجع اليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطأها لأن القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطأ شيئاً ممن بالملك إلا أن يزوجها فيما نزل بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولوأعتق جارية من رقيقه ثم نسبها لميجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتقه وأيتها شئت أو أعتقه والتي أكبرتكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه بعينها أعتقه واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة أحدهن وسعين فيما بقي اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوماً كان لكل واحد منهم جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقد فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها المعتقد بعينها وإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي أعتق فأحب إلى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقد ولو اشتراه من الواحد واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشتري الباقية لم يحل له وطء شيء منهن ولا بيعها حتى يعلم المعتقد منهن اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الأصل في الكلام المحققة مانعه) ولو قال لامته أو منكره حرة أن نكحت ففعل الوطاء فلو عقد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد ما انتهت المبحث كما في كشف الاسرار اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقض علينا الأصل المذكور إلى أن قال ومن أضاف العتق إلى يوم قدوم زيد فقد قدم ليل عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ومنه مشروعية المكاتبه ليتخلص العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لامرأة بالعرف الضارئ فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومها ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط إذا أراد الرجل أن يغيب خلفته

أمر أنه فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنسات في البحر كالاعلام والمراد السفن فإذا أراد ذلك عملت نيته لأنها ظلمة في هذا الاختلاف ونسبة المعلوم فيها يحالف عليه معتبرة اهـ وقد نقلنا بنية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الأيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرم غالب المحرم المحلل مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اهـ (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أربعاً نفذ فيما علمه اهـ وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ونخرج عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لأقل من ستة أشهر اهـ (ثم قال) ومنها صحة تديره اهـ (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اهـ أي بالدعوة أي دعواه ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنها لو قال بهت عبدي من زيد فاعتقه فأنكر زيد عتق العبد ولم يثبت المسال ومنها لو قال بهت من نفسه فأنكر العبد عتق بلاهوض اهـ (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها إلى أن قال ومنه قن لهما أعتقه أحدهما وهو وسرف لو شري المعتق نصب الساكت لم يجز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أذى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الأ مهر واحد لأن الثاني صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لأن كل وطء صادف ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسداً ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مراراً اتحد في نصيبه لهما وتعدد في نصيب شريكه والكل لهما ولا يتعدد في الجارية المستهقة كذا في الظهيرية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً (قال في القاعدة التاسعة إجمال الكلام أولى من إهماله مانصه) وعما فرغته على القاعدة قول الامام الأعظم من قال لعبده لا كبير ستامنه هذا بنى فإنه أعمله عتقا مجازاً عن هذا وهو ما أهملاه وقال في المنار من بحث الحروف من أو وقال إذا

قال لدايته وعنده هذا حر أو هذا باطل لأنه اسم لاحد هما غير عين وذلك غير محل
 للعق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى زمه التعيين كما في مسألة
 العبدین والعمل بالاحتمال أولى من الاهدار بفعل ما وضع لمحقيقته مجازا عما يحتمله
 وان احتمالت حقيقته وهما يتكرران الاستعارة عند استحالة المحكم اه قيد باو
 لانه لو قال لعبده ودايته أحد كما حرعتق بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح
 المنار اه (قال في القاعدة العاشرة المخرج بالضممان مانصه) قال السيوطي
 خرج عن هذا الأصل مسألة ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولده يكون لابنها ولو جنى
 جنابة خطئا فالعقل على عصبتها دونه وقد يجي ممثله في بعض المصنات يعقل
 ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن
 المعتقة حتى يرثها هودون أخيها إلا أن جنابة المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
 وجنابته بجنابيتها اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات (وقال في القاعدة
 الحادية عشر السؤال معاذ في الجواب) قال البرزقي في فتاواه من آخره كالة وعن
 الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل
 هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفها بكمه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
 ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
 دخلت الدار أو أزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الإجازة لا يقع شيء الى
 آخره اه وقد نقلناه هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحادية
 والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
 الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومنها ما ذكره
 المحاموي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأنه منه
 سيد وم له النظر الى سيده لم يحرزه ذلك لانه منع واجبا عليه ابقى ما يحرم عليه اذا
 أداه نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة
 ألفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهوان
 من آخر الذي بعد أو انه فليتنامل في المحكم فانه لم يذكر الاعداء المجاوز فلم يعاقب
 بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد سيدها اعتقت
 ولم تحرم أي من العتق مع انها استجملت قبل أو انه الثانية لو قتل المدبر سيده

عق ولسكنه يسمى في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
المجانيات ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطأه
مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائنا أنها أجنبية فبان أنها زوجته طلقت
وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله مانصه) ونخرج عن القاعدة العتق
عند أبي حنيفة فاذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولسكن لم يدخل لانه مما يتجزى
عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولسكن استدراك على قوله ونخرج عن
القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها الخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
من الفن الثالث مانصه) ولو قبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع
ويسترد اذ برهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه ايضا
وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقص في الحرية والنسب والطلاق اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا
في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق ايضا
(ثم قال وأقسامه أي المجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
لا يصلح عذرا في الآخرة بكجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أنلفه
وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث المجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفييع وجهل الامة بالاعتاق اه وقد
نقلنا في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بأن لها
خبارا للعتق لا يبطل بسكوتهما ولو لم تعلم الصغيرة بخبر البلوغ بطل اه وقد نقلنا
هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
حكم في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
هذه المسئلة في كتاب الطلاق ايضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف
المصنف فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنجس لم يقع وعن الامام انه ان
كان يعلم انه نجس حين شرب يقع والا لا اه وقد نقلنا ما في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبد ما نصه (ولا يلحق ولدها مولاها لا بدعوته ولو أقرب موطنها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريض على مولا بخلاف المحرور لوزوجة اه ونقلناها
 في النكاح أيضا وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقا بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء إحدى الامتين يسيان لا يتق المبهم بخلاف
 وطء إحدى المرأتين لا يكون يسيانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلناها في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولا اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة ما نصه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جنة والانقلاب
 وهو انقلاب ما ليس بعلة له كما اذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط يتقلب ما ليس بعلة له اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخنثى ما نصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق
 أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد
 نقلناها في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر
 أو كل أمة لي حرة الا اذا قلها ما يعتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع متق وطلاق علقا على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم ما نصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لوملكه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فابن الم لا يخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تحجب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والمجذأ اب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا وفي كتاب
 المدعى (ثم قال فائدة) يترب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة ما نصه) ويترب عليها وجوب
 الغسل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العتود ما نصه)
 وجائز من أحد المجانين فقط الرهن الى ان قال والسكابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل

فيعتق باداء العين في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير ولا يعتق في باطلها
كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزيلعي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من العجج والخرس على
ثلاثة أوجه الى ان قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا وأمراته كذا ان
نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء أو الهواء لم يقع شيء به وان نوى اه وقد ذكرنا
بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط
كالعبد الموهبي بصفته أبدا ورقبته للوارث الى ان قال ولوأعتقه المالك نفذ وضع
قيمه يشترى بها خادم الى ان قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي ان تكون
كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز زلانه
عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
في الدين مانصه) فوائد الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الاحلال الرأس مال
السلم الى ان قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومثلا اه وقد نقلنا
بقية في كتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
الثامن ضمان سرية الاعتاق لا يمنع لان الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
في بحث القول في غن المثل مانصه) ومنها ضمان عتق العبد المشرك اذا أعتقه
أحدهما وكان موسراً واختار الساحت تضعيفه فالعتب القيمة يوم الاعتاق
كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث غن المثل
مانصه) ومنها حية جارية الان اذا أحبلها الأب وادعاه والظاهر من كلامهم ان
الاعتبار بقيمتها قبل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكماً اه
وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كافي أمة ابنه اذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعد فيه المهر بتعدد
الوطء وما لا يتعد اما في النكاح العجج فجعله أبو حنيفة متعصفا على عدد الوطئات
تقديره ولا يتعدد كمالا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه اذا تم تحبل وكذا بوطء السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امراته
وأفنى والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
 التخيير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير ولا يملك التعليق ومن لا يملك
 التخيير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه الثانية العبد والمكاتب لو قال اكل
 مملوك أملكه فهو حر بعد عتقي صحيح بخلاف العبيد وتعامه في الجامع للمصدر المجاز
 من باب العين في ملك العبد والمكاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
 بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افرق فيه العتق والطلاق) يقع
 الطلاق بألفاظ العتق دون عكسه وهو أبغض المباحات الى الله تعالى دون
 العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال ما افرق فيه العتق وانوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف
 الوقف ولا يرتد بالرجوع بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال ما افرق فيه المدير وأولاد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايس) لا تضمن
 بالغصب وبالاتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وعتق من
 جميع المال وهو من الثلث وقبضها ثلث قيمتها لو كانت قنفة وهو النصف في رواية
 والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا عتقت أو مات السيد لا على
 المدير ولو استولد أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالعنinan بخلاف المدير
 ويثبت نسب ولدها بالسكرت دون ولد المدير ولا يملك المحرر بيعها وله بيعه
 ولا نسعى لدين المولى بعدم موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استبدال المدير
 ولو استولد جارية ولده مع ولوصغيرا ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افرق فيه البيع
 الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أو آخر من الفرق والجمع مانصه)
 قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم الى ان قال ونخرج عن هذه القاعدة
 لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
 اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
 المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وماذ كروه في المكتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البدل مع ان الابرء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن لاردول لم يطل ما في ضمنه من
العتق اه (وقال في فن الالغاز ما نصه) العتق أى عبد عتق بلا عتاق وصار
مولاه ملكا له فقل حر في دخول دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى
على سيده ملكه وبمثل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا
أى زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج عبد تزوج بالاذن أمة
أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيده وباعه اه وقد نقلناه في كتاب
البيع (ثم قال) أى عبد عتق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
صليت ركعة فأنت حر فصلاهما ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم
أخرى اليها لتسكون جائرة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال في فن الالغاز ايضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة يتقضاها غير
المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء تقضاها أى مكاتب ومدير جاز
بيعه فقل اذا كاتبه أو دبره حر في دارا محرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو لحقا
بدارا محرب مرتدين فيه أسرهما المولى اه المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكون
اذا رآه المولى يبيع ويشترى فقل عبد القاضى اه (وقال في فن الالغاز في بحث
البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنه فما طالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاله المولى في
بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
قال في فن الحمل) العاشر في الاعتاق وتوابعه الحميلة للتمريكين في تدبير العبد
وكاتبته لهما ان يوكلان بفعل ذلك بكاهمة واحدة الحميلة في عتق العبد في المرض
بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
له ليقبض منه بمحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبر من الثلث والحميلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل
يعتقه اذا أراد ان يطأ جارية ولا يمتنع بيعها ولو ولدت يها لابنه الصغير ثم
يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تسكون أم ولدا اه (وقال في فن الحمل من

بحث الايمان مانصه حلقته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
 قرية بعينها صحت نيته ولو نوى بالمجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في
 كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا قبضه حرييعة ثم يفعل ثم يسترده المحيلة
 في بيع مذبذب يمتنع بموت سيده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي فأنت حرة اه وقد
 نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن الحيل في بحث البيع والشراء) المحيلة في بيع
 جارية يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
 أراد المشتري ان يخذله زاد بعد موته فتكون مذبذبة اه وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (وقال في الفن السادس فن الغرور في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
 على ان كل ولد تلمه حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
 يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
 كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لالاى ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
 لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
 عبد اشتريه فهو حر فاشترى فاسدا ثم صحح لا يعتق وفي النكاح طلق لا انحلال
 اليمين في الاولى بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 أعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
 فانه لا يتعين الآخر لان البيان واجب فهم ما كان تعينا اقامة له اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث العتاق مانصه)
 يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا
 رضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال انحو المؤلف أيضا
 في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذت منها منك
 اليوم درهم ما دون درهم فعبدي حر فغربت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
 ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
 في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الماء كناية عنها وفي الثاني
 شرط قبض البعض وقد وجد عبده حر ان بعته بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث
 ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما ثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما ثبتت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم يبيع المعلوم
 وانما يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الاداء اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح والحاج
 لا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كاتبها واستثنى جاهها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تقضي الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بعجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويمتق قبيل الموت والفرق انه اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيحصل كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئاً لان العجز يبطاها اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضاً في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بباطال
 وفي العتق يا حرا اه (ثم قال) ولد الملاحنة لا يثبت في نسبته في جميع الاحكام من
 الشهادة والزكاة والقصاص والمناسكة والعتق بملك القريب اه (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام مبرأ فابي الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اه (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سداً للحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنداء فاذا قال أنت حر فمداً يملك بيعه اليوم وملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اه (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلانها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كافي الكافي اه (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الا منها كخبرها والقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فاقول له على
 الاصح كقوله للعبدان احتمت فأنت حر فقال احتمت وقع باخباره كافي المحيط
 وفرق بينهما في الخانة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج عن
 الرحم اه (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاماى حوان سالم ويزبغ
الابز بغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكره ما جله فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو ويزبغ حرو الابز بغا لانه
أفرد كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
فى كتاب الايمان مانصه) بين اللغولا واخذة فيها الا فى ثلاث العلاق والعناق
والنذر اهـ وقد نقلناه فى كتاب العلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتحليف
الافى مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بمجئى الشهر فى ذوات الاشهر
أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فأتى حروان تجزئت فأتى وقيق اهـ وقد
نقلنا بقيقته فى كتاب العلاق (وقال فى كتاب الحمد ومانصه) علق عتق عبده على
زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا فى كون
العبد قاذفا كما فى قضاء الولولجية اهـ وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (وقال
فى الفن الثانى من أول كتاب البيوع فى بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
فى أحكام العتق والتدبير المطلق لا المديد كما فى الظهيرية والاستيلاد والكتابة
والحرية الأصلية والرق والملك بسائر أسبابه وحق المسالك القديم يسرى اليه
وحق الاسترداد فى البيع الفاسد وفى الدين فيباع مع أمه لادين اهـ (ثم قال) وفى
فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع الأم وتجو زهبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير
الحمل على الأصح كذا فى المبسوط اهـ وقد نقلناه فى كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا فى مسائل احدى عشرة يفرد فيها
فى الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق فى كون المجنين تبعا لأمه بين بنى
آدم والمجذونات فالولد منها صاحب الانثى لاصحاب الذكركذا فى كراهية البرازية
اهـ وقد نقلناه فى كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسب اهـ قال الشارح أى
الحمل من ذى الفراس أو السيد اهـ وقد نقلناه فى كتاب العلاق (وقال ايضا فى
كتاب البيوع فى بحث العبرة للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عنى
بألف كان يباع للمعنى لسكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
المقتضى فلا بد ان يكون الامر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف وورطل من نجر اهـ
(ثم قال) ولو قال لعبده ان أدبت الى ألفا فأتى حركان اذا ناله فى التجارة وتعلق
عتقه بالأداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه فى الاذن والمحرر (ثم قال)

ولو قال لعبده بعث نفسك منك بالف كان اعتاقا على مال نظر المعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بالانفاذ والطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق يراعى فيهما الانفاذ لا المعنى فقط فلو قال لعبد ان أدبت الى
 كذا في كيس أبيض فاداه في كيس أحمر لم يعتق ولو وكا به بطلاق زوجته فجزا
 فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق
 المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص وملك
 النكاح وحق الرق فانه يجوز الامتناع عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للبايع حق حبس المبيع
 لا عن الحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلاذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التدبير والاعتاق والاستبداد وله ابطال الكتابة كافي البرازية اه (ثم
 قال) للمستأمن بيع مديره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العبد
 بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تنجم دعوى
 أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كافي الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر
 لما لا خسر وفي باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تنجم
 دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المورخ فعلى
 الكافة من التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد لكرانك عبدي ملكك منذ
 خمسة أعوام فقال بكرانك عبدي بغير ملكي منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال عمر وليك كرانك عبدي ملكك منذ سبعة أعوام
 وانت ملكي الا ان يبرهن عليه تقبل ويقع الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمر و
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمن أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر ملك فان
 المكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهذه الفائدة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكفاية بين ان يكون بينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) واذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتعامضا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا خلف كل
 دميته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق والعين على
 المشتري كما في الوقعات اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهادته أعتقه بالعربية والاستبر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القبول فيهما اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية الا اذا كان عبدين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في
 العتاق منها اهـ (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى
 الوهاب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل ويتردها والعقر كذا في بيع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضري الحرية
 وفروعا اهـ وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء نفع فالجبة
 في كلام الغتاوي مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير
 والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بجهة بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اهـ (ثم
 قال) تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحداخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعنى الامة
 الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه
 عنده خلافا لما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمدا اه (ثم قال) تقبل
 الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
 في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتديرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تجمع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
 بلاد دعوى جائز في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
 عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبة اه (ثم قال) واعلم ان شاهد
 الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته فهو عليه في الحدود وطلاق
 الزوجة وعنى الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرة واليتيمة
 وقد ألغيت غير رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا يحال بين المولى
 وعنده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة
 بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلةين الاولى اذا شهدنا
 بحريته الاصلية وأمه حية تقبل لا بعده موتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه
 تقبل وان لم يدع العبد ورههما في آخر العبادية والاولى مفرقة على الضميمة فان
 الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تجمع دعوى
 الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبد انما ادعى
 على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يدا البائع تجمع فيهما وان كان في يدا المشتري
 تجمع في الشراء فقط ولا يشترط لهجة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه
 ولا اسم أب أمه تجوز ان يكون من الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العبادية
 وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد
 صدوره صحيح لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له ببطلانه فانه يبطل الا في
 المقتضى بحريته اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء بالحرية قضاء على الكافة
 الا اذا قضى بعتق من ملكه مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ
 فلا تجمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله لما ذكره من لا خسرو في الدرر والغرر اه
 (وقال فيه أيضا) الجاهلية في المصكوكه تمنع العصمة الى ان قال وفي الطلاق
 والعناق لا وعليه البيان اه وقد قلنا في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العناقة كما في شرح المجمع معللاً بأنها لا تحتل النقص (ثم قال) وارق اه
 (ثم قال) الاستبصار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقراراً بحرية كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال فيه أيضاً) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والمولى اه
 (وقال فيه أيضاً) المقر اذا صار مكذباً بشرط بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الأصل مسئلتان في قضاء الخلاصة يجمعهما أن القاضي اذا قضى باستصحاب
 الحال لا يكون تكذيباً له الاولى ان المشتري لو أقر أن البائع أعتق العبد قبل
 البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بصرية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيراً قال لقول له وان أسند الى حال الجنون فان كان معه ودا قبل والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكيده بصدقه بالقضاء اما بعد قضاء القاضي
 عليه بحد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتسامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومديره وأم ولده
 ومولى عتقه أقر بالرق ثم ادعى المحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكاً ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع
 دعوى أحدهما لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء
 بالنسب مما يتبدى الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 النقص فانه يرجع بيمينته كالقصاص والعتق والنسكاح والخلع اه (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتبطل القصة وقت الاعتاق دون
 القبض واليمن والممن امانة في يده المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

فنقلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضاً) اكروه على الاعتاق فله تضمين المكروه
 الا اذا اكروه على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالعقابة اه (ثم قال فيه أيضاً)
 اذا تصرف المشتري من المكروه فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير
 والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجبه بعهده لم يصح والاصح وضعن الا في
 مسئله لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخسائية والمتولى
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضاً) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه
 فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بيمينه كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل
 وعندهما الدية على عاقبته وهي من جنسيات المجمع وصرح أيضاً في السكا في
 قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرم ديون عندهما
 وكذا الوما وتترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسي
 في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
 للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما انها
 ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنسيات ونقلنا بعضه
 في كتاب السكاح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضاً) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانصه) وذكر الزبلي
 في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاه
 الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها يثبت مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
 فيه أيضاً) واخذوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخره من أجزا حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما قال الوارث بحجارية مورثه
 ان مات مولاه فأتته حرة فعلى الاول تعتق لاهل الثاني كذا في اليتيمة اه (ثم قال)

المجدد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال ولو أعتق الأب جرولاً فإنه الى
مواليه دون المجدد اه قال صاحب الاشباه

*** (كتاب الايمان أى والنذور) ***

المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرية يمين
الافعال مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز عميم المشترك الا في
اليمن حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم كم حلف في الميسوم
وبطلت الوصية للمولى والمحالة هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للفقر اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
للا واحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المتعين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حلف باحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حلف لا يكلم زوجات فلان
وأصدقاءه وأخوته لا يحلف الا بالكل والاطعمة والنساء والطياب مما يحلف فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحلف
المخالف بفعل بعض المخالف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أن كاه في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا أو با واحدهما كلام
هو لا القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحلف بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة
لم يحلف بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغديه
اليوم بألف فاشترى رغباً بألف وغداً به بر ولو حلف ليعتقن مملوكاً اليوم بألف
فاشترى مملوكاً بألف لا يساويها فاعق به بر الا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة
حلف بأحد عشر ولو حلف البائع لم يحلف به لان مراد المشتري مطلقاً ومراد
البائع مفردة ولو اشترى أوباع بتسعة لم يحلف لان المشتري معتق ناقص والبائع

وان كان مستزيد السكن لا يحنث بالغرض بلا معنى ويقامه في الجامع في باب
المساومة حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مسائل أن يعاق بأفعال القلوب
أو يعاق بجبتي الشهر في ذوات الاشهر أو بالتعليق أو يقول ان أدبت الى كذا فأنت
حر وان هجرت فأنت رقيق أو ان حضت حصة أو عشرين حصة أو طلوع الشمس
كفي الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعق (ثم قال) الحالف على عقد
لا يحنث الا بالايجاب والقبول الا في تسع فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت
النساء أو اشترت العبيد أو كنت الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعما
أو شربت الشراب أو شربا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيدا في ثلاثة
للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلق يتأخر والمضاف يقارن
فلو قال لا جنسية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو أطلق لا ينمقد ولو قال اذا
تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية إنما تعمل في الموقوف وهي مسألة
ان أكلت ونوى طعم ما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه
وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية أو عربية الم عرف لا يدخل تحت المنكر
قال اذا دخل دارى هذه أحد أو كلم غلامى هذا أو ابني هذا أو أضاف الى غيره
لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لتنكيره الا في الاجزاء
كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بمعايله مرة ويجعله أخرى قال
ان شتمته في المسجد أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ الفاعل فيه وان ضربته
أو جرحته أو قتله أو رميته كون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم
المؤخر اما في بشرطين ينزل عند آخرهما أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس
مقابله الجمع بالجمع ينقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره
الا ان يصله بالياء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في للظرفية
وتقبل شرط التلغذر صفة المسالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتريا لا الاول
اسم لفرد سابق والوسط فرد بين عددين متساويين والا تفرد لاحق أو في
النفي نعم وفي الاثبات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اضافة
ما يعتد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معترف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
الآيمان (قال المؤلف في المساعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) ولا يصح
اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدونها ولو حلف لا يؤثم أحدا فاقصدى به انسان
صح الاقتداء ولا بحث خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البناية الا اذا
صلى خافه نساء فان اقتداهن به بلانية الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعية
والعسدين وصحح قال في الحاشية بحث قضاء لادبائة الا اذا أشهد قبل الشروع
فلا يثبت قضاء وكذا لو أتم الناس هذا الحالف في الجمعية صحت وحنت قضاء ولا
يبحث أصلا اذا أهمهم في صلاة الجنبارة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤثم فلانا
قام الناس ناويا ان لا يؤثمه ويؤثم غيره فاقصدى به فلان حنت وان لم يعلم به اه
وتقدم بقية في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يوقف
عليها فتعقد اذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا أو مكرها وكذا اذا فعل الملووف
عليه كذلك وأما تخصيص العمام في اليمين فقبول ديانة اتقا فاقضاء
عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما كذلك اختلفوا هل
الاعتبار لنية الحالف أولية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان
مظلوما لان كان ظالما كما في الولوية والخلصة اه (ثم قال في المساعدة
الثنائية الامور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها القلب في كل
موضع وهنا أصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا
الاصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل
اليمين فلوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد ان عقدت للسكفارة أو قصد الحلف على
شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعناق فيتع
قضاء لادبائة اه وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا
فلم يعطوه فقال متغيرا منهم طلقكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى
امام الحرميين بوقوع الطلاق الى ان قال والاولى تخرجهما على مسألة اليمين
لو حلف لا يكلم زيدا فلم على جماعة هو فيهم قالوا حنت وان فوهم دونه دين ديانة
لاقضاء اه فتد عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق
بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا اه (ثم قال) وفي الكنز كل ملوكي لى حرمعت
عبيده القن وأمهات الاولاد ومذبروه وفي شرحه للزياحي ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا يجهل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثران لبست أو أكلت أو شربت ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً دين وفي المحيط لو نوى جميع الأطعمة في لا يأكُل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانعه) وخرج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في اصابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العائش في شروط النية الاول الاسلام مانعه) ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنفع عقوبته انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان تكثروا ايمانهم أى الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان) تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاءه أيضاً ولو قال كل امرأة أتزوجها فهمي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافاً للخصاص وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه المحض طاعة انوى خاصاً وما قاله الخصاص غناص لمن حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب في وقوعه في يد الغلبة وأخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولوجية ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عني تب به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو بالهكس لم يصدق ديانة أيضاً كقولهم نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق وأما تعميم الخاص بالنية فلم أره الى الآن (قاعدة فيها أيضاً) اليمين على نية المخالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستحلف ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلما غتاظ من انسان خالف أنه لا يشتري له شيئاً بفلس فاشترى له بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث بلا لفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر حنث وتماهه في تلخيص المجامع وشرحه لا فارسي اه (وقال في آثار القاعدة الثانية مانعه) خاتمة تجزى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية أيضاً قال

ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيديويه والجمهور باسئراط التصدي فيه فلا يسمى
 كلاما مانطق به النائم والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم
 يشترط وسهي كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف
 لا يكلمه فكله نائم بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان
 يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم يتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع
 صوته كذا في الهداية فالحاصل انه قد اختلف التعحيح فيها كما ينشأ في الشرح
 ولم ار الا ان حكم ما اذا كلمه مغمي عليه او مجنون او سكران اه (وقال في قاعدة
 ما ثبت ييقن لا يرتفع الا ييقن مثله مانصه) وهنا فروع لم ارها الا ان قال
 الخماس شك في المنذور هل هو صلاة أو صيام أو عتق أو صدقة ويذني ان يلزمه
 كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال الله على منذر فعليه كفارة يمين لان الشك
 في المنذور كعدم تسميته السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو العتق
 ثم رأيت المسئلة في النزابة قبيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى أو بالطلاق
 أو بالعتاق فلفه باطل اه وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط
 ويعرف الشرط وهو دخول الدار وفجوه الا انه لا يدري انه كان بالله سبحانه وتعالى
 أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ما يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى
 ان كان المحالف مسلما قيل له قال أعلم ان علي ايمانا كثيرة غير اني لا أعرف عددها
 ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما وأما الاحتياط فلا نهاية له اه (وقال في
 قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا
 يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم أو لا يخاصم أو لا يضرب ولده
 لم يحث الا بالباشرة ولا يحث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله
 لا يباشرة ذلك بالفعل كالتفاضي والامير فينشد يحث بهما وان كان يباشره مرة
 ويوكل فيه أخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكنز بعده وما يحث بهما النكاح
 والطلاق والخلع والعتق والسكينة والصلح عن دم العمد والهبة والصدقة والقرض
 والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والحياطة والايديع والاستبداع
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والفقرة والحسوة والحمل اه
 والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح أو تتناول الفاسد فقالوا الاذن
 في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تساوته وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به استحضانا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط اهـ (ثم قال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه الحقيقة دون لبها وتناجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل كل من هذه النخلة يحنث بقرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس وان لم يكن لها ثمر حنث بما أكله مما اشتراه بثمنها ومنها حلف لا يأكل من هذه الحنطة فانه يحنث بأكل عينه الا لما كان ولا يحنث بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده أو باناء بخلاف من ماعد جلة اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصة) وتعض علينا الاصل المذكور بالمستلزم على أنه لا دخول المحفدة وبمن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا وبمن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد علم لا عتق وبمن لا يسكن دار زيد عتقت النسبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد اقالا فيمن قال لله على صوم رجبننا واليمين انه نذروا يمين وأجيب بأن الامان لمحقن الدم المختلط فيه فانتقض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فهم واليوم اذا قرن بفعل لا يعتد كان لمطلق الوقت كقوله تعالى ومن يؤمهم يومئذ ويره للآخرة اذا امتد لكونه معيارا والقدم غير محتمل فاعتبر بمطلق الوقت وازدادة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من المودع فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جرح كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد ما بمسجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجبهة أو بالرفع فولان هنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما رجوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالاربع ولو حلف لا يصليها جماعة لم يحنث باذراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الاكثر اهـ (وقال في القواعد الرابعة المشقة تحلب التيسير مانصة) ومن التخفيف جواز العقود الى ان قال ومنه مفروعة الكفارة في الظهار واليمين تيسير اعم الى المكافين وكذا التغيير في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لتدرة وقوعها ومثروعية

التخيير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذور على ما عليه
الفتوى واليه رجح الامام قبل موته بسبعة أيام اه (وقال ما يبيع للضرورة
يتقدر بقدرها) ولذا قال في ايمان الظهيرية ان اليمين السكاذبة لا تباح للضرورة
وانما يباح التعريض اه يعني لاندفاعها أى الضرورة بالتعريض اه (وقال
في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف
وكذا الاقارب تبني عليه أى العرف الا فيما يذكر وسأقي في مسائل الايمان اه
* (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارض قدم عرف الاستعمال
خصوصا في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضي
بالمرآج لم يحنث بجלוسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما سماه الله سبحانه
وتعالى فراشا وبساطا والشمس مرجا ولو حلف لا يأكل لحم
السمك وانما سماه الله سبحانه وتعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب
دابة فركب كافر لم يحنث وان سماه الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت
سقف فجلس تحت السماء لم يحنث وان سماه الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم
الشرع على العرف الاولى لو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجمعة كافي عامة
الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنث بمطابق الامساك وانما يحنث بمصوم
ساعة بعد التعريرية من اهله الثالثة حلف لا يشكخ فلانة يحنث بالعقد لانه
النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كافي كشف الامرار بخلاف لا يشكخ زوجته فانه
لاوطء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال له ان رأيت
الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال)
وهنا فرعان مخترجان لم أرهما الا أن صريحا أحدهما حلف لا يأكل لحما لم يحنث
بأكل الميتة الثانية حلف لا يبطأ لم يحنث بوطء الدبر اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرّب ماء مخلوطا بغيره فالعبرة
للاغلب كما مر حوايه في الرضاع * (فصل في تعارض العرف مع اللغة) * صرح
الزياحي وغيره بأن الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع
منها لو حلف لا يأكل الخبز حنث بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنث بالخبز
البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زيبد الى خبز الذرة والدخن ولو أكل

المخالف خلاف ما عندهم من الخبز لا يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الابالنية
 ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنث بالبساذنجان والمجزو المشوى ولا يحنث
 بالزورقة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
 يابسة ومنها الرأس ما يساع في مصرف لا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
 لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث (تنبيه) خرج
 عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يأكل كل مجاحنث بأكل لحم
 الخنزير والادعى على ما في الكنز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزيلعي
 بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم
 في الاصول الحقيقة ترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعراف عينا اه الثانية
 حلف لا يركب حيوانا حنث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العملي
 وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد اذ كره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
 وقد استقر على ما هو عليه وقد علمت رده لكن لم يجب ابهاما عن هذا الفرع
 الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا و فرق
 الزيلعي بينهما بما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك
 لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته اللغوية الرابعة
 حلف لا يأكل كل مجاحنث بأكل الكبد والكرش على ما في الكنز مع انه لا يسمى
 مجاحنثا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة اهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
 يحنث لانه لا يعد مجاحنثا وهو حسن جدا ومن هنا وأمناله علم ان العجي يعتبر
 عرفه قطعاً ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنز والواقف على السطع داخل ان
 المختار ان لا يحنث في الجهم لانه لا يسمى داخلا عندهم اه (ثم قال) في البحث
 الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
 قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فاذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
 فيبقى على محومه ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط اذا أراد الرجل أن يغيب
 خلفته امرأته فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت
 نيتة ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار المنشأت في البحر
 كالأعلام والمراد السفن فاذا أراد ذلك عملت نيتة لانها ظالة في هذا الاستحلاف
 ونية المظالم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة ليعلمنه بكل داعر دخل البلدة بطلت اليمين
بعض الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم الوالى الثاني ولم أر الا ان حكم ما اذا حلف متى رأى
منكر ارفعه الى القاضى هل يتعين القاضى حالة اليمين اه (قال فى القاعدة
التاسعة اعمال الكلام اولى من اهداه متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق
أصحابنا فى الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز ولو حلف
لا بيا كل من هذه الخلة أو من هذا الدقيق حنث فى الاول بأ كل ما يخرج منها
ويثبتان باع واشترى به ما كولا وفى الثانى بما يتخذ منه كالتخيز ولو أكل كل عين
التخيرة أو الدقيق لم يحنث على الصحيح والمجهور شرعا أو عرفا كالتعذر اه (ثم قال
فى تنبيهه يدخل فى هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيده اذا دار اللفظ
بينهما تعين الحمل على التأسيس مانصه) وفى الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم
حلف فى ذلك المجلس أو فى مجلس آخر أن لا يفعله أبدا ثم فعله ان نوى عينا
أو التشديد أو لم ينو فعله كفارة يمينين وان نوى بالثانى الاول فعليه كفارة واحدة
وفى التحريم عن أى خديعة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعله لىكل عين
كفارة يمين والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيبت بالثانى الاول لم يستقم ذلك
فى اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو عمرة يستقيم وفى الاصل أيضا لو قال هو
يهودى هو نصرانى ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو
نصرانى ان فعل كذا فهم يمينان وفى النوازل رجل قال لا تسروا الله لا كلمة
يوم والله لا كلمة شهر والله لا كلمة سنة ان كلمة بعد ساعة فعليه كفارة ثلاثة
أيمان وان كلمة بعد الغد فعليه يمينان وان كلمة بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمة
بعد سنة فلا شئ عليه اه مافى الخلاصة اه (قال فى القاعدة الحادية عشر
السؤال معادى المجواب مانصه) قال البرازى فى فتاواه من آخر الوكالة وعن الثانى
لو قال امرأة زيد طالق رجعه حرو عليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه
الدار فقال زيد نعم كان حالف بكلمة لان المجواب يتضمن إعادة مافى السؤال ولو قال
أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شئ ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار
أو الزمته نفسى ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شئ الخ اه وقد نقلنا
ذلك فى كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلى كذا أمس فقال
نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اه (وقال فى القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل
 الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنث اه
 ونقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له
 فسكت حنث في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رآه يبيع ويشترى
 كما في شرحها وقد نقلناها في كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر
 لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال اخرج منها
 فأبى أن يخرج فسكت اه (ثم قال) الثلاثون سكون المحالف لا يستخدم
 مملوكه اذا اخذمه بلا أمره ولم ينهه حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 النامى مانصه) والناسى والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق اه
 وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومما
 فرقوا فيه بين العلم والمجهول لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به
 حنث والا لا كذا في الكنز اه (ثم قال في أحكام الصيدين مانصه) ولا
 تنعقد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران
 فقيل من لا يعرف الارض من النساء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم
 وقيل من في كلامه اختلاط وهذا من هو وقوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ
 والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
 الحمد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وبه وفي يمينه انه لا يسكر كما بيناه
 في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبد مانصه)
 ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد ومائة مائة مائة وما لا يتعين
 مانصه) ولا يمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعدة فالعامدة كذلك وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه)
 العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاء المحالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال
 له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث والاصح انه يحنث اه (وقال في أحكام
 الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ على فقرأ
 لا تطلق ما لم يصدخها بها اه وقد سئلت عن رجل كتب ايماناً ثم قال لا
 اقرأها على فقرأها هل نازمه فأجبت بانها لا تنزله اذا كانت بطلاق حيث لم
 يقصد وان كانت بالله تعالى فقرأها النامى والمخطئ والذاهل كالعامد اه (وقد

نقلاً ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الإشارة في قاعدة اذا اجتمعت
 الإشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا المسمى
 أو هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنت ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل
 بعد ما صار كبشاً حنت لأن الأول وصف الصبا وان كان داعياً لليمين لكنه منهي
 عنه شرعاً وفي الثاني وصف الصغر ليس بداعٍ اليها فان الممتنع عنه أكثر امتناعاً
 عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا
 فزال الابطال لاضافة حكمه لمحض في العبد وحنت في المرأة والصديق ولو حلف
 لا يكلم صاحب هذا العليسان فبإساعه ثم كلمه حنت اهـ (وقال في بحث القول
 في الملك مانصه) الثانية عشر الملك المالكين والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط
 أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبداً ورقتبه لا وارث الى ان قال ولم أر حكم
 كتابته من المالك الى ان قال وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز
 لانه عادم المنفعة للمالك اهـ وقد نقلنا بعبثته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع
 الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح
 انه يمنعه بالمسأل كما في شرحنا على المناسك من بحث الامراه وقد نقلناه في الصوم
 وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة العسر وما لا يثبت مانصه) وما
 يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين النفي والفقر كجزاء الصبر الى ان قال
 وكفارة اليمين اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افترق فيه الوكيل والرعي مانصه) وفي الخاتمة لوقال لله على ان أتصدق على
 جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور
 ذلك ضمن المأمور اهـ وقد نقلنا بعبثته في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الفن المذكور
 في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجباً أم لا مانصه) ولم أر الا أن
 ما اذا أخرج بعير عن خمس من الابل هل يقع فرضاً أو حصة وما اذا نذر ذبح شاة
 فذبح بدنة ولعل فائدة في النية هل ينوي في الكل الوجوب أو أولاً في الثواب هل
 يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيمّا زاد الى ان قال ثم رأيتهم قالوا
 في الأضحية كما ذكره ابن وهبان معزياً الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضاً والاخرى تطوعاً وقبل الاخرى لحم اهـ (وقال في أول فن الحمل
 مانصه) وقال أي صاحب الملتقط قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو الهرب من المحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك
ضغثا فاضرب به ولا تمنث الى ان قال وهذا كله اذا لم يثود الى الضرر بأحداه وقد
نقلنا سابقته في كتاب اليعوق (ثم قال في فن الحمل مانصه) السادس في النكاح
الى ان قال ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف انكارهما ينكر
أصل النكاح وجازله الخالف انه ما تزوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لثبته
حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويميزه بالفعل وكذا
لا تزوج ولو حلف لا يزوج بنته فزوجه فضولي وأجازه الاب لم يثبت اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار
فلان فالحيلة حله لها وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع
في الايمان لا يتزوج بالكوفة يعقد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه أو بوكيله
لا يزوجه سيدة من أمته ثم أراد فالحيلة فيه ان يبيعهما من ثقة فزوجهما ثم
يستردهما لا يطلقها يضاري يخرج منها ثم يطلقها أو يوكل فيطلقها خارجها
حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
يعلقها الفصل لغيره يمين اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلقته امرأته
بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا قرية بعيها صحت نيته ولو نوى
بالجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
امرأة أتزوجها عليك ناويا على رقبتك صحت عرض على غيره يميناف قال نعم
لا يكتفى ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التتارخانية وعلى هذا فيا يقع من
التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعلقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدهم يبيعه ثم يفعل ثم
يسترده الحيلة في بيع مربي يعتق بموت سيده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي
فأنت حر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اقتض البيع باقالة أو خیار ثم
ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وشئ آخر غير الدرهم لا يبيع
الثوب من فلان بثن أبدأ فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه بعرض
أو يبيعه البعض ويهبه البعض أو يوكل يبيعه منه أو يبيعه فضولي منه ويميز
البيع لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظراو يشتريه مع آخر أو يشتريه الامة

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حران أخذ دينه متفرقا يأخذه الأدرهما
حلف ليأخذ من فلان حقه أولي قضيته ثم أراد أن لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
المهلوف عليه أو من كفيه أو من حويله وقيل يحث أن أكلت من هذا الخبز
تدقه وتلقه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها الكافأ كله لا يأكل طعاما لفلان
بيعه له أو يهديه فيا كله إن صعدت فكذا وإن نزلت فكذا يحملها وينزل
بها لا ينق عليها بهما لا تنفقه أو يدينها فيمطل اليمين إذا انقضت عدتها
أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على أن يتغير لها فينشد الكسب لها وإن كان
صانعاً تستأجره ليقبل العمل طلبت أن يطلق شرطها فالحيلة أن يتزوج أخرى
اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناوياً الجديدة أو يكتب اسم
الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيراً باليمنى إلى ما في كفه اليسرى
أه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق أن لا يخبر بأسمائهم
بعد عليه الأسماء من ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي
السراق ولا يحث المحالف لا يسكنها وشن عليه نفل الأمانة يبعه من يثق
به ويخرج أن لم آخذ منك حق وقال لا أنكر أن أعطيتك فالحيلة لهما الأخذ
جبراً أه (وقال في فن الحيل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
فالحيلة لهما أه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته
للفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الأيمان * لو قال والله وسكن أو رفع
أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا إلا بالخفض والفرق أن الخفض
قام مقام حرف القسم إلا في رواية * ولو قال أن دخالت الدار والله لا يكون يمينا
ولو قال لا أدخل الدار والله يكون يمينا والفرق دقيق كأن مبناء على العرف له
عليه مائة فقال أن آخذت منها اليوم درهمين فبعض درهم فبعض درهم فبعض
الشمس وقد قبض خمسين لا يحث * ولو قال أن آخذت منها اليوم درهمين فبعض درهمين
يحث والفرق أن شرط الحث في الأول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان
الماء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعته
بتسعة فباعه بعشرة لا يحث * ولو حلف لا يشتره بتسعة فاشتره بعشرة حث
والفرق أن البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
ما يثبت الشراء بتسعة أه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متساعه قباعه ولم يقبل لايصنث وفي الهبة ونحوها يصنث والفرق ان البيع بدون
القبول لا يكون بيعا أما الهبة فتبرع يتم بالواهب وحده والله الموفق اه (وقال
المؤلف في كتاب الزكاة مانعه) عين الناذره سكينافله اعطاء غيره الا اذا لم يعين
المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين مكسين فله
الاقتصار على واحد اه وقد غلنا في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للمصال والمضاف به تقدير الطلاق والعناق والنذر
الحان قال ولو قال لله تعالى على ان اصدق بدرهم غدا ملك التجهيل بخلاف اذا
جامعاه (ثم قال فيه ايضا) ومن فروع أصل المسئلة ما في آيمان الجماع
لو حلف لا يخلف ثم قال لها اذا جاغد فانت طالق حث بخلاف ان دخلت اه
(وقال في كتاب الوقف) شرطا الواقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
ان قال الرابعه شرطا ان تصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل اه قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف
قياسا على النذرا (وقال في كتاب المحظر) المخلف في الوعد حرام كذا في أخصية
الذئب وفي القنية وعدمه ان يأتيه فلم يأتيه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا
الخ وقد غلنا بقية في كتاب البيع قال شارحها كان شغيت أجب فشفي يلزمه أي
لانه نذر اه قال صاحب الاشياء

«كتاب التعزير والحدود والسرقة»

اذا صار الشافعي حنفيًا ثم عاد الى مذهبه يعززه عند البعض لانتقاله الى المذهب
الادون كذا في شفعة البرازية من آذني غيره بقول أو فعل يعزرك كذا في التتارخانية
ولو بعزم العين ولو قال لذبحي يا كافريًا ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابط
التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر ففيها التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزr
على ما فيه الكفارة ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب الحد
والعقوبة ثم رجع اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فحبب الدية في ماله عدا أو خطأ اه
وقد غلناه في الجناسيات (ثم قال) يعزr على الورع البارد كتعريف عمرة كذا
في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد ان يات فسقه بالبيعة لم يقبل لانه لا يدخل

تحت المحكم كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير
لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك
أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدهم وجسدهم وضربهم وغرمهم عزرك كذا في
اليتيمة رجل خدع امرأة إنسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يخبس
إليها إن يحدث توبة أو يموت لأنه ساع في الأرض بالفساد كذا في قضاء الولو الجمية اه
وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الغصب (ثم قال) علق عتق عبده على
زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد
قاذفا كما في قضاء الولو الجمية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (ثم قال)
وفي مناقب الكردي حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها
وجود فيها وقيل يخلق الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الأعلى على صفة
الذكور ونصفها الآخر على صفة الإناث وأصحح هو الأول اه وفي القنية ان
الاب يعزرا إذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اه وقوله إذا شتم ولده أى قد فقه بصرح
الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا
تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقبل صاحب الصغيرة فقط وقبل من اذا
أذنب ذنباً نادم ولم أره لأصحابنا والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم)
وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب التعزير (قال المؤلف في القاعدة
الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصه) وأما الأقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا
الإيداع والإعارة وكذا القنف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع
النقص مانصه) وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما على الأحرار كونه على النصف
من المحرق في الحدود اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدرباً بالشبهات) وهو
حديث رواه الأسيوطي معزياً إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أذفعوا
المحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والنخعي من حديث عائشة رضي الله تعالى
عنها أدرؤا المحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم لاهم يخرجوا فلو أسيداه
فان الامام لا يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وقوفاً أدرؤا المحدود وأقتل عن عباد الله
ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الأمصار على ان المحدود تدرباً بالشبهات

والمحدث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالتقبل والشبهة ما يشبهه
النايت وليس بثابت وأصحابنا قدموها إلى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
والى شبهة في المحل فلاولى تحقق في حق من اشتبه عليه المحل والحرمة وظن غير
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل ووطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وإن عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بآثنا على
مال أو المختلعة وأم الولد إذا أعتقها وهي في العدة ووطء العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المهرونة في رواية ومستعير الرهن كالمترهن ففي هذه المواضع لا حد إذا قال
ظننت بأنها محلى ولو قال علمت أنها حرام على وجب المحم ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا بهلها بما محرمة والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا ثانيا بالكليات والمجارية المبيعة إذا
وطئها البائع قبل التسليم إلى المشتري والمجعولة مهر إذا وطئها الزوج قبل تسليمها
إلى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمهرونة إذا وطئها المترهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب المحم وإن قال
علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس المحكم ويدخل في النوع
الثاني ووطء جارية عبده المأذون المذيون ومكاتبه ووطء البائع المجارية المبيعة بعد
القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمة بالردة أو المطاوعة لابنه
أو بجماعه لامها اه ما في الفقه وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة
العقد فلا حد إذا وطء محرمه بعد العقد عليا وإن كان طالبا بمحرمة ولا حد على من
وطء امرأة تزوجها بلا شهود أو بغير إذن مولاه أو مولاه وقال لا حد في ووطء محرمه
المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما كفي في الخلاصة ومن
الشبهة ووطء امرأة اختلفت في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للتداوى وإن كان
المعقد محرمة اه وقد نقلنا هذه في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها أنه لا يجوز
التوكيل باستيفاء المحمود واختلاف في التوكيل بآثباتها اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما ينبغي على أنها تدرأها أنها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد من قادم سوى حد القذف إلا إذا كان أبه مدعى عن الامام ولا يصح اقرار السكران

بالمحدود والمخالصة الا انه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه ايضا في الاقرار (ثم قال)
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من
غيره ممن ولا تصح السكافة بالمحدود والقصاص اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
السكافة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد ولا حد بسرقة
مال أصله وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين وسيد وعبد ومن بيت
مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تقاريعه في كتاب السرقة
ويستقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو الأصل النظري
وكذا اذا ادعى ان الموطوءة تزوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود
كثيرها اه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم يدل عن عبارة الجهمي والمحدود
لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
القاضي أجيب بان كلام المترجم ليس بيدل عن كلام الجهمي لكن القاضي
لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لانه بصار الى
الترجمة عند المجزع من معرفة كلامه كالشهادة بصار اليها عند عدم الاقرار كذا
في شرح الادب لاصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
ان القصاص كالمحدود في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
المحدود كما في الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص موروث اه وقد
نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد
القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس
بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود
وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى
بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات
وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع شبهة ولهذا
قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول اه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطا وبافساد صوم مختلف في حخته كما علم في محله وأما الغدبة فهل يسقطها فلم أرها الا ناه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن المجائب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا لأبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في المجنات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل به كافي شارحا (ثم قال) ومن شرب النيدد يحد ولا يراعى خلاف أبي حنيفة اه (قال في القاعدة السابعة المحرر لا يدخل تحت اليد انصه) ومن فروع القاعدة لو طاعته مرة على الزنا فلا مهر لها كافي المجانية ولو كان الواطئ صديقا فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطاعه خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طاعته امة ليكون المهر حق السيداه وقد نقلناه هذه في كتاب المجنات أيضا وفي كتاب النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقعدهما دخل أحدهما في الآخر ما انصه) ولو زني أو شرب أو سرق مرارا كفي حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجبه الثاني أولا فلوزني بكرام ثم نيسا كفي الزجم ولو قذف مرارا أو جاعة في مجلس أو مجالس كفي واحد بخلاف ما اذا زني فحد ثم زني فانه يحد ثانيا ولو زني وشرب وقذف وسرق أقيم الكل لاختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تسكر بالوطء بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء مجارية ابنة أو مكاتبه أو المنسكوحة فاسدا ومن الثاني وطء أحد الشر يكتن المجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في المجارية المسققة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زني بأمة فقتلها الزمه الحد والقيمة لاختلافهما ولو زني بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجنات أيضا (ثم قال) ولو زني بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها
 فعليه الدية كاملة والا حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
 عليها فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان
 كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا لهما وانه كانت
 صغيرة يبيعها مع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يبيعها
 مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكامل المهر ولا حد عليه والا فالدية
 فقط كذا في شرح الزياي من الحدود اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح
 وكتاب الجنائيات (وقال في القعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر البين خطأ
 مانصه) وقالوا في الحدود ولو لم يأت امرأه وجدها على فراشه ظانها امرأته فانه يحد
 وان كان أمي الا اذا ناداها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس
 مانصه) والثاني الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح
 عذرا وشبهة كالمتحج اذا ظن انها فطرتة ولكن زني بجارية والده أو زوجته على
 ظن انها تحمل له اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء
 من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنيات فلا حد عليه لوفعه أسبابها
 اه (ثم قال) ويقام التعزير عليه تأديبا اه (وقال في أحكام السكران مانصه)
 وقد منافي القواعد انه من محرم كالحاصي الا في ثلاث الردة والافرار بالمحدود
 الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (ثم قال) واختلف في حد السكران فقل
 من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل
 من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهم اوبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر
 في القدر المسكر في حق الحرمة ما قالاه احتياط في المحرمات والمخلاف في الحد
 اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحدّه النصف ولا احسان له اه (ثم قال)
 ولا يحد قاذفه وانما يعزره اه (ثم قال) ويعزره مولاة على الصحيح ولا يحد عندنا
 اه (وقال في أحكام العبيد أيضا) وكذا افراجه بجنابة موجبة للدفع أو الغداء
 غير صحيح بخلافه بمحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (وقال)
 في بحث ما ينبئ الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل
 الاسقاط من العبد قالوا الوعدا المقدوف ثم عا د فطلب حد أي القاذف لكن لا يقام
 به عذفه لفقد الطلب اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

عبد الله الثاني
 دار السلام
 حيدرآباد

ولا عليه بقذفه بمنزلة المجبوب وتقطع يده للسرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في احكام الانثى مانصه) ويجزئ لها في الرجم ان ثبت زناها بالبينه وتجبد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينقي هو عا ما بعد المجلد سياسة لاحدا اه
(وقال في احكام الذمعي مانصه) ولا يجذب شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غصبت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (ثم قال) ولا يرحم وانما يجلد والحاصل
انه تقام الحدود كلها عليه الا حد الشرب اه (ثم قال تنبيهه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالتقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها لو زنى ثم اسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في احكام المحارم مانصه) ويختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم بأحكام منها انه لا يقطع أحدهم بسرقه مال الآخر اه (ثم قال)
ويختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل بقذف فرعه ويجزئ الفرع
بقذف أصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا ن اه وقد نقلناه في المحظور وفي كتاب
الجنائيات (ثم قال فائدة) يقرب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحدا اه (وقال في احكام غيبوبة المحشة مانصه) يقرب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أى في وطء الدبر أو البهيمة (ثم قال)
ووجوب الحد لو كان زنى أو لو اطماعه على قولهما وخرج البهيمة المفعول بهما ثم حرهما
ووجوب التعزير ان كان في مبة أو أمة مشتركة أو وصى بمنفعتها أو محرم مملوكة
له أو لو اطماعه بزوجه وثبوت الاحسان اه (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج
بين ان يكون بمائل أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل
فيجزي في سائر الابواب الثانية ما ثبت للعشقة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقى معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل اسكونها كلية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أي بالوطء في الدبر اه شرح (ثم قال) الا في مسائل الهان قال ولا يجب الحد
 به عند الامام الا اذا تكرر ف يقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحسان اه (ثم قال)
 الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الرابعة
 عدم الاحسان به اه (ثم قال) الخامسة للوطء بمالك المجين أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحسان اه
 (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لتكوينه شعبا اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير مالك يمين من
 مهر او حد الا في مسائل الاولى المذمومة اذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا وكانوا يدينون
 بان لا مهر فلامهر الثانية تسكن صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
 ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صح ان لا مهر الرابعة وطئ العبد سيده
 بشبهة فلامهر أخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً
 الخامسة لو وطئ حرة فلامهر ولم أره الا ناه أي ولا حد أيضاً اه شرح
 السادسة الوقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا مهر ولم أره السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي
 فلا حد ولا مهر اه شرح الثامنة أذن الراهن للزنتي في الوطء فوطئ ظاناً
 الحبل وينبغي ان لا مهر ولم أره اه أي ولا حد عليه أيضاً كما أناد الشارح وقد
 نقلنا هذا المبحث في كتاب النكاح أيضاً (وقال في أحكام الإشارة في بحث إشارة
 الاخرس مانعه) الإشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من
 بيع وإجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وقصاص الا في الحدود
 ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه المحدث والقصاص وفي رواية ان القصاص
 كالحدود هنا فلا يثبت بالإشارة وتسامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها
 على استثناء الحدود اه وقد نقلنا بقبته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب المجنات
 أيضاً (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانعه) وأما الحدود
 اذا اجتمعت ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد روي أنه أحدهما دري وان كان من
 أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والسرقة والقذف والفقه يبدئ
 بالفقه ثم بعد القذف فاذا برئ ان شاء يبدئ بالقذف وان شاء يبدئ بحد الزنا وحد
 السرقة آخرها ثبوتها بالاجتهاد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان كان محصناً

يسد أبا الفداء ثم يحد القذف ثم بالرجم ويلغى غيرها اهـ ولما جتمع التعزير والمحدود قدم
التعزير على المحدود في الاستيفاء لتحضه حقاً للعبد كذا في الظهيرية ولم أر إلا أن
ما إذا جتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً على العبد
اهـ وقد نقلناه في كتاب الجناسيات (ثم قال) وأما إذا جتمع قتل الزنا والردة
فينبغي تقديم الرجم لأنه به يحصل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الردة فإنه
يفوت الرجم وإذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص
والردة وإن فات الرجم اهـ (وقال في بحث عن المثل مانصه) ومنها قيمة جارية
الابن إذا أحيلها الأب وادعاه والظاهر من كلامهم أن الاعتبار بقيمتها قيل
العلوق لقولهم أن الملك يشترط الاستيلاء عندئذ لا حكم اهـ وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجوبة المثل مانصه) بخلاف التقويم
لواختلاف المقومون في مستهلك فشهداثنان إن قيمته عشرة وشهداثنان إن قيمته
أقل وجب الأخذ بالأكثر ذكره الأقطع في باب السرقه اهـ وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
بشبهة أن لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه إذا أحيلها فلامهر عليه اهـ وقد نقلناه
في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
الوطء وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة ما على عدد الوطئات
تقدراً ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
امراته وأفني والد السيد والشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتماه
في شمرنا على الكنز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيه) يجب
مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو محض الطمس المهر المثل بالاول والمنسي
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم
واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهرور ونصف
وبيناه في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام
الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجب ما خارجه والنجاء اليه اهـ وقد نقلناه
في كتاب الجناسيات (ثم قال في فن الاغرامانصه) * المحدود أي رجل سرق مائة
من حرز ولا قطع فقل إذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل إذا كان من الرضاعة أي رجل قال ان شرب الخمر طائفاً بعدى حرق شربها طائفاً بالبيئة عتق العبد ولم يحسد فقل له إذا كانت رجلاً وامراً أن اه (وقال أخو المؤلف في تكلمته للفرد السادس من الفروق ما نصه) كتاب الحدود حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيجمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير في عدا السرقة فإنه يجمل على ضغينة حملته على الشهادة لعدم توقفهما عليها وحد السرقة وان توقف عليها ليس كذلك لانه بتأخير الدعوى بعد تخيير تارك للمهمة فممكنة التهمة في الدعوى اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال) يشترط في الاقرار بالزنا أن يكرره أربع مرات وفي سائر الحدود يكفي باقرار واحد والفرق ان الزنا أقبح من غيره فيتكلف لستره ما لم يتكلف لغيره وهذا هو حكم النص في السكك الزاني إذا حد لا يحبس بخلاف السارق والفرق ان الزنا جنسية على نفسه فلو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقة جنسية على غيره قال لرجلين أحدهما كان فقيراً له أهله فقال لا لا يجب المحد بخلاف ما لو قال أحدهما امرأتي طالق فقيل له أهذه فقال لا لزمه حكم الطلاق في الأخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين منكراً اما حد القذف فينفي ويذكر اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أقر عند القاضي أربع مرات بالزنا لم يرجعه ففراوانه كير قبيل اقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق ان الاول محض حق الله تعالى بفرض فيه الفضل ولا كذلك غيره اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) شهدوا أنه زني بغائبة يحد ولو شهدوا أنه سرق من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني (ثم قال) أخو المؤلف في كتاب السرقة لو قال سرقته مائة لابل عشرة يقطع ويضن مائة ولو قال سرقته مائة لابل مائتين يقطع ولا يضمن شيئاً والفرق انه في الاول يرجع عن بعض ما أقربه فلم يصح في حق المسال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه والقطع والضمان لا يجتمعان سرق ثوباً قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار مشدود لا يقطع ولو كان في ثوبه قطع والفرق ان الدينار في الاول تبع للثوب والذوب لا يساوي نصاباً وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه مثلث أو يبيد أو أخر أو كلب أو طير في عقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
و كذا السرقة صبيعا عليه دنانير سارق دخل البيت وفيه دراهم ودنانير
فأكلها وخرج لا يقطع ويضمن ولا يانتظر نمر وجهه من جوفه ولوجها على دابة
فخرجت ثم أخذها أو ألقاها في ماء جار حتى خرجت بغير الماء ثم أخذها لا يقطع
لان هتك المحرز والخراج شرط له اه (ثم قال ان المؤلف ايضا في التكملة
المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولوا كره ليقر بهذا ونسب أو قطع لا يلزمه
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال ايضا في التكملة المذكورة من كتاب
الاشربة مانصه) المرقعة اذا وقع فيها سحر لا يحد شاربهما لم يسكر ولو وقعت
في ماء ووجد العلم أو الرمح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير
في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اه (وقال المؤلف في كتاب
الزكاح مانصه) الوطاء في دار الاسلام لا يخلعون حد أو مهر الا في مستثنين
تزوج صبي امرأة مكافئة بغير اذن وليه ثم دخل بها وطوعا فلا حد ولا مهر كما في الخانية
ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الممن ما قبل البكارة
والا فلا كما في بيع الوالجمية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران
كالصالح الا في الاقرار بالمحدود والخسامة والردة والاشهاد على شهادته كذا
في خلع الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار
(ثم قال فيه ايضا) السداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيساطا الق
وفي العتق بأحرف في المحدود يازانية وفي التعزير يا سارق في فرع على الاول
ما لو قال بمجاريته يا سارقة يازانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع
لا يرد لها لانه للاعلام للتحقيق اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
في السائمة ولا في وجوب القصاص على الائم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
ولا تحد الابعد وضعها اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف القاضي
على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال السادسة في دعوى
السرقة اه (وقال فيه ايضا) اختلاف الشاهدين مائع من قبولها ولا بد من
التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد انه أعتقه بالعربية
والاستبر بالغبارية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيما وهي السابعة

واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية اهـ (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاءه الا في مسائل
 الى ان قال أو يجحد القذف بالتعريض اهـ (وقال فيه أيضا مانعه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في المحد المخالص اهـ (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال والمحدود الاحد القذف والسرقة
 اهـ (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذي على مثله الا في مسائل الى ان قال
 وفيما اذا شهد أربعة نصارى على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قالوا استكروها
 فيحد الرجل وحده كافي الخفية اهـ (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لما قال دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اهـ (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في المحدود وطلاق الزوجة وقتل الامة وظاهر ما في
 القنية انه في الكل وهي في الظهيرية والبيعة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (ثم قال
 فيه أيضا) الجاهل في المنكوحه تمنع الحصة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الحصة
 الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف
 تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي
 المحدود تمنع كذا هذا ان أو هذا اهـ (وقال أيضا في كتاب القضاء)
 التصديق اقرار الا في المحدود كافي الشارح من دعوى الرجلين اهـ (وقال
 في كتاب الاقرار مانعه) اقرار المكر باطل الا اذا أقر السارق مكره فقد أفتى
 بعض المتأخرين بجهته كذا في سرقة الظهيرية اهـ (وقال في كتاب الاقرار أيضا)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال ولا يملك المقدوف العفو عن القاذف
 ولو قال المقدوف كنت مبطلا في دعواي سقط الحد كافي حيل التارخانية اهـ
 (ثم قال بعد ذلك نقلا عن جنائيات البرازية مانعه) ثم قال وتظيره ما اذا قال
 المقدوف لم يذني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اهـ
 (وقال في كتاب الصلح مانعه) لا يصح الصلح عن المحدود ولا يسقط به الاحد القذف

إذا كان قبل المرافعة كما في الحنانية اه (وقال في كتاب الجنائيات مانصه)
 الواجب لا يتعبد بوصف السلامة والمباح يتعبد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي
 الى النفس وكذا لو مات المعزرا الى ان قال وضمن لو عزر زوجته فماتت ومنه المرور
 في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأثم أو الوصي ومن الاول
 ضرب الاب ابنه أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعلما فمات لا ضمان فضرب
 التأديب مقيد بالكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحملة في الضرب
 المعتاد أما غيره فوجب للضمنان في الكل اه الخ فراجع اه (وقال في كتاب
 الجنائيات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالمحدود الا في خمس ذكراها في قاعدة
 المحدود تدربا بالشبهات اه (ثم قال فيه ايضا) المحدود تدربا بالشبهات فلا تثبت
 معها الا في الترجمة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي
 اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الغرائض) الارث يجري
 في الاعيان وأما المحقوق فهما لا يجري فيه كحق الشفعة ونحوها بالشرط وحد
 القذف والنكاح لا يورث اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب السير) *

باب الردة أي والبغاة تبجيل الكافر كفره ولو سلم على الذمي تبجيلا كفر ولو قال لمجوسي
 بأستاذ تبجيلا كفر كذا في الطهيرية في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا أجعل المؤمن
 كافرا متي وجدت روايه انه لا يكفر لا تعجز ردة الكفر ان الالردة بسب النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافر ناب فتوبته
 مقبولة في الدنيا والآخرة الا جماعة الكافر بسب في أو بسب الشيخين أو أحدهما
 أو بالسهر ولو امرأة وبالزندقه اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
 الا المرأة ومن كان اسلامه متعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اه وقد
 نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة حكم الردة
 وجوب القتل ان لم يرجع وحبس الاعمال مطلقا لکن اذا أسلم لا يقضيه الا الحج
 كالكافر الا صلى اذا أسلم ويطلق ما رواه لغيره من الحديث ولا يجوز للاماع منه

أن يرويه عنه بعد رده كافي شهادات الولوالجية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا وإذامات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل مله وإنما يلقي في حفرة كالكلب اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ونقلنا ما قبله في كتاب الوقف وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتب أقبح كفرا من الكافر الأصلي الإيمان تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة والكافر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بمجرد ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى بمخالفه اختلاف سبب الشك في كفره وان فضل عليا عليه ما فبه دعي كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهم أو أبغضهم بالمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له ما اذا أحب عليا أكثر منهم لا يؤاخذ به اه وفي التمهيد ثم انما يصير مرتد بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستمراء اه يقتل المرتد وان كان اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة توبة فاذا شهد ا على مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له لانه كاذب الشهود والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان فات قرأ قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فسا فادته قلت ثبت رده بالشهادة وانكاره توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو ناب من جبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اماما لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضي الله تعالى عنهما كما قدمناه واختلف في تكفير معتد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير لاولي ولا يكفر بقوله لا أصلي الا جهودا لا يشترط في صحة الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتق ادي كاعتقاد فرعون واختلغوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلمت قيل لها أنت كافرة فقالت أنا كافرة كفرت اسفحل اللواطة بزوجه كفر عند الجمهور يكفر بوطء

رجله على المصحف مستقفا والا الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر يكفر بانكار
أصل التور والاضحية وترك العبادة لها ومستقفا وأما اذا تركه انكاسا فلا وهى
فى المجتسى ويكفر بآدعاء علم الغيب وتكفر بقولها لا أعرف الله تعالى
الاستهزاء بالاذان كفر بالموذن قال التاجران الكفار ودار الحرب غير من
دار الاسلام والمسلمين لا يكفرا الا اذا أراد أن دينهم غير ولا يكفر بقول المسلم عليه
ان رددت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان
موسى عليه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستغفران فمرها بما يكون
كفرا كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أى لاحتمال
أن يريد لا أقول ذلك لامرك أولا أقول الا أن كما فى شرحها ولا يكفر ان قال امرأتى
أحب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم
كفروا لا اعتبار بما فى قلبه وكذا الوضوء بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
لو كشف عنده عورته وكذا الوضوء عيسى عليه الصلاة والسلام ليسجد له وكذا
لو اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستغفاف بالقرآن والمصعد ونحوه مما يعظم ولو
استعمل نجاسة بقصد الاستغفاف فكذلك وكذا التزني زنا اليهود والنصارى ودخل
كنيسة ثم أومل يدخل ولو قال كنت أستزنى بهم ولا أعتقد دينهم صدق ديانة
ويكفر اذا شك فى صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو سبه أو نكسه أو صغره
وفى قوله مسيحي بخلاف والاصح لا كنهية لني من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
بعنه ان لم تكن عداوة له ولوطن الفاسر نبيافه وكافر لا كني ويكفر بنسبة
الانبياء الى الفواحش كفرهم على الزنا ونحوه فى يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا
ولو قال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفر لانه رد لانهصوص اذا لم يعرف ان
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هى المسائل المجموعة المحقة
بكتاب السير (قال المؤلف فى القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصه) وأما
فى العبادات كلها فهى أى النية شرط محتمل الا الاسلام فانه يصح بدونها دليل
قولهم ان اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
كما سنبينه فى بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير
صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
الكفرهاز لا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف فى الاصول من بحث المنزل

اه (ثم قال) وأما المجاهدون أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اه (ثم قال)
 في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مغمطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
 وصائما وكافرا بالنية لأنها ترك العمل كما ذكره الزبيلي اه (وقال في القاعدة الثانية
 الامور بمقاصدها مانصه) وكذا قولهم يكفروه اذا قرأ القرآن في معرض
 كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأ في معناه هم جميعا وكما اذا قرأ أو كاسا دها فاعند
 رؤية الكائن وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستغفار
 به وقال فاضيلان الفقاعي اذا قال عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله تعالى على محمد
 قالوا يكون آثما وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني جعلها للاعلام
 بانه مستبقي بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك
 وكذا الغاري اذا قال كبروا يثاب لان المحارس والفقاعي يأخذان بذلك أجرا رجل
 جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على
 محمد ان أراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره اه وقد نقلنا بقيته
 في المحظر فراجع اه (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر اذا تيسر بمسلم ورماه مسلم
 فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
 في بيان الاخلاص مانصه) وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا سهم له لانه عند
 المحاورة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحققه لانه
 ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تبس فلا يضرمه كالحاج اذا تجر في طريق
 الحج لا ينقص أجره ذكره الزبيلي اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
 الى ان قال الرابع ان لا يأتي بمناف بين النية والنوى الى ان قال وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد في اثنتاها وتبطل هبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالردة اذا مات عليها فان أسلم بعد ما كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
 من عودها والاف في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المناقاة نية القطع فان نوى
 قطع الايمان صار مرتدا للحال اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول
 بالشك مانصه) اذا قطعنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
 ييقن فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم اه (وقال
 في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض علينا الاصل المذكور

بالمستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اهـ (وقال في بحث السبب السابع النقص
 مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة
 والجهاد والجزية اهـ (وقال في الثانية ما أوجب للضرورة بتقديره ما نصه)
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه انما أوجب للضرورة وقال في
 السكرتير يتفخ فيها باعناف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمه وبعد الخروج
 منها الا وما فضل رد الى الغنيمة اهـ (ثم قال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
 عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروغ كثره منها جواز الرمي الى
 كفارتهم سواء بصبيان المسلمين اهـ (قال في المبحث الثالث العمادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وهنـامـ ثلثان لم أرهما الا ان الانه يمكن فخر بهما على
 ان المعروف كالشروط وفي السبازية المعروف عرفا كالشروط شرطان منها الوجوب
 عادة المقترض مردأز يد عما اقترض هل يحرم اقراضه تنزلا لعمادته منزلة الشرط
 ومنها لو بارز كافر مسلما واطردت العمادة بالامان لا كافر هل يكون بمنزلة
 اشراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اهـ (وقال في القساعة
 الزابعة التسابع تابع في بحث الثانية التسابع بسطة بسطة ويطبوع مانصه)
 ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه اهـ (خرج عنها من له حق
 في ديوان الخراج كالقتالة والعلماء وطبختهم والمتقين والفقهاء يفرض لاولادهم
 قسما ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اوضحناه في شرح الكنز اهـ (وقال
 في القساعة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا
 لا يجوز له أى الامام التفضيل أى تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على
 بعض ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والراى الى الامام من تفضيل وتسوية
 من غير ان يعيل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما يفتهم وبكفي أعوانهم بالمعروف
 وان فضل شئ من المال بعد اصال الحقوق الى اربابها قسمة بين المسلمين فان
 تصرف ذلك كان الله تعالى عليه حسبي اهـ وذ كر الزباني من الخراج بعد ان ذكر ان
 أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الأنواع بيتا يخصه ولا يختلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يختص به الى ان
 ما لا يجب على الامام ان يثق الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
 من غير زيادة فان تصرف في ذلك كان الله تعالى عليه حسبي اهـ وفي كتاب الخراج

لابي يوسف ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
 ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال
 فسويت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقد فلو فضلت أهل
 السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اما ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق
 فما أعرفني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهذا معاش
 فلا سوية فيه خبر من الاثره فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء
 الفتح وفضل وقال لا أجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكن
 قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدرا
 أولم يشهد بدرا أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام أهل بدر دون ذلك
 انزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للدرس والمعلم
 كان أبو بكر يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على
 قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا احسن فتعتبر الامور
 الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازغيا كان
 أو فقير لكن المتركة له ان كان فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن
 السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبية) اذا
 كان قول الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرطا
 الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولما ذاق الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من
 باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
 اه وقد نقلنا هذه ايضا في الغضاء (ثم قال) وقال فاضيحان في فتاواه من كتاب
 الوقف ولوان سلطانا أذن لقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حرا زنت موقوفة
 على المسجد أو أمرهم ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة
 وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحا
 تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الوقف أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطلم ساعلي ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وأخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء وينزل له من كان العطاء له مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل

فيه رضا الغير وجعله غير أن السلطان أن منع حق المستحق فقد ظلم مرتين في
قضية حرمان المستحق وإثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب
الصلح أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى ساكت قول مانصه)
ونخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى أن قال الثانية عشر سكوت المالك
القديم حين قسم ماله بين الغائمين رضا اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
أخذ حرم أعطائه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذه القاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
الافق مسئين إلى أن قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع أنه يحرم عليه
أعطائها لأنه متمكن من إزالة الكفر بالاسلام فأعطائه إياها إغماؤه ولا استقراره
على الكفر وهو حرام والا في منقولة ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة
عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر مانصه) ولا سهم لمن
دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفتن الثالث في أحكام الناسي مانصه)
واقسامه أي المجهول على ما ذكره الأصوليون كما في المنار أربعة جهل بامل لا يصلح
عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل
صاحب الموى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل إذا أتلعه وجهل من خاف
باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الأولاد اهـ وقد نقلنا هاهنا في
العق (ثم قال) وفي الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر
وعامتهم على أنه يكفر ولا يعتدوا وفي آخر التمهيد ظن بجهل أن ما فعله من المخطور
حلال له فإن كان مما يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر
والإلا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الإيمان بالله تعالى في القهر
واستثنى غفر الاسلام من العبادات الإيمان فثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل
لديه وهو حدوث العالم لا إذا قلنا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغا
كتجديد الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الأئمة لعدم حكمه ولو أذاه وقع فرضا
لأن عدم الوجوب كان لعدم حكمه فإذا وجد وجد الأول أوجه اهـ (ثم قال)
واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح
(ثم قال) ويصح أمانيه اهـ (ثم قال) ويصح اسلامه وورثته ولا يقتل لوارثه بعد
اسلامه صغيرا أو نعبا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان
أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق
 السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل
 الصبي استحق سلبه مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة
 سهما او رضخا اه وفي الكثران الضبي ممن يرضخ له اذا قاتل اه (وقال في
 أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالمصاحي الا في ثلاث
 الردة والاقرار بالمحدود والمخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد) ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اه (ثم قال) ويملكه
 الكفار بالاستيلاء اه (ثم قال) ولا جزية عليه اه (ثم قال) ولا حق له في بيت
 المال ولا يؤخذ بالتمييز عما لو كان عبدا ذميا اه (وقال في أحكام الاصبي مانصه)
 هو كالصبي الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جعة ولا جاعة ولا ج وان وجد
 فائدا اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حق لم
 يبطل حقه اذا ملك لا يبطل بالتوك والحق يبطل به حتى ان أحد الغانمين لو قال
 قبل القسمة تركت حق يبطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده
 ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكدا كدبتم السقوط بالاستقاط
 اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الحبس لارهن وحق المسبل المجرى
 وحق الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل
 القسمة على قول خواهر زاده بسقوط بالاستقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب
 الشرب فراجع اه (وقال في أحكام المختص مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو اسيرا او مرتدا بعد الاسلام ولاخراج على رأسه لو كان ذميا اه
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا سهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقتل
 المرتدة والمشركة اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) حكمه حكم المسلمين الا
 انه لا يؤثر بالعبادات ولا تعصم منه اه (ثم قال) ولا ياتهم على تركه العبادات على
 قول ولا ياتهم على ترك اعتقادها اجاعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف
 المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد المحرم
 اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من
 الغنيمة ويرضخ له ان قاتل او دل على الطريق اه (ثم قال) ويؤخذ الذمى
 بالتمييز عما في المركب والملبس فيركبون بالسرج كالكف ولا يلعبون

الطبية والارضية ولا تباين أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة
 ولا يصدون بيعة أو كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكاهم بين المسلمين
 في مصر والمعتد المجاوز في محله خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع
 العلامات أو تنكفي واحدة والمعتد أنهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمام وأن
 ركب المحارفي ضرورة تنزل في المجمع ويضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيه)
 الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الأديين كالقصاص
 وضمان الأموال الا في مسائل (ثم قال تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر
 الى ان قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
 اه أى اتحاد الدار وقد تغلنا في الفرائض (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود
 والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس
 في الجزية والدية دون الآخوين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد تغلنا
 في أبوابها من الجنائيات وغيرها (وقال في أحكام المحارم ما نصه) وتقتصر الأصول
 بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله الحربي الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه
 ضيق عليه وألجأه ليقته غيره وله قتل فرعه الحربي كعمره اه (ثم قال) ومنها
 لا يجوز الجهاد الا باذنهم بخلاف الأصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع اه
 (ثم قال) ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود ما نصه)
 وجائز من أحد الجسائين فقط الرهن الى ان قال وعقد الامان جائز من قبل الحربي
 لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة ما نصه) الاشارة من
 الاخوس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع الى ان قال الا في
 الحدود الى ان قال فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة
 اسلامه بالاشارة ولم أرفها في الاصل صريحاه وقد تغلنا بعبته في مسائل شتى (ثم
 قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطاعا الا في أربع في الكفر
 والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح المحبوبي ويزاد اخذ من مسئلة الانشاء
 بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه يحتاج
 فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه وقد تغلنا أيضا في مسائل
 شتى (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك
 المعاوضات المالية الى ان قال والغنية اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال الامراحي فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من وقتها اه (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافتي الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا أثر لمجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كالا أثر مجواز موت المؤجر في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد له لما أعد له لانظير المستعير لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الاجارة لانتقال الملك الى غير المؤجر كالوالتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واحارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها القصة المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتي به العلامة قاسم التصریح بأن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من يد المال أما اذا أقطعه واتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مالا كالمركبة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أي البر والبحر في بقية الاحكام منها اذا غزا في البحر ومعه فرس فانه يستحق منهم الفارس كافي الخانية اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد والد كافر الاصل) لا يقر المرتد ولو بجزيرة ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه ووقف ماله كله وتصرفاته ولا يسي ولا يفادي ولا يمن عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر أهل ملة ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والجمع مانصه) «فائدة» نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من تلك انها الوقفات لا تنفخ ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عمرنا في القاهرة في كنيسة بحارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يفتحها سرحا كم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعاد المتهم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فاليتم اه (ثم قال في فن الانغاز

مانصه) أى رجل آمن ألفا قبل ولم يقتلوا وقتل هو وقتل حربى طلب الامان لآلف
فعداه ولم يعد نفسه أى مرتد لا يقتل قتل من كان اسلامه تبعا أو فيه شبهة أى
حصن لا يجوز قتل أهله ولا أمان لهم قتل اذا كان فيهم ذمى لا يعرف فليخرج
البعض حل قتل الباقي أى رضيع يحكم بالاسلام بلا تبعية فقتل لقيط فى دار
الاسلام اه وقد نزلناه فى كتاب اللقيط (وقال أخوال المؤلف فى تسكينه للفن
السادس فن الفروق مانصه) كتاب السير مسلم قطع يده عمدائم ارتد ثم مات
على ردة أو محق بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية فى
جدها لان اعتراف الردة أوجب اهدار الجناية فاذا أسلم لا يعود الغمان والفرق
لحما ان الجناية وقعت فى محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد نزلناه
فى كتاب الجنائيات (وقال أخوال المؤلف فى التسكيلة المذكورة فى كتاب الاجارة مانصه)
قال الأميران قتل هذا الفارس فلك كذا فقتله فلائى له ولو قال من قطع رأسه
فله كذا فقطع فله ماسى والفرق ان القتل جهاد والاستنجار عليه لا يجوز بخلاف
القطع اه وقد نزلناه فى كتاب الاجارات (وقال أخوال المؤلف فى التسكيلة
المذكورة فى كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على الاسلام صح اه وقد نزلناه
فى كتاب الاكراه (وقال أخوال المؤلف فى التسكيلة المذكورة من كتاب الجنائيات
مانصه) قلع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو محق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات فحب دية كاملة والفرق
انه بالقضاء بالمحاق انقطعت المراقبة الى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام واذا
لم يلحق لم ينقطع فصار كانه لم يزل مسلما حتى مات اه وقد نزلناه فى كتاب الجنائيات
(وقال المؤلف فى الفن السابع فن الحكايات مانصه) وسئل الامام عن قال
لا أرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلى بلاء ركوع
ولا سجود وأشهد بجمالم أره وانبض المحق وأحب الفتنة فقال أحسبه أمر هذا
الرجل مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى الى الجنة ويخاف
الله تعالى لا النار ولا يضاف الظلم من الله تعالى فى عذابه ويأكل السمك والجمراد
ويصلى على الجنائزة ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويجب المال
والولد وهما فتنة فقام الرجل وقبل رأسه وقال أشهد انك للعالم وعاماه وفى آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله انا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف عما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف رذالك كفر اه وقد نقلناه في مسائل مشورة (وقال في كتاب الطلاق السكران كالصاحي) الا في الاقرار بالمحدد والمخاصة والزدة والاشهاد على شهادته كذا في خلع المخاتبة اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب الشهادات (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المهام أي سئل عن الاراضي المستنزة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعباد بالله تعالى ويثبت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة مع وان لم يكن لمصلحة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي به فان قلت هذا في أوقاف الامراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان السلطان الثراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق ابن المهام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسبي اذا اشترى من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجعاه (وقال في كتاب البيوع من الفن الثاني مانصه) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحربي ثمه وبين مسلمين أو مسلمة ولم يضر جالينا اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه فقد قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع بعض الغنيمة ثم مات ولم يبين عنده من أودعها اه (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبات امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطلية في وصية وغيرها الا في الافشاء والاقرار بالقسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً) كل انسان يرث ويورث الا للامة الى ان قال والمرث لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه (وقال فيه أيضاً) المجد كالأب

الافى احدى عشرة مسألة الى ان قال ويصير الصغير مسلماً باسلام ابيه دون جده اه
(وقال فيه ايضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف
ماله حتى يقدم موافاذا قدموا فلا بد من مدينة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كغيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولوثبت انه كتابه كذافي
مستأمن فتح القديرا ه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب اللقيط واللقطة والاتبى والمفقود) *

يجب الجمع لرا اذا لاتبى الا اذ اردته من في عيال السيد اوردته أحد الابوين مطلقا
أو الابن الى أحدهما أو أحد الزوجين للأخ أو وصي اليتيم أو من يعوله أو من
استمان به مالكة في رده اليه اوردته السلطان أو الشحنة أو الخفير فالمستتقى عشرة
من اطلاق المتون ولو اورد الملقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يحصل له
فان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي كما في المخانية الصبي في الالتقاط
كالبالغ والعبد كالححر وان رده العبد لاتبى فالجمع لمولاه وان أشهد ردا لاتبى انه
أخذه ليرده على مالكة انتفى الضمان عنه واستحق الجمع والا فلا فيه ما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب
اللقيط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وقالوا في باب
اللقطة ان أخذها بنية ردها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصبا آثمًا
اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة
مانصه) ويقترح عليها ما أشكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول
سميته ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها مذهب الشافعي القائل
بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى البقن
لايزول بالشك الى ان قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) ومنها المفقود
لا يرت عندنا ولا يورث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
تناول الثمار الساقطة اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرر
غلب المحرم المحلل) الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط جماعة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما
يكره قال في البرازية من اللقطة انخدرج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها أو يؤلفها
ولا يتركها بالاعلف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غير صاحبها لا ينبغي
له أن يأخذها ولو أخذها طلب صاحبها ردّه كالضالة الى آخر ما فيها اه (وقال
في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ويملك المال بالاستيلاء على المباح
كالبالغ والتقاطه كالنقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
التقاطه واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذا من قولهم
لورده آبقا فالمجمل مولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
الاولى أسباب تلك المعاوضات المالية الى أن قال وتلك اللقطة بشرط اه
(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قية اللقطة اذا تصدق بها أو انتفع
بها بعد التعريف ولم يجر مالها فالتعريف قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
الضمان تصرفه في مال غيره بغير إذنه ولم أره صريحا اه (وقال في بحث أحكام
الحرم مانصه) وهو مسا وغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
نفقنا بقية في كتاب الحج (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعدم ميتا
وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الاغاز أيضا في بحث السرمانصه) أي
رضيع يحكم بإسلامه باتباعه فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب
الجهاد (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدها كانت أمة له غير أنه لا يقبل
قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت أنها ابنة أب الزوج وصدها
الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها نكاحا ولو كان طلقها
ثنتين ثم أقرت به لك رجعتا والفرق انها بالاقرار به بعدا لثنتين تريد ابطال حق
ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت
معتدة فأقرت بالرق بعد مضى حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
اقرارها غير مبطل لها هنا وقتها وبطل في الفصل الاول وانه تعالى الموفق اه
وقد نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها البرد ها نحن وان خاف أخذ النظم لها بشهادة لا يضمن والفرق ان
الاشهاد لصيانة المال والاشهادة هنا سبب لقوته سبب دابته فأصله هارجل كان
للسالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها من يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
ملكها له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكر
فوقع في حجر رجل وأخذ غير لا بكرة اذا لم يكن أعد حجرة لذلك كما لو وضع الشبكة
لا للصيد فتعلق بها صيد كان من أخذها ولو نصبها لاجل الصيد كان لما حبها اه
وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك الحمام بخلاف غيرها
لان من عادتها انها تنفض الى موضع آخر فتمتلط فلا تعرف بخلاف الطيور والاخر
فان أفرغت فهو لصاحب الام ان عرف والاتصدق به على فقير ثم يشتري كما حكي
السرخسي عن أستاذه المحلواني انه كان مولعا بأكل الحمام فكان يهب الكل من
الفقير ثم يشتري منه بمئ رخيص أنا انان ربهما في موضع واحد لا يقول تاذكرا
وأنتي أو احدهما ما بقلا والاخرى جشفا فادعى كل واحد منهما البغل أو الذكر
فهو بينهما والثاني لببت المال لانه لقطة والاضحية على هذا والله سبحانه
وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم
خدا تعنى امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى كنت مجتازا فأشارت الى
امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت
اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع أيضا مانصه)
وفي مناقب الكردي قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المغفود فقال قول عمر ترتبص أربع سنين
ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
وأناحي وقال الثاني تزوجت ولاك زوج أيها يلاعن فغضب قتادة وقال لا أجيبكم
بشيء اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا فرق
في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيموانات فالولد منها صاحب الاثني
للاصاحب الذي ذكره في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب البيوع أيضا مانصه) لا تصح الاجازة بعدها لك العين الا في اللقطة اه
(وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستدلاء فلصاحبه أخذه بعده حتى قسور
الزمان الملقاة لكن المختار انه ملك قسور الزمان ولو ألقى بهيته الميتة فباع رجل
سلحها وأخذ جلد ها فلما ملكها أخذه فلود بغيره رذله ما زاد الدنيا عن كان بماله
قيمة الخ فراجع (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلا ولا لالائها
مستقرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خاقا أو دينا امضروبا
لا وهو لقطه ان يصرفها على نفسه بعد التعرف ان كان محتاجا وكذا ان كان
غنيا تصدق به فسدنا اه وقوله وكذا ان كان غنيا الخ صوابه لان كان غنيا
كأنه شرعا (ثم قال فيه ايضا) النزع على الامر لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
جائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
لا يكون لقطة بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الشركة)

الفتوى على جوازها بالفلوس الرافعة التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
النقود للمفاوض العدم مع من لا تقبل شهادته لا تجوز شركة القراء والوعاظ
والدالين والنهادين وأحققت بهم الشهود في المحاكم وان شرط الرجوع للعامل
أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
الرجوع للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
ولسلك منهم ما ربح ماله كافي السراجية اذا عمل أحد الشريكين دون الآخر
بعد رأو بغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمله
أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترت اليوم من أنواع التجارة
فهو ينفى وينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال قد اشركك
فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز ليس لأحدهما الفر بغير إذن الآخر فان سافر وهلك لم يضمن
فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما نكرو الشركة مع الذمي اختلاف المال
مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل العدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * تنفيه في معراج الدراية من كتاب المحظر والاباحة ان أصحابنا احتاطوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شر يكتن ادعى كل منهم انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يده بدل ليصيب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوماشمة للملك اهـ وسأني نقل هذه المسئلة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) من فروعهما عدم وجوب العماره على الشريك وانما يقال لم يرد لها نفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما تنفعته فالاول ان كان بغیرا ذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعسا ولا تحرفان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه لمحق الا تخرجه ملكه مطلقا له وتعلق حق الاخر به مانع اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شرى بيك العنان قال لا لا شراني اشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما اهـ (وقال في الفر الثالث في أحكام الناسى والجاهل مانصه) كالتماوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضع مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة أيضا وفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام التقديرات مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والتشريك اهـ أى بان يقول لا شريكى فى شئ اشتراه أشركك فيه مثلا كما في المحوى (ثم قال) وجائز من الجانبين الشركة

اه (ثم قال) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما
 الشركة فظاهر كل اهلهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فقد
 شرط فاسدة اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحبلة
 في جوازها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم
 يعدها وهي معروفة اه (وقال أخوه المؤلف في تكملته لافن السادس فن
 الفروق في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد يتي ويديك فقال نعم ثم قال
 له آخر كذلك فقال نعم فاشتره كان بين الاخرين دون المشتري فلو لم يشتري حتى لقيه
 ثالث فقال كذلك فاجابه ايضا فهو للاخرين الاولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 كان بين المشتري والثالث لان وكالهما ارتدت لسا علمنا كمالو قال لا آخر اشترى
 عبدا فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بحضور الاول فهو للاول وان
 بحضوره فهو للثاني والفرق ما قلنا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احكاما أصحابنا في الفروج الا
 في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليها من شريكه
 وطلب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل يوم حاشمة لئلا كذا
 في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل
 في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على الكمال فلا يستقدم في المملوك مما يتجزأ اه
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين
 المتعاضدين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي
 على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مهمة لم يحلفه اه (وقال فيه ايضا
 مانصه) اني أحد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتعين لهما
 وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يجبر كل في
 الخانة ويأتي عن يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات
 تنقلب مضمونة بموت عن تجزئ الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولوا الحي وذكر من
 الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهول لم يبين حال المال الذي في يده اه (وقال
 فيه ايضا) اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستجير والمستأجر الا
 في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك غنايا أو مفوضة اه (وقال ايضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونخرج عنه
مستثنان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته
لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمير فلا رجوع للمستأجر على الشريك
الساکت ولو عمرا أحد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فإنه يرجع على شريكه
بحصته كذا في اجارة الواو المجبة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
القسمه) المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمه لاجبر وقسم
والابن ثم آجره ليرجع بني أحدهما بغير اذن الآخر فطلب أحدهما رفع بناءه
قسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الغصب (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الوقف) *

لو وقف على المصالح فهي الامام والمحطوب والقيم وشراء المدهن والمحصر والمراوح
كذا في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء له السكاه ولو
بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالأرض اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات كالمارة وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فان
كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان بناء من ماله للوقف
أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان باذن المتولي ليرجع
فهو وقف والا فان بنى للوقف فوق وقف وان لنفسه أو أطلق لم رفعه لولم يضر وان
أضره والمضيق ماله فيتر بصر الى خلاصه وفي بعض الكتب لناظر قللكه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا أجر ثم مان
فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الريع له فانها
تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
احتج اليها المصلحة الوقف كعمير وشراء بذور فقجوز بشرطين الاول اذن القاضي
الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والعرف من أجرها كما حرره ابن وهبان وليس من
الضرورة الصرف على المستحقين كافي القنية والاستدانة القرض أو الشراء
بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الرجح على الوقف المجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط
 لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولا ولده صح
 وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة
 أو مسجد وهيا مكانا لثبانه قبل ان يبنيه فالصحيح المجوز اخذنا من السابقة كما في
 فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان
 العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر يجعل الاجرة كما في
 المعنية ومشى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) استبدال
 الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه
 غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بجره الا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القيمة
 ويشترى بها أرضا بدلا الثالثة ان يحمده الغاصب ولا يبنيه له وهي في الخامسة
 الرابعة ان يرغب انسان فيه يبدل أكثر غلة وأحسن صفة فيجوز على قول أبي
 يوسف وعليه القوي كما في فتاوى قارئ الهداية احارة الوقف بأقل من أجرة المثل
 لا يجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في احارتها الا بأقل وفيما اذا كان النقصان
 يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لعمولهم
 شرط الواقف كض الشارع أى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه
 في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل
 الثانية شرط ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة
 أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا قاضى المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الاجارة
 (ثم قال) الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق
 بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على
 سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها
 وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف قه اساعلى النذر اه وقد نقلناه
 في كتاب الامان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خبز أو لحم معين كل يوم فلا قيم
 ان يدفع القيمة من النقود في موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز
 الزيادة من القاضى في معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان طامتا قبا السابعة
 شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضى الاستبدال اذا كان أصح لا يجوز للقاضى
 عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا كما

في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل
القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله
بلا سبب لا بعيد ولكن بأمره أن يثبت عنده انه أهل للولاية فاذا أثبت أعاده
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايه المستعينة عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
وكذا الوصي اه وقد نقلناه في كذاب الوصايا (ثم قال) الواقف اذا عزل الناظر
فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
ومشايخ بلخ اختاروا قول الثاني والصدرا اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيله عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
ولا يته بجموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولا يته بجموته والاختلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بجموته اتفاقا
هـ هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف كافي الوالوجية
وفي العناية لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي فيما وقضى بقوامته لم يملك
الواقف اخراجه اه ولم أر حكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاه ما ولا
يمكن الاحتياق بالناظر لتعليقهم له عزله الناظر عند الثاني بكونه وكيله عنه
وليس صاحب الوظيفة وكيله عن الواقف ولا يمكن منعه عن الزل مطلقا لعدم
الاشتراط في أصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط
كافي البرازية الباني أولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته أولى من
غيرهم بنى مسجد في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العمارة فالباني أولى مطلقا
وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الباني وان كانا
سواء فنصب الباني أولى اعلم انه قد كثرت في زماننا اجارة الارض مقبلا ومراجا
قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بما التيل ولا شك في صحة الاجارة لانها تستأجر
للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كافي اجارة الهداية الارض تستأجر
للزراعة وغيرها قال في البناية أي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب
القساط ونحوها وفي المعراج وفتح القدير من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة
المرعى أي الكلاء والحيلة في ذلك أن يستأجر الارض ليضرب فيها قسطا طاه
أو ليجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر الزيلعي الحيلة أن يستأجرها لايقاف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والحاصل ان المقيّل مكان القبلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقيّل زمان القبلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال يقيّل قيدا وقبلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح ففي القاموس أرواح الابل ردها الى المراح بضم الميم أى المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أى ردها الى المراح وفي المصباح الرّواح رواح العنثى وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لأنه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعّل بالالف مفعّل بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان من الثلاثى بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه اه فراجع معنى المقيّل في الاجارة الى مكان القبلولة ويدل على صحته قولهم لو استأجرها لنصب القساطط جاز لأنه للقبلولة وراجع معنى المراح الى مكان مأوى الابل ويدل على صحته قولهم لو استأجرها لابقاف الدواب أو ليحعلها حظيرة لغنم جاز وتخلية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصرم يصح تخليتها على الاصح كما في الحنانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي لنا ان نذهب الى القرية من المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احيا مال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب البيوع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وانه يستحق ان يبيع دونه وصدة فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخالفه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره المحصاف في باب مستقل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لانه ليس للاحدهما الانفراد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا تخرفان للواقف الانفراد لان فلان كما في فتاوى قاضين ومقتضاء لو شرط لهما الادخال والخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فمات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحي الانفراد الا اذا أقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد في عزل موت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه
 له بموته خلافا لمحمد في الكل الدور والمخوانيت المسبلة في يد المستأجر بحسبهما
 بغبن فاحش نصف أجرة المثل أو نحوه لا يعتد بأهل الحلة بالسكون عنه إذا أمكنهم
 رفعه ويجب على المحاكم أن يأمره بالاستيفار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
 السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
 وإنما هي على المستأجر وإذا غفر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه في مصرفه
 في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في الإجارة (ثم قال) عزل
 القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهنة وصدقه المعزول فيه
 لا يقبل الابينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحيط
 الزيادة ويعطيه الباقي اهـ يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق
 القضاء والامارة بجماع الولاية فلومات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي إن
 مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قرر ترك فيها مع وقد ذكره في أنفع الوسائل
 فقهاؤه ووقفه حسن اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
 صاحب المحیط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تاسقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالإجارة اهـ ذكره في الدور والغرر وجزم
 في البغية لمخلص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اهـ وقد نقلناه
 في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي النبوع للاستيعوا في فرع عند ذكر
 ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالآوقاف وأوقاف الأمراء والسلطين
 كلها إن كان لها أصل من بيت المال أو ترجع إليه فيجوز لمن كان بصفة
 الاستحقاق من عالم العلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
 الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفوه غير متقيد بما شرطوه ويجوز في هذه
 المسألة الاستنابة لعذر وغيره ويتناول المعلوم وإن لم يباشر ولا استناب واشتركة
 اثنين فما أثر في الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
 الاستحقاق من بيت المال لم يحمل له إلا كل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر
 الوظيفة لأن هذا من بيت المال لا يقبل من حكمه الشرعي يجعل أحد وما يهجمه كثير
 من الناس من يقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
 الأمر ما أوقف ما سكوها وأوقفوها فلها حكم آخر وهي قابلية بالنسبة إلى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الا حوج فالأحوج فان استووا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فقدم
المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشعائر وغيرهم اهـ بلفظه وقد اغتر بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغیر مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والاحمال ان ما نقله السيوطي عن علمائهم انما هو فيما بقي لبيت المال
ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بصفحة بيعها ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبننا لذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك الحق ابن
الهمام فأجاب بأن للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى
وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة ضح وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتي به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان
قلت هذا في اوقاف الامراء أما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان
للسلطان اشراءه من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق
ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرناه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما اوقاف السلاطين من بيت المال أرضاً للصحة العامة فذكر قاضي خان
في فتاواه جوازها ولا يراعى ما شرطه دائماً وأما استواء المستحقين عند الضيق
فمما ألف المذهب السني المحاموي القدسي الذي يبدأ به من ربيع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للصحة كالامام للمجيد والمدرس
للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اهـ وظاهره ان المقدم
في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس وما كان بمعناهم لتعميرهم بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغي المحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم

لافي كل زمان وينبغي الحساق المجابي المباشر للجباية بهم والسواق يلحق بهم
 أيضا والخطيب يلحق بالامام بل هو اقوى لانه امام الجمعة ولكن قيد المدرس
 بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما يندرجان من الفرق فان
 مدرس المدرسة اذا غاب تمطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كدرسي الروم
 واما مدارس الجامع كما ذكر المدرسين معصرفلا ولا يكون مدرس المدرسة من
 الشعاثر الا اذا لازم التدريس الى حكم الشرط امام مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى
 وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعاثر لتعبيرهم واذ
 علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاقي غير زمن العمارة والمزملاقي
 والشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
 الحساق المؤدنين بالامام وكذلك الملقا في لكثرة الاحتياج اليه للمسجد فظاهر
 ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
 كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمسحقة لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم
 فكذا هم الجامعية في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطي
 كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
 والحل للاغنياء اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبارانه
 اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
 وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاما مات المدرس
 في اثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
 ان يتطروقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويقط المعلوم
 على المدرسين ويتطركم يكون منه للدرس المنفصل والمتصل فيعطي بحسب مدته
 ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
 في الوقف بل يفترق المحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقير والاشد عدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
 اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقسام الثلاثة
 كل أربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام
 الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذا في فتح القدر
 لا يتفصح الاجارة بموت المؤجر لاوقف الا في مسئلتين ما اذا أجرة الاوقف ثم ارتد

ثم مات لبطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر أرضه ثم وقفها على
معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر انسانا ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كمان التارخانية اه وقد قلنا في الاجارة (ثم قال)
بخلاف ما اذا فرط في حشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقرب ارض في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزمه وقد كتبنا
نظائرهما في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على اولاده
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد بالاباء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكور ولوم اولاد البنات أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان أنثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين يكون للاخير كما صرحوا به في باب
المهرمات في قوله سبحانه وتعالى من نساكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نساكم وربائبكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكورا كانوا او اناثا وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابناء
الذكور ولا ابناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم باغني ان بعض الشافعية
جعل له قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية ورأيت الاسنوي يقل
في التمهيد أن الوصف بعد المجل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما بن
فعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لصالح الوقف عند الضرورة
لا تجوز الا باذن القاضى وان كان المتولى يعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة
المفتين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صحيح كذا في القنية واليتيمة
وخزنة المفتين وغيرها اذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض
في مرض موته بالشرط وقلنا بالجملة ويذبح ان له العزل والتفويض الى غيره

كالا بقاءه وسلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته محاكم المسلمين فهل اذا
فوض النظر الى غيره ثم مات ينتقل الى الحاكم أولا فاجبت بانه اذا فوض في محته
ينتقل الى الحاكم بموته لعدم محته التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام
المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتب الرجل معين ثم من بعده للقراء
ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى القراء فأجبت بالانتقال ليس للقاضي
ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحصل للقرار الاخذالا النظر على
الوقف وذكر الحاكم في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط الواقف
وليس له نصب خادم للمجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته يكره اعطاء فقير
من وقف الفقراء مائتي درهم لانه صدقة فاشبهه الزكاة الا اذا وقف على فقراء
قربائه فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من
وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء قليلا فقط اذا وقف على فقراء قربائه لم يستحق
مدعيها الايبنة على القرابة والفقراء ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه
فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحجب الا بالقضاء كذبي
الرحم المحرم وان كانت تحجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كاه أو بعضه فما قطع لا يبقى
لهم دين على الوقف اذ لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر
أولا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه
يضمن اه وظاهرة ما ذكرنا ان الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استقيمت
عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في
سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم أو للعتقاء فأجبت للعتقاء
لما ذكرنا واذا قلنا بضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع
عليهم بمادفعه اليهم قبضوا ما لا يستحقونه أو لا لم أره صريحا لكن نقلوا
في باب النفقات ان مودع الغائب اذا اتفق الوديعة على أبوى المودع بغير اذنه
واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع
ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كافي المسداية وغيرها اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان المضموثات

يملكها الضامن مستندا الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة
 وضمنه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق
 العبد المغصوب بعد التضمين نفذ ولو كان ذارحم محرم عتق عليه كما يبناه في التوسع
 الثالث من بحث الملك اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
 ما في القنية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفائض
 الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفائض الى المصرف المذكور ثم
 ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اه لان الناظر ليس بمعتد
 في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر
 استرداده بخلاف مسئلة نالانه متعدل كونه مصرف اليهم مع علمه بالحاجة الى
 التعجير وكذلك لا يرد ما اذا اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
 بحد النكاح وحلف فانه ذكر في المتبينة ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
 ويرجع هو على المرأة اه لانه غير معتد وقت الدفع وانما يظهر الخطأ في الاذن
 وانما دفع بناء على حصة اذن القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك
 المدفوع بالضممان فليس بمتبرع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
 (ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل
 من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة لامارة هل
 يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
 للمسجد حديث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
 فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو
 احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء
 على ما شرطه الواقف اه بلفظه فقد استفدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
 العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
 على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج
 الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشتراط
 تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند
 الحاجة اليها ولا يدنوها عند عدم الحاجة اليها مع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويدنوها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفائض عنها للفقراء

نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى
 هذا فيدخرنا لظاهر في كل سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لا نقول قد
 علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمبجود حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز
 خراب المبجود أو بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف الى الفقراء
 من غير ادخار شيء للمبجود الى خراب العين المشروط بعميرها أولا وصي الواقف
 ناظر على أوقافه كما هو مقتضى في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العناية من الوقف ولم يظهر لي وجهه
 فان مقتضى ما قلناه في الوصايا ان يحكمنا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان
 ناظرين فليست أمرا وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المهمة بكتاب الوقف
 قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصة) وأما الوقف فليس بعبادة
 وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوى الفرية فله الثواب والا فلا اه (وقال
 في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصة) وان غرس في المبجود فان قصد
 الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى كره اه وقد نقلنا بقية في كتاب المحظر
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التساع
 وهو انه لا يشترط معنية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصة) وخرج عن
 هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مبجود لا يدمن التلفظ الدال
 عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصة) ومنها الوقف على
 ولده أو أرمي لولد زيد لا يدخل ولده ان كان له ولده لصلبه والاستحقاق ولد
 الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح واذا ولد للواقف
 ولدرج من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 وأما في الوقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في فتح القدير وكان له العرف فيه والا فالولد مفرد واجمعا حقيقة في الصلبي اه
 (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصة) ووقفنا عزل الوكيل على
 علمه دفعا للخرج عنه وكذا التافى وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقية
 في كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والقضاء على
 قوله فيما يتعلق بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تقطيع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم لاعلى قواعد الاصول كما في وقف فتح القدير اه (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية بعث شعاعا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو ربعه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذونه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضى وقد اختلف في أخذ القاضى مارته بله من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اه وفي المية القاضى يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالبة والتعريض عند ذوى المهمة وان كن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محققا بأن المدرس من الشعائر مستدلا بما في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل أصلا بخلاف المسجد فانه لا يتعطل بغيبة المدرس (فاثدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسامح في كل شهر أسبوعا للاستراحة أو لزيرة أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة لزيرة اقربائه في الرسايتى أسبوعا أو نحوه أو لمصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله ههنا في العادة والشرع اه ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف هل يدرس فيها علم الحديث الذى هو معرفة المصطلح كمختصر ابن الصلاح أو يقرأ من الحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه أو غريب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال

الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه المحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد فان أهل الشام كانوا يلحقون دروس الحديث كالمعاج ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة عندهم حوت في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي تحصل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مناهة) ويمكن أن يخرج عليها مسئلتان احدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة جعل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحسا كم وكان المحسا كم اذا ذك شافعيًا ثم صار الآن حنفيًا لا قاضي غيره الانبابة هل يكون النظر له لانه المحسا كم أو لانه متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فيقتضي القساعة الثاني اهـ (ثم قال) ومن هذا النوع لو وقف بلد اعلى الحرم الشريف وشرط النظر الى القاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن يستخرج من مسألة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله مرحوبا بالاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن أن يقال الاربع كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه أعرف بمحسائها فالظاهر ان الواقف قصده وبه تحصل المنفعة وقد اختلفوا فيما اذا كان له سقار لاق ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظروا التداخي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسألة اهـ وقد نقلنا هذه المسألة والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره فينبغي أن يفتي بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم وبصير الخلوات في الحانوت حق له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الجميلون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها الفقهاء بالخلوة وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منه وكتب ذلك بمسكتوب الوقف وكذا أقول على اعتبار ان عرف الخاص وقد تعارف الفقهاء بالقاهرة الزول عن

الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز فانه لو نزل له وقبض
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد في التنبيه الثالث
لا فرق بين الحكم بالحجة وبين الحكم بالموجب مانصه) فاذا اقر بوقف عقاره عند
القاضي وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازعا الى قاض
حتمي وحكم بالحجة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع
في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم
الحتمي السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من حصة
الشروط فليس للشافعي الحكم بإبطاله باعتبار شرط الغلته أو النظر أو الاستبدال
اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس
القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط
الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اه وقوله
للمصنف هو ابن الساعاتي كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن
ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لادليل عليه سواء كان نصه
في الوقف نصا أو ظاهرا اه ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان الحكم
اذا كان لادليل عليه لا ينفذ وعبارة أو يكون قول لادليل عليه وفي بعض نسخ
القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولولجية وغيرهما من
ان القاضي اذا قرر فرائد للسجدة بغير شرط الواقف لم يعمل له ولا يعمل للفراش تناول
المعلوم اه وبهذا علم حمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل
القاضي ان وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلنا
هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل
والمحرّم غلب المحرّم الحلال مانصه) ومنها الوشرط الواقف أن لا يؤثر وقفه أكثر
من سنة فزاد لناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على
المشروط لانها كالببيع لا يقبل تقرير الصفة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية
(ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه وقد نقلنا هذه العبارة
في كتاب الاجارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية
منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فحقت عنوة وذلك لا يضر
بالمسيرة والناس يتخذون السلطان فيها وإن كانت البلدة فحقت صلحاً تبقى على ملك
ملاكها فلا يتخذون السلطان فيها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب المجاهد أيضاً (وقال
في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
بالصلحة فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح ما نصه) وصرح في الذخيرة والولوالجيسة
وغيرهما بأن القاضي إذا قرر فرائضاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحمل للقاضي ذلك
ولم يحمل للفراش تناول المعلوم اهـ وبه علم حرمه أحداث الوظائف بالأوقاف بطريق
الأولى لأن المسجد مع احتياجه إلى الفراش لم يميز تقريره لا مكان استئجار فراش
بلا تقرير فقير بغيره من الوظائف لم يحمل بالأولى وبه علم أيضاً حرمه أحداث
المرتبات بالأوقاف بالأولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
فأجبت بأنه إن كان من وقف مشروطاً للقراءة فالتقرير صحيح ولكنه ليس بال لازم
وللناظر المرفوع إلى غيره وقطع الأول إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ
يلزم وهو في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحمل
وكذا إذا كان من وقف الفقراء وقرره من يملك نصاً باسم سئلت لوقر ومن فائض
وقف سحكت الواقف من مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
لما في التارخانية إن فائض الوقف لا يصرف إلى الفقراء وإنما يشتري به المتولى
مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف
لوقف آخر اتحاداً واقفهما أو اختلف اهـ وكنتنا في شرح الكتر من كتاب القضاء إن
من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لأن مخالفته كخالفه النص اهـ
(قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهله ما نصه) ومنها الوقف
على أولاده وليس له الأولاد وأولادهم صولاً للقطع عن الأهمال عملاً بالمجاز
وكذا الوقف على مواله وليس له موالى وأعماله موالى موالى استحقوا كما في التحرير
اهـ (ثم قال) وقد جعل الإمام الأسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي
فند كرامهم ما بالتمام ثم ند كرامهم الله سبحانه وتعالى بما يناسب أصولنا
قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكر
أو أنشئ للذكر ثم لخط اليتيمين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان

جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من
 توفي منهم من غير نسل مادما كان جاريا عليه من ذلك على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوي الاخ الشقيق والاخ من
 الاب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لوبقي حيا الى أن يصير اليه شيء من
 منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فان انقرضوا فعلى
 الفقراء فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
 عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى
 في حياة والده وهما عبد الرحمن وملكة ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطيفة عن غير نسل فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 وأجاب الذي يظهره الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقت على
 ستة بن جزا لعبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملكة أحد عشر وزينب سبعة
 وعشرون ولا يسقط هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال ويبان ذلك
 ان عبد القا. لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطيفة
 لانه كمثل حظ الاثنين اعلى خساء ولعمر خساء وللطيفة خساء وهذا هو الظاهر
 عندنا ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملكة ولدا لعبد المتوفى في حياة
 أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان واعلى السبعان ولعمر السبعان
 وللطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان الممكن في ما أخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
 الترتيب بين كل أصل وفرعه لابين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف
 الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعمه في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 قام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده انه
 من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وستمائة
 وطلبوا فيها اتفاقا فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكنني رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على
 أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده ومن مات ولا ولده انتقل نصيبه إلى
 الباقي من أهل الوقف فأت واحد عن ولد انتقل نصيبه إليه فإذ مات آخر عن
 غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وابن أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التعليل
 يقتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 إذا أكل إليه الاستحقاق بعد موت والده قال ومما ينبغي له أن بين أهل الوقف
 والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم عرّوهم أولاده
 فعمرهم وموقوف عليه في حياة زيد لأنه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل
 إليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد أنه موقوف
 عليه بخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة الأولاد كالفقراء قال
 فتبين بذلك أن ابن عبد القادر والدة عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً
 ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال إن المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى
 أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أممته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
 أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكته في ذلك فيستحقان ونحن إنما نرجع في
 الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء في ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لأن سلم
 مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاً فلا لأنه لم يقل قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه
 شيء فيجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقه
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيجوز أن يقال إن الموقوف عليه أو البطن
 الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر
 استحقاقه إما لأنه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثنتائها أو ما
 أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإلى الآن ما استحق من الغلة

شيئاً ما لعدمها ولعدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
 موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى اخوته عملاً بشرط
 الواقف من في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاً على الثلثان
 وللطيفة الثلث ويستمرحمان عبد الرحمن وملكة فلما ماتت الطيفة انتقل نصيبها
 وهو الثلث إلى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكة شيء لوجود أولاد عبد القادر وهم
 محجبونهم لأنهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الأولاد الذين هم منهم ولما توفي
 علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل أن يقال إن نصيبه كله وهوناً
 نصيب عبد القادر لها عملاً بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي وبنت عمتها مستوعبتين نصيب جد هما زينب ثلثاه ولفاطمة ثلثه
 واحتمل أن يقال إن نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملاً بقول
 الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقاً
 بعد الأولاد وانما محجبنا عبد الرحمن وملكة وهما من أولاد الأولاد بالاولاد فإذا
 انقرض الأولاد زال المحجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
 أولاده فلا يحصل لزيب جميع نصيب أبيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت الطيفة
 وهذا أمر اتضاه النزول الحادث بانقراض طبة الأولاد المستفاد من شرط الواقف
 أن أولاد الأولاد بعدهم ولا شك أن فيه مخالفة لظاهر قوله أن مات فنصيبه
 لولده فإن ظاهره يقتضي أن نصيب علي لبنته زينب واستمرار نصيب الطيفة لبنتها
 فاطمة بخالفه بهذا العمل فيهما جميعاً ولم يخالف ذلك لأنه مخالفة قول الواقف
 أن بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران
 تعارضاً وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محز أصعب منه وليس
 الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطرتي فيه طرق منها أن الشرط
 المقضي لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقضي
 لانقراضهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمتقدم أولى لأن هذا
 ليس من باب التخييل حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها أن ترتيب الطبقات
 أصل وذكر انتقال نصيب الولد إلى ولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان
 التمسك بالأصل أولى ومنها أن صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
 فرد منهم ولجميعهم وإذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول
 وان لم يعمل بذلك كان الغناء الاول من كل وجه وهو رجوع ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجح فيه فلا اعطاء أولى لانه
 لا شك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لا قبل الامرين
 وهو الذي يخصها اذا ترك بينهما وبين بقية أولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة
 والزائدة على المحقق في حقهما مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
 وملكة فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهما فيقسم بين عبد
 الرحمن وملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 لعبد الرحمن خساء واكمل من الاناث خمسة نظراً اليهم دون أصولهم أو يتقرر الى
 أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولز ينب خساء
 ولعبد الرحمن وملكة خساء فيه احتمال وأنا الى الثاني أميل حتى لا يفضل نخذ
 على نخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
 من أهل الوقف ز ينب بنت خالها وعبد الرحمن وملكة ولداً معاً وكلهم في درجتها
 وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكة ربعه ولز ينب ربعه ولا نقول
 هنا يتقرر الى أصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم
 بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان حصلاً مع موت علي ونصف
 وربيع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس وملكة ثلاثا وخمس وربيع خمس فاجتمع لز ينب الخمسان بموت والدها
 وربيع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس ونجمه ثلث وربيع وهو
 ستون فقمنا نصيب عبد القادر عليه لز ينب خساء وربيع خمسة وهو سبعة
 وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس
 وملكة أحد عشر وهي ثلاثا وخمس وربيع خمس فهذا ما ظهر لي ولا أشتري أحداً
 من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه اه كلام السبكي قالت قائلة الاسميوطي الذي
 يظهر اختياره أولاد عول لعبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر عما سبق قوله
 ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
 الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من
 اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالسكينة ولكنه يصدد
 ان يصير اليه وقوله لشي من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانما فكرت في سياق
 الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فتعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
 الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
 كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله أولا على ان مات عن ولد عا دما كان جاريا عليه على ولده
 فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشأن ذلك عام خصه
 هذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الخ وايضا فاننا اذا عملنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغناء هذا الكلام بالسكينة وان لا يعمل في صورة لانه
 على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكة لما استويا في الدرجة أخذنا من
 قوله عاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ منهم لا يظهر له
 أثر في صورة بخلاف ما اذا عملنا به وعصمناه وعموم الترتيب فان فيه اعمالا
 للكلامين وجما بينهما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لما مات عبد
 القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده اسما عا عبد الرحمن وملكة
 السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
 فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن وملكة
 خسان اثلاثا فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكالها لبناتها فاطمة ولما مات عا
 انتقل نصيبه بكالها لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
 زينب وعبد الرحمن وملكة قسم نصيبها بينهم لذكركم مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
 لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف والكل بربع فاجتمع لعبد
 الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس وملكة بموت عمر ثلثا
 خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ زينب سبعة
 وعشرون وهي خسان وربيع خمس وعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس
 ونصف وثلاث والملكة احدى عشر وهي ثلثا خمس وربيع خمس فصع ما قاله السبكي
 لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن وملكة والمخرج حينئذ بصحة هذه القسمة
 والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفًا على حمزة ثم أولاده ثم أولادهم
وشرط أن من مات من أولاده انتقل نصيبه للباقين من أخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
حيًا فمات حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين وعديحة وولد لعماد الدين أبو هبة
والده وهو نجيم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
نصيب الذي لو كان أبوه حيًا لأخذه ثم مات عديحة فهل يختص أخوها بالباق
أو يشاركه ولد أخيه نجيم الدين فأجاب تعارض فيه اللفظان فيجوز المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه أن التخصيص على الأخوة وعلى الباقين
منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
هـ هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بعده ما عني
في ذلك وأما أطيل فيها لكثرة وقوعها وقد أفتيت فيها مرارًا أما حاصل السؤال
أن الواقف وقف على ذرية مرتبًا بين البطلون بنم لكرم مثل خطا الاثنين وشرط
انتقال نصيب المتوفى عن ولدا له وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو بقي حيًا فمات الواقف عن ولدين ثم مات
أحدهما عن ثلاثة وولدى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
واحد عن غير نسل ثم أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي أن
ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدى ولده المتوفى
في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم فن مات بعدهم يقسم
نصيبه بين جميع أولاد الأولاد بالسوية فدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فنقص
القسم بموت الطبقة الثانية ويزول العجب عن ولدى المتوفى في حياة أبيه عملاً
بقوله ثم على أولاد أولاده وأنه إنما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
ولده مادام البطان الأول فن مات من أهل البطان الأول انتقل نصيبه إلى ولده
ويقسم الربع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطان الأول تنقض القسمة ويكون بينهم
بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن ينقرض أهل
ذلك الطبقة تنقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السبوطى له في شيء واحد وهو ان أولاد المتوفى في حياة أبيه
لا يهرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وواقعه على انتقاض
القسمه قات أما مخالفته في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبه لما ذكره الاسيوطى
وأما قوله تنتقض القسمه بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر
وعزوا ذلك الى الخصاص ولم يثبتوا المصوِّره الخصاص وما صورته السبكي وأنا
أذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر
الخصاص صوراً الاولى وقف على ذريته بالترتيب بين البطون استحق الجميع
بالسوية الاعلى والاسفل فننتقض القسمه في كل سنة بحسب قتلهم وكثرتهم
الثانية وقف عليهم شارطاً بتقديم البطن الاعلى ثم ونم ولم يرزفلاشي لأهل البطن
الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلاشي لولده ويستحق من مات
أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة
وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف
لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على
أولاده وأولاد أولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم ونم وقلنا لا شيء للبطن
الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولداً مع
وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولاد
أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمه
الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده السادسة
وقف على ولده له صلبه ذكر أو أنثى وعلى أولاد الذكور ومن ولده وأولاد أولادهم
ونسلهم وحكمه قسمه الغلة بين ولده ذكر أو أنثى وأولاد الذكور ذكر أو أنثى
فاذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكر أو أنثى بالسوية فيدخل أولاد بنات
البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم ونم واختص ولده لصلبه ذكر أو أنثى فاذا انقرضوا
صار أولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولاد ولا أبداً السابعة وقف على بناته
وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن
الاعلى تبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده ~~الذكر~~ ورور ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذي كور عن أولاد وبقى البعض ولهم أولاد وحكمه عند
 عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقي من ولده وان اقترضوا
 كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسبهم مرتباً شارطاً
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
 للاعلى منهم ثم وشم فان قمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
 أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده المحاضرين له بعده فما أصاب
 الأحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصّة أيّه
 مع وجود البطن الأعلى مع كون الواقف شرطاً تقديم الأعلى لكونه قال بعده
 ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفاة الأعلى الا واحد فيجعل سهم الميت
 لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الأعلى ولو كان عدد البطن الأعلى عشرة
 فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
 وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الأربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً
 فما أصاب الأربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولو مات واحد من
 العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم
 للميت يكون لأولاده فلو قمتها سائنين بين الأعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير
 ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الأربعة واحد
 وترك ولداً ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الأحياء
 أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أيّه ثم يطرأ ما أصاب
 الأربعة يقسم أرباعاً فيرد سهم من مات عن غير ولد إلى أصل الوقف فتعاد القسمة
 على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه الميت الذي
 مات عن ولد اثنان فما أصاب الابنين كان لهما وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
 يموت أحد من البطن الأعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أو مات بعض الأعلى
 ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل
 أيّه ولا لأولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الخصاص الصورة
 الثانية من غير زيادة ولا نقص وفرع عليها ان البطن الأعلى لو كانوا عشرة وكان
 له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد لاحق لهما مادام واحد من الأعلى لانهما
 من البطن الثاني ولا حق لهما حتى يتقرض فلو مات العشرة وترك كل ولد أخذ كل

فميت أبيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وان استوفى في العاقبة فان بقي منهم
واحد قسمت على عشرة فما أصاب المحي أخذوه وما أصاب الموتي كان لأولادهم
فان مات العاشر عن ولده انقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى
البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرصد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على
أعداد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان لولده فاذا انقراض البطن الاعلى
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط ان تنال نصيب
الميت الى ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلم يدخل أولاد من
مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة فلم يكن له ولده الا العشرة فما اتوا واحدا بعد
واحد وكل مات واحد ترك أولاد حتى مات العشرة فمات من ترك خمسة أولاد
ومهم من ترك ثلاثة أولاد ومهم من ترك ستة أولاد ومهم من ترك واحدا ليس
قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال انقضت القسمة
الاولى وارذلك الى عدد البطن الثاني فانتظر جماعتهم واقسمهم اعلى عددهم
ويبطل قوله من مات عن ولده انتقل نصيبه الى ولده لان الامر يؤل الى قوله وولد
ولدى وكذا لو مات جميع ولده لم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن
الثالث فوجدناهم ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانهما تقسم على
عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اه فأخذ بعض العمرين من الصورة الثامنة
ويبان حكمها ان الخصاص فائق بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل
الفرق بين الصورتين فان في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكاملة ثم
بين العاقلين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولاد ثم صدر
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي
اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا والدليل
عليه ان الخصاص بعد ما قرر به بنقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
عندك المعمول به وتركت قوله كما لا يحدث على أحد منهم الموت كان نصيبه
مردودا الى ولده وولد ولده ونسله أبدا متاسلا لو قال من قبل أنا وجدنا به ضمهم
يدخل في الغلة ويوجب حقه فيها بنفسه لا بآبائه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم اه فقد أفاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا

كان صدره لا يتناول ولدا الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بتقضى القسمة فان
قلت صدقت ان الخصاص صورها بالواو ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو
تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اعراج بعد الدخول في الاول
بخلاف التعبير بهم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسئلة السبكي مع ان السبكي بنى
القول بتقضى القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما
قال وليس هذا من باب التسخ حتى يعمل بالمتأخر فان كان هذا رأى السبكي في
الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو ومشكل
على قوله ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضى العمل بالمتأخر وحيث كان
مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبه فان مذهبه العمل بالمتأخر
منهما « قال الخصاص » انه لو كتب في أول المكتوب بعد الوقف لا يساع ولا
يوجب وكتب في آخره ان فلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال
من قبل ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بعبه اه فالحاصل ان
الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده وعلى ذريته
ونسله مابقة بعد مابقة وبطن بعد بطن فحبب العليا السفلى على ان من مات عن ولد
انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
مناسفه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بهم بين الطبقات
وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى
في حصة الواقف قبل دخولهم فاهم ما خص آباءهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات
من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته
فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصاص التي قال فيها
بتقضى القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بهم فمن مات عن ولده من
أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له لا يتقضى أصلا أبدا بعده ولو
انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدى الواقف عن ولدا والاثنان عشرة
كان النصف لولده من مات وله ولد والنصف الاثنان عشرة فاذا مات ابن الواقف

استقر النصف للواحد والنصف للثلاثة وان استووا في الطبقة فقولوه على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يرعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد واحد ثم ان الميت عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم بان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق لاحد من اهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التأكيد وان يجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن المشحنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعتين غير ماثلة الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشي ثم تبين له خطأه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للاوقعة آياتا هن رام زيادة الاطلاع فليراجع ثم لم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الموفق المبسر لكل عسير اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده وقيل لا اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة فاطر الوقف واختلاف الشيخان فجوز الثاني للاوقاف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التصحيح والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي نرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناطره ولو

من قبله اه وقد قلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا بعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل اه وقد قلنا سابقته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا وقيم القاضي مكانه بالغيا الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد قلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد الالمديرو أم الولد اه (وقال في أحكام الامعي مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كما في الاسعاف اه وقد قلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاستعفاء من المحقوق مانصه) وأما المحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بذلك اه وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة فتاوى قاضي خان ومارده عليه ابن وهبان وما حرمناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤالات عما لم أجدها فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروطة لمسم الربيع اذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروطة له النظر اذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه الا ان في النتيجة وغيرها ان المشروطة له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العدم مع تفويضه والا فان كان في صحته لم يميز وان كان عند موته جاز بناء على ان الوصي أن يوصي الى غيره اه وفي القنية اذا عزل الناظر المشروطة له النظر نفسه لم يعزل الا أن يخرج القاضى أو الواقف اه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شيئا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبداد فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغي أن يقال بالسقوط في السكك لانه الاصل فيمن أسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط المشروط له الربيع حقه لا لا حد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط الواقف حقه بمشروط لنفسه أو لغيره فان قلت إذا أقر المشروط له الربيع أو بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره المخصف رحمه الله تعالى
 في باب مستقل اه (ثم قال) وقد وقعت حادثة سنأت هنا شرط الواقف له شروطا
 من اذخال وانجراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشروط كما حكم حنفى ثم رجع
 الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف
 بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزم كلزومه
 كما صرح به الطرسوسى رحمه الله تعالى فيمن أسقط حقه فيما شرط له من الربيع
 لا لا حد فانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف
 فكما ان المشروط له لا يملك اسقاط ما شرط له فكذا الشارع ويدل عليه ايضا
 ما نقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم
 حقه مما شرط له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان
 في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اه (وقال في أحكام العقود اى اللازمة
 وغير اللازمة ما نصه) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصى الميت
 فهي لازمة بعدم موت الموصى فلا يملك القاضى عزله الا بيمينه أو بحز ظاهر ومن
 جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مستلئين ذكرناهما في وصايا
 الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لان للقاضى عزله كما في القنية وله عزل نفسه
 بمحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه وقد نقلنا هذه
 العبارة في كتاب الوصايا ايضا (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب الملك المعروضات المالية الى أن قال والوقف اه (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وغلة الوقف
 يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه (ثم قال) الثامنة في رتبة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وان لا يدخل في ملك الموقوف عليه
 وان كان معيناه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب
 أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد أو رقبته لا وارث الى أن قال
 بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير
 تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدلته ذكره قاضى خان من الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيه) قد علمت ان الوصى له وان ملك
 المنفعة لا يورث وينبغى ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويغير والشافعية جعلوا لذلك أصلاً وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة
 لا الاجارة ويعملون المستعير والموصى له بالمنفعة مالك الانتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الكرخي من أن العارية باحة المنافع لا عليها والمذهب عندنا أنها
 تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك المستعير
 الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه لو ملك
 الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه
 لو ملكها للزم أحد الأمرين الغير المجاوزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعديلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الرابع فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالاستعير وقبل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وتعامه في فتح القدير من الوقف اهـ وقد قلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وأما اجارة المقاع ما أقطعه الامام فأفتى العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها
 الى ان قال واذا مات المؤجر أخرج الامام الارض عن المقطع تنفس اجارة
 لانه قال الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في القطر التي تخرج عليها اجارة
 الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة
 واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال
 التجارة واجارة أم الولد اهـ وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الجهاد (وقال في بحث القول
 في الدين ما نصه) قال الاسيوطي معزيا لله السبكي في تكملة شرح المذهب « فرع *
 حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الابرهن أو لا تخرج
 من مكان تحميمه الابرهن أو لا تخرج أصلاً والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصح
 بها لانها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال انها عارية بأضال الاخذ لها
 ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد أمانة فشرط أخذ الرهن
 عليها فاسد وان أعطاه كان رهناً فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لان فاسد
 العقود في الضمان كصحتها والرهن أمانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي وان أريد
 مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف
 فتحتمل أن يقال بالبطلان في الشرط المذكور جملة في المعنى الشرعي ويحتمل أن
 يقال بالجملة جملة على اللغوى وهو الأقرب تصحيحاً للكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز

انخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجوز انراجها به لتعذره ولا بدونه اما لانه خلاف
 شرط الواقف اوله امداد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان انراجها مظنة ضمها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن
 كل من يقصد الائمة مع تلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة وهذا بالناس به فلا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزنة الواقف ما يتذكره به اعارة الموقوف ويتذكر
 الخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا متى أخذه على غيره هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل أنه يأخذها فاذا
 أخذها طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طاب ولا يعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز انراجها بالشرط المذكور ويمنع
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا يبدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تقريط ولولا تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن اما سدقانه مضمون كالصحف وأما وجوب اتساع شرطه وحمله على المعنى
 اللغوي فغير بعيد اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 الكلام في أجرة مثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله
 أجر مثل عـ له حتى لو كان الوقف طاحونة يستعملها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كما في الخانية وهذا اذا عين القاضى له أجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذلك في النقية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضى ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمالة لو عمل مع العمالة اهـ (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون الكل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المسجدين واحدا اهـ وقد قلنا في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افرق
 فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف
 على معين اهـ وقد قلنا في العتق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والمجمع أيضا

مانصه) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان
 الامر للوجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر الله تعالى
 ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيد أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور
 واناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على المساعدة اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) فائدة الفسق لا يمنع أهلية الشهادة
 والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف
 ولا تحل توليته كما كونه في الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه
 يجب عزله أو يحسن عزله الا بالالسفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في
 وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا تنظر له في الوقف وان كان ابن الواقف
 المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن
 على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف
 يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل
 الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناطر
 به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر وفحشه اه والظاهر ان يخرج مبنى
 لما لم يسم فاعله فيخرج القاضى لانه ينزل به ما عرف في القاضى اه وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب الحجر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم
 قال فائدة) اذاولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم يصح توليته لما قدمناه من ان فعله
 مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا اننا علم من سلطان زماننا انه
 اعطى ابى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء
 لوولى السلطان قاضيا عدلا فسق ان عزل لانه لما اعتد عددا لته صارت كأنها
 مشروطة وقت التولية قال ابن السكال وعليه الفتوى اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهلية فاذا لم تكن موجودة
 لم يصح تقريره خصوصا اذا كان المقرر عوضا عن مدرس أهل فان الاهل لم ينزل
 وصرح البرازى في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة
 بمنح المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد مناعن رساله أبى يوسف الى هارون
 الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن
 فتاوى قاضيه ان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اه

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم يكن
صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء المتزلون معه لوما لان
مدرسهم شأغرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في
المدارس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تقريره وان كان أهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر انها المعرفة بمنطوق الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان
يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ
المسائل من المكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف
ذلك على سابقة اشتغال في الفقه والعرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول
وغير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا لم يكن قارئاً بحضرة رده عليه اه (ثم قال) *حادثة*
سئلت عن مدرسة بها صفة لا يبلى بها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها
للدكم فهل له وضع خزانة بها لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت
بالمجوز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المسارة والمسيح واسع فله ان يوسعوا
الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته وتوسع في المسجد للخوف في
الفتنة لعامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا
للساظر ان يؤثر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة
ولاشك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم يجوزوا
جعل بعض المسجد طر يقادفعا للضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثاث
والمساعد دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفه وصرحوا بأن القضاء
في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا
جاس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها
بها فاذا كثرت وتعدرجلها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكمير بطل المتضمن
بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح
وأذن للاستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد فمكان متوطا فقلت لان
الاجارة لمالم يصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامع اعمق أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا
فاقتت بطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) نعم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
وظيفة في الوقف لم يصح ولم يسقط حق منها يخرج على هذه اه وقد نقلناه
في البيوع (ثم قال في فن الاغراض انصه) الوقف أي شيء اذا فاعله بنفسه لا يجوز
واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أي
وقف أجره انسان ثم مات وانقضت فقل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فانه
يسير ملكا لورثته وينسخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
في فن التحيل مانصه) الحادى عشر في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته
وخاف عدم اجازة الورثة يقرانها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهي في يده
أراد وقف داره وقفها بجميعها اتفاهلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
المتولى ثم يتنازل عن فحكم القاضي بالتزوم أو يقول ان قاضيا حكم بحكمته فيلزم
أو ان أبطله قاض كان صدقة اه (وقال أخو المؤلف في تكملته لاغن السادس
فن الفروق مانصه) كتاب الوقف لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل
في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا لجازان لا يدخل
بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولى
في المسجد لا يكون تسليم بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
الصلاة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو مهيأ في التسليم اليه ولو أمر
جماعة بالصلاة في ساحة له أبدا لم تصر ميراثا عنه ولوقال الى شهر أو الى سنة صارت
ميراثا عنه لان التأييد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لوقال هذه
الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد
جاز وبتم بالقبض وان كان منقول والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
المنارة لا الى التزيين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقول والفرق الضرورة
والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين اه (وقال المؤلف في الفن
الثناني من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عمالة

فيها أو عشرًا وكفارة أو مندورة الا التطوع والوقف اه (وقال في كتاب الحج
 مانصه) بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اه (وقال
 في كتاب الايمان مانصه) لا يجوز نعيم المشترك الا في اليقين خلاف لا يكلم مولاه
 وله اعلون واسفلون فايهم كان حنت كما في المبسوط وبطلت الوصية للمولى والمحالة
 هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل
 وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير والردة مانصه)
 وحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبطلان وقعه مطلقا اه (وقال
 في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
 أولى اه وقد نقلناه في كتاب الرصية (وقال أيضا في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ
 مانصه) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظر المعنى وهو بيان الجهة كالفقراء
 لا اللفظ ليكون تملك المجعول اه (ثم قال) الشراء اذا وجد تفاد على المباشر نفذ
 عليه فلا يتوقى شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المتحالف ولا اجارة المنولى أجرا
 للوقف بدرهم ودان بل ينفذ عليهم والوصى كالمنولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل
 الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر أجرا با أكثر من
 أجرة المثل فان الزيادة با ماله ولا تقع الاجارة له كما في سير المخاضية اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجودة في الاموال الربوية
 هـ در الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
 اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الزهن (وقال أيضا في كتاب البيوع) بيع البراءات
 التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح فأورد بان أئمة بخاري جوزوا بيع حظوظ
 الأئمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اه (ثم
 قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى
 ان قال والمتولى على الوقف لأجر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) المحقة المجردة لا يجوز الاعتراض عنها الى
 ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف بالاقفال اه (وقال أول كتاب
 القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائونا فوجد بعد القبض على يابه
 مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا

لما اعتبر بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يختلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي
 وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولوا الوقف فانه يحلفه - مما نظر اليتيم والوقف كافي
 دعوى الخاتبة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال ايضا في كتاب القضاء
 مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكفاية فتدفع الدعوى بالملك
 في الوقف المحكوم به كافي الخاتبة وجامع الفصولين اه (وقال ايضا في كتاب
 القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا
 ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقتضى بأقلهما كافي شهادات فتح القدير معزيا
 الى الختام اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه العين
 الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما يدعيه المتولى من الصرف اه (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) وتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كافي شرح المجمع والمحامى
 القدسي اه (وقال فيه ايضا مانصه) الراى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
 اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فارأى الى القاضي ان شاء
 عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاخر فانه يضم اليه ثقة ~~كما في~~ القنية اه
 (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه الا في مستثنين
 الى ان قال وزدت عليهم المسائل الى ان قال الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهى
 في بيع الوقف الخاتبة وقضاؤها وفصل في فتح القدير فيه في آداب الاستحقاق
 فليحظر منه ثم وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجحه فظاهر ما في العمادية
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
 السادسة الرضى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
 في دعوى القنية اه وقد نقلناه في البيوع والوصايا (ثم قال ايضا في كتاب
 القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال
 أو بزيادة اهل الهلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه ايضا) أمر
 القاضي حكم ~~كما~~ قوله سلم الحدود الى المذنبى والا مر برفع الدين والا مر بجدسه
 الا في مسئلة في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج ببعض قرابة الواقف
 فأمر القاضي أن يصرف شئ من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن

يصرفه الى فقير آخر صح اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لم يطل البيع ويشترى بثلثين أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الحاجة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم
 بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسألة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كما في جامع الفصولين اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة يدون
 الدعوى في الحد الخاص والوقف اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف اه (وقال في كتاب القضاء
 أيضا مانصه) تصرف القاضى على الاوقاف مبنى على المصلحة فان خرج عنها منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن
 النظر المشروط له وولى غيره بلا عيانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للنظر معلوما وعزل نظار الثاني ان كان
 ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والاجل له أجر المثل وحط الزيادة
 كما في القنية وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فراس للمجدين بشرط الواقف
 كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضى
 الذى ليس بشرعى لم يخرج عن المهمة وقد نقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجى
 ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام
 فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مفسدا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
 بالاقراض باذن القاضى لان للقاضى الاقراض من مال المسجد اه (وقال أيضا
 في كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في مسألة موضح مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما برعيه فلا على هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها للدعوى
 حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم
 قال) واعلم ان شاهدا حسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
 وهى في الظهيرية والقيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس انما مدع

حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انه لا تسمع الدعوى الامن المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه انما قاله (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه) * حارثة * ادعى انه غرس ابلق في ارض محدود الى ان قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في ارض مسجلة كانت اى الاشجار المغروسة سيلاها * فقضاءه انه يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في نزاة المقيمين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه ايضا) دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مستثنتين الاولى في الشهادة بالوقف اى بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بحجته صحته اه (ثم قال مانصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة الى ان قال الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اه (وقال فيه ايضا) الجمهرة في المنكوحة تمنع الحجة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عند اتهام القاضى له وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب والسرقه والشهادة فيهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشئ المفروض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والائراج الا في مسألة فيها اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان لا واقف الا نفراد دون فلان كما في المخانة من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالمحرية والنسب وولاء العاتقة كما في شرح المجمع مع الا بأنها لا تنهمل النقض ويراد بالوقف فان المقر له اذا ردّه ثم صدقه صح كما في الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرار ايضا) المقر له اذا ردّ الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف اه (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ونرجع عن هذا الاصل مستثنان الى ان قال وعلى هذا لو أقر بحرية عبد

ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالنمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومثله
 الوقف مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها
 أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزعمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في كتاب
 الاقرار أيضا) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال وقرعت عليه لو أقر
 المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
 له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضا مانعه) الفعل في المرض
 أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه
 في مرض الموت صحيح لا في الصحة كافي بالنتيجة وغيرها اهـ (وقال في كتاب الهبة)
 لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
 تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا ففيه
 شائبتها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان
 يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لم يصح والمحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على
 المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان
 كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجراها الناظر بلا عرض على الاول
 اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضا) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا
 كان يسيرا جائزا اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخان وداخل الحمام وسأكن
 المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (وقال في كتاب الامانات مانعه) الامانات تنقلب مضهونة بموت عن
 تجهيل الا في ثلاث الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتجهيل
 الغلة لان الناظر اذا مات مجهلا لمال البدل فانه يضمه كافي بالخسائية اهـ (ثم قال
 فيه أيضا) وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كافي وصايا المخالصة
 وكذا المتولى على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضا)
 العامل لغيره امانة لا أجرة له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجره المثل اذا عملا
 الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة
 والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كفي بالخسائية ومن هنا يعلم انه لا أجر
 للناظر في المسقف اذا أحيى عليه المستحقون اهـ وقد نقلنا بعضه في الوصايا
 (وقال ايضا في كتاب الامانات مانعه) كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها

قبل قوله كالودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الى أن قال القول للامين مع اليقين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكذا اب الدعوى (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامة بماله فانه ضامن الى أن قال والمتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي الى أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو تلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التمهيد أو أن يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرده عليه الخ فراجع (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) ووقف المحجور عليه بالسقة باطل واختلفوا فيها اذا وقف باذن القاضي فصحه البني وأبطله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب القسمة) يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضرب الخ فراجع وقد نقلنا بقينه في كتاب المجنات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقيمته أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخسائية اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارتهما الا في حائط المسجد كما في كراهية الخسائية اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب لاتضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرى يكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مشقة سكنه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لاتصير الدار معدلة باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لاتصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما مناقعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يراد ما قبضه من السكنى ويل عقد سكنى المرتهن لو استأجره اسنة

بأجر معلوم فسكنها استمين ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتفريق على الأصول
 بقية متى ان له ذلك اذ لم تكن معدة له لكونه دفع ماليس بواجب فيسترده الا اذا
 دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجره لفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر
 خرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجرا للمثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب
 ورد أجرهما للمالك بطيب له لان أخذ الاجرة اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آتريمة فاهو على ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمحافر للمالك النش عليه واخراج له التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان
 كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان المحافر لا يدري بأي
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات المحاسبية من الوقف وينبغي
 أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكوته عن الغمان
 في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة
 فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الاجارة (وقال
 في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث
 في واحدة تفاقا وهي ما اذا فرض القاضي نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى
 الوصي الدفع كما في شرح المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل
 قوله فيما اذا كان من حوائج اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها
 من حوائج ولا يسكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على
 المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف اه (وقال فيه أيضا) اذا أبرأ
 الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصح والاصح وضعن الا في مسئلة لو كاتب
 الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخسائية والمتولى على الوقف
 كالوصي كما في جامع العصولين اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (قال صاحب الاشباه)

(كتاب البيوع)

(أحكام الحمل) ذكرناه اهنا المناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لاه في أحكام العتق
 والتدبير المطلق لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاد والكفاية والحرية الاصلية

وارق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى إليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتن من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا اولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف
 المستأجرة والكفيلة والموصى بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزبلي ولم أر
 الا أن حكم ما اذا باع جارية وحملاها أو مع حملاها أو دابة كذلك فان علنا فلوهم بفساد
 البيع فيما لو باع جارية انما جاهل بكونه مجبور ولا استثناء من معلوم فصار الكل
 مجبور ولا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره مريحا
 وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا حملت أمه كافرة لكافر
 من كافر فاسلم هل يؤثر ما لكها بيدها الصيرورة الحمل مسلمات اسلام أبيه والحال
 ان سيده كافر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب المحمل عليها
 فلا تغفل ولا تتعدا لا بعد وضعها ولا يتذكر في الجنين بذكاته أمه فلا يتبعها في ست
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والابناء بخدمتها فهي تسع ولا يفرد بحكم
 مادام متصلا فلا يساع ولا يوجب الا في مسائل احدى عشرة مفردة فيها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعدوم فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى
 لاصحاب الذكركذا في كراهة الزارية اه وقد نقلناه في كتاب اللفظة (ثم
 قال) ويثبت نسبه ونسبته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
 اذا اولدت لاقول من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيئته فانه يتبعها ولدها وبالاقرار لا كما في الكفر
 ويمكن أن يقال نانية ولدا البهجة يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتها على
 المولوبه اه وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

بعيب بقضاء فسمح في حق الكل الا في مسألتين احدهما مالو احوال البائع باليمن ثم رد
 المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)
 الثانية لو باع بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان
 فسخاً لمجاز قال الفقيه أبو جعفر كذا نطق ان يبيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقاً كذا في بيعوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي
 بشرط عدم براءته كقالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أي أزيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً اختياراً
 للمعنى والابطال للعلق وهو لا يحملة ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراً للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبدك عني بألف كان بيعاً للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الاثراً هلالاً لا اعتاق
 ولا يفسد بألف وورطل من خمر اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صححت للمعنى ولو نكحها بالفظ الرجعة صح أيضاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى العافأت حر كان اذنا له
 في التجارة وتمامه عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كتابة فاسده اهـ وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظراً
 للمعنى وهو بيان المجته كالفقراء لا لفظ ليكون تملكاً للمجهول اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وبنه قد بلفظ الهبة
 مع ذكر البدل اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولفظ الاعطاء والاستراة
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه مفصلاً معروفاً في شرح الكنز وتنقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتملك كافي الخانية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للمحال
 كالبيع والشراء والهبة والتملك اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتاقاً
 على مال نظر للمعنى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط لب المال كان بضاعة اه
وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صاحمه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للدائى فقتضاء عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان
الصلح ركنته الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
(ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالته ونرج
عن هذا الاصل مسائل منها لا تعتقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالأجرة بلاجرة اه وقد نقلناه في
كتاب الامانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
بألفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق راعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط
فلو قال لبعده ان أدبت الى كذا في كيس أبيض فلداه في كيس أحمر لم يعتق
ولو وكله بطلاق زوجته منجزاً فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه ذلك في
كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظر والى
جانب اللفظ ابتداءً والجانب المعنى فكانت بيعاً انتهت فثبتت أحكامه من
الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
قال) بيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كفى الخاتبة الشراء
إذا وجدته نفذاً على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولى ولا شراء الوكيل
الخالف ولا اجارة المتولى أجبر اللوقف بدرهم ودائق بل يتغذعاهم والوصى
كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كفى القنية الا في مسألة الامير
والقاضي اذا استأجرا أجيراً بأكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطله ولا تقع
الاجارة له كفى سبر الخاتبة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاجارة
والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في
دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على
سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كفى الذخيرة تكرار الايجاب
يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) العقود تعدد صحتها ألفه فما لا يفيد منها لا يصح
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة كفى الذخيرة ولا تصح اجارة

ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه فى الاجارة (ثم قال) اذا
 قبض المشتري المبيع فاسد ام ملكه الا فى مسائل الاولى لا يملكه فى بيع الهازل
 كما فى الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما فى المحيط الثالثة لو كان مقبوضا فى يد المشتري
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع فى الفاسد باذن بائعه مملكه
 وثبت احكام الملك كلها الا فى مسائل لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطؤها للجارية
 ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لمجاره لو كان عقارا اه وقد نقلناه فى كتاب
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
 فى الشرح اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح والشفعة والمحظر (ثم قال) اذا اختلف
 المتبايعان فى الصحة والبطالان فالقول للمدعى البطلان كما فى البرازية وفى الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا فى الخانية والظاهرية الا فى مسئلة فى اقالة
 فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
 فصالقا اه وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
 خلاف جنسه كما اذا سمى ياقوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل اسكونه بيع
 المعلوم واختلفوا فيما اذا سمى هرويا وأشار الى مروى قيل باطل فلا يملك بالقبض
 وقيل فاسد كذا فى الخانية كل عقد أعيد بغيره فان الثانى باطل فالصالح بعد الصالح
 باطل كما فى جامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
 بعد النكاح كذلك كذا فى القنية اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح (ثم قال)
 والمحوالة بعد المحوالة باطلة كما فى التلخيص اه وقد نقلناه فى كتاب المحوالة (ثم
 قال) الا فى مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه فى جامع الفصولين وقده
 فى القنية بأن يكون الثانى أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو يجنس آخر أو افلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوثيق بخلاف المحوالة فانها نقل فلا
 يصح من كفى التلخيص اه وقد نقلناه فى الكفالة والمحوالة (ثم قال) وأما
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالشاة فصح للأولى كما فى البرازية اه وقد
 نقلناه فى كتاب الاجارة (ثم قال) التخليص تسليم الا فى مسائل الاولى قبض
 المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم نحل بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضيان انها تسليم الثالثة
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة
 والصالح من مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاعتاق على مال للفقن
 للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معز بالمال الاستروشى وتقلعن بعضهم
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
 عشر الكفالة والحوالة كفي البرازية والبراءة عن الدين كفي أصول فخر الاسلام
 من بحث المنزل وتسليم الشفعة بعد الطلوع كذا كره أيضا منه والوقف على قول أبي
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقلة بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح
 والطلاق المخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا اقرار بعتد يقبله والصرف والسلم
 يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفارقا قبله بطل العقد الا فيما
 اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع المجاني وتفرق
 العاقدان قبل قبض الغنمة من المثل فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما
 في الجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
 معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى معلوم وبرائة
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركه على الفحل بعد ادراكها على المفتي به
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادعى واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادعى وحمل الجارية وكونها مغنبة وكونها حلوبا وكون
 الفرس هملحا وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 المشتري فيما له حمل بالفارسية ونحو النعل ونحو الخف وحمل رقعة على الثوب
 وخياطتها وكون الثوب سداسيا وسكون السوق ملونا تابعين ومن وكون
 الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها
 ببيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا وبرضى الجيران اذا
 عينهم في بيع الدار الكل من الخاتبة المجودة في الاموال الربوية هدر الا في
 أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
 الرهن اذا انكسروا وقت قيمته فللراهن نصفين المرتن قيمته ذهبوا وتكون رهنا

كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلنا هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب
الوقف وباب الرهن (ثم قال) ما جاز ايراد العقد عليه باعتقاده صح استثنائه
الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
الا اذا جعله البائع الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح
وفيم اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر
للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) يبيع
البرأت التي يكتبها الديون على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا
بيع حظوظ الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المعدم باطل الا فيما يستجره
الانسان من البقال اذا حاسبه على أئمانها بعد استهلاكها فانه جائز استعسانا كذا
في القنية من باع أو اشترى أو أجزم لك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من
مدين الميت دار بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيمه ثلاثة آلاف لم تصح ولا يعلو كان
الرديع وبطل كانه بخيار شرط أو روية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجزم الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
والوارث الرديع دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
لا تصح الاحارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي احارة الغرماء يبيع المأذون المدينون
بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
يملك بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة
الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تقريق الصفقة على
البائع الا في الشفعة ولما صورتان في شفعة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجزمه فذل ولا رجوع الا في مسئلة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه
في القسمة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة فلو صالح
عنه بمال بطلت ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولو صالح
الخسيرة بمال اختاره بطل ولا شيء لمساها وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ولو صالح احدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لمساها كذا ذكره
في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف بالآوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال)
ونرجع عن حق القصاص وذلك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها
كذا ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال)
والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان
اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق
روايتان وكذا بيع الشرب والمعتمد لا الاتبع اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم
قال) العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل أجفاسدا
فأجر المستاجر صحها فللأول نقضه والمشتري من المكره لو باع صحها فالمكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا أجزأ للبائع نقضه وكذا اذا تزوج اه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في
مستثنين احدهما في الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
دراهم زيوفا أو عروضا غشوشة حازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم تجز الثانية
يجوز اه طاه الزيف والتقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع
حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من
مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من
مولاه فاشترى للأمر ولو باعه داراهوسا كنها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن
البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتساق
والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
شراء الام لابنها الصغير لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه
ومن أجنبي كما في الولوالجية أقالة الاقالة صحبة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديناً
سقط والساقط لا يهود كما ذكره الزيلعي في باب التحالف للسنة من بيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب
بطل بيعه الا بالاحتياج للنفقة كذا في نفقات البزازية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سؤم الثمراء مضمون عند يمان الثمن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز المحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البزازية شيار الشرط في البيع داخل على الحكم
لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترى لثالث فانه يبطله كما في فروق
السكراني في دعوى البزازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسئول
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل
فالقول لثانيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كهو قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تحالف
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز
التصرف فيهما قبل القبض الا في مسئلة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كقبلها بخلاف رأس المال والكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف
للخالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم ورجل مسلم وبين
مسلمين أسلمائهم ولم يخرج الينا اه وقد نقلناه في كتاب التجهاد (ثم قال) وبين
المولى وعبيده اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشريكي العنان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما
العهادات فانواعها لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد
بضارعه لم يذرب سوف والسبب توقف على النية فان قوى به الايجاب للحال كان
بيعا والا بخلاف صبغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتحضر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكنز وقالوا لا يجمع مع المنزل لعدم الرضا بجمعه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاؤه
 ما كان على ما كان ماضيه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه
 الاصل وان برهنا فيينة مذهبى الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولوادعى
 المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم
 القول لمذهبى البطان لكونه منكرا أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
 الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله
 اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل العدم ماضيه)
 ومنها والاختلاف في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمكره وهى في اجارة الترتيب
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها والاختلاف في قدم
 العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تحميله قيل لان الاصل عدمه وقيل
 لان الاصل لزوم العقد ومنها والاختلاف في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا
 بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه يشكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
 في الشرح والمعقد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها والاختلاف
 في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدم التغير (تنبيه) ليس الاصل العدم مطلقا
 وانما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالأصل الوجود ويفرع
 على ذلك لو اشتراه على انه خيار أو كاتب فأنكر وجود ذلك الوصف به فالقول له
 لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر
 وأنكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
 صفة أصلية كذلك في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته ماضيه) ومما
 فرغ عليه لو اشتري عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
 بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لئلا يرجع
 بنقصان العيب كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
 التيسير ماضيه) ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دفعها
 لحاجة المفا ليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاخذ بخرج ومثروعية خيار

الشرط للثروى دفعا للندم وخيار تعد الثمن دفعا للمساطة ومن هذا القليل
يبيع الامانة المعنى ببيع الوفاء جوهره مشايخ بلخ وبخارى توسعة ويسانه في شرح
السكر من باب خيار الشرط ومن ذلك اقنى المتأخرون بالرد بخيار الغبن الفاحش
امام طعنا أو اذا كان فيه غرر رجة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف
والاقالة والمحوالة والرهن والضممان والابراء والقرض اه (ثم قال) ومنه
جواز الشكاح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار روية بخلاف البيع يصح
قبل الروية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في الشكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الشكاح (وقال في القاعدة الرابعة
من المحامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
خلاف القياس لكونه يبيع المعدوم دفعا للحاجة المفاليس ومنها جواز الاستصناع
للحاجة ودخول المحام مع جهالة مكنته فيها وما يستعمله من ماثها وشربة العقاء
اه وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الافتاء بصحة بيع الوفاء حين
كثر الدين على أهل بخارى وهكذا بصرف قدسه وبيع الامانة والشافعية
يعمونه الرهن المصاد وكذا مما به في الملتقط وقد ذكرناه في شرح السكر من
باب خيار الشرط وفي القنية والبيعة يجوز للحتاج الاستعراض بالرجاء وقد
نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصة) ومنه
ما لانص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيلا أو وزنا أو ما
المنصوص على كبله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أي حنيفة ومحمد خلافا
لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
معتبر في المنصوص عليه اه (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا طردت
أو غلبت ولذا قالوا لو باع بدراهم أو بدنانير وكان في بلد اختلفت فيه النقود مع
الاختلاف في المسألة والراجح انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
هو المتعارف فينصرف المطابق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح
بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا
معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه
المشترى تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فنفهم من أثبتته
والجهم ورعى على انه يبيعه مرابحة بلاتيين لكونه حالا بالمقد ذكره الزيلعي في التولية

١١ (وقال في المبحث الثالث العامة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهنا
 مستلطان لم أرهما الآن الا انه يمكن تفريجهما على ان المعروف كالشرط وفي
 البرازية الشرط عرفا كالشرط شرطا عنها الوجوب طادة المقترض برد أزيد
 مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لبعادته منزلة الشرط ١١ وقد نقلناه في
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا أي في الملتقط ان دخول البردعة والا كاف
 في بيع الحمار مبني على العرف ١١ (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البرازية
 من الدعوى معز بالالى الامتنى اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج
 لا تصح الدعوى مالم يتبين وكذا لو أقر بعشرة دينار بجر وفي البلد نقود مختلفة جهر
 لا يصح بلايين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
 ذلك في شرح السكرت من أول البيع ١١ وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الاقرار
 فراجعه (قال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المتعارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * فتنبه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول ان قال ويتفرع على ذلك لو
 استقرض ألفا واستأجر المقرض محظم مرة أو ملعة كل شهر بعشرة وقيمة التزيد
 على الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم
 يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها ١١ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 وفيها أي في البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
 من انه صحيح قالوا الحاجة للناس له فرار من الر بافليح اعتادوا الدين والاجارة
 وهي لا تصح في السكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا تمكن في الاشجار
 فاضطروا الى بيعها ووافوا وماضق على الناس أمرا لا اتسع حكمه ١١ وقد
 نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في
 فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم
 طبقات لا ينتفع بها الا به ١١ (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجمع المحلل والحرام
 على الحرام المحلل) * فتنبه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاع بين حلال
 وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جاع فيه
 بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالمجموع بين الذكبة

والميتة والمحرو والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا
 جمع بين نخل ونخرفان كان الحرام ضعيفا كما ان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين
 المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى
 القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف ومالك ولا يصح انه لا يسرى الفساد
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان معمجا عامرا ذكرا وكالحكر بخلاف الغبار
 بالمجهية أي الخراب فكالمدير ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيارات فيه أكثر من
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع
 فان كان المجهول لا تقضي جهالة الى المازعة لا يضر ولا يفسد في الكل كما علم
 في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا يشترى كونه في انفسه ما يبطلان بالشرا
 الفاسد الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الواقف
 ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناطر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع
 المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفرق الصفقة الخ وقد نقلنا
 بقبته في الاجارة (وقال في القواعد الرابعة السابعة تابع مانصه) ومن فروعهما
 الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع اهـ (ثم قال) ومنها الشرب
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعها ولا يفردان بالبيع على الاظهر اهـ (ثم
 قال في بحث يقتصر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها مانصه) ومنها الوغصب قنا
 فابق من يده وضحه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصد الميجزاه وقد نقلنا
 في كتاب الغصب ايضا (ثم قال) ومنه شراء كبربر عينا وأمر المشتري البائع
 يقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكيله فيها صح اذا البائع لا يصلح
 وكذا لا يصح المشتري في القبض قصد او يصلح فعنا وحكما لاجل الخمرارة ومنه شراء
 ما لم يره فوكل وكيل لا يقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار اعني خيار الرؤية
 لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو براه يسقط خيار رؤية موكله عند أي
 حنيفة خلافا لهما اهـ (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضممان) هو حديث
 صحيح رواه أحمد وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
 عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
 عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال
 الخراج بالضمان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتريه الرجل
 فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلله البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن
 ويفوز بغلة جميعها لأنه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الفائق
 كل ما خرج من شيء فهو نرجاه فخراج الثبيرة نرجاه وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكر
 نجر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
 بالعيب كالنكسب والغلة وسلم للشترى ولا يضر حصوله بمجانا لانها لم تكن
 جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان ومثله يطيب الرمح
 للحديث وهما سؤالان لم أرهما لأصحابنا أحدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان
 لسكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
 به وأجيب بان الخراج يعال قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر
 في الحديث على التعليل بالضمان لأنها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان
 الخراج للشترى الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
 لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في
 ضمان الملك جعل نرجاه لمن هو مالكة اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري
 والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها ان عليه الضمان
 ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه
 فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطي اه وقد قلنا ذلك في كتاب الغصب
 أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فريج السكامل فيه وكان مما يتعين ان الرمح يطيب له واستدل
 لمصافي فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع فاسدا اذا فسح فانه يطيب للبائع ما يرجع للشترى اه
 وقد قلنا بقية ذلك في الغصب فراجعهم ونقلنا بعضه في الكفالة أيضا (وقال)
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله
 فسكت ولم ينه لم يكن وكلا لا يكره اه وقد قلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المسالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن أبي إلى اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى ان قال المحاذية
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التبخنة حين قال له صاحبه قد بدى إلى أن أجعله
 بيما صحيا اه أى فيكون سكوته رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع
 الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيا كان
 المبيع أوفاسلما اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لوفاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا إلى أن قال الثالثة باع جارية وعليها حلى وقرطان ولم
 يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري المجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا في الظهيرية اه (وقال في الفن الثالث في
 أحكام الناس ما نصه) * وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بعين فاحش
 وقال لم أعلم يقبل وقولوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب
 والطلاق اه وقد نقلنا بقية في كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا في باب خيار الرؤية
 لو اشترى ما كان رأه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يراه لم انه مرهته لعدم الرضا
 كذا في الهداية اه (ثم قال) ولو باع مالا أبوه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع المجد
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير اه (ثم قال) ولو باعه على انه آبق فبان
 راجعا ينبغي أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب النكاح (ثم قال في أحكام
 الصبيان ما نصه) ولو كان مازونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدركه
 كما في الهداية اه وقد نقلناها في كتاب الاذن والمجرو في كتاب الدعوى (وقال
 في أحكام الاعمى ما نصه) ولم أر حكم ذبحه وصيدته وحضاته ورؤيته لما اشتراه
 بالوصف اه وقد نقلنا بقية في كتاب الذبائح (وقال في أحكام النقد وما يتبعين
 فيه وما لا يتبعين ما نصه) لا تتبعين في المعاوضات وفي تبعيتها في العقد الفاسد روايتان
 ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تتبع فيه لا فيما اتتهض بعد صحته
 والصحيح تعينه في الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا بهضه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وكتبنا في بيوع الثمر جريان الدراهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانها بما تعينان جنسا وقدرا ووصفا بالاتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرجل أو صر لرجل بسكنى داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكه اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الرقبة قالوا بطله قبل الرقبة بالقول لم يطل وبالفعل يطل وبعد هيا يطل بهما ومنها خيار العيب يطل به اه (ثم قال) وفي ايضاح الكره اني من السلم لو قال رب السلم أسقطت حتى في التسليم اى تسليم المسلم فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الافالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اه (ثم قال) وعلى هذا اختلاف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع ففهم من قال يعود الخيار نظر الى أنه مانع زال فعمل المتعدي ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اه (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزئوف كالجباد في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اه (وقال في أحكام الذمعي مانصه) ولا يتعرض له -م لوتنا كخوف اسدا أو تباعوا كذلك ثم أسلموا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام المسارم مانصه) ومنها الايجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أوهية الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح السكتزفان فرق صح البيع اه (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام اله أن قال ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد اه (وقال في أحكام غيبوية المحشفة مانصه) ويرتب عليها وجوب القفل الى أن قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد ببيع اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكرة أو افضضا اه (ثم قال) فوائدا الى أن قال الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقيل والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمراجعة والوضيعة اه (ثم قال تقسيم في العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال نسكميل) الباطل والفاقد عندنا في العبادات مترادفان الى
 أن قال وأما في البيع فثبائيةان فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفاسده
 ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه
 يملك به اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا
 انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى
 ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحسان وخيار الغبن وخيار
 التكمية وخيار كشف الخصال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
 بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتعالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
 التعذر بالفعل كالتعذرية على إحدى الروايتين وخيار المخيانة في المراجعة والتولية
 وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكما يباشرها العاقد
 الا التعالف فانه لا ينفسخ به وانما يفسخه القاضي وكما احتجنا الى الفسخ ولا ينفسخ
 فيما بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة
 بحمد ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء
 (ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه
 يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لا في الماضي وفائدته مذ كورة في شرح الهداية
 وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح
 البيع ما قال في الهداية والكتابة كالحطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
 الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد
 فقدمت عدي ذلك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس ومافي
 المتوسط من تصويره بقوله يعني بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا لفرق بين
 البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد قلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل
 بل يفرق بين المحاضر والغائب فبعض من المحاضر استتمام ومن الغائب انصاف
 اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام
 العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة
 والعبارة وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
 المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان
 المسمى موجود في المشار ذنوا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمعنى لان المعنى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الباهية والاشارة تعرف الذات الا ترى أن من اشترى فصاعلى انه باقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه باقوت أجرة فاذا هو أخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى جعل النخل والنجر جنسا والمحرو والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذ تزوجها على هذا الدن من النخل وأشار الى خبر أوعلى هذا العبد وأشار الى حرو ولوسمى حراما وأشار الى حلال فلهما الحلال في الأصح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ولو سمى في البيع شيئا وأشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمى باقوتا وأشار الى زجاج لكونه بيع المعدوم ولو سمى قويا هرويا وأشار الى مروى اختلفوا في بطلانه أو فساده هكذا في الحسانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في التوب دون الفص ونظير الفص المذكور والانثى من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا والعائت الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك) قال في فتح القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي أن يقال الامتناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والبيع المنقول بمالوك لا يشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا رذ على المانع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري اه أى جبراعليه (ثم قال) الثالثة البيع يملكه المشتري بالايحاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لهما وفي التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد من حينه وان فسخ فهو للبائع والزوائد اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد وانما يملكها بالاستيغاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئاً فشيئاً وبهذا فارقت البيع فان المبيع عين موجودة الخ اه وقد قلنا
بقية في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدته ما في البزاية باع المقرض من المستقرض
الكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا
للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع
المستقرض يجوز اجماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان عمالا يتعين
كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للقرض
التصرف في الكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل
في مناسبة التعديل للحكم اه وقد قلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم أن
ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب
ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية التي اشتراها الميت أي بغبن فاحش اه
شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد قلناه في كتاب الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان
الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه من الشرح وقد قلناه أيضا في كتاب
الوصية وكتاب الفرائض (ثم قال) وأما ملك الموصي له فليس بخلافه عنه بل
بعد تلك ابداه فان عكس الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد
في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح
شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد قلناه
أيضا في كتاب الوصية (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك يستقر في البيع
الحسالي عن الخيار بالعوض اه (ثم قال) والمراد من الاستقرار في البيع الاثمن
من انفساخه بالهلاك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين
السلم لقبوله انتمج بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لمجواز
الاعتياض عنه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمففعة معا وهو
الغالب أول العين فقط أو للمففعة فقط كالعبد الموصى بمفغته أبدا ورقبته للوارث
ألى ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له الى ان قال وأما بيعه من غير
الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي الخ
وقد قلنا بقية في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) فواند

الأولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الارأس مال السلم وبديل الصرف
 والقرض والاقن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه
 في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا الا الدية والسلم فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي المجنبايات
 وفي الشفعة (ثم قال) ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اهـ
 وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) ومنها على قول
 محمد اذا اختلف التبايعان تحالفا وتعاوضا ولو كان المبيع هال كافا ان البيع
 ينسخ على قيمة المسالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو أقلهما قاله في فتح
 القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به
 قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم مبيعها لا عيب به ويقوم وبه
 العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصة النقصان عشرة الثمن اهـ
 ولم يذكر اعتبارها يوم البيع أو يوم القبض وكذا الميز كره الزيلعي وابن الحمام
 وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمة
 الثمن اذا كان قبيحا لا اعتبار بقيمته يوم القبض أو يوم التلف اهـ (ثم قال) ومنها
 المقبوض بمقدار ما تدعى قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر
 قيمته يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اهـ (ثم قال)
 ومنها لو أخذ من البقال الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا
 مثلالا ففق عليه ثم اختصهما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ
 أو يوم الخصومة قال في اليتيمة تعتبر يوم الأخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
 يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الأخذ لانه سوم حين
 ذكره الثمن اهـ (ثم قال القول في الشرط والعلق) التعليق ربط حصول مضمون
 بجملة بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 بجملة بمحصل مضمون بجملة اهـ وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على
 خمار الوحد فالعلق بكاش تقييد وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان
 المجزأ مؤثرا والاتيجز وعدم فاصل أجنبي بين الشرط والمجزأ وركنه أداة شرط
 وفعله وجزاء صالح فلوا قصر على الاداة لانه لعلق واختلفوا في تقييده لو قدم المجزأ
 والعموى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اهـ وقد نقلناه في كتاب العلاقات

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التمليكات والتعقيدات بالشروط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والهبة والصدقة والنكاح والاقرار والابراء وعزل الوكيل وهجر المأذون والرجعة والتحكيم والكفاية بغير الملائم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشروط لم يبطل بالشروط الفاسد كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشروط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان يبطل الا اذا قال بعث ان رضى ابي ووفته كخيار الشرط وبكلمة على صحيح ان كان مما يقضيه العقد او مما يلائمه او جرى العرف به او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا في مداينات الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الابرار بالشروط وفي البيوع ثلاثون مثله يجوز تعليقه فيها وجلة ما لا يصح تعليقه بالشروط ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والمجر وعزل الوكيل في رواية وايجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشروط الفاسد الطلاق والمحل والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفاية والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص وجناية غصب وعقد ذممة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وتعليق الرد بالعيب او بغير شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افرق فيه الاجارة والبيع) انما يت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو ادم من اربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقد هاتئذ نفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة العين قبله انفسخت اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افرق فيه المديبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايين لا يضمن بالغصب وبالاعتساق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء بيدها بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك الحر بيوعها وله بيعه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجعه) (وقال في بحث ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح مانه) يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمر المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطن الحنطة ففعل كان
 للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح
 ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لاثمن عليه
 ولاشفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال ما اترق
 فيه حبس الرهن والمبيع) لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
 والرهن اذا كان غائباً عن المهر ويلحق المرتن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
 قبل اخذ الدين والمرتهن اذا أعار الرهن من ازاره لم يبطل حقه في المحبس وله رده
 بخلاف البائع اذا أعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
 فيه زيوفاً وبغير حجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن ونصرف فيه يبيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن
 زيوفاً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسدي في بيع السراج
 وقاضيه في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
 فن الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا
 بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التساوى ضمن عقد
 فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة
 اشترى جامعاً مع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشروطه له شروطاً فاقبت ببطلان
 شروطه لعلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع وظيفته
 في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه في الوقف
 (ثم قال) ونرجع عنها ما ذكره في البيوع لوباعه الثمار وأجره الاشجار طاب
 له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
 الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لوباع شفعة بمال لم
 يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة
 (وقال في فن الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا
 فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيأه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال في فن الالغاز مانصه) أي يبيع اذا عقده المالك لا يجوز اذا

عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمعاينة يسيرة لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أى رجل يبيع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنا فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى فى بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أى رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة أبيه أو ابنته أو محبوسة أو أخته من الرضاة أو مطلقه بنتين وقد نقلناه هذه المسئلة واتى قبلها فى كتاب النكاح أى تخبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما يحسن بقاء نجس قليل لم ينجس به من اليهود والنصارى لانه اذا اعلهم لا يشترونه ولم ينجس بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه فى كتاب الطهارة (وقال فى فن الغناز من بحث القضاء مانصه) أى يبيع بجبر الغاضى عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمخف المملوك للكافر اه وقد نقلناه فى كتاب القضاء (وقال فى فن الغناز فى بحث الهبة) أى موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال اه وقد نقلناه فى كتاب الهبة (وقال اول فن الحيل مانصه) وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وانما هو الحرب من الحرام والخص من من هو حسن قال تعالى وتخذ يدك ضغثا واضرب به ولا تحنث وذكر فى الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت هلا بعت تمر ك تمر بالسعة ثم ابتعت تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه وقد نقلنا بعضه فى الايمان (ثم قال فى فن الحيل مانصه) الرابع عشر فى البيع والشراء اه أراد بيع داره على أن أمكنه سلمها والارد الثمن فالجيلة أن يقر المشتري ان البائع باعها وهى فى يد ظالم يقر بالغصب ولم يكن فى يد البائع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وطبوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم و قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع أن يدعى حبلها ويرثه فقل البائع قال للجيلة أن يامر البائع أن يقر بأن الحبل من عبده أو من فلان حتى لو ادعى لم نسمع وأجيب عنهما بأنه ليس أرباب الكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شئ وخاف أن يكون البائع قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويحكون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوباً بضعف الثمن بمائة دينار مثلاً ثم يشتري الدار بمائة دينار فيدفع الثوب له والمائة دينار فإذا استحققت ربيع بالمائتين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية بعتقها المشتري أن يقول إن اشتريتها فهي حرة فإذا اشتراها عتقت وإن أراد المشتري أن يتخذه زاد بعد موافق فتكون مدبرة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء ناء ذهب بألف وليس معه إلا النصف يتقدمه مائة ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض إلا يرجح فالحيلة أن يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) إذا أراد البائع أن لا يخصه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول إن خاصمتك في عيب فهو صدقة وإن أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري إذا استحق فالحيلة أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اهـ (وقال في الفن السادس من الفروق في بحث النكاح انصه) ثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لأن المحل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لأنه حق العبد اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضاً في الفن السادس في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة على أن كل ولد تلده حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لأن الثاني يفسده الشرط لا الأول اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعاق والابراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والجاراة والأقالة والفرق أن تلك متعلقة بالانفاذ بالرضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أنحو المؤلف في تكميلته للفن السادس من الفروق) كتاب البيع والشرب والطريق لا يدخلان إلا بذكر الحقوقي في البيع والاقرار والوصية والصلح ويدخلان في الجارة والقسمة والرهن والوقف والفرق أن المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فإنه عدم المعقود عليه هنا لا يجوز إسلام المحنطة في الخبر أو المذيق عند الامام وفي العكس يجوز اجاماً والفرق أن الجهالة في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قليلة هذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو أريه غيرى فأخذه فضا ع فلا شئ عليه ولو قال هاته فان
رضيته أخذته فضا ع لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس
بيبع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الامر فعه أولى اشترت منك هذا بكذا
فتصدق به أو فأعتقه أو فأقطعه فبصا ان فعل ذلك في المجلس كان يبع والافلا
والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعل هـ هذا شرط البيع بخلاف ما بعد ذلك لان الشرط
الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا
فهو أمانة والفرق انه اذا بين غمنا علم انه لم يرض تسليمه يده لا بمقابل وعند عدم
ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فصاعلى أنه يا قوت فاذا هو زجاج
بطل البيع ولو على انه أحرق فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف
الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يغير
لفوات الوصف باع أشجارا على أنها مشمرة فاذا واحدة غير مشمرة فسد البيع
الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالخصصة وهي مجهولة
وفي الثاني بماعين باع نصف الزرع من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض
من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكار اه
(وقال أخو المؤلف في التكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل
الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير
صحح مقصودا لجواز ان لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاء
زبوا عن جباد فائلا نفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردوها ولو وجد بالبيع
عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان
المقبوض في الاول ليس عين حقه ليرضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع
برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الرد اه وقد نقلناه
في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتيب
مانصه) الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم يبيع المعدوم وانما
يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء
اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من
كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء أسكبه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والسدقة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلا ينفذ عند عدم الرضا أولى
اه وقد نقلنا بقية في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع
فن الحكايات مانصه) وقال في آخر المحاوي المحصري مسألة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنفار جوى الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معها أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان أرايت
لوان زجاجة سقطت فانكسرت أكان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبلها
أو بعدها أو أن الله تعالى خلق ناراً في قطنة فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد عبادة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من
النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضاً في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضى الله تعالى عنه الى المساق في طريق الحج فساوم اعرابيا
قربة ما فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال اريد
فوضعه بين يديه فأكل ما اراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في الفن الثاني في كتاب
النكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا كما في يوع الولو الجمية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال لجارته
باسارقة يا زانية يا عجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد هالانه للاعلام
لا للتحقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سبباً
للمحال والمضاف يستعقد الى أن قال الا في مسألتين قد سدسوا بينهما الاولى في ابطال
خيار الشرط قالوا الا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غنم فقد ابطلت
خيارى أرفال ابطلته غداً فجاء غنم ابطل خياره كذا في خيار الشرط من المحامية اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعيد باطلة فلو
 استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الحسانية والظهيرية في
 البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي ثلثوني ان
 يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء
 المال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذا لو أخبر رجل انها حرة فتروجها ثم ظهرت
 مملوكة فلا رجوع ببقية الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط ما كمل
 زوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في الغنية مسائل
 مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشتراه بناء على قوله ثم
 ظهر انه ازيد من قيمته وقد أنفاد المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أنفاد ويرجع
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتراه بناء على قوله
 ثم طهر غبن فاحش فانه يرده وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
 بغرور الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الزبيل في باب ثبوت النسب ان الغرور
 بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان
 في باب متفرقات يبيع الكثر انما ذكر ذلك في الكثر في باب الاستحقاق لا في متفرقات
 المتفرقات يبيع الكثر انما ذكر ذلك في الكثر في باب الاستحقاق لا في متفرقات
 البيوع (وقال أول كتاب القضاء مانصه) وفي بيع الغنية اشترى حافونا فوجد
 بعد القبض على يابه مكسوبا ووقف على معجده كذا لا يرد لانها علامة لا تنبئ
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصرف اه (وقال
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
 في الحرية الاصلية والنسب وولاء العناقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في المحمانية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى
 عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
 من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
 وارث بقضاء بينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع
 بينة وارث آخر كما في البزازية وفي شرح الدرر والغرر بينة لآخر وفي باب
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المورخ فله على الكافة
 من التراجع لاقبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام
 فقال لبيكر اني كنت عبد بشر ملكك منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع
 دعوى زيد ثم قال عرو لبيكر انك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكي
 الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه
 ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزمادات مسائل الباب على قسمين
 أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة
 الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورخ وهو قضاء على كافة الناس من
 وقت التراجع ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
 على الكافة بين ان يكون بينة أو بقوله أنا حاذي لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء بانصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في الغنية الى ان قال وفي بيع
 القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البرأة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه وردائه (ثم قال)
 وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر
 بدين على الميت فتقام البيعة للتعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبته في الشارح من
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار المستحق عليه ليمسك من الرجوع

على بائعه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا مانصه) اذا تعارض بينه الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه اولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتقاسمهما الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا خلف كل بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كافي الواقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما ادبايع الاب والوصى عقار الصغير فالرأى الى القاضي في نفسه كما في يوع الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في نفق مائة من جهته فسيحبه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية واستولدها والموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها اراسه ولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقركذا في يوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير بقول لادن المشايخ المتناقض لا يضر في الحرية وفروعهما اه وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء لا تمنع فالهبة في كلام الفتاوى مشال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذ كر خلافا فيهما وزدت عليهم مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في يوع الخنانية وقضائها وفصل في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليست منه ثم وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجمه فظاهر ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغير فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الهبة وفي كتاب العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضاً القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) أو يبيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) أو يبيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) فعل القاضى حكمه منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضى مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أقامه فخذ كور في جامع الفصولين من فصل
تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يحز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضى
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لبيت لم يطل البيع
ويشترى بالثمن أرضاً توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضاً توقف لان فعل القاضى حكمه بخلاف غيره كما في
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضاً في بحث
الابراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعد هذا ان الابراء من الزبالة يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البينة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضاً مانصه)
وقال أى صاحب الفينة في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلاً كان يشتري الذهب الردى زماننا الدينار بخمسة دراقم ثم تشبه فاستحل
منهم فابراؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكاً فكتبت أنا وغيرى انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزانجاني الابراء لا يعمل في الزبالة رده لمحق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين الحلي معلا هذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظاهر المدين
المرغيناني قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت أطلب الفتوى به لا محجواى عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين
الحناطى فأجاب انه يبرأ ان كان الابراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فارد ظني بصفة جوابي ولم أحجج ويدل على صحة ما ذكره البردوى في غنا
الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابراء لمثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لا رد عين ما استهلك وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد
 السابق بل يتردد فيه فإذا كان في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا
 ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد
 ضمانه اهـ (ثم قال فيه أيضا) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم
 اهـ (ثم قال فيه أيضا) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلرد عينه اهـ (وقال فيه
 أيضا) المجمل في المنكوحه تمنع العضة الى أن قال وفي البيع في المبيع والتمن
 تمنع العضة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الآخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا
 المحققين المجملين فانه جائز اهـ (ثم قال فيه أيضا) لا يجوز للذمعي عليه الانكار
 اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان انكاره ليقوم المشتري البينة
 عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع ونزول
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال
 ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوالوجية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف
 الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف
 وكيله اهـ (وقال في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار لا يبيح مع البينة لانها لا تقام
 الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العس من المشتري كفا في وكالة المحضنة اهـ (وقال في كتاب الاقرار
 أيضا ما نصه) الاقرار للجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب
 فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيع
 الذخيرة اهـ (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
 الى أن قال ومن له الخبر اهـ (وقال فيه أيضا) المقر اذا صار كذبا شرط باطل
 اقراره الى أن قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري
 بالبينة بالقضاء له الرجوع بالتمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا في قضاء
 المخلاصة اهـ (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسئلتان الى أن قال الاولى ان
 المشتري لو أقر أن البائع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البائع فتنقض بالتمن على
 المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
 (ثم قال) وزدت مسائل الاولى أقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق ببينة
 ورجع بالتمن لم يبطل اقراره فلو غاد اليه يوم من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اهـ

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بصرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزمعه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار ايضا مانصه) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان تلحة وصدقه المشتري فله الرد على بائنه بالعيب كما في المجامع
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار يبيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرابحة بلا بيان
الثانية لو تصادقا على أن لا دين بعل الصلح وفي الشراء بالدين لاه ويزاد ما في الجمع
لوصالحه عن شاة على صوفها يميزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى
صوف غيرها لا يميزون اقا كما في الشرح مع ان يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يميز
اه (ثم قال فيه ايضا) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح
الوارث مع الموصى له يمين الامنة صحيح وان كان لا يميز يبيعه وبيانه في حيل
التنارخانية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازا
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المدائيات) الابراء لا يتوقف على القول الا في الابراء في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المدائيات ايضا مانصه) الابراء عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين مورثه غير عالم بموته
ثم بان ميتا فبالنظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكا لان الوارث
لو باع عيننا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال ايضا في كتاب المدائيات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه ايضا) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجرى الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بتلك البداة الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والخبير
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو مذهب مالك

القديم واستيلا دالاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالأجل ويرد على البائع لانه لم يشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الاسدي مجي والتعويض أصح والابطات به اه وقد نقلنا به في كتاب
 الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع
 أخذها بالشفعة والابطات الاجارة ان ردها كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال أيضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
 ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد القبض ط الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع العاسد في أربع يجوز بالا جازة
 بخلاف الفساد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الالة ق دون
 القبض والتمن والمتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا للتدبير والاستيلا والاعتاق اه وقد نقلناه
 في كتاب الامتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرقعة في السفر فباعوا القاشه
 وعده وجهازه بمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا جرده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلا على المباح وناقض
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كلاك الوارث الى أن قال وأما الثاني فنمر ما وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 أيضا) اشترى سمكة مشدودة بالسبكة في الماء وقبضها كذلك فباعت سمكة
 فباعتها فابتاعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت الميتعة هي المشدودة فهمما
 للمشتري قبضها واولا اه (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
 الزيف لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلابيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزئوف والستوة اه وقد نقلناه في كتاب
 المديانات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اصححة الذخيرة
 وفي القنية وعنده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في
 كفاية البزازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة يبيع
 المشاع جائز لا رهنه يبيع المشغول جائز لا رهنه يبيع المتصل بغيره جائز لا رهنه يبيع
 الملقى عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى يبيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا يبيع بضع القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرة فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حارثا أو دارا يخشى عليه النقصان اه
 والرابعة من يبيع الخنائية فيما اذا كان العقار في يده متغلب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع لأصبي جائز اه واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة ونقصا وزيادة وعاشمه
 في وصايا الخنائية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا لهما أو ما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى تخصص بخلاف وصى
 الميت امثلة اذا باع بمن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص المجمع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا عليك الوصي يبيع شيئا بقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى يبيع عبده من فلان فلم يرض الموصي له بثلث المثل فله المحط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهسا ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحدا القذف والنكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات والحواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فنههم من قال يورث ومنهم من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد قلنا في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارة مقام عبارتين فاذا باع أو اشتري لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف الأب اهـ وقد قلنا في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء *

* (كتاب الكفالة والحوالة) *

برائة الاصيل موجبة لبرائة الكفيل الا اذا ضمن له الألف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الحاشية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قبل العمد بمال ثم كفه له انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الحاشية اهـ وقد قلنا في كتاب العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفله ففات الكفيل حل بموته عليه فقط فلما طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامرح حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اهـ وقد قلنا في كتاب الماريات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأتهم للأطال الا اذا أحاله الكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كافي الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذه الموصى أو كل هذا العام فانه ليس بمسوم فأكله ففات لضمان عليه اهـ وقد قلنا في الجنائيات (ثم قال) وكذا لو أخبره رجل انها سحرة فتزوجها ثم ظهرت عموكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر ان في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالمزوجة امرأة على انها سحرة

ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للاستحقاق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء له اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعا للمتون والشروح وفي كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق يا بيعوا ابني فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعا عليه للغرور وكذا اذا قال يا بيعوا عبيد فقد اذنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوعا عليه اذا كان الاب حرا والابعد العتق وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في ما ذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستاجر فانهما يرجعان على الدافع بمقتضاهما وكذا من كان بمقتضاهما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وقامه في الخاتمة في فصل الغرور من البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها الرجوع الى مالك نفسه دلالة لا فاشترائه بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد أنلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أنلف ويرجع بالثلث ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به يفتي وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قرناه ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت الذنب ان الغرور بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر ونفرع على الشرط الثاني مستلثان في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فأناب عيدا أو ارتضى فأناب عيدا اه وقد نقلناه في كتاب البيوع ونقلناه مسئلة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيوع الكنز انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لاني متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس التقاضى اسماع دعوى عليهم ولا يجمعها منه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بضممان ابنه فضله الضامن منه ففي الاب

احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة معجم القاضى خلى
 رجلا من المحجوبين حبسه القاضى بدين عليه فلب الدين ان يطالب المعجمان
 باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنقه من الزوج فادعى الزوج انه
 دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الاب القاضى
 باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
 ذكره الولوالجى في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخيرة
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
 بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
 بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أو بإداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا
 وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
 مقبلا بملك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكره أصلا في السراج
 الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
 قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيلا أصلا في
 ظاهر الرواية وهى المحيلة في كفالة لاتلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل
 يوجب ابراء الكفيل الا كفل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر
 طالبه انه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
 الا اذا قال لا حق لى قبله ولا موكلى ولا ليتيم أنا وصيه ولا لوتف أنا متوليه في نكح
 يبرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو
 ضمان الكفالة اه لكفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
 ليخصه منها ما لا داء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى
 وينبغي ان يقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره لانصح الكفالة لا بد من صحيح وهو
 ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء فلا يصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتجيز
 قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا كفل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع
 انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة بشهر مستقبل وقد قرر لها
 في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به
 والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضى
 يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنقسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو أقام واحدا

أودعي وقال شهودي حضور وياخذ كفيلا باحضار المدعى به ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما اذا كان المدعى عليه وصيا
أو وكيلًا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما اذا
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينًا غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دينًا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
فانه يكفل كذا في كافى المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه وقد
نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
المحلقة بكتاب الكفالة والمحوالة قال المؤلف فى القاعدة الرابعة من الخامسة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف
القياس اه (وقال فى القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
المحلل مانصه) بقية يدخل فى هذه القاعدة ما اذا جع بين حلال وحرام فى عقد
أونية ويدخل ذلك فى أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغى ان
لا يعمدى الى الجائز ولو اقال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح فى شهر
واحداه وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه)
ومما خرج لو أسقط حقه فى حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادى فى الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصح اه وقد ذكرنا بقية هذه العبارة
فى كتاب الرهن فراجع (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا
سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الأصل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
يثبت الفرع وان لم يثبت الأصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن
به وأنت كمر وزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الأصل كما فى الخانية اه (وقال
فى القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالمحدد
والقصاص اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود أيضا (وقال فى القاعدة العاشرة
المخرج بالضمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الأصل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتبعين ان الربح
يطيب له واستدل لهما فى فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الأصل فى رواية
ويتصدق به فى رواية اه وقد نقلنا بقية ذلك فى كتاب البيوع وفى كتاب الغصب

أيضا (وقال في القامدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى
المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها
أمة اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل إلى أن قال الثانية لو قال ولي امرأته تزوجها
فانها حرة الثالثة قال وكذا اذ كان فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجع المغرور
بقيمة الولادة وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام
الضمان مانصه) وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلناه
في كتاب الاذن والمجبر أيضا (وقال في أحكام العبد) ولا تصح كفالاته حالة
الابا ذن سيده اه ونقلناه في كتاب الاذن والمجبر (وقال في أحكام العقود مانصه)
هي أقسام لا زم من المجانين البيع إلى أن قال والمحوالة الا في مسئلتين ذكرناهما
في الفوائد منها أي من كتاب المحوالة اه (ثم قال) وجائز من أحد المجانين فقط
الرهن إلى أن قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (ثم
قال) * تكميل * الماطل والفاقد عندنا في العبادات مترادفان إلى أن قال وأما في
الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى
والكفالة بالامانات باطلة اه ولم يوضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن
والكفالة بما ذكرنا فراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما المحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسوبة في فصل
الاستفجة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع اه (وقال في بحث القول في
الدين) واعتصم الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا
يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببطل الكتابة لانه يسقط بدوهم ما لا يتجزئ
ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الأمانة والمضمونة بغيرها
كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبطل الخلع والرهن وبطل الصلح عن
دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها
لانها ملحقة بالدين اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ونخرج عن تعليق الدين بغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار
إليه الزيلعي منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل
مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرق في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر
عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن الاستيعاب أنها تعتبر يوم القضاء والظاهر أنه

لاخلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخي عنها ولهذا ذكر الزملي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع للشترى في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخرون الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونرجع عنها ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفيع بحال لم يصح لكن كان اسقاط الشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعته بحال لم يصح وسقطت ففسد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن اللغاة مانصه) * الكفالة أي كفيل بالامر اذا ادعى لم يرجع ففعل عيّد كفيل عن سيده بأمره فأدى بعدئذ أه (وقال أخو المؤلف في تكلمه لفن الحيل من بحث الكفالة مانصه) أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضروبة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كفل بالنفس رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الآخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفّل صاحبه فيما كفّل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه كفيل بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه ان وفي يوم كذا فهو وبرئ من المال ويرتغن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس الممال عليه أومات مفلسان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة الحيل ان يضمن المال عن الحال عليه خاف الحال عليه ان المطلوب اذا أحاله يدينه بتوى على الحال فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غيره فلان ويقر الغريم بالوكالة ولو ظاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متاع لي

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلاً
بجميع المال كذا في المحيط اه (وقال أحوال المؤلف في تكملته لافن السادس
فن الغروق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فأنا كفيل بنفس فلان لا يصير
كفيلاً ولو قال كفالت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلاً ويبطل الاجل
والفرق ان في الاول تمليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها والاصيل
الابراء صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى ببقاء الدين
القاضي اذا أخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ
الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا أضاف القاضي الى الطالب فيبرأ
بالتسليم اليه أو الى أمينة والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه
من وجهه فعند الاضافة اليه يحل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع
كل من أقرب كفالة أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليمين والفرق
ان نعتنه ظهر بخلاف الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع
الى صبي مائة وعشرة ففهمها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك
صح والفرق انه في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضاً
من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أحوال المؤلف في الفن
السادس فن الغروق) * كتاب الحوالة * أحاله بنصب فاستحق بطلت وان هلك
لا والفرق ان الاستحقة ان يجعله كالمالك وبالملاك ينتقل الى ضمانه اه وقد
نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله بصدقه اثم غاب مبرهن الحال عليه
على فساد النكاح لا يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد
متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهونه كان رهناً معها
بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اه (وقال
في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج
فهربت ولا تدري لا يلزم الزوج طليها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب
والجنسايات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فصح في حق
الكل الا في مستثنين احدهما الوأحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء
لم تبطل الحوالة اه (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للمعنى

لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حواله
وهي بشرط عدم براءته كفالة اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
أعيد وجدته فان الثاني باطل الى ان قال والحواله بعد الحواله باطله كما في التلقيح اه
(ثم قال) الا في مسائل الهان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق
بخلاف الحواله فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلقيح اه (ثم قال في كتاب البيوع ايضا)
الحقوق المجردة لا يجوز الاعتراض عنها الى ان قال والسكفل بالنفس اذا صالح
المسكفل له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اه (وقال في كتاب القضاء
والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل
بنفس فلان ولا نعرفه اه (وقال فيه ايضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد الابرار
العام فحولوا حق لم قبله الاضمار الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اه وقد قلنا في كتاب الشفعة (وقال ايضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث الابرار العام مانصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه
بألف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المسكفل له وهو يحدد انها تقار
أو ثبت خمر لا تقبل ولو اقر بها الطالب عند القاضي برثا وانما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالاته اقرار
بصحتها اه (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروغ أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد قلنا في كتاب
البيوع (وقال فيه ايضا) القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بصفة ضمان المخلص اه (ثم قال فيه ايضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والخصوصية الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتون من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الاصيل الغائب ضمنا اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة في بيع الوالو الجمية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بأن يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الفم فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الا الوكيل بشرائه الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من ثلثي ثمنه الا امر المسمى كما في
الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكنيا شرطا بطل اقراره
الحق ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه كفاية معينة فانكر فبرهن المدعى وقضى
على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال العايب لمطلوبه لا تعلق لي عليك
كان ابراء عاما كقول له لاحق في قبيله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في الغنية الابرار يرد
بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المدين المحتال المحال عليه فردته لم يرد كما ذكرناه في شرح
الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه فردته لم يرد كما في البرازية الثالثة
اذا أبرأ الطالب الكفيل فردته لم يرد كما ذكرناه في الكفاية وقيل يرد الرابعة
اذا قبضه ثم فردته لم يرد كما ذكرناه في مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
قال فيه ايضا) وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتال المحيل بعد انحواله فابطله
أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصححه محمد بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
(وقال فيه ايضا) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين
من المحال عليه رجع به على المحيل ولو أبرأ لم يرجع ومنه الكفاية كذلك اه
(وقال ايضا في كتاب المداينات) القول للمملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
مفيدا بان كان أحدهما حالا أو بهرهن أو به كفيل والاخر لا يصح والا لا اه
وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه ايضا) وفي مداينات الغنية احال اناسا
على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال أسناذنا
وله ثلاث حيل احدها اشراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
انسان معها عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
لهما قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات ما نصه)
وفي البرازية لو جعل للكفيل أجر الموضع اه (وقال في كتاب الشفعة ما نصه) هي
بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للجب برفلوا استحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع لشترى على الشفيع كالموهب له والمالك القديم واستبدال الاب بخلاف
البائع اه وقد نقلنا بقية في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بها
على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرمانى اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب القضاء والشهادات والدعوى)

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاء
الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحقبة وهى البينة أو الاقرار أو التكول كفى وقف
الخاتبة ولو اضر المدعى خطأ اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على أصل المال كفى قضاء الخاتبة وفي بيوع القنية اشترى حافونا فوجد بعد
القبض على بابه مكتوبا ووقف على مسجد كذا البردة لانها علامة لا تبني الاحكام
عليها اه وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه وقد نقلناه
في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل
الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به وينت الامان محامله كفى سبر الخاتبة
ويمكن المحاق البرآت السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا مرقور
وان كانت العلامة الاحتمال في الامان تحقن الدم فلا الشائبة يعمل بدفعه السمار
والاصراف والبيع كفى قضاء الخاتبة وتعبه الطرسوسى بأن مشايخنا ردوا على
الامام مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهبان عليه بأنه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتماه فيه من الشهادات
وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه
فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
في الجريدة شئ معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان
تصديقا لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على ذلك يصح ولولم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغسل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
 كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كما صرحوا به في بابه والعللة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيه لان القسم
 لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
 لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يخلف
 القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه الا في مسائل
 الاولى اذا اتهم القاضي ومضى اليمين الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما
 نظرا لليمين والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
 خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
 الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول
 فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
 المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس
 فلا تسمع دعوى أحده بعدة في الحرية الأصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
 كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخيانة وجامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال) وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
 المشتري بالدينه والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
 بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بينة ذكرت انه ورثها
 كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بينة من وارث آخر كما في البرازية وفي شرح
 الدرر والنظر من لا خسر وفي باب الاستحقاق والحكم بالحرية الأصلية حكم على الكافة
 حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ
 فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال لبيكر اني كنت عبد بشر ملكني منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدى ملكتك منذ سنة أعوام
 وأنت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو
 يدل عليه ان قاضيخان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

فصين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التأسيس ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهاهنا فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه على السكافة بين أن يكون بيعة أو بقوله أنا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب السبوح وفي كتاب العتق (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا إلى الخصاف الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد أحدهما بالجمية والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في شرح الزبائي الخامسة شهدان له عليه ألفا والاخر أنه أقر له بألف تقبل كما في العدة السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وكثرت في الشرح ستة عشر آخر فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تراد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان وأربعون مسئلة وسنبدنهما مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوالجمية والفصول وعليهما فروع الا في مسئلة في الولوالجمية فان يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بيئتها بتأريخ مناقض لما قضى به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة المصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فاراجع اليه ان شئت وذكر مسائل في الخزانة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أسبعنا الكلام عليهما في الشرح من باب دهمي الرجلين شاهد الجمية اذا أقر شهادته بغير عذر لا تقبل لفسقه كما في القنية أي أحد الشريكين الجمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما ارضيان ويخاف سقوطهما وعلم ان في تركه ضررا فان الآتي من الوصيين يجب كفاي الخنانية وينبغي ان يكون في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا تعرفه واذا شهدوا برهن
لا يعرفونه أو بغيص شي مجهول كما في قضاء الخيانة الشهادة برهن مجهول
صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان أرى
الخصم لا جبر كما اذا طالب منه الخصم انراج دفتر الحساب بأمره باخراجه ولا يجبره كذا
في الخيانة قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ما ليس فيه وانما هو حادث
كذا في التتارخانية ومنهم من فرق بينهم ما بان للاول دليل لا دون الثاني كل من
قبل قوله فعليه اليهم الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على
اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وأدعى اشتراط البراءة من كل عيب
واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له
هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد للبائع أنا ما ذون
واللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا
أنكر الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه المتولى من الصرف اه وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه
ولا يستنه الا اذا ادعى تالي الملك من المدعي أو انتاج أو برهن على ابطال القضاء
كما ذكره الحمادي والمدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء به
في كل ما يسمع المدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء
بالنسكول كما في الخيانة التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض
الوصي والناظر والوارث كما في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية الا اذا كان
عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليه ما بالعنق فانها تقبل في حق النصراني
فقط كما في العتاق منها اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) بينة المني غير
مقبولة الا في عذر فيما اذا عاق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا
شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسبح ابن الله ولم يقل قول
النصارى وفيما اذا شهدا بنتاج الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهدا
بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء

لم يكنوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهد ان الاجل لم يذكروا في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا الارث له غيره وفيما اذا شهدوا انها ارضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نغمها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النسفي المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تدبيراً ذكره في قوله عبده حران لم يجمع العام فشهدا بحره في الكوفة لم يعتق بناء
على أنه نفى معنى أنه لم يجمع القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك
كذا في شهادة الظهيرية المتوى على عدم العمل بعلم القاضى في زماننا كما في جامع
الفصولين المتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرزازية
لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة وما ذكره
محمد في السير الصكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأمامه ومروا به فحجة كما في غاية البيان من المجمع الحق
لا يسقط بتقدم الزمان قدفاً أو قصاصاً أو أماناً أو حقالعبد كذا في لعان المجورة
إذا سئل المفتي عن شيء فإنه يفتى على الصحة جملة على الكمال وهو وجود الشروط كذا
في صلح البرازية المفتي انما يفتى بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البرازية
ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجمع والمحامى القدسي اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعاً
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي المجرى والتعديل والمترجم
وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالفلس بعدم معنى المدة وفي رسول القاضى
الى المزمكى وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير ارش المتلف اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في ابوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضى اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدل
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته لتخفيف المخدرة فقال حلتها
لم يقبل الابشاهدين معه كما في الصغرى الناس أحرار بلا يسان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ الداعى كان خطاؤه على المقتضى له وان تعدد كان عليه كذا
في سير المحانية وتسامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام نحو
لاحق لى قبله الاصمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقد نقلناه في كتاب السكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصي
أبرأ عما بآثاره أقرا أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا استوفاه ثم ادعى في يد
الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقرا الوارث أنه قبض جميع ما على
الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً سمع كذا في الحاشية وبحث فيه
الطرسوسي بحارثة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر رثتي
من التركة لم يكن وقت الصلح إلا سمع جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة الأبراء
العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا
أن الأبراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل المينة اه وقد نقلناه في كتاب
اليسوع (ثم قال) وفي اليتيمة لو قال لاحق لي في هذه الضبعة ثم ادعى أن البذر
له تسمع (ثم قال) لو قال لاحق لي في هذه الضبعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى
أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أيساع ورثته فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم إن واحداً من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسمة ما أرضا
مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك إن كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وقد
نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي إجازات البرازية أن الأبراء العام إنما يمنع
إذا لم يقربان العين للدعي فإن أقرب بعده أن العين للدعي سلمه اه ولا يمنع الأبراء
وفي دعوى القنية أن الأبراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البرازية أبرأ عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقرا أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تأخير يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد الأبراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى بعد الأبراء
العام لا يبحق حادث بعده فيجد جواب حادثة أقرا أن في ذمته لفلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقرب بعدهما أن لا شيء له في ذمته فإنه تسمع دعواه وتقبل بينته
ولا يمنعها الأبراء العام لأنه إنما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح أنه لو برهن بعده على إقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لاحقه وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه بألف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يجيد بأنها قرار أو غير ذلك لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برثا وإنما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبناه في المداينات في مسألة دعوى الربا بعد البراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحد الخالص والوقف وعق الامه وحريتها الاصلية وفيما تسمع لله سبحانه وتعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح قبل المحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند انما اك الاول يصح عند غيره وكما يصح عند الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال ينتني به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحا وقال ينتني حاضر في المصر عمه الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كذا في البرازية وعلى هذا الواقرب الدين وادعي ايفائه أو البراء فان قال ينتني بالمصر لا يقضى عليه بالدفع والا قضى عليه الدفع بعد المحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح أقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد الاقرار به والتفرق في المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابغير وكالة وتبانية وولاية الا في مستثنين الاول أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استمهال المدعي الثالثة اذا كانت عنده ريبة البقاء أمهل من الابتداء الا في مستثنين

اذا فسق القاضى فانه يغزل واذاولى فاسقياصح وهو قول البعض وجوابه في
 النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صحيح واذا أبى المأذون صار محجورا عليه
 ذكره الزيلعي رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والحجر (ثم قال) من عمل اقراره قبلت بيته ومن لا فلا اذا ادعى ارباؤا ونفقة
 أو حضانه فلوا دعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة
 والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أيمه وهو من مواليه وتماه في باب دعوى
 النسب من المجامع اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الاتباعا وضرورة فالاول اثبات توكيل كافر كافر باثنين بكل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فيتعدي الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهما على عبد
 كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف
 العكس في المثلين لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمننا اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مسئلتين في الايصاء شهد كافران
 على كافرانه أوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق لليت اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهدا أن النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتماه في شهادات المجامع لا يرضى القاضي لنفسه ولان لا يقبل
 شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فأنبت أن فلانا وصيه صح
 وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة
 عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدينون الغائب سواء كان قبل
 الدفع أو بعده وتماه في قضاء المجامع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي
 كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضي كالقاضي لعهدة عليه بخلاف الوصي
 فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضي فبين وصى القاضي وأمينه فرق من
 هذه ومن أخرى هي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصي له ولو كان منصوب القاضي بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي
 جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد
 ولا يصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح البرزاي
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 الحجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو لتنفيد وصية وفيما إذا كان الميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه
شيئا أو أراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبوا الصغير مسرفا بمنزلة ما ينصبه للحفاظ
وذكر في قسمة الولائية موضع آخر ينصب فيه فالراجح وما يرق نفسه ان
يشهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلونه عليه ثم ظهر للميت وصي
فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا قاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد
نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الجديدة الا من قريب محرم
أو من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا ينقص منه ما وزدت موضعين
من تذيب القلائس من السلطان ووالي البلد ووجه ظاهر فان منعها انما هو
للعوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعى لاجلها اذا ثبت
افلاس المجهوس بعد المدة والسؤال فانه يطابق بلا كفيلا الا في مال اليتيم كافي
البرازية والمحتمت به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء
القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له
فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود
الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال
فرقوا بينهن ما فقلت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تضل احدهما
فتذكر احدهما الاخرى فسكت المحاكم شاهد الزور اذا تاب تقبل توبته
الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير حائز وجود
قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط الحكم كالقاضي
الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح المكنز وفيه ان حكمه لا يتعدى
الا في مسألة وذكر المخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين
خالف المحكم فيها القاضي كل موضع تجري فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما
عن الصغير فيه وما لا خلاف انتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ
وعدم الكفاية ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في
المهبط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام
البينة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام البينة للتعدي وفي مدعى
عليه أقرب بالوصاية فبرهن الرضى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضمر قال في جامع الفصولين فهو الذي يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع يتوقع الضرر من غير المقرول لاها فيكون هذا أصلا اه ثم رأيت رابعا
كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع الاقرار المستحق
عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تنفع على ساكت الا في مسألة ذكرناها
في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القينة معزيا الى جامع البرعزي لو خوصم
الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع
اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت
سادسا في القينة لو أقر الوارث لأوصى له فانها تنفع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعا في اجارة منية المفتى أجردا بة بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيعة
فان كان الاتحاضا مقبل عليه البيعة وان كان مقرا بما يدعيه هذا المدعى وان
كان غائبا لا تقبل اه وقد تعلقنا هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في
كتاب الاقرار ايضا (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ومحرم التأخير بعد
الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان
يكون أسرع قبولا وان يكون المحاكم جاثرا وان يخبره عدلان بما يسقط الشهادة
وان يكون معتقدا للقاضى خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضى لا يقبله
الفساق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في القذف والمعروف بالكذب وشاهد
الزور اذا كان عدلا على ما في المتطورة وفي الخيانة القبول لا تقبل شهادة الفرع
لاصله والاصل لفرعه الا اذا شهد المجد لابن ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله
جائزة الا اذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق ضرة أمه والام في ذكاحه
اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه في بيعة الاكراه أولى في البيع والاجارة
والصلح والاقرار وعند عدم البيئات فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلف في صحة
بيع وفساده فالقول لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تم الفاسد وتقامضا
الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا الخلف كل بعته على صدق دعواه فلا تخالف
ولا فسخ و يلزم البيع ولا يعتق واليهين على المشتري كفى الوقعات اه وقد
نقلنا في كتاب البيوع ونقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب
الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصوصات كفى الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع
الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها الرأى الى القاضى

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولا يمكن لأجبره إلى بيانه وفي طلب
الحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لأجبر وهما في الحانية وفي التعريق
بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كافي
الصبرية وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا للمغير فالأى إلى القاضي في نقضه
كافي ييوع الحانية اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا
(ثم قال) وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس
المدين في حبس القاضي والخصوص اذا خيف فراره كافي جامع الفصولين وفي سؤال
الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع
الوقف أو رهنه فالأى للقاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاخر
فانه يضم اليه ثقة كافي القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
سعى في نقض ما تم من جهته فسيح مردود عليه الا في موضعين اشترى عبد او قبضه
ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
جارية واستولدها أو هوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن
تقبل ويستردّها والعقر كذا في ييوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقل عن
المشايخ التناقض لا يضر في المحرقة وفروعها اه وظاهر ان البائع اذا ادعى
التدبير أو الاستيلاء تنفع فالمسبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فافهم ما وردت عليها مسائل
الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان
جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه الرابعة
باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في ييوع الحانية وقضاؤها وفصل في فتح القدير
فيه في آداب الاستحقاق فالبطريقة وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجحه
فظاهرها في الحمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
ثم ادعى الفساد بشرط الحمادى التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلافا ومن
فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنه الوضمن الدرك ثم ادعى
المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثم قال) لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
 كما في دعوى الزاوية لا تثبت اليد في العقار الا بالينة أو علم القاضي ولا يكفي
 التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنينة أو الشرا منه كما في
 الزاوية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى ديناً بسبب
 فشهاد بالطلاق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهاد انها منكوحته
 ادعى ملكاً مطلقاً لا تاريخ فشهاد به يتأرجح على المختار ادعى انشاء فعل كغصب
 وقتل فشهاد بالاقاربه ادعى ألفاً كفالة عن فلان فشهاد به كفالة عن آخر
 ادعى ملكاً عين بالشرا من رجل لم يعينه فشهاد بالطلاق ادعى ملكاً مطلقاً فشهاد
 بسبب وقال المذموم هو في ذلك السبب ادعى الا بقاء فشهاد بالبراءة والتحليل ادعى
 الهبة فشهاد بالصدقة كما في التخيص وما قبلها من الخلاصة وقبح القدير وقد
 ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يعقضي بعلمه الا في حد القذف
 والقصاص والتعزير كذا في الولوالجنية وفي التهذيب يعقضي القاضي بعلمه
 الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بطلان الحق بمضي المدة أو بالتفريق
 للجزع عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً أو بجهة نكاح مزنية أبيه أو ابنه عند
 أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بجهة نكاح أم مزنية أو بنتها أو بنكاح
 المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
 بلا رضاه أو بعدم وقوع الثلاث على الجملي أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
 بكلمة أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهازلان طلقها قبل الوطاء
 بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص
 بشهادة شاهد على صل لا يد كرافيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
 على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حد أو بقود أو في قسامة بغتل
 أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضي لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبد
 أو كافراً أو الحكم بحجر سفيه مفسد يستحق أي الحجر أو بجهة بيع نصيب الأساكت
 من قن حره أحدهما أو يبيع من روك التسمية عمداً أو يبيع أم الولد على الاظهر
 وقيل ينفذ على الاصح أو بطلان عفو المرأة عن القود أو بجهة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو بحل المطلقة فلا ينجبرد
 عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأخاذه بدارهم أو بيع درهم بدرهمين
 بدايد أو بصحة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة تلف مال أو بحل القذف
 بالتمريض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن
 زوجها لم ينفذ في **الصل** هذا ما حرمته من البرازية والعادية والصيرفية
 والتارخانية اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد اذ اردت
 شهادته لعله تم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر
 على المسلم والاعمى والصبي اذ شهدوا فردت تم زال المانع فشهدوا تقبل كذا
 في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بهدسين أو لا كما في القنية
 للنصم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة انه - ما هيدان أو محدودان أو شريكان في
 المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا
 شهد على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك المحق كان قضاء
 بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر الهادي في فصوله فرعين محتلفين
 حكما وذكر أن أحدهما يقاس على الآخر وفرق بينهما في جامع القصولين فالنظر
 وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهد أن فلانة زوجة فلان وكانت
 زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجة بينهما
 وهي حادثة الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال)
 ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة فلان
 بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم البيئة على رؤياه
 فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال)
 وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفالة على رجل بمال
 بأذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على التكفل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء
 عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
 وله فروع وتفاصيل ذكرناها في التمرح قال في خزنة الفتاوى اذ مات القاضي
 انزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينزل ولاته
 وقضاته اهـ وفي الخلاصة وفي هداية النام في لومات القاضي انزل خلفاؤه وكذا
 موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذ عزل القاضي انزل النائب

بمخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي ان عزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة الا ترى أنه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ اه وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فالكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي ان عزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل السلطان نائب القاضي لا ينزل القاضي اه وفي العمادى وجامع الفصولين كفى الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان واذا مات الخليفة لا ينزل قضاؤه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف واستخلف غيره فمات القاضي لا ينزل خليفته اه فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في ان عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازى الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي يدل على ان الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى لكن علمه بأنه نائب السلطان فيسدل على ان النواب الا ان ينزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحدا الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة بن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضى القضاة مذهب الشافعى وأحمد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما اه وفي التمهيد وفي زماننا تعدت التركية بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف اليهود كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكردرى في باب أبى يوسف اعلم ان تخليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القساعدى وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضاة بتخليف اليهود يجب على العلماء أن ينهضوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاةك أمرا ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضاؤه فلو قال رجعت عن قضائى أو وقعت في تلبيس الشهود وأبطلت حكمى لم يصح والقضاء ماض كفى المخانية وقيدته في الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة اه الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره
ابن وهبان مستنبطان من تعديد الخلاصة بالبيئة الثانية اذا ظهر له خطأه وجب
عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه بخلاف
لذميه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضى حكم كقوله سلم
المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبسها الا في مسألة في العادية والبرازية
وقف على الفسقاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضى أن يصرف شيء من
الوقف اليه كان بمنزلة القنوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضى حكم منه فليس له أن يزوج اليتيمة التي
لاولى لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضى مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أفاضه فذكر في جامع الفصولين من فصل
نصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجوز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من
جهة القاضى اه ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
ثم ظهر مال آخر لليت لم يطل البيع ويشترى بالتمن أرضا توقف بخلاف الوارث
اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل
القاضى حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسألة ما اذا أعطى
فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى ~~كان~~ له أن يعطى غيره كما في
جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولى للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها
القاضى كان ~~وكذا~~ لا يكون فعليه حكم حتى لو رفع عقده الى مخالف
~~كان~~ له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مشتلان اه وقد ذكرنا هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هى
شرط الحكم القولى دون الفعلى فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر
لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر
لا تشهد عليه بما أقر فيثبت لا يسعه كما في حيل التارخانية من حيل المداينات
(ثم قال) واختلغوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما هيئت لك لعذر وطلب منه
الشهادة قبل يشهد وقيل لا يشهد يحلف القاضى غريم الميت بان الدين واجب

لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المرء في مرض موته كافي
 المتأرخانية من كتاب الحجيل انما يجوز إقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي
 أنه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم جازان كان
 القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 لا ينزل القاضي بالردة والعق ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم
 الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلف المشايخ في القاضي
 الا ان يكون في المنشور اذا أفاك كذا في فقد عزلت فلا ينزل الابه طلب من
 القاضي كتابة حجة الابرأ في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافاً للحمد
 واجه واعلى انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال القاضي قضيت
 بكذا عليك بينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى والعين
 لا عين على الصبي في الدعوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسمعها ويحلف
 العبد ولو محجوراً يقضى بشكوله ويؤاخذ به بعد العتق اه وقد نقلناه في
 كتاب الاذن والمحرر (ثم قال) الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول
 الاجل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
 القاضي انه حاف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
 ولاه قاضياً مكان كذا لا يكون قاضياً في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير
 مكان ولايته غير صحيح واختلفوا فيما اذا كان العقار في ولايته واختار في السكنى
 عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة المحقة واقصر قاضي خان عليه والخلاف انما
 هو في العقار لا في العين والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم شهد
 على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري
 أمؤمن أنا أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولا الحجة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق
 المرأة وعتق المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر والاضحى
 والمحدود الاحد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسب كما في
 الظهيرية من النسب وبخم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الامة وحرمه المصاهرة
 والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافاً لما
 واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والنكاح ثبت بدون الدعوى

كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله سبحانه وتعالى فجاز ثبوته من غير دعوى كذا في فروق السكرائيسى من النكاح اهـ وقد نقنا هذه المسائل في ابوابها (ثم قال) المتهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفى النسبة الى المخذول الى المخرفة ولا يكفى الاقتمار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفى النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفى في العبد اسمه واسم مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهه في التعريف والقوى على قولهما انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضى هو الذى يستر الى وجه المرأة ويكتب حلالها لا الشاهد الكل فى النزازية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه وأراد أن يكتب القاضى الى آخر فانه يكتب كفى فى النزازية وذ كرى فى القنية فى باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بحال فى صك ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نقضى ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا علم انه مضطر الى هذا الاقرار اهـ وقد نقنا اهـ فى كتاب الاقرار (ثم قال) وقال فى كتاب المدائيات قال استاذنا وقت واقعة فى زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الرديئى زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم خبسه فاستعمل منهم فابرواوه عما بق لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكنت أنا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن الدين الزائجاني الابرأ لا يعمل فى الربالان رده محق الشرع وقال به أجاب فحجم الدين التحليلى معللاهم هذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى به لاجوب جواي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة المحنطى فأجاب انه يبرأ ان كان الابرأ بعد المهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فأزاد ظنى بهجة جواي ولم أمحه ويدل على محنته ما ذكره السيزدوى فى غناء الفتاه من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض قال رضى الله تعالى عنه فاذا كان فضل الربا مملوكا لا قابض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ لدمثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك

وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيد الملك في فضل الرباء
 فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي
 يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما الارضه ماله اه وقد نقلناه في كتاب
 النيوغ (ثم قال) وقد اُفتيت اخذ امان الاول بان الشهود اذا شهدوا ان
 البعض لاحقيقة له وانما فعل مواطاة وحيلة تقبل لا يجوز ما لاق المحبوس
 الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره أو احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف
 القاضي على الاوقاف مبنية على المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من
 ذلك اشياء في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن النظر المشروط له
 وولاه غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادي من الوقف وجامع القسولين من
 القضاء ولو عين لناظر شيئا معلوما وعزل لناظر الثاني ان كان ماعينه له بقدر اجر مثله
 أو دونه اجراء الثاني عليه والاجعل له اجر المثل وحفظ الزيادة كما في القنية وغيرها
 ومنها سمة احداث تقرير فراس للمعبد بشرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها
 وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشري
 لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الوالوجي ولا يعارضه ما في
 القنية طالب القيم أهل المهلة ان يقرض من مال المعبد للإمام فأي قأمره القاضي
 به فأقرضه نعم مات الامام مفلسا لا يضع القيم اه لانه لا يضع بالاقرض باذن
 القاضي لان القاضي الاقرض من مال المعبد اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال) وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخرا
 لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والصاية بلا خصم حاضر اه
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل و يقبل
 اقراره كما في الوالوجية اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على ايه
 مات وهي امراته وآخرا ان طلقها فالاولى أولى تنازعا في ولاه رجل بعد موته
 فبرهن كل انه أحقه وهو يملكه فالمراث بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان
 بينهما أو أي بينة سبقت وقضى بهما لم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن
 فقالوا لا نعلم لا تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصبرية الاصح
 انه لا يقضى بجواز حمل الشهادة على المتنقبة واجمعوا على انه لا يقبلها من وراء
 جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندرى أكان في صحة

أورض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد أنه كان
صحيح العقل وفي الخزنة قالاه وزوج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى يكلفه
إقامة البينة أن الكبرى هذه شهدت أنها زوجت نفسها منه وقال بعد ما شهدا
بالتزويج لا تعلم هل هي في المحال أم أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندري هل هو في ملكه في المحال أولا يقضى بالنكاح والملك في المحال بالاستصحاب
والشاهد في العقد شاهد في المحال وفي البزاية معزيا إلى الجامع الشاهدان
دابة تتبع دابة وترتفع منها أنه ان يشهد بالملك والنتاج أنه لا يحلف المدعى إذا حلف
المدعى عليه إلا في مسألة ذكرناها في الدعوى من الترحم عن الحبط وقال فيه
أنهما من خواص هذا الكتاب وغرائبهما فيجب حفظهما اللعب بالشطرنج لا يقطع
العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه وإخراج الصلاة
عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذكر شيء من الفسق عليه كما ينشأ
في شرح الكنز الدعوى على غير ذي اليد لا تجمع إلا في دعوى الغصب
في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليمين شهادته الزوج على
زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قذفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى
يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادات الخانية تقبل شهادة الذمي على
مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فأنها تقبل للآثر ويصلي عليه بقول وليه كما في
الخانية وفيما إذا شهدوا على نصراني ميت يدين وهو مديون مسلم وفيما إذا شهدا
عليه بعين اشتراهما من مسلم وفيما إذا شهدا أربعة نصاري على نصراني أنه زنى
بمسئلة إلا إذا قالوا استكرهوا فبحد الرجل وحده كما في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر شهده كافران أنه عبده
قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في
مسئلة القتال إذا شهد بغيره وولي المقتول وصورته في شهادات الخانية ثلاثة قتلوا
رجلا عبدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفى عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن
يقول اثنين منهم عفى عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أتلف محمد انسان وادعى
انه ميتة فلا شهود أن يشهدوا انه ذكبة بحكم المحال كما في البرازية وعلى هذا
فرعت لورا واشخصا ليس عليه آثار مرض أقر بشئ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
وكذا عكسه لورا وفي فراش أو به مرض ظاهر فلم أن يشهدوا انه كان مريضا
علا بما محال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا قوله فان
ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكموا قوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بانخباره أنه صحيح والاعمل به وهي
حادثه الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في المحاط المائل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الاحكام الى
السبب الظاهر لازم لا الى سبب يتوهم الا ترى أنه لا يجب القسامة في ميت بمجمل على
رقبته حية ماثوية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
لمعتقه لا في مسألة ما اذا شهد بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا
في مسألة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
وذ كرجاعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا
لاصحابنا لكن في الحاشية ذكر العشر للتولي في مسألة الطاحونة لا تخلف مع
البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
المبيع ودعوى الا بقاء لا تخلف بلا طلب المدعي الا في أربع على قول أبي يوسف
مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع
مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها وحرية
الامة وتدابيرها والمخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا
حد الزنا وحسد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
بأصله وأما بغيره فلا وعلى هذا لا تنجح الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ
ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد
الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعق الامه وظاهر ما في القنية انه في السكل وهي في الظهيرية
والتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انه لا تسمع
الدعوى الامن المتولى كفاي البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً اه
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقائقه سبحانه وتعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت
عقده الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحال بين المنقول وبين المدعى عليه الا في موضعين منها أيضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية
وأمه حسبة تقبل لا بعد دعوتها الثانية شهد بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع
العبد وهما في آخر العمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يده البائع تسمع فيه ما وان كان في يده المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أبي أمه مجواز
أن يكون حراً الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذا في
الشهادة بحرية الاصل كفاي دعوى القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيح لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له ببطلانه فانه
يبطل الا في المقتضى بحريته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما اذا ظهر
الشهود ميّداً أو محدودين في قذف باليمين فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يخلف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان
كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر الا تسمع لم يستخلف

للمكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والادعاء والاعارة فانه يستخلف للمكر
بعد اقراره لاسدهما كما في الحاشية مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكره يستخلف
الاف في ثلاث وذكرها والصواب الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
بحوزة قضاء الامير الذي بولي القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون
القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في المتن وقد اقيمت بأن تولية
باشا مصر قاضيه المحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم
يقوض اليه ذلك ذكر المدر الشهيدي في شرح ادب القاضي ان المولى لا يكون
قاضيا قبل وصوله الى محله مقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم
جواز استئنائه بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا ان على ارسال
نائب حين التولية في بلد السلطان والتاخراته باذن السلطان وحينئذ لا كلام
فيه حادثة ادعى انه غرس اثلا في أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع أجرتها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الاثا المدكور غرسه مستأجر الوقف له
فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
واضع يده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البيينة من المدعى عليه فثبتت
من المحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها أنه خارج ارضه ويدعى على
كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واضح اليد وأنه خارج وصدقه المدعى عليه على
وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهان الخارج لان الغرس مما يتكرر
وليس كالثبات وان ذكر المدعى انه واضح اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه
وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل
الترجيح لبيينة الناظر لكونها ثابتة الغرس بحق والاولى تثبته غصبا فلاترجح
بذلك ثم ثبتت لو ارضا في الغرس فأجبت بتقديم بيينة الخارج الا اذا سبق تاريخ
ذي اليد فقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
حكمه ثم رأيت في غصب القبة لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت سيديلا اه

فحقنضاه انه يكون الاثل وقفا اذا كانت الارض وقفا على أبناء السيد ونظاها
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا وذكروا
 في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل
 الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض
 مسهوعة على المفتي به كافي دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كافي فتاوى
 قارئ الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها
 في الشرح اذا أخبر القاضي بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر بأقرار رجل
 بحد وتسامه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بدين على الميت
 الاعلى وارث أو موصى أو موصى له فلا تسمع على غريم له كافي جامع الفصولين الا اذا
 وهب جميع ماله لاجنبي وسأله فأنها تسمع عليه لسكونه ذاب كافي خزانة المفتين
 المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أودعه اياه اندفعت
 الدعوى بلاينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تدفع بخلاف
 دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض منك
 لم تدفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه
 من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشهادة بالوقف
 أى بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بخصته صحت اه وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضيا من
 القضاة قضى بأن الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفعل من غير
 بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسائل القضاء والثالثة الشهادة بأنه اشتراه
 من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من
 غير بيانه والكل من خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير
 بيان من نصبه على التبيين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة
 نسبة فعل الى وصي يتم كذلك ويمكن رجوع الاخبارتين الى الاولى اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في أبوابها باب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء
 بالمحررة قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على
 الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره مثلا

خمرو في الدرر والغرر اه وقد نقلناه في كتاب العتي (ثم قال) القول لمنكر
 الاجل الا في السلم فلدعيه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب الشراء
 يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
 فاشترها أو أخذها ودعية ذكره العمادى في الفصول وفي جامع الفصولين لكن
 بصيغة يبنى اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهالة في المنكوحه
 تمنع الصفة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والافالوسط كعبد وفي البيع
 في المبيع أو الثمن تمنع الصفة الا اذا ادعى حقاً في دار وادعى الاستحقاق عليه في دار
 أخرى فتدعى المقتنين الجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصفة في العين أو في
 الاجرة كهذا اه هذا وفي الدعوى تمنع الصفة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الاخيرهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنع الا في ست هذه الثلاثة ودعوى
 حياطة مبهمه على المدوع وتخليف الوصى عنداتها المقتضى له وكذا المتولى وفي
 الاقرار لا تمنع الا في مسئلة ذكرناها في بابيه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الموصى
 أو وارثه وفي المتسقي لو قال اعطوا فلانا شيئاً أو جزأ من مالي اعطوه ماشاء واو في
 الوكالة فان في الموكل فيه وتفاحت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا اه هذا
 وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ان اه هذا
 اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز لادعى عليه الانكار اذا
 كان عالماً بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه
 ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكره ما في بيوع النوازل اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخارج بيعة على
 التساج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيعة ذى اليد كهذا أطلق أصحاب المتون
 قلت الا في مسئلتين ذكرهما في خزنة الأكل من دعوى النصب الاولى لو كان
 النزاع في عبد فقتل الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد
 في ملكي فقط قدم على ذى اليد بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبتسه فانه
 لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي وهو ابني من أمي هذه قدم على ذى
 اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسئلتين
 في الخزنة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما سران واقام
 ذوا اليد بيعة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ذمياً

والخارج مسلماً فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم
الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
المسلم مطلقاً لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعاوى
الادعوى النسب كما في خزنة الأكل إذا شهدوا له بأنه وارث فلان من غير بيان
سعيه لا تقبل إلا إذا شهدوا بأن فلاناً القاضى قضى بأنه وارثه فانه يقبل كما في خزنة
الأكل آخر الدعاوى إذا شهدوا له بقرابة بأنه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد أن
يبيّنوا أنه لآلئيه وأمه أو لآلئيه أو أمه إلا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
في الخزنة المحجة بينة عادلة أو اقرار أو نكول عن ميم أو ميمين أو قسامة أو علم
القاضى بعد تولية أو قرينة قاطعة وقد أوضحناه في الشرح من الدعوى إلا أن
الفتوى على قول محمد المرجوع إليه أنه لا اعتبار بعلم القاضى وفي جامع الفصولين
وعليه الفتوى وعليه مشايختنا كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعاوى
القول قول الأب أنه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة
بالقضاء أو بقرض الأب ولو كذبت الأم كما في نفقات الخيانة بخلاف ما لو ادعى
الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المدينون إذا ادعى الأبقاء
لا قبل قوله إلا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
(ثم قال) إذا تنازع رجلان في عين ذكرا العاوى أنها على ست وثلاثين وجهاً
وقلت في الشرح أنها على خمسة وأربعين عشر التصديق اقراراً إلا في المحدود
كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
المحدود (ثم قال) لا يقضى بالقرينة إلا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
التعالف القاضى إذا حكم في ثمن وكسب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة
إذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضى كل ذي حجة على حجة النسب
والمحكم بشهادة القابلة وفتح النكاح بالعند وفتح البيع بالاباق وتفسيق
الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعهم) وهذه
هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
في القاعدة الاولى لا ثواب إلا بالنية مانعه) وأما القضاء فقالوا أنه من العبادات
فالثواب عليه متوقف عليها وكذا إقامة المحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه
الحكام والولاة وكذا تحمل الشهادة وإدائها اه (وقال في القاعدة الثانية

الامور بمقتضاها في ضابط فيما اذا عين وأنعما مانصه) وعلى هذا الشاهد اذا
 ذكر ما لا يحتاج اليه فاختطأ فيه لا يضره قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون
 الدابة فذكروا ولونا ثم شهدوا عند المدعى وذكروا ولونا آخر يقبل والتناقض فيما
 لا يحتاج اليه لا يضره (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
 بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروغ ذلك ما لو كان لزبد على
 عمرو ألف مثلاً فبرهن عمرو على الاداء والبراء فبرهن زيد على ان له عليه ألفاً
 لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء والبراء اهـ (ثم قال) ادعت المرأة
 عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاؤه ما في ذمته كالمدينون اذا أنكر وأدعى دفع الدين وانكر الدائن الخ وقد
 نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع للنسابة فراجعها
 (وقال في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في
 الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهننا فينبه مدعى الاكراه أو لى وعليه
 الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة الجوسي وأدكر
 البائع لم أره الا الآن ومقتضى قولهم القول لمدعى البطلان لكونه منكراً أصل
 البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري
 متمسك بأصل التحريم الى ان يثقف زواله اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 أيضاً (ثم قال) قاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شهادتها شاهد واحد ولذا
 كان القول قول المدعى عليه لموافقته الاصل والبيئة على المدعى لدعواه ما خالف
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المثل والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
 عما زاد اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة مائتة بيعة بين
 لا يرتفع الا يقيين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروغ لم أره الا الآن الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعى عليه
 ينبغي أن يرخص خصمه ولا يحلف احتراراً عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه
 الاحلف ان أكبر رايه ان المدعى محق لا يحلف وان انه مبطل سأخلفه الخلف اهـ
 (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها على الأب الاتفاق فالقول له مع الميتين كما في المخانية والثانية خرجت عن القساعة وليتأمل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو ثبت عليه دين باقراره أو بيينة فادعى الاداء أو الابرأ فالقول للدائن لان الاصل العدم اه (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعليقه قبل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقبل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتقد الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فلا باع الخ وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع فراجعهم (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحوادث الى اقرب أوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أباها في المرض وصار فارا فترت وقالت الورثة أباها في الهبة فلا ترث كان القول قولها فترت اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسألة السكر من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر واما نرجوعا عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى اه (ثم قال) وبما فرغته على الاصل في التهمة وغيرها لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الهبة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيينة بينة المقر له وان لم نعلم بينة وأراد استحقاقهم فله ذلك اه وبما فرغته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل شتى من القضاء وبما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل أخذت منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظلماً بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتقد الاول

لان القاضي استند الى حالة منافية للضمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
 قبل التقليد للقضاء اه (ثم قال) وخرج منه ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
 قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
 لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
 فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذا الوكيل
 بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعـد العزل كان القول للوكيل
 ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار الزانية ص
 دهنا لانسان عند اليهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة
 فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم
 النجاسة وكذلك أنف لمحم طواف فطوبى بالضمان فقال كان ميتة فأنفعتها
 لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه محم مذكى بحكم المحال قال القاضي لا يفتن
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلا لو قتل رجلا وقال كان ارتد
 أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو لردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح
 باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف
 المسأل فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المسأل بالنسكول وفي الدم يحبس
 حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المسأل ويحسمين يميناتى الدم اه (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه
 دفعا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب
 وللشاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب
 الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه استقاط الاثم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
 عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشي وعسر الوصول اليه ووسع
 أبو حنيفة في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه
 لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود وجلا لحال المسلمين على الصلاح
 ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى
 على قوله فيما يتعلق بهما بفوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى
 القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام اه (وقال في الثانية

ما أبج للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصيح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال في الثالثة الضر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعه اعدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح السكز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يصير عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشركة أيضاً (قال في تنبيه يهمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهما لقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في الجرايضاً (ثم قال) ومنها منع اتخاذ حاقوت للطبخ بين البرازين وكذلك كل ضرر عام كذا في السكا في وغيره وتماه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى اه وقد نقلنا في الحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون اه أى فان الاب لا يحبس في دين ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادية محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثاني من القاعدة السادسة العادية محكمة مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا ثبتت العادة بالاهداء للقاضي المتقضية للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزى الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد محتلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى بالمبيّن اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجعه (ثم قال في المبحث الرابع مانعه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
لا في ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداعي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة
في مسائل مشهورة ايضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف ايضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانعه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
الفاقد ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلاه بعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كافي الخلاصة من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم
أعادها في تلك المحاكمة لم تقبل الا في أربعة الصي والعبد والكافر والاعمى اه
(يقول جامعهم) وقوله فأعادها أى عند القاضي الأول أما لو كان عند قاض آخر فإنه
يقبل كما أفاده المحوى اه (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت مائة بقتله
يوم النحر بمكة ومائة بموته بالكوفة لغسانان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم الحاكم بشئ ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع
اليه حكم حكم اه ضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسألتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش الى ان قال
فهو وكذا لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثير في زماننا
وقبله ان المؤمنين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع ونكاح وإجارة
ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لورفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى معينة من خصم على خصم منعه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً متسكماً بما ذكره العمادى فى فصوله وتبعه فى جامع الفصولين
 والكردرى فى فتاواه البزازية والعلامة قاسم فى فتاواه من أن شرط نفاذ
 القضاء فى المجتهدات بأن يكون فى حادثة ودعوى فان فاته هذا الشرط كان
 فتوى لا حكماً وزاد العلامة قاسم أن الإجماع عليه فقال ولو قضى شافعى بموجب
 بيع العقار لا يكون قضاءً بأنه لا شفعة للمساكين ولو كان القاضى حنفياً لا يكون
 قضاءً بأن الشفعة للمساكين إلى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن الغرس
 وأوضحه بأمثلة الشافعى لوقال الموثق وحكم بموجب حكم صحيحاً شرعياً مستوفياً
 شرائطه الشرعية فهل يكتب به فأجبت مراراً بأنه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك
 الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما فى الملتقط من كتاب الشهادات ولو
 كتب فى السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث المحكمية أنه كذا لا يصح
 ما لم يبين الأمر على التفصيل ثم قال وحكى أنه لما استقصى قاضى عنبة ببخارى
 كان يكتب الإمام المحلوانى فى محاضرهم لا فأوردوا عليه اجوبته فى سجلات
 كتبت تلك الصفحة بعينها بنعم فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقبلك القاضى على
 السعدى وقبله شيخنا أبو على النسفى وكان لا يخفى عليهم ما أمأنت وأمثالك لا تتق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام أبى شجاع قال كنا
 نتساهل فى ذلك كما شأنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فحقق
 عندى ان الصواب هو الاستغفار اه وفى الخلاصة من كتاب المحاضر والمجولات
 الاصل فى المحاضر والمجولات أن تبالغ فى الذكر والبيان بالصريح ولا يكتب
 بالاجمال حتى قيل لا يكتب فى المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضره فلا نافذة
 هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره الى
 أن قال وكذا لا يكتب به ذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر
 عقب دعوى المدعى هذا الى أن قال ويكتب فى السجل حكم القاضى ولفظة
 الشهادة بتمامها ولا يكتب فى محاضرهم ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به
 الحوادث المحكمية الخ وحكى فيها واقعة المحلوانى مع قاضى عنبة الى أن قال
 والمختار فى هذا الباب أن يكتب به فى السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 مهنراً فلا يكون فى التدارك خرج اه الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة وبين
 الحكم بالموجب باعتبار الاستواء فى الشرط السابق فان وقع التنازع بين المحصنين

في العدة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب
 ان وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي
 ووقع الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا
 أقرب وقف عقاره عند القاضي وشروط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى
 ناظر ثم تنازع الى قاض حنفي وحكم بجهة الوقف وزوجه وموجبه لا يكون حكما
 بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم
 بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
 بأصل الوقف وما تضمنه من جهة الشروط فليس للشافعى الحكم باطله باعتبار
 شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اه وقد نقلنا هذه العبارة ايضا في كتاب الوقف
 (ثم قال) الرابع يبين في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية
 مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامدا أو ناسيا الخامس مما لا ينفذ القضاء به
 ما اذا قضى بشئ يخالف للاجماع وهو ظاهر ومخالف الاثمة الاربعة يخالف للاجماع
 وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحريم ان الاجماع انعقد على عدم
 العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
 السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ اقول العلماء
 شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اه
 وقوله للمصنف أى مصنف المجمع وهو ابن الساعاتى (ثم قال) وصرح السبكي
 في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
 كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اه ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
 الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض
 نسخ القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوية وغيرهما
 من ان القاضي اذا قرر فرائسا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحمل له ولا يحمل للفراش
 تناول المعلوم اه وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالاولى
 وان فعل القاضي اذا وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
 المحلل والمحرم غلب المحرم التحلل مانعه) * ثمرة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا
 جمع بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا لو أهدى إلى القاضي من له عادة بالإهداء له قبل القضاء وزاد برد القاضي الزائد
 لا الكل كما في فتح القدير فلم يتعد إلى المجاوز وظاهر كلامه أنه زاد في القدر وأما إذا زاد
 في المعنى كأن كان عادته إهداء ثوب صكتان واهدى ثوبا حبريا لم أره إلا أن
 لا محليتنا وينبغي وجوب رد الكل لابقه درما زاد في قيمته لعدم تغيرها من المجاوز
 اهـ (ثم قال) ومنها باب الشهادة فإذا جتمع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز
 ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشئ وأنكر المورثة وصيته فشهد
 على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد محضون جميع قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما
 شهدا الأولاد لهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فإذا بطلت في حق
 الأولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالمشهد اعلى رجل أنه قذف أمهما
 وفلانة لا تقبل شهادتهما ما ذكر محمد في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه
 فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما ما قال الفقيه أبو الليث ما ذكر
 في الوقف قول أبي يوسف أما على قيام قول محمد فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا
 لأن عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول
 محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر في الوقف محمولا على ما إذا كانوا قليلين
 يحصون اهـ وفي القنية أخ وأخت ادعى أرضا فشهد زوجها ورجل آخر ترد
 شهادتهما في حق الأخت والأخ لأن الشهادة متى رد بعضها ارد كلها وفي روضة الفقهاء
 إذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة ولغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق
 واختلاف في حق الآخر فقبل تبطل وقيل لا تبطل اهـ وكتبنا في شرح المكنزان
 شهادة العدو لا تقبل إذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عدوه أو على غيره بناء
 على انها فسق وهو لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما
 لأن أحدهما ما بانى الدعوى والآخر خالفهما وكتبنا في القوائد المستثنى من ذلك
 ومنها القضاء فإذا امتنع القضاء لبعض المتع للباقيين كما في شهادات البرازية اهـ
 وقوله فإذا امتنع القضاء لبعض الخ أى بأن قضى لابنه وأبى (ثم قال في قاعدة
 إذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانعه) وقد رجوا المانع على
 المقتضى في مسألة السفار رجل والعلو لا خرفان كلا منهما ممنوع من التصرف
 في ملكه لمحق الآخر فلكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع اهـ وقد قلنا
 في كتاب الشركة (وقال في القواعد الرابعة السابع تابع في بحث من لا تجوز

اجازته ابتداء وتجوز انتهاء مائه (ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يوليه
 الاستخلاف لم يجوز مع هذا الوجه حكم خايفته وهو يصلح ان يكون قاضيا وأجاز القاضي
 أحكامه يجوزاه (ثم قال) ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له
 ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن له ولاية
 القضاء فإذا جاءت قوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اهـ (ثم قال فائدة) ظفرت
 بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
 يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق ان عزل عند بعض
 المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مائه) تنبيه * اذا كان فعل الامام مبنيا
 على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
 لم ينفذ وللهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
 للامام ان يخرج شيئا من بدأ أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في كتاب المجاهد (وقال في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعله من أموال اليتامى
 والتركات والاوقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح مائه) وفي قضاء
 الولوالجية رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
 بمائة دينار وكان الوصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم
 ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من
 الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اهـ
 وبهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في الوصية (وقال في القاعدة السادسة المحذورات بالشبهات مائه) ومما ينبغي
 على انها تدبر أيها الناس ان لا تقبل الشهادة بحدود تدبر بالشبهات مائه) ومما ينبغي
 بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحدود متقدم سوى حد القذف الا اذا كان
 لحدودهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود الخاصة الا أنه يضمن المال
 ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
 يمين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل
 وأمر اثنين على اقرار القاذف بالزنا فلا حد عليه اهـ فلو برهن بثلاثة على الزنا حد
 وحدوا اهـ (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كون المسموق ملكه وان لم يثبت

وهو الأصل الظريف وكذا إذا ادعى أن الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فإن قيل وجب أن لا تقبل لأن عبارة المترجم بدل عن عبارة الجهمي والحدود لا تثبت بالابتناء الا ترى أنه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي أجيب بأن كلام المترجم ليس ببديل عن كلام الجهمي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يتف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويوقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصاله لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار اهـ (ثم قال) وكتبنا في الفوائد ان القصاص كالمحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص موروث الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيه * التعزير يثبت مع الشهادة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الحلف ويقضى فيه بالنسكول والكفارات تثبت معها الخ فراجع وقد قلنا بقيمة في كتاب الحدود (وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا اذا تنبازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما ودخل بها احدهما فهو الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم في باب الخصالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معالين بأنها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة المحر لا يدخل تحت يد أحد الا الزوجة فانها تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر مانصه امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه قاله قول الرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على المحرمة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفقئ به مشايخ
 سمرقند خلافاً لما في بخاري فينظر المقتي الخامسة والعشرون رأيت بيع عرضاً
 أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضاً (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المذمى
 عليه ولا عذريه انكار وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة اه (ثم قال) ثم
 رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد
 تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه الا في مسائل
 الرشوة مخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أميراً للقاضي فإنه
 يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك
 في الحظر أيضاً (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسائلين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحايقه اه (وقال
 في القاعدة السادسة عشر) الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانعه
 وفي القبة لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان ممنوبه
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضاً (وقال في القاعدة السابعة
 عشر) اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر مانعه ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة أنها أمة اه (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى أن قال الثانية لوقال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
 وكذا ذلك فولدت ثم ظهر أنها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانعه) وقالوا
 لو استلم جارية متعقبة أو ثوباً ما غوفا فظهر أنه ملكه بعد الكشف قيل يعذر اذا
 ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصى
 والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البذل ثم ادعى
 الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى أنه
 وقع بغيب فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اه وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه
(ثم قال) وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقضت وعيته على
سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمورا التقليد اليه والى ويعد هذا الوالي نفسه
تبع الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم
صحته الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة أيضا
كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط
ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اه (ثم قال) وفي الملتقط
ولا تصح الخصومة من الصبي الا أن يكون مأذونا اه وقد نقلناه في كتاب الاذن
والحجر (وقال فيه أيضا) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى
يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو قال السلطان
لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو الوالي اذا كان
غير بالغ فباع يحتاج الى تقليد جديد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم
قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يدينه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف
فشكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر أيضا (وقال
في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا
لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أحكام
السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة
والاقرار بالحدود والمخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا ولا نية اه (ثم قال) ولا كاتب حكم
ولا أمينا لحاكم ولا اماما أعظم ولا قاضيا اه (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما الانساب
عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
أذن لعبد به بالقضاء فقضى بعد عتقه جاز بلا تحديد اذن اه (ثم قال) ولا تسمع
الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دين اه وقد نقلناه في كتاب
الاذن والحجر (وقال في أحكام الاعبي مانصه) ولا يصلح للشهادة مطلعا على
المعتمد والقضاء والامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه
وما لا يتبعين مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى ان قال وفيما اذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر مالا وقبضه ثم أقر أنه لم يكن له على خصمه حق فعلى
المدعى رد عين ما قبض مادام قائما اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه فمدى لا يسقط
بالإبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل
الاستخلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الساقط
لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى أبراه عامنا ثم أقرب بعده بالمال المبرأ عنه
فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني
من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا أنه أقر لي بالمال بعد أبرأني فلو قال المدعى
عليه أبرأني وقبيلت الإبراء أوقال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى
الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد باردي فيبقى المال عليه
اه وفي التتارخانية من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف
درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهد ان له عليه ألف درهم والشهود يسعون هذا
كاه فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلتها
في كتاب الاقرار أيضا (ثم قال) وقرعت على قولهم ان الساقط لا يعود قولهم اذا
حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق أولتهم فانه لا يقبل بعد
ذلك في تلك الحادثة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكل أنا
ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اه وقد ذكرناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد
شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد أنه
غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعى أنه أمراه قضيت بشهادة أنه أنثى
وأبطلت الاخرى وان كان امرأة تدعى أنه زوجها أوقفت الامر إلى أن يستبين
وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى يستبين اه
(وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والنكاح اه
(ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اه (ثم قال) ولا ينبغي
ان تولي القضاء وان صح منها في غير الحدود والنكاح اه (ثم قال) ولا تكلف
الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها
نائبه يحملها بمخدرة شاهدين ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقا
اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
 أحدهم الآخر (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها الوادعي
 الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والمجداب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم لعدم
 الاهلية بخلاف الفرع اذا اتفق ولد جارية أصله لم يصح الاتصديق الاصل اه
 وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يجبس يدين
 الفرع والاجداد والمجدات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مائنه)
 ويرتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية
 والوصاية ورد الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مائنه) وجائز من
 المجانين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى اه (ثم قال)
 « تنبيه » من المجائز من المجانين تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جفحة كما في
 الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلا جفحة اه (وقال في أحكام الفسوخ مائنه) يجوز
 ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختلاف في جمود الموصى
 للوصية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
 (وقال في أحكام الكتابة مائنه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا
 فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وأنه
 لا يكون اقرارا فلا تحمل التهمة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا مرسوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل اشهد على به الخ
 وقد نقلنا بقبته في كتاب الاقرار فراجع اه (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
 وأخرج خطأ فقال انه خط المارعى عليه بهذا المال فأنكر أن يكتبه ~~يكون~~ خطه
 فاستكتب فمكأن بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انه ما خط كاتب واحد
 لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وأنا حررته لكن
 ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا هنا الا في يادكار العامة والصراف والمهمل
 اه وقوله العامة صوابه الباعة كما في شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر البياع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
 الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انار رسول الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتابه كما في سير الخاتبة فيعمل بها وأما اعتماد الراوي على ما في
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوزة أبو يوسف الراوى والقاضى دون الشاهد وجوزة محمد بن السكل
 ان يثق به وان لم يثق به توسعة على الناس وفى الخلاصة قال شمس الأئمة المحلوفى
 ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس اه (ثم قال) وفى المبتغى بالجمعة من
 رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه المصححة قال فى فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتى
 فى زماننا من المجتهدين أحد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب
 معروف تدواته الايدى نحو مكتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة اه ونقل الاسيوطى عن أبي اسحاق الاسفرائينى الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
 الاعتماد على خط المفتى أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فى الكتابة أولى
 وأما لدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة فى يده فقال فى الخاتمة ولو ادعى
 من الكتاب تجمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لابد من الاشارة
 فى موضعها وفى اليتيمة سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لشيء عن نسخة يقرأها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضى قال اذا تلقها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا اه وفى شهادات النزاية شهد احدهما من النسخة وقرأه بالسماعة
 وقرأ الشاهد الثانى منها وقرأ غير الشاهد ايضا معه مقارنا لقرائه لا يصح لانه
 لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
 أشار الى موضعها اه وفى الصبرية شهد بالكتابة فطالب القاضى ان يشهدوا
 باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفى اليتيمة سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
 كان يصف حدود المدعى حين ينظر فى الصلح وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
 به نوع استعانة كقارئ القرآن من المحفف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
 بالكتابة فقال فى شهادات المجتبى كتب صكاً بخط يده اقراراً بعالم أو وصية ثم
 قال لا تنهشده على من غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفى الخاتمة من الشهادات
 رجل كتب صكاً وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
 علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسمعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عليهم أو كتب الكتاب غيرهم وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
ويقول لهم أشهدوا علي بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
فيه ويقول أشهدوا علي بما فيه وقامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما عينه في الدعاوى ففي إيمان نخانة الفتاوى
وتحليف الأخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم
ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كافي التهذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل
سنتي تبع المتن (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
يتمتع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
الدين لا يملكها بآثر الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التسرع وقت
الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التسرع أو الرجوع يجب له على
المستحقين فتحصيل مشغولة يدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقتنا وديننا مستغرقا فاداه
وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة
المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضى اه (ثم قال) ولو ارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد ذكرنا بقية في الغرائض (ثم قال) ثم اعلم ان
ملك الوارث بطريق المخالفة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فإرد المبيع بعيب الى
ان قال ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الغرائض أيضا وفي كتاب
الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الأبراء
عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن
دعوى هذا الدين صح الأبراء فلا تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار
أو من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا يثبت له ولو قال أبرأتك عنها أو عن خدمتي فيها
فهو باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
الحاكم من الإفراز لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والجاراة
والمحدود والعصاص اه وبه علم انه يبرأ من الأعيان في الأبراء العام اه وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة
مانصه) * خاتمة * لا يقدم أحد في التراحم على المحقوق إلا بمرج ومته السابق
كالإزدحام على الدعوى والافتناء والدرس فان استورا في الجني أفرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور والمحرر في الخلاصة
تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاة في النهاية ثم حكى عن الاسيحياني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار
يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والمجلات أجر مثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفاداً منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجزا المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر ويجب أحد عشر بخلاف التقويم لاختلاف المقومون في مستهلك فشهدا ثمان
ان قيمته عشرة وشهدا ثمان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع
في باب السرقة اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه وجاوس القاضي اه
وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفساد
ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجع (وقال في
بحث ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الامام ان يكون
قرشياً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد دمه في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
عصر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افترق فيه
القضاء والمحسبة * للقاضي سمع الدعوى عموماً وللمحسب فيما يتعلق بخص
أو تطفيف أو غش ولا يسمع البيعة ولا يحلف * ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط
المدد فيها دون الرواية لا يشترط المذكورة في الرواية مطلة وتشتري في الشهادة
بالمحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصاله
وفرعه ورقية بخلاف الرواية للعالم المحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية
اتفاقاً بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصح قبول الجرح انهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عندئذ لا اصل بخلاف
الرواية اذا روى شيئاً ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

المحكم لا تقبل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اهـ (وقال
 في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة
 الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلنا بقبضته في كتاب الوكالة
 (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) وفي ان الوصى اذا باع شيئاً من
 التركة فادعى المشتري انه معيب ولا ينفه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل
 فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصى الا بامر
 القاضي وهي في الخاتمة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخر فن
 الفرق والجمع مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء
 والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اهـ
 وقد نقلنا بقبضته في كتاب الوقف وكتاب الحجر (ثم قال) ولم أر حكم
 شهادة السفينة ولا شك انه ان كان مضيعاً لماله في الشرفه وفاسق لا تقبل
 شهادته وان كان في الحجر لا تقبل وان كان مغفلاً لا تقبل شهادته لكن هل المراد
 بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخاتمة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته
 اهـ وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له
 اهـ وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اهـ والظاهر
 ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدى الى التصرف الرابع
 وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اهـ وقد
 نقلنا بقبضته في كتاب الحجر فراجع اهـ (ثم قال) * فائدة * ذكر الافي من القضاء
 في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه
 القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع
 العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير
 افرقية استفتى أسد بن الغرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتره ولمن
 فاقضاه بالمجواز لانهم ما يكرهه وأجاب أبو عمر زعم ذلك وقال ان جازله النظر اليهن
 ولمن النظر اليه لم يحز لمن نظر بعضهن لبعض فأهمل أسد اعمال التطرف في هذه
 الصورة الجزئية فلم يعتبرها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو عمر والفرق المذكور
 هو أيضاً الفرق بين علم القضا وفقه القضا ففقه القضا هو العلم بالاحكام الكلية

وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الفقيه الصالح
 أبو عبد الله بن شعيب قضاء القبر وان يحمل تحصيله في الفقه واصوله شهر فلما
 جلس الخصوم اليه وقصص على بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك
 فقال لها عسر عليّ علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل المخصمين
 كمتفتحين سألا لك قال فاعتبرت ذلك فسهل على اه (ثم قال) * فائدة * ذكر الامة
 ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون
 بصيرا بأمر الحرب وتديرا لجموش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود
 وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغاذي كرا حرا نافذ
 الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فانه كونه قرشيا
 وهاشميا ومعصوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) * فائدة * اذا ولي السلطان مدرسا
 ليس بأهل لم يجمع توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا
 عدلا فسق ان عزل لانه لما اعتد عدلته صارت كانهما مشروطة وقت التولية قال
 ابن الكمال وعليه القوي الى أن قال وقد منعت رسالة أبي يوسف الى هارون
 الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يده أحد الا بحق ثابت معروف وعن
 فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينبغي اذا وافق الشرع والا فلا ينبغي فذاه وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الوقف فراجعاه (ثم قال) * حادثة * سئلت عن مدرسة بها صفة
 لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزانه بها لحفظ
 المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اخذنا من قولهم لوضاق
 الطريق على المارة والمجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع أمانات بيته ومتاعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب
 ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لناظر أن يؤجر فناءه للفقراء لتجبروا
 لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ
 السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثاث والتساعد دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا
 بأن القاضي يضع قطره من عيونه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات
 والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها باذا كثرت ومنزلها كل يوم من

يبت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به اهـ وقد قلناه في كتاب الوقف
وفي كتاب الصلاة (ثم قال) * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمنصوص رواية
والراجح دراية فتسكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية اهـ (ثم قال) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
المتضمن بالفتح قالوا لأبراه أو أقره ضمن عقد فاسد فسد الأبراه كذا في البرازية اهـ
وقد قلناه في كتاب الصلح (ثم قال) وقالوا لو اشتري عينة بمال لم يجز فكان له
أن يستغله اهـ قلت لان الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط عينة اهـ
(ثم قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منه
مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على
الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى اهـ (ثم قل في فن الانغاز مانه) *
القضاء * أي يبيع يجبر القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم للكافر والمصحف للملوك
لكافرا اهـ وقد قلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أي قوم وجبت عليهم العين
فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بها في سكة
نافذة وقد كان قديما في سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا الى تلك السكة فحسد
الجيران ولا يئنه حلفوا فان نكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
الباقي لان فائدته النكول وقد امتنع الحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن
فتاوى أبي الليث اهـ (ثم قال في فن الانغاز مانه) * الشهادة * أي شهود شهدوا
على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على
نصراني ومسلم بعث عبد مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازه الكتمان فقل اذا كان
الحق يقوم بغيره أو كان القاضي فاسقا أو كان يعلم انه لا يقبل شهادته أي مسلمين
لم تقبل شهادتهم ما شئ وشهد نصرايان بضده فقبلت فقل نصراني مات وله ابنان
مسلمان شهدا بنائه انه مات نصرايان والنصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل
النصرانيان اهـ (وقال في فن الانغاز في بحث الوديعه مانه) أي رجل ادعى
وديعه فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين
الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية

والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد كلام طويل مانصه) ونظرفيه بأن الشاهد أن يشهد وأن قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات فراجعه (وقال أيضا في فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين أن يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح الثوب فساومه ببطلت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه من يتق به ثم يهبه للمدعى ثم يستحقه المشتري بالبيئة اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع وضوء فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان المحل والمحرمه فيه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العباد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وقوله يثبت بدون الدعوى أي بالشهادة حسبه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحصل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحصل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقة وان توقف عليها لكن ضمن المال لانه يتأخيره المدعى بعد تخيره تارك للحسنة فتمكنت التهمة في الدعوى المخ وقد نقلنا بقية في كتاب الحدود فراجعه (ثم قال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) أتانان ربطتا في موضع واحد ليل أو ليلتا ذكرا أو أنثى أو أحدهما بغلا والآخرى جشفا فدعى كل واحد منهما البغل أو الذكرفه وبينهما والثاني ليت المسال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق) * كتاب القضاء * القاضى لا يملك الاستخلاف الا بالاذن بخلاف المأمور بأقامة الجمعة والفرق بتحقيق الضرورة في الثاني مجواز أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وكذا وصى الميت بملك الايصاء بلامر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهذا ككتاب الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل المسالك المغصوبة قال قول له ولوقال أودعني
ألفا وغصبتك ألفا فهل ككت الوديعة وهذه المغصوبة قال قول للآخر والفرق انه في
الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى تروجه عنه وفي الثاني لم يقرب بالضمان
وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيدا أقرضه ألفا وقضى بها فبرهن على الدفع قبل القضاء لا يضعن الشاهد ولو على
الابراء قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم مجازا انه أقرضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في المحال وقد تبين كذبهم
ارتمنا عينا وقبضا هافتها للمدعى بها تقبل ولو أنكر الزه فشهد الراهنان
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجز لانفسهما مغنما ولا دفعا عنهما مغرما ولا بطلا
سقا أو جباة للغير وفي الثاني سعيان في ابطال ما تم من جهتهما وهو ملك اليد والمحبس
والله سبحانه وتعالى الموفق اهـ (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديان القدر والمحس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على تثنى فطالما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والابراء
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجماع وقال القدوري تقبل أيضا والفرق
على ما في الجماع وهو الاظهار ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أديتها خلت فأذاها ان دفعها على الشرط كان له أن
يسترد والا لا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرارا ويؤنه يكون اقرارا أو هبة
فلا يسترد اختلعا في الاعسار فلا يصح ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بدل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمدينون والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بخلاف الثاني اذ لا بد له ادعى عبدا في يد عبدا أو دينيا أو شرا فالعبد المخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له
اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

ملوك فلان فان جاء المملوك ببينة اندفعت خصومته فان جاء المقر له فلا سيبل له
على العبد الابينة يقيمها لان الغائب ما صار مقضيا عليه اه (وقال أخو المؤلف
أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكفالة
أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق أن ثمنه ظهر بخلاف
الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع من
المحكيات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بامرئ أبي
لسلي راكب على بغلة فتسارعا فزاعا على نسوة يغنين فسكن فقال الامام
أحسنن فنظر ابن أبي لسلي الى قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعاه ليشهد في
تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قات للغنيات أحسنن فقال متى قلت
ذلك حين سكنن أم حين كن يغنين قال حين سكنن قال اردت بذلك أحسنن
بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة
مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين
كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن وفي كتاب
المداينات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
الحج مانصه) ولا تقبل بينة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
اقراره انه لم يهج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
الاقرار بالمحدود والخالصة والردة والشهادة على شهادته كذا في خلع الخيانة اه
وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب المجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
مانصه) ولد الملاحنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال)
في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
الا اذا كانته على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاعلى كافي الظهيرة اه (ثم
قال فيه أيضا) المدبر في زمن رعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كافي
البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المكاتب كافي الكافي وفرعت
عليه لا يجوز زكاحه مادام يسمى وعنده ما حرم ديون في الكل اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب المجنات (وقال في كتاب المحدود مانصه) قال له يا فاسق
ثم أراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت المحكم كذا في القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود مانصه) علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط
 حلف المولى فان نكل عتق واختلفا في كون العبد فاذن كما في قضاء الولو المجبة
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف مانصه) يصح تعليق
 التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلموات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 قرر ذلك فيه صريح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو فقه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرر وبزم في
 البقية تلخيص الفقيه بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا يتبع أمه في شيء من
 الأحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استحققت الام ببدنة فانه يتبعها ولدها
 وبالأقرار كما في السكز اه (ثم قال) المذرع وصف للذرع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال أيضا في البيوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الحائنة والظهيرية الا في مسئلة في اقالته فتح
 القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
 البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتصالح الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كما في الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل انه سارة فتروجها ثم ظهرت مملوكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كالمزوجه
 امرأة على انه سارة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار
 بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الكفالة أيضا مانصه) لا يلزم أحدا احضارا أحد فلا يلزم الزوج
 احضارا الزوجة الى مجلس القاضي لسماع الدعوى عليها ولا يمنعها منه الا في

مسائل الهان قال الثالثة مهجان القاضي خلا رجلا من المبحوثين حده القاضي
 يدين عليه فرب الدين ان يطلب الهجان باحضاره كافي القينة الرابعة ادعى الاب
 مهر ابنه من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
 كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا ادعى الزوج عليها
 شيئا آخر والا أرسل اليها أمنا من أمنا أنه ذكره الولو الجي اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي يأخذ كفيل من
 المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا أو ادعى وقال
 شهودي حضور و يأخذ المدعى كفيل من المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يحجر
 على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه
 وصيا أو وكيل أو لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
 اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو ديناً غيرهما وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على مولاه يدين بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
 فانه يكفل كذا في كافي الحاكم اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
 المفوض الى اثنين لا يلزمك احدهما كالوكيلين والناظرين والقاضين
 والحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع البيعة لانها
 لاتقام الاعلى منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة الخانية اه (وقال في كتاب الاقرار)
 المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجامع ادعى عليه
 ككفالة معينة فانكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
 المديون ان كان بأمرو اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ونخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان الى ان قال الثانية اذا ادعى المديون الابقاء أو الابرء على رب المال
 فجحد وحلف وقضى له بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بيعة تقبل اه
 (ثم قال) وكذا في خزانة الاكل مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
 مات عن ثلاثة عبيد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعبد يقال له
 سالم فانكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له
 بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للأوصى
 له ثم ذكر بعد هذا مسئلة فتعالها قليلا راجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد امته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لسكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه صح وميراثه لولده دون أخيه كافي الجامع اه (وقال فيه أيضا) أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا يبرهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم يبرهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب لانه لا تجمع دعوى أحديه لغير المحكوم له ولا يبرهانه كافي البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد مجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمة من الدعوى سئل على بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نسبه أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبنيته ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح ما نصه) الحق اذا أحله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعي عليه فأمره المدعي صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا ما نصه) الصلح عقد يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي وأقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كافي القنية الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء والبراء فأنكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء الأيمن كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المسائلات اذا قال

الطالب لمطلوبه لا تعلق لى عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لى قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالابراء منه الا فى مسائل الى أن قال ومنها لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالابراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبان فى العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب الهبة (وقال أيضا فى كتاب المداينات) القول للملك فى جهة التملك الى أن قال ولو ادعى المشتري أن المدفوع من الثمن وقال الدال من الابرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا فى المهر بالاك كل كذا فى جامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح (وقال أيضا فى كتاب المداينات) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بحاله من الحق لم يبرأ كذا فى شفعة الولو المجبة لكن فى خزانة الفتاوى الفتوى على أنه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا فى المحيط من باب دعوى الرجلين اه (وقال فى كتاب الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح فى مقدره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسالمه اختلفا فى كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا فى صحتها وفسادها فالقول للمدعى الصحة قال الفضلى الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما فى آنراجارة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا فى الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا فى القسب الموضوع والباب والاجر والمحص والمجدع الموضوع فانه للمستأجر اه (وقال فى كتاب الامانات مانصه) الامانات تثقل بمضمونة بموت عن تجهيل الا فى ثلاث الى أن قال والقاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أودعها اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى ائمال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد ولو وكيل والناسط راذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان فى حياة مستحقها أو بعد موته الا فى الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له فى حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق فى الولو المجبة القول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى فى نفقة زائدة

خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة
 بماله فانه ضامن له أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط
 ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر اخرج فراجعه (وقال فيه أيضا) تحليف
 الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا ثبت
 الرد بعينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الامانات) ادعى المودع
 دفعها الى مأذون ماله كها وكذبها فالقول له في براءته لافي وجوب الضمان عليه
 المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا
 كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب الغصب وكتاب المديونات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى
 الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعتم اليه وكذبه ربهما في الامر
 فالقول ربهما والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودعة
 من الاصل لمجداه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا
 قال لا أدري أيكما استودعني وادعاهما رجلان وأبى أن يحلف لهما ولا يثبت عليهما
 لهما نسقين ويضمن مثلهما بينهما لانه أتلف ما استودع بحجه له اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون) ولا يصح اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار (وقال فيه أيضا) * وقعت حادثة * بحجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشد
 وادعى شخصه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بيته المقاء
 على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره
 في دليل أبي يوسف على ان السفيه لا يصحح الا بحجر القاضي وقال الزياي وغيره
 في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر فغى لمن برهن فان برهنا فشهد له
 مهر المثل لم تقبل بيته لانها لا ثبات فكل بيته شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيته
 زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الشفعة) الابراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلعا ولا يبطلها ديانة
 ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكروا المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول
 له مع عينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلها يحلف فان

نهكل وله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلفه اشترى الاب لابنه الصغرى
 ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلابين اه (ثم قال فيه أيضاً)
 له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وأنا ادعيها فان وصلت
 الى والافأنا على شفعتي فيها اه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره
 ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فاعت وادعى
 انه كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذا في القنية اه (ثم قال فيه أيضاً)
 والعقار لا يضمن الا في مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه
 (وقال في كتاب المحظر) الفئوى في حق المجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد
 كذا في قضاء الخسائية اه (وقال في كتاب الرهن مانعه) القول لمنكره مع اليقين
 وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به للمرتهن اختلف الراهن والمرتهن فيما باع به
 العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن
 بعد هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهناً بمثل الدين فباعه
 العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا للعدل اه (وقال في كتاب المجنانيات) اذا قال المجروح
 قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث أن فلاناً أنزله بخلاف
 ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلاناً أخرجه يقبل كما في شرح
 المنظومة اه (ثم قال فيه أيضاً) الحدود تدبر بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة
 فانها تدخل في الحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضى اه وقد نقلناه
 في كتاب الحدود (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية
 وغيرها الا في الاقضاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما في التلخيص اه وقد
 نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الاقرار (وقال أيضاً في كتاب الوصايا) المعتق
 في مرض الموت كما كانت في زمن سعايته الى أن قال ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل
 كما في شهادات الصغرى الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب المجنانيات فراجع اه (وقال
 فيه أيضاً) للوصى اطلاق غريم الميت من المحبس ان كان معصراً الا ان كان موسراً
 لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيوع
 القنية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الفرائض) والدية
 تورث اتفاقاً واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله

لا وروثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسألة لو يرهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في اليتيمة اه (وقال فيه أيضا) الحمد الفاسد من ذوى الارحام وليس كتاب الاب الى أن قال ولو ادعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بالتصديق اه (وقال فيه أيضا) لو مات المستأمن في دار ناعن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيئته ولو اهل ذمة ولا بد أن يقرولوا ولا يعلم وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الوكالة)

الاصل ان الموكل اذا قد دعى وكيله فان كان مفيدا اعتبره مطلقا والا وان كان نافع من وجه ضار من وجه فان أكده بالنفي اعتبر والا وعليه فروع منها بعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فباعه من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بنقد بخلاف بعه نسيئة له بعه نقدا أولا تباع الابنسيئة له بعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لا تباع الا في سوق كذا ولا وتطيره بعه بشهود لا بعه الابشهود ولا بخالفه مع النسي الا في قوله لا تباع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغرى فله المخالفة بخلاف لا تباع حتى تقبض لان التسليم من المحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النسي الوكيل يملك الموقوف كالنفاق ولا ينهم او تمامه في تكاح الجماع وقوله ينهم باضم أوله من أنهي ينهي نهاية أى لا ينهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرج به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه أمرا وأمره ان يشتري بها عبدا أو يزيد من عنده الى خمسةائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا مرتعا فاعا وبقسم الثمن اثلاثا لم يذبح بخلاف شراء المعينة حال قيامها بها وتامه في الجماع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرأ شي بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالتكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل بشرأ معين والمخصوصة لا يجبر الوكيل اذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه لـ كونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لـ لكن
لا يجب عليه الحمل اليه والمغضوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الزهن سواء
كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيله بالخصومة بطلب المدعى
وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير
والكتابة والهمة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعيم
تفويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر المدينون
بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم دفع الاستحواز ولا يتوقف
كفا في أخحية الخانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله
به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كفالة
الخانية وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مستثنين من بيع الوالدية اذا
باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد
الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن
وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله اذا باع وكيل الاب لابنه أي وكان
الاب غائبا (ثم قال) المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة
في بيع الوالدية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانان يشتريه بألف
درهم يخالف في الجنس فانه يرجع عليه بألف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن
فاشترى بأكثر منه نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر
لزم الأمر المسمى كما في الواقعات اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة
لا تقتصر على الجنس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصروا طلق نفسك
يقتصر الا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كما في الخانية اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل حامل لغيره فتي كان عاملا
لنفسه بطلت ولذا قال في الكتزو بطلت وكيله الكفيل بعمال الا في مسألة ما اذا
وكل المدينون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يقيده بالجناس ويصح عزله وان كان عاملا
لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كما في النزازية
الوكيل اذا أمسك مال الموكل ونفذ من مال نفسه فانه يكون متعديا فلو أمسك

دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل
 بالاتفاق على اهله وهي مسئلة السكتن الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء داره
 كما في الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
 اذا أمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
 وهما في الخلاصة ايضا وقد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء
 الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناويا الرجوع
 أجزاء كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة ابراء
 الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأما حط
 الكل عنه فغير صحيح عندهما خلافا لعمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
 عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه والنفق طاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه لا غير كما في بيع
 البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقد الموكل الخ يفتح الكاف على
 صيغة اسم المفعول (ثم قال) الا مراد في الفعل بزمان كبع هذا غدا او اعتقه
 غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك التصرف في شيء ملكه
 في نفسه فلو وكله ببيع عبده فباع نفسه صح عند الامام وتوقف عندهما
 أو في شراء عبيدين معينين ولم يسم ثمنهما فاشترى أحدهما صح أو في قبض دينه
 ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية واذا
 وكله بشراء عبدا فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كما في السكتن الوكيل اذا
 وكل بغير اذن وتعميم وأجاز ما فعله ~~وكيله~~ هذا الا الطلاق والعتاق التوكيل
 بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوع
 بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الا مر ابتداء كذا في فروق
 الكراييسي اه الوكيل اذا كنت وكالته عامة مطلعة ملك كل شيء الا الطلاق
 الزوجة وعمق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
 اذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مدبونا كما في
 منظومة ابن وهبان اه (يقول جامع) قال المحمدي لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
 ابن وهبان وانما هي مطلقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
 ليس في الوهبانية وانما هو في شرحها أي لا يبرى اه (ثم قال) صاحب الاشياء

بعث المديون المسأل على يد رسول فهلك فإن كان رسول الدائن هلك عليه وإن كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بهامع فلان ليس رسالة له منه فإذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها إلى فلان فإنه إرسال فاذا هلك هلك على الدائن ويؤاخذ به في شرح المنظومة اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات (يقول جامع) وقوله بخلاف قوله ادفعها إلى فلان الخ عبارة البرازية بخلاف قوله ادفع الدين إلى غلامي أو غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كما في أبي السعود وذكره أيضا في البرازية من الوكالة أول فضل في المأمور بدفع المسأل (ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما ينه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك أو قال لك كذا وكذا فادفع مالي عليك إليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القنية التوكيل يقبل قوله بعينه فيما يدعيه الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فإنه لا يقبل قوله الابينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والا فمما اذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى نفسه وكان الغم منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال التوكيل بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف التوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولي قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا أخبر عيالا هلك انشاءه فمكان متهمها وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون التوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهما بأن التوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا المديون تقضى بأمثالها بخلاف التوكيل بقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسئله لا يقبل فيها قول التوكيل بالقبض انه قبض وفي الوقعات الحسامة التوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول لاوكل اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كما في بيع الزايه اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
 الا في الصرف كما في منية المفتى الوكيل اذا أجاز فعل الفضولي أو وكل بلا إذن
 وتعميم وحضره فانه يتفقد على الموكل لأن المقصود حصول رأيه الا في الوكيل
 بالطلاق والعناق لان المقصود عيادته والمخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتى
 الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال أو الادخال والاخراج
 الا في مسألة فيما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف
 الانفراد دون فلان كما في الخانية من الوقف اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعهم) وقوله والمودعين يصح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كما في البرازيه وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيلًا وهي في الخانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع
 والوكيل معًا بالوكالة ندفعها له فان المالك مختار في تضمين ايهما شاء اذ اهلك
 وهي في الخانية أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى أعلم
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل الجوهريه والمحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القاعده الاولى لاثواب الابانويه مانصه) وأما الافرار والوكالة فيصحان
 بدونها اهـ (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته في بحث
 ماخرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما
 فالقول قول الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظور يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكان زيد يبيعها ويحمل له وطؤها وكذا
 لوجاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية ووطن صدقها احل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخصا في شراء جارية ووصفها فاشتري الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فقتضى القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهراً في المحل لكن الأصل التعريم وينبغي
الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة له وله نظائر في الفقه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في المحظر أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا
عزل الوكيل على علمه دفعا للحرج عنه وكذا القاضى وصاحب وظيفة اهـ وقد
نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يعتق
في التابع ما لا يعتق في غيره مانصه) ومنه فصولي زوجه امرأة برضاها ثم الزوج
وكله بعد مزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولاً ولكن
زوجها ايها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح
ايضاً (ثم قال في بحث من لا يجوز اجازته ابتداءً ويجوز انتهاؤه مانصه) ومنه الوكيل
بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بائعه فصولي والمعنى فيه انه اذا أجاز
يحيط عليه بما أتى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن
بصورة بخلاف الاجازة في الابتداء اهـ (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدراً
بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلاف
في التوكيل باتباعها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب المحدود ايضاً (وقال في القاعدة
الثانية عشر) لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبياً يبيع ماله فسكت
ولم ينه لم يكن وكلاً بسكوته اهـ وقد نقلناها ايضاً في البيوع فراجعه (ثم قال)
وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد
برده اهـ (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء
معين اني أريد شراء لنفسى فشرأ كان له اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر
الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل
وهي غير لازمة وللوكل عزله ان علم وللوكيل عزل نفسه بعلم موكله اهـ (وقال في الفن
الثالث في أحكام الناسى مانصه) والثالث المجهول في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذراً ويحقق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر
بنكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اهـ (ثم قال) ولوباع
الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يحز البيع اهـ (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم
والمجهول ما في وكالة الخامسة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب
الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا لا ولودفع الى الطالب بعد

ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد دونه لا يجوز
 ضمن مادفعه والا لا ودفع بعد مادفع الموكل فمن أبي يوسف الفرق بين العلم
 والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالتمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه
 بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
 صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
 بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
 الموكل قالوا هذا على قولهما ما على قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
 المنية أمر رجل يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه
 فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في التسكاح وان قال قد أجزت
 ما أمرتك به لم يجز اهـ وقد نقلناها في كتاب التسكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
 الفصولين وكله بقبض دينه فقضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
 ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
 اذا كان يعقل العقود ويقضه ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل
 الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل اهـ وقد نقلناها في كتاب
 الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
 لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
 لو وكيل محجورا اهـ (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الايمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 وأما ما ليس بلام من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
 الاثني مانصه) ويقبل توكيلها بلارضاء المخصم ان كانت مخدرة تفاقا اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانين
 الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
 بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري الى أن يكون الثمن له كان القضاء
 على هذا فاسدا ورجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
 حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
 تملكه من غير من هو عليه انه لو وكاه بشراء عبد بجماعه ولم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمعوا على انه لو وكل مدينونه بأن يتصدق
بمائه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من الاجرة يصح وقد أؤخناه في وكالة البحر اهـ
وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
مانعه) * فائدتان * من ملك التخييز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخييز
ولا يملك التعليق الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجع
(وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
بقبض الدين) صح ابراهم الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني
وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان
الوكيل في البيع للمشتري في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشهادات (ثم قال) وللمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه لاوله بعد فسخ
البيع بخلاف الوكيل بالقبض لا الثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي
ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبوغ والعقل
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضي
يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمه بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من
التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت عليه حلف على البتة بخلاف الوكيل
فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز أن يتصدق
 على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
 خزنة المقتنين وفي الخاتمة لوقال الله - على أن أتصدق على جنس فتصدق على
 غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
 اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل
 ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط الجهل وهي في الخاتمة
 ولو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صحت والا فلا اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل أن يكون كلاهما أمين مقبول القول مع
 الأمين ويصح إبراؤه معهما واجب بعقدتهما ويضمنان وكذا يصح خطهما
 وتأجيلهما ما لا يصح ذلك منهما فيما لم يجب به تقدمهما اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا ونقلنا بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل ما نصه) السابع
 عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة أن يتطرق الى قدر
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يؤثر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيلا
 بالاتفاق واذا ادعى المستأجر الاتفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو أشهد له المؤجر أن
 قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة أن يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى
 المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالاتفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
 مقداره ما في يد عدل الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الاجارة فراجع اه (ثم قال) التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه أن يشتريه
 بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو يصرح بالشراء لنفسه بحضرة الموكل
 أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفقا انه امان يدفع له
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع لآوكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا
 لو أراد الأبداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لأن أجير الواحد من عباله
 أو يرفع الوكيل الامر الى القاضى فيأذنه في إرسالها اه وقد نقلناه في كتاب
 الأمانات (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الزكاة ما نصه) الوكيل
 يدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وباليبيع لا يجوز والفرق أن مبنى الصدقة على
 المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا

في فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
 لانه يملك له اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكميلاته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوكالة * الموكل بشراء شيء بعينه لو اشتراه
 لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن الى خسر أو الى جنس آخر غير الذي سمى
 والوكيل بشكاح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبر اهـ
 وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال
 نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتره كان بين الأمرين دون المشتري فلولم يشتر
 حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجابه بضافه وللأمرين الأولين ولو كانا حاضرين
 علم بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لما علم كما لو قال لا آخر
 اشترى عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضرة الأول فهو الأول
 وان بحضرة فهو الثاني والفرق ما قلناه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
 التوكيل بغير رضاء الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
 أو مخدرا لمكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضر بتمسكه فان كان حاضرا فإني
 الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق نهمته من التلخيص
 بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة
 من كتاب القضاء مانصه) وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل
 والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
 والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا صدق
 بدراهم نفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة اهـ (وقال
 في كتاب الشركة مانصه) اختلف رب المال مع المضارب في التقسيم والاطلاق
 فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل
 الى ان قال والوكيل بالشراء لا يصح اقالته بخلافه بالبيع صحيح ويضمن والوكيل
 بالسلم على خلافه اهـ (وقال ايضا في كتاب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته
 فمخبر فاعلقه على كائن لم تطلق اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في
 كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
 شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بدراهم ودانق بل

ينفذ عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
القضاء والمدعى في بحث البراء العام مانصه) وفي دعوى القنية أن البراء العام
لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه عن الدعاوى ثم
ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم إلا تبعا أو ضرورة فالأول اثبات توكيل
كافر كافرًا بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم له كافر فیتعدى الى خصم
مسلم آخر وكذا شهادتهم على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهم على
وكيل كافر ومولاه مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين المذكورتين المادة على المسلم
قصد أو فيما سبق ضمناه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له إلا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فأنبت ان فلانا وصيه
صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما إذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء ولا يجوز
الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضى مديون الغائب سواء
كان قبل الدفع أو بعده وتعامه في قضاء المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
(وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسمع البيعة على مقر إلا في وارث مقر بدين على الميت
فتقام البيعة للتعدى الى ان قال وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له المدعى والمخصوصة الى
ان قال وعلى هذا الشهاد ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على
خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
بلا خصم حائزان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضرا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تجمع
إلا في أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان اه (وقال
فيه أيضا) الجمهالة في المنكوحة تمنع البعثة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه
وتفاحشت منعت والا فلا في التوكيل تمنع كهذا أو هذا وقيل لا اه (وقال في
كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع البيعة لانها لا تقام الا على منكر إلا في أربع
في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
 مانصه) تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو
 وهبت من ابنها ماعلى ابيه لها فالحمد للصحة للتسليم ويتفرع على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع
 الفصولين اه (وقال في كتاب المداينات) ويفترع على ان الدين تقضى بأمثالها
 مسائل الهان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على
 الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الوالو الحية اه (وقال فيه ايضا
 مانصه) البراء عن الدين فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط الى ان قال ولو وكل
 المسدود ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظرا الى جانب
 التمليك لم يصح كالموكل به بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل لنفسه وهو براءة
 نفسه والوكيل من يعمل لغيره واجتناعه في شرح الكنتزى باب تقويض الطلاق
 اه (وقال ايضا في كتاب المداينات) الوكيل بالبراءة اذا أبرأ لم يصف الى موكله
 لم يصح كذا في الخزائن اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم ازاله
 لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة
 او بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال فيه ايضا) والوكيل
 بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين اه أى الايداع
 والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أبرأ للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا معى لها أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
 لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات ايضا) كل أمين
 ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والنظار
 اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياطة مستحقها أو بعد موته
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم تقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالو الحية القول للامين
 مع اليمين الا اذا كذبه انظاره فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر
 وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
 (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بآله فانه ضامن

الى ان قال والسعسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما يباعه ضمن الا في موضع
 جرت العادة بالاذن بالخط الخ فراجع (وقال فيه أيضا) المأذون له في شيء كاذبه
 امانة وضعها لنا ورجوعا وعدم رجوع ونخرج منه مسثلثان المودع اذا أذن
 انسانا في دفع الوديعة الى المودع قد دفعها له ثم استحق بيمينه بعد الهلاك فلا ضمان
 على المودع والمستحق تضييع الدافع كافي جامع الفصولي اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال فيه) تخليف اليمين عند دعوى الرضا والهلاك قيل لنفي التهمة
 وقيل لا نكراه الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف
 لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكمها
 وكذبها فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه
 وكذبه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضعونا كالغصب والدين لا كما
 في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
 المدائيات (وقال أيضا في كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الابضاع ولا الايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى
 اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صحيح كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت وكذلك
 لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صحيح والبضاعة كالمضاربة الا ان
 المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
 أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
 للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه
 ربه في الامر فالقول له بها والمودع ضامن عند أحبابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا
 في آخر الوديعة من الاصل لحمد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
 كتاب الشفعة) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أي الدار الى موكله فان
 سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
 فيه أيضا) حظ الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصي
 في حياته وهو معتل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (يقول جامعه)
 وقوله يضمن أي يضمن الموصي ما أنفقه الوصي وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل

ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصي إذا أبرأهما وجب
بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلتك وكيلًا في تركة
فلان كان وكيلًا بالمحافظة لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلًا فيهما ولو قال
جعلتك وصيًا في تركة فلان كان وصيًا في الكل اه (وقال في كتاب الفرائض)
الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهما ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال
والوكالات والعواري والودائع لا تورث اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاقرار)

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالمحرية والنسب وولاة العتاقة
كما في شرح الجمع معلا بأنها لا تحتمل النقص ويراد الوقف فان المقر له اذا رده
ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اه وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجامع البينة لانها لا تقام الا على
منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي انساب الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كما في وكالة الحناية اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
ونقلناه اكلها في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) الاقرار للجبهول باطل الا في مسألة
ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كما في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كما في الغيبة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الحنانية
الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في
جامع الفصولين والغبية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) اقرار
المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرهًا فقد أفتى بعض المتأخرين بجهته كذا في سرقة
الظهير اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الاقرار اخبار
لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانه انشاء مرتد بالرد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقر بناء على أنه انشاء ملك

لكن الصحيح فهمه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي
 والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاوتيه في إيمان الجامع اهـ (يقول جامعه)
 وقوله كالوصي أى الوصي لئلا يفتقر بالبيع فانه لو أقر بالاستيفاء من مدين المبت صحت بخلاف
 وصي القاضى وقوله والولي أى فى النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم
 يحز الاشهاد وتصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا فى شرحها (ثم قال
 صاحب الاشياء) قلت فى النسخ الا فى مسألة استدانة الوصي على اليتيم فانه
 يملك انشاءها دون الاخبار بها اهـ وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال)
 المقرر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا فى الوقف كما فى الاسعاف
 فى باب الاقرار بالوقف اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف
 فى المقربة يمنع النهية وفى سببه لا أقربين ودية أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لى
 ودية لكن لى عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلا شئ له الا أن يعود الى
 تصديقه وهو مصر ولوقال له أقرضتكها فله أخذها لاتفاقها على ملكه الا اذا
 صدقه خلا فالابى يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقر أنها غصب فله مثلها الرد
 فى حق العين كذا فى الجامع الكبير المقر اذا صار كذا بشارع باطل اقراره فلو ادعى
 المشتري الثمن بالف والبائع بالفين وأقام البينة فان الشفع يأخذها بالفين لان
 القاضى كذب المشتري فى اقراره وكذا اذا اقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق
 من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائنه وان أقرانه للبائع كذا
 فى قضاء الخلاصة ومنه ما فى الجامع ادعى عليه كفاة معينة فان كرفه من المدعى
 وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره وخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان فى قضاء الخلاصة يجمعهما أن القاضى اذا قضى باستحباب الحال
 لا يكون تكذيبه الاولى ان المشتري لو أقر ان البائع أعتق العبد قبل البيع
 وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه
 الثانية اذا ادعى المدين الايفاء والابراء على رب المال فجحد وحلف وقضى له
 بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة تقبل وزدت مسائل الاولى اقر المشتري
 بالملك للبائع صريحاً ثم استحق بينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اثنتان ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة
 وفرض القاضى له النفقة ولها يذينة ثم حضر الاب ونفاه لاعتن وقطع النيب ولهما

أختان في تلخيص المجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه
عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها
صارت وقفاً وأخذة له بزعمه اه وقد ذكر في النزائية من الوكالة طرفان من
مسائل المقر إذا صار مكذباً شرعاً وذكر في خزانة الأكل مسئلة في الوصية من
كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعياد وله ابن فقط فادعى رجل أن
اليت أوصى له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له
بزيغ فبرهن المدعي قضي له بالسالم ولا يبطل إقرار الوارث ببزيغ فلو اشتراه
الوارث ببزيغ صح وعزم قيمته للوصى له اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
(ثم قال) ثم ذكر بعد هامة مسئلة تتخالفها فلتراجع قبل قوله وكذا * الأقرار
بجبة قاصرة على المقر ولا يتعدى إلى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تنفخ
الاجارة إلا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللداش حبسها وان تضر الزوج
ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له إلا من ثمن العين فله بيعها لقضائه وان تضر
المستأجر ولو أقرت بمجهولة النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدها الأب انفسخ
النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالرق ولو طلقتها اثنين بعد الأقرار بالرق لم يملك
الرجعة وإذا ادعى ولد أمته الميعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى إلى حرمان الأخ من
الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب إذا ادعى نسب ولد له في حياة أخيه صحته
وميراثه لولده دون أخيه كما في المجامع باع المبيع ثم أقر أن البيع كان بثلثة
وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في المجامع اه وقد نقلنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) الأقرار بشئ محال باطل كما لو أقر له بارش يده التي قطعها
نجمه مائة درهم ويده صمغيتان لم يلزمه شئ كما في التتارخانية من كتاب الحيل وعلى
هذا أفتيت ببطلان إقرار إنسان بقدر ممر السهام لو ارث وهو أزيد من الفريضة
الشرعية لكونها محلاً لشرعاً لا لومات عن ابن وبنت فأقر الابن أن التركة بينهما
فصغين بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولا يمكن لأب من كونه محالاً من كل وجه
والافتقد ذكر في التتارخانية من كتاب الحيل أنه لو أقر أن لهذا الصغير على ألف
درهم قرض أقرضه أو ثمن مبيع باعنيه صح الأقرار مع العبي ليس من أهل
البيع والقرض ولا يتصور أن منه لكن انما يصح باعتبار أن هذا المقر محل لثبوت

الدين للصغير عليه في الجملة اهـ وانظر الى قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سببا
صالحا كالنكاح والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل ان يكونه محالا
عليك الاقرار من لا عليك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الا تخلى يجوز ولو اقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا عليك المقذوف العفوع والقاذف ولو
قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط المحر كما في حيل التنازخانية من حيل
المداينات اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وقرعت عليه لو اقر
المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جبه له غيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لا تسمع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي المحبة لتي ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأه فانه يتوقف كما في حيل الحاوي القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك
لا يجني لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في
البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانية
ملك ايها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند لما في التنازخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون ادعى
على رجل مالا وأنتبه وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولوانه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جاز اقراره في القضاء اهـ وفي البرازية معزيا الى حيل المحصاف قالت فيه ليس
لي على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا للشافعي اهـ
وفيما قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعي عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجماع اقرار ابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو اقر بقبض ماله منه اهـ فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله فيه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اهـ لان هذا في خصوص المهر لظهور انه
عليه غالب او كلا متان في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكر في البرازية بعده أيضا ادعى

عليه مالا ودينونا ووديعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سرا وأقر الطالب في
العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس
لورثته أن يدعوا على المدعي عليه وأن يبرهنوا على أنه كان لمورثنا عليه أموالا لكنه
بهذا الاقرار قصد حرمنا لا نسمع وأن كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا
فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرمنا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع
أهـ لكونه متهمافي هذا الاقرار لتقديم الدعوى عليه والصالح معه على يسير
والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينافيها أيضا ما في البرازية أقر فيه
بعد لامرأته ثم أعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعتق باطل وأن كذبوه فالعتق من
الثالث أهـ لأن كلامنا فيما إذا انقاه من أصله بقوله لم يكن لي أولا حتى وأما مجرد
الاقرار للوارث فوقوف على الإجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض دين منه أو إبراء
الافى ثلاث لو أقر بآلاف وديعة المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة
أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كداني تخفيض الجماع وينبغي أن يلحق
بالثانية إقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس
فيه إثارة لبعض فاعتنم هذا التحرير فإنه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير
عسلا عبرة له بنقل كلامهم وفهمه أن النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما
سمعته وقد ظهر لي أن الاقرار منه بيان الشيء الفلاني ملك أبي أو أمي وأنه عندي
عارية من زلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
لأنه فيما إذا قال هذا فلان فليتأمل ويراجع المنقول وفي جنائيات البرازية
ذكر بكرا شهد المجرور أن فلانا لم يكن جرحه ومات المجرور منه أن كان جرحه
معروفا عند المحاكم والناس لا يصح إسناده وأن لم يكن معروفا عند المحاكم
والناس يصح إسناده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة
أن فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لأن القصاص حق الميت الخ أهـ وقد
نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) ونظيره ما إذا قال المقذوف لم يقتلني
فلان أن لم يكن قد قتل فلان معروفا يسمع إقراره والا لا أهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
إسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في اليقظة
وغيرها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي المحاكم من باب الاقرار

في المضاربة ولو أقر المضارب ببيع ألف درهم في المال ثم قال غلطت أنها خمسة مائة لم يصدق وهو مضاف لما أقر به اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلغا في سكون الاقرار للوارث في الهبة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه في الصغر أو البلوغ فالقول للمدعي الصغر كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند إلى حال المجنون فإن كان معهودا قبل والالا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر أو كذبه يقبل كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الهبة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد إلى زمن الهبة قال في الخلاصة ولو أقر في المرض الذي مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في محضه وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن إلا بقدر اثبات وفي العبادية لا يصدق على استيفاء الثمن إلا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه اهـ وتعامه في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب إذا أقر بالرق لأمان فصدقه المقر له صح وصار عبده إن كان قبل تأكيده بالقبض أم بعد قبضه القاضي عليه بعد كامل أو بالقصاص في الأطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتعامه في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق إلا في خمسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولاه عتقه أقرب بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل إلا ببرهانه كذا في البرازية وظاهر كلامهم أن القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على أنه حر فإنه يقبل لأن القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديده كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فإنه لا يسمع دعوى أحديه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء بالنسب مما يتعدى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر عبد المجنون أنه ابنه فصدقه ومنه يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك أنه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهرب تصديق المولى وفي اليتيمة من الدعوى مثل علي بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى أن هذا الميت كان أبي وأنبت النسب عند القاضي بالشهود أن أياه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

النسب ويقول له الوارثون بين ان هذا الرجل المذموم مات نسك أمك هل يكون هذا
دفعاً فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقرحة صحة الاقرار الافي
مسئلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبداه الافي مستثنين فلا
يصح ان يكون مديونا أو مكاتباً كذا في المتن الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال
على عبد أو دارفانه غير صحيح كافي البرازية (ثم قال) على من شاة الى بقرة لا يلزمه
شئ سواء كان بيته أولاً اه اذا أقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قال لأدري له على
سدس أو ربع فانه يلزمه الأقل كافي البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه
الشيطان الافي الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان
له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما
في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا
أقر بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كافي التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
لعدم قصد ما كافي مهور البرازية واذا أقر بأن له ما في ذمته كسوة ماضية ففي
فتاوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان
ادعت اطلاقاً وقضاء ولا رضاء لم يسمعها لا يقوط ولا يسمعها ولا يستفسر المقر اه يعني
فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها قضاء أو رضاء فيلزمه اللهم الا اذا صدقت
المرأة انها بغير قضاء أو رضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه
هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أي النية وكذا الايداع
والإعارة وكذا القذف والسرقه اه (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية
الامور بمقتضى ما صدقها في الفروع مانصه) ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف
وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت
طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولاً والا فان نوى وقتين
فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق ولو نوى الضرب
والحساب فكذلك وكذا في الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولوا أقرب حق أو شيء قبل تفسيره بماله قيمة والقول للمقرع بمنه ولا يرد عليه ما لو أقرب بدراهم فانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه اختلافاً في قيل أقله انسان فيدعي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلاثة ومليه يبنى الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولذا قال في السكزوان قال أخذت منك ألفاً وديعة وهلك وقال أخذتها غصباً فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اه وقد نقلنا بيته في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفاً وربحت فيها عشرة آلاف فقال المصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للسالك كافي اقرار بالزيادة يعني لئلا يتركه بالاصل وهو عدم الغصب اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فالقول للمشتري في أخذ أرسه اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الاصل ما في التهمة وغيره ما لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في العينة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والمينة بينة المقر له وان لم تقم بينة وأراد استقلالهم فله ذلك اه (ثم قال) وخرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطع يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكاً وان كان قائماً فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لما قطعت يدك وأنت أمتي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظردقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار لو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده معتقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بعدم الضمان في الكل وقال لا يضمن اه وقد
 نقلنا هذه العبارات في المجنبايات أيضا (وقال في قاعدة الأصل في الكلام المحققة
 مانصه) ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه
 لم يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف زرع
 فلان أو غرس أو بنى وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهو وللقراه (وقال في خاتمة فيها
 فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثانية
 مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
 وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال
 له ع-لى ألف في ظنى لا يلزمه شيء لانه للشك اه (ثم قال في الفائدة الثالثة
 في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فادعى
 مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة فاعول للصاب لانكاره الضمان
 والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم النجاسة وكذلك أتلف لحم طواف
 فطوب بالضممان فقال كانت ميتة فأتلفته لا يصدق ولا يشهد أن يشهدوا انه
 لحم حتى يحكم المحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان
 وهو لو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع
 فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدو وان فاته يقتل ويقول كان القتل
 لذلك وأمر الدم عظيم فلا يسهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم
 في المال بالكول وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمين واحدة في المال
 وبخمسين يمين في الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب
 المجنبايات (وقال في القاعدة السادسة العادية محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر
 والموصى والمحالف وكذا الاقرار برتبى عليه أى العرف الا فيما يذكروا به
 في مسائل الايمان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المبحث
 الرابع العرف الذى تحمل عليه الالفاظ المتماثلة والمقارن والسابق دون المتأخر
 مانصه) وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف
 الغالب ولذا لو أقرباهاهم ثم فسرهما انها زيوف أو بنهرجة يصدق ان وصل وان
 أقرب بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زيوف وصل
 أو فصل وصدقاها ان وصل وان أقرب بألف غصبا أو ودعة ثم قال هي زيوف يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم
فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه يشره للحال فقيده العرف قال
في البرازية من الدعوى معزيا الى الا ماشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة
أحدها أروج لا تصح الدعوى بالميين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حر وفي البلد نقود
مختلفة حر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا
الكلام على ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب
الحرام الحلال مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بعين أو دين لو ارثه
ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي الجمع من الاقرار لو أقر لو ارث مع
اجنبي فتكاذبا للثمرة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أي الممل ان بين المقر سييا صالحا
وولد لاقل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به
وان لم يبين له سببا اذا جاهد به لاقل المدة في الادعى وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة
في البهائم اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ولا يصح
اقرار السكران بالمحدود والمخالصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب
المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب مانصه)
وفي اقرار القنية قال لا تحرى عليك كذا فادفعه الى فقال استترز انعم أحسنت
فهو اقرار عليه ويؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له
قبول ويرتد برده اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عند بيعه
أو رهنه أو دمه بجناية اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته
أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عند بيع
زوجته أو فريه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أنقضى به مشايخ ممر قد خلافا
لمشايخ بخاري فيمنظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في مسائل
شئى كما فعل في الكنز والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام التامى والمجاهل
مانصه) وقالوا واستام جارية متقبة أو ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف

قبل يعذر اذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقبل لا والعقد الاول وقالوا يعذر
 الوارث والوصي والمتمولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت المخلع ثم ادعت الثلاث
 قبله تسمع فاذا برهنت استردت البديل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدّى البديل
 ثم ادعى الاعناق قبله تسمع واستردا ابرهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصي ثم ادعى
 انه وقع بغبن فاحش وقال لم أعلم تقبل ولو افي باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي اقرار
 اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل اقر أن لغلان عليه حنطة من سلم عقدها بينهما
 ثم انه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمقر
 معروف بالجهل هل يلزمه اخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه
 (وقال قبله) اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين
 خطأه باقضاء الاله لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والافرار بالحدود والمخاسمة والاشهاد على شهادة
 نفسه اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان
 أو مكتوبا الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد سحره وكذا اقراره
 بجناية موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بخلافه بخلافه بخلافه بخلافه
 الاذن والمجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى
 ابراه عامنا ثم أقر بعده بالمال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود
 لما في جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى
 المدعي ثانيا انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراء
 أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الافرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه اه وفي التارخانية من كتاب
 الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على
 ثم أشهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه
 شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا
 (وقال آخر أحكام المحارم مانصه) «فائدة» يترتب على النسب اثناعشر حكما الى أن
 قال وعدم صحة الوصية عند المزاجعة ويلحق بها الافرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الأقرار بها ففي أقرار البرازية كتب كتابا فيه
 أقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الأول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون
 أقرارا فلا تحمل الشهادة بأنه أقرار قال القاضي النسفي إن كتب مصدرا مرسوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على أقراره كالأقرار كذلك وإن لم يقل أشهد على -
 به فعلى هذا إذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد ذلك على - كذا يكون
 أقرارا لأن الكتاب من الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكاملا والعامّة
 على خلافه لأن الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخرس يشترط أن يكون
 معنونا مصدرا وإن لم يكن إلى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود ثم أن يشهدوا به
 وإن لم يقل أشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول السكاتب أشهدوا
 على بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه إن علموا بما فيه
 كان أقرارا وإلا فلا ١٥ وقد نقلنا بقية في كتاب الطلاق وكتاب الدعوى والعق
 (ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصك بكتابة الاجارة وأشهدوا ولم يجر العقد
 لا ينعقد بخلاف ذلك الأقرار والمهر ١٥ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 واختلفوا فيما لو أزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو أقرار به وقبل
 هو توكيل ولا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها
 بعده وقبل لا يقع وإن كتب الاذنوى الطلاق ١٥ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صك بخط يده أقرارا
 بمال أو وصية ثم قال لا نسأشهد على من غير أن يقرأه وسعه إن يشهد الخ وقد نقلنا
 بقية في كتاب الوصايا فراجع ١٥ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وفي كافي
 المحاكم من الأقرار لاحق لى قبله ببرأمن العين والدين والكفالة والاجارة والمحد
 والقصاص ١٥ وبه علم أنه يبرأمن الاعيان في البراء العام ١٥ وقد نقلنا بقية
 ذلك في كتاب الصلح فراجع ١٥ (ثم قال) ثم قال فيها اى القنية لو قالت المهر الذى
 على زوجي لو احدى لا يجوز أقرارها به أى ولا يعتبر بماله كالعدم الاضافة ١٥
 شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصه مانصه)
 ومنهاتة - ديم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة
 في المرض ١٥ (وقال في آخر الغر الثالث مانصه) «فاثدة» اذا بطل الشيء بطل ما فى
 ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه

أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن
 الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده
 إلى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه)
 * الأقرار أي أقرار لا بد من تكراره فقل الأقرار بالزنا والأقرار بالدين على غير ظاهر
 الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لتلك
 الرواية اه (ثم قال في فن الالغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة
 فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت
 ويرجع المدعي على الغرماء لتسديدهم وكذا في الإجارة والمضاربة والعارية
 والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات ونقلناه هذه المسائل في أبوابها (وقال في
 فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * إذا ادعى شيئاً باطلاً فاحيلة لمنع
 الخصم أن يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية
 فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو
 صبح الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث العتق مانصه) أعتق أحد عبديه ثم
 قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الأقرار فإنه لا يتعين الآخر
 لأن البيان واجب فيه ما فكان تعييننا إقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أنحو المؤلف في تكليفه للفن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصه)
 لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير أنه لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت أنها ابنة أب الزوج وصدقها الأب
 ثبت النسب وبطل النكاح والفرق أن الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينفيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق أنها بالأقرار به بعد الثنتين تريد إبطال
 حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا الأقرار ولو
 كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو
 أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق
 أن إقرارها غير مبطل ههنا وقته وبطل في الفصل الأول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب القبط (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس من الفرق) * كتاب
 الاقرار قال غيره لي عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا حقا
 أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
 صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على
 به جازا قراره وان لم يقرأ عليهم ولم يأمرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
 الكتاب محقق فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك
 ألفي درهم ألفا لوديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب
 المال بل المالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهلك
 الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للقر والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان
 وهو الاخذ ثم ادعى نوجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
 وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب محمد أو نسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
 مانصه) السكران كالصاحي الا في الاقرار بالحدود والمخالصة والردة الخ وقد
 نقلنا بقية في كتاب الحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
 الكل من الكل باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
 بقبض عشرة دراهم جادا وقال متصلا الا انه لا يوفى لم يصح الاستثناء لانه استثناء
 الكل من الكل كما لو قال له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار
 لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
 مسألة لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل
 اعتناقه كما في اقرار التخصيص اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه)
 ولا يفرد بحكمه مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد
 فيها في الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
 مانصه) وفي اقرار النزائية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى
 بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
 في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديقاً لأن التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا إذا أشار إلى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا ذلك يصح ولو لم يكن مشاراً إليه لا يصح للجهالة اهـ (وقال في كتاب
القضاء أيضاً مانصه) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام فحول الحق إلى قبله الاضهان
الدرك فإنه لا يدخل فيه إلى أن قال وما إذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عاماً بان أقر أنه
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في المحابنة وبحث فيه الطرسوسي بحثاً
رده ابن وهبان الخ فراجعوه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجازات البرازية أن الإبراء العام إنما يمنع إذا لم يقر بأن العين للدعي فإن أقر
بعده أن العين للدعي سلمها له ولا يمنع الإبراء اهـ (ثم قال) أقر أنه ثم ادعى أنه
شراء بلا تأخير يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه
حادث بعد الإبراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى بعد
الإبراء العام لا يحق حادث بعده فيجب جواب حادثة أقر أن في ذمته لغلان كذا
وأبرأ عاماً ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فإنه تسمع دعواه
وتقبل بينته ولا يمنعها الإبراء العام لأنه إنما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول
قاضخان في الصلح أنه لو برهن بعده على إقراره قبله بأنه لاحق له لم يقبل ولو
برهن بعده على إقراره بعده أنه لاحق له وأنه مبطل فيما ادعى يقبل اهـ يدل على
ما ذكرناه من أن إقراره بعد الإبراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كقول منه بالف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على إقراره المكفول له وهو
يحبذ أنها قسار أو تمنع من قبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي برئاً وانما
لا تقبل البيعة على الإقرار لأنها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض
لأن كفالته إقرار ببحثها اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) من عمل إقراره قبل بينته
ومن لا فلا إذا ادعى اثراً أو نفقة أو حضنة فلو ادعى أنه أخوه أو جده أو ابن ابنة
لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجية والولاية بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من
مواليه وتعامه في باب دعوى النسب من المجمع اهـ (وقال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الافي وارت مقر بدين على الميت فتقام البيعة
للتعدي وفي مدعي عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة

فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها
مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئته مع
اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الافي
مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية من باب الى جامع
البرعزى لو خصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام
البيئته عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للوصى له فانها تسمع البيئته عليه مع اقراره
ثم رأيت سابعا في اجارة منية المفتى أجردا ببيعتهما من رجل ثم من آخر
فاقام الاول البيئته فان كان الأكبر حاضرا تقبل عليه البيئته وان كان مقرا
بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء مائمه) اذا تعارضت بيئته الطوع مع بيئته الاكراه فيبيئته الاكراه
أولها في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى
الصحة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا مائمه) وذكر
في القنية في باب ما يطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى
علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح
ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نفى ان أقام
على ذلك بيئته تقبل وان كان متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال
فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية اه (وقال فيه أيضا)
طلب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من
الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها ودبعة ذكره العمادى في الفصول وفي جامع
الفصولين لكن بصيغة ينبغي اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوححة تمنع
الصحة الى أن قال وفي الاقرار لا تمنه الافي مسئلة ذكرناها في باب اه (وقال فيه
أيضا) التصديق اقرار الافي المحدود كما في الشرح من دعوى الرجاء اه (وقال
في كتاب الصلح مائمه) طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا
وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك
الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه طرية فيه فهو صحيح لسكونه اخبارا
لا تملكوا ويكون للقرولاية قبضه كافي البرازية اهـ (وقال في كتاب المداينات)
اذا أقرب أن دينه لفلان صح وحمل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
للقروبير المدينون بالدفع الى ايهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي افلان أولوالدي فانه لا يصح كافي شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى
والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره المذكور في فن
الحيل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشكاح (وقال في كتاب الحجر) ولا يصح
اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الا في الاقرار بالنسب
والاسلام والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشباه)

(كتاب الصلح)

الصلح عن اقرار يبيع الا في مسثلين في المستصفي الاول ما اذا صلح من الدين على
عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مراعاة بلا بيان الثانية لو تصادقا على ان لا دين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اهـ ويزاد ما في الجمع لو صلح من شاة على صوفها
يجزه بغيره أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كافي
الشرح مع ان يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة
الوولوجية أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين لا اخذ صح وله الرجوع أجلت
امراة الغنم بين زوجها بعد المحول صح ولها الرجوع استعمله المدعي عليه فأمهله
المدعي صح وله الرجوع اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
قد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذا نزاع اهـ وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة
المينة ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال
اليتيم على انكاره اذا صلح على بعضه ثم وجد المينة فانها تقبل ولو بلغ العبي

واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايلاء والابراء فأنكر فصاحبه ثم
برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لاقتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو
برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد
الصلح باطل كما في العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجعول فليحفظ ويجعل على فسادها
بسبب مناقضة المدعى لالتزك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
صحح لايته وكذا صلح الوارث مع الموصى له بيمينين الامة صحح وان كان لا يجوز
بعمه ويمايه في حيل التتار خاتمة اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب
الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح والابراء عن المسال يكون
اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
يرفع النزاع في الدنيا لا في العقي الا اذا قال صاحبك على كذا وبرأتك عن الباقي
الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
صاحمه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة الغل كافي الخلاصة اذا استحق
المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة
كالقصاص والعق والنسكاح والمخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
المنافع الا في دعوى اجارة كما في المستمضي لا يصح الصلح عن المحذور لا يقطبه
الا حد الفذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخاتمة اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) صلح الهبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
الوالي لان الغالب حبسه ظمما كما في البرزنية الصلح يقبل الاقالة والنقض
الا اذا صلح من العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فأنكر فصاحمه ثم ظهر بعده
ان لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحة بكتاب الصلح (قال المؤلف
في القاعدة الرابعة المشبهة بطلب التيسير مانعه) فسهل الامر باباحة الانتفاع بملك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحا أو كله
 ابراء وتحتاج اقتراده بمينه جوزنا الصلح على انكاره (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضعه (يقول جامعه) قال شارحها نقلا عن الخانية
 بعد قوله في طريق العامة مانعه فان خاصه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعامة لان الامام يملك الاعتراض فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخانية في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب المجنابات أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ
 العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل من كان له العطاء له مالا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء باثبات الامام لا يدخل فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلنا ذلك في كتاب المجنابات أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما
 يتعين منه وما لا يتعين مانعه) والصحيح تبيينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانعه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العتق ومانعه) هي أقسام لازم من
 المجانين البيوع الى ان قال واصلح اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والغاسد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقولنا من الغاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار المتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانعه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقبعة أى فى التركة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقية فى الفرائض (ثم قال)
الثانية عشر المالك أما العين والمنفعة معا وهو الغالب أو العين فقط أو المنفعة فقط
كالعبد الموصى بمنفعته أبدأ وبقية لا وارث الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا بقية فى كتاب الوصايا فراجع (وقال فى بحث القول
فى الدين مانعه) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن
دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابراءك عن دعوى
هذه العين صح البراء فلا تجمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من
دعوى هذه لم تجمع دعواه ولا يثبت ولو قال ابراءك عنها أو عن خدمتي فيها فهو
باطل وله ان يختصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافى المحاكم
من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والمدين والكفالة والجاراة والحد والقصاص
اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان فى البراء العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار
(ثم قال) لكن فى مداينات القنية افرق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
عن جميع الدعاوى وكان لازوج بذرى أرضها وأعيان قائمة فالحصاء والاعيان
القائمة لا تدخل فى البراء عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراء العام الشفعة
فهو مسقط لما قضاء لادبانه ان لم يقصدها كفى الولو الجمية وفى الخيانة البراء
عن العين المغصوبة ابراء من ضمانها وتصرأمانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح
الابراء وتبقى مضروبة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها اه
فقولهم البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابراء والا فلا يبرأ
عنها السقوط الضمان صحيح أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتخصيل والعين حاصلة اه وقد نقلناه
فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية ما فى الذمة
لا يمتنع الا بالقبض ولذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان
لشريكه أن يشاركه ويصح تقريره على ان ما فى الذمة لا تصح قسمته اه وقد
نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفن الثالث مانعه) فائدة اذا بطل
الشئ بطل ما فى ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
قالوا وأبرأه أو أقره ضمن عقد فاسد فسد البراء كفى البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب المدعى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) ونخرج عنهما مذ كروه في البيوع
 الى أن قال وماذ كروه في الشفعة لوصالح الشفع بجال لم يصح لكن كان اسقاطا
 للشفعة مع ان المتضمن للاسقاطا صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الالغاز مانصه) * الصلح * أي صلح
 لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البطل اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل مانصه) * المحادي والعشرون
 في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
 صالحها على غير اقرار فالمال عليه ما ائتمنا والدار بينهما ائتمنا والا فالمال
 عليهما نصفان كالدار والمجمل في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجنبي عنهما على
 اقرار على أن يسلم لها الثمن وله سبعة ائتمان أو يقر المدعي بأن لها الثمن والباقى
 للابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكميلته للثمن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 الصلح * صلحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
 ستوقه يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو ابتكار ولو صالحه من
 الدراهم على دنائير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط
 وفي الثاني صرف قضاء ز يوفاء عن جبار قائلا نفقهها فان لم ترج ردها فلم ترج له
 أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع
 لم يكن له رده والفرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
 كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
 حقه في رده اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 صالحت المنكوحه تزوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مائة لا والفرق
 ان السكني حق الله تعالى وفي حال قيسام الذكاح حقها فكذا النفقة وكذا
 لو شترت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المبتوتة حال العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للغي لا الالفاظ مانصه)
 ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاطا لما في مقتضاه عدم اشتراط القبول
 كالابراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
 أعيد وجد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين اهـ وقد

نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال فيه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها كحق الشفعة فلوصالح عنه بمال بطل ورجع به ولو صالح المخيرة بمال
لغنتاره بطل ولا شيء لها ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها يلزم ولا شيء
لها اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
العبد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى متى الاصيل
وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخسائية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب
الجناسات (وقال في كتاب القضاء في بحث الابراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
الوارث الوصي ابرأه ما بان اقراره قبض تركه والده ولم يبق له حق فيها الا ستوفاه
ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركه أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض
جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل ديناً سمع كذا في الخسائية
وبحث فيه الطرسوسي بحدارته ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابراً عما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الا صلح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
البرازية الخامسة الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع المدعى كما في دعوى
البرازية الخ فراجع اهـ وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال ايضا في كتاب
القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى
في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اهـ
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد قال المجراني في الخزانة قال أبو
العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنه داراً بنصه
على أن لا يكون له بعد موت الأب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن إيمان أحد
أصحاب محمد بن شعاع البخني وحكي ذلك أصحاب أحمد بن الحارث وأبو عمر والطبري
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

﴿كتاب المضاربة﴾

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة
فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أو عكسه فله المضارب
فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كفاي الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء
لا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كفاي البزارية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والا اذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يقيّد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيئه تصرف أو لا
كفاي الهداية يصح نسي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضاً اذا قال له
اجعل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نسيه الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه
عن السفر عمل نسيه الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المتعلقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف
في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانعه) ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أنى بالفين وقال هما أصل وربح
لارب المال اه لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وكذا في مقدار رأس المال اه وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعد ذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه مانعها عن شراء كذا لان
الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك أنها اقترض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاخذ لانهما اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اه وقد
نقلنا بقيقته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيه
وما لا يتعين مانعه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اه (وقال في أحكام العقود مانعه) وجائز من المجانبين الشركة والوكالة
والمضاربة اه (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانعه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فللعامل أجر مثل عمله الا في مسألة ذكرناها في الفوائد اه (وقال في فن

(الافاز مائه) * المضاربة * أى مضارب يقرم ما أنفق من عنده فقل اذا لم يبق من
 ما لم يبق يده شيئا (وقال أيضا في فن الافاز مائه) * الوديعة * أى رجل ادعى
 وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
 المتروكة وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي
 دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديتهم وكذا في الاجارة والمضاربة
 والعارية والرهن وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال أخوان المؤلف في تكملة ألفن
 السادس من الفروق) * كتاب المضاربة * لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا
 أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وعمل بعه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
 الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفي حق جواز
 البيع بالمكيل خلاف عند الامام جاز لا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
 أو غصبا حازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الغير أن يقض الدين ويعمل
 مضاربة جاز بالإجماع والفرق أن الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
 المضاربة لأن الدين يقتضى بأمانه ساقط القرض لثبوت الملك للداين بخلاف
 الغصب والوديعة لأنهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
 جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس أن السكوت
 عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لأنه تمام ملكه أما عن نصيب المضارب
 فيمنع للجهالة والله سبحانه وتعالى الموفق اه (وقال في كتاب الشراكة مائه)
 اختلاف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة
 القول للموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني من
 كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الفاظ مائه) ولو شرط رب المال
 للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اه (وقال في
 كتاب الاقرار مائه) وفي كافى المحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو أقر
 المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسة مائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالاستعير والمستأجر لا في الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
 والمستبضع اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الاضباع ولا الايداع والاضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا معي كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا معي والبضاعة كالضاربة الآن المضارب يملك البيع والمستبيع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نهى على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فأذن لعبد المضاربة فانه يمكنه ما ذوننا في ذلك النوع خاصة وقال السرغسي الاصم عندي التهم كافي الظهيرية اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الهبة)

هبة المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا وهب له أمي لا نفع له وتلقاه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة بملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا ساطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالهبة للصحة للتسليم وينفرد على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كافي جامع الفصولين وليس منه ما اذا أقر الدائن أن الدين اقلان وان اسمه طارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تملك كما يكون للقمر ولاية قبضه كافي البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات ونقلناه به في كتاب الوكالة وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الوالدية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال) لا جبر على الصلوات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية الى من الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى به بعدموت الموصى مع انها صالة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صالة شرعية وكذا الوارث الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء لا صدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوارث يجب على الناظر تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صالة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فقيه شائبتها اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للحقة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الاولى

لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الهبة فلا توقف على النية قالوا الوهب ما زاحمت
 كما في البرازية وليكن لولفن الهبة ولم يعرفه الم تصح للأجل ان النية شرط لها وانما
 هو لغة شرطها وهو الرضاء وكذا لو أكره عليهم الم تصح بخلاف الطلاق والعتاق
 فانما يقربان بالتلقين من لا يعرفهما الا ان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو أكره
 عليهم ما يقربان اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البرازية دفع لآخر
 عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرص وقال الآخر هدية فالقول للدافع اه لان
 مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفعها اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب الغصب (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
 المحرم المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام
 في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى المجائر اه (وقال في القاعدة الثالثة الا يثار في القرب
 مكره مانصه) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
 الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة قال يثار أفضل والا فالانفاق على نفسه
 أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المخطوط ايضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 مانصه) ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعه ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع
 اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند
 قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 العبدان مانصه) واذا أهدى للعبي شيء وعلم انه له فليس للوالدين الا كل منه
 لغیر حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويصح قبضه للهبة اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجرأ ايضا (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
 اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه
 الا اهداء اليسير من المأذون والحياة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمجر (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما يتبعين مانصه) ويتبعين
 في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حق

في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البزازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه)
 ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 هي أقسام لازم من المجانين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
 من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى
 أسباب التملك المعاضات المالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
 الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
 ما وهب للعبد وقبله بخير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره اه (ثم قال)
 كما وهب اذا رجع الواهب فيه اه أي فانه لا يصح الرجوع الانراض بهما
 أو يحكم المحاكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه)
 المحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا اطلعه على قبضه فيكون
 وصيه لا قابض الموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات المحاسبية لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للوهاب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتض لعدم صحة الرجوع عن التسليم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم
 قال) وفي هبة البزازية وهب له ديناً على رجل وأمره بقبضه جاز استحساناً وان لم
 يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز والبنت لو وهبت
 مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لانه
 هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض دين غيره ليكون له
 ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا خرب بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر
 الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً
 ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
 فيها لو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه ولا يعتبر قبلها
 لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
 الاجتماع من غير الدين مانصه) ولو وهب لهم أي لثلاثة في سفر جنب وحائض
 وميت قد رماه يكفي لاحدهم قالوا الرجل أوله به لان الميت ليس من أهل القبول

للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجال قال مولانا وهذا المجواب انما يستقيم على
 قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض
 كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الطهارة (وقال في بحث
 ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبض بخلافه له الرجوع فيها عند عدم
 المسامحة بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الالفاز
 مانصه) * الهبة * أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي
 أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم
 اليه وجب عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن
 الحمل مانصه) * الثالث عشر في الهبة * ارادت هبة المهر من الزوج على انها ان
 خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا
 ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيجن له
 دين وأراد السفر على انه ان مات ببرأ المديون والافهوعلى حاله يفعل ذلك اهـ وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لمان لم تهينني صداقك اليوم فانت طالق
 فالحيلة أن تشتري منه ثوبا ما غروفا بغيره ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يحنث اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح
 مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها
 ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقى من قبض صداقها فكان اذا دالة
 بخلافها في الموهوب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس
 في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان
 لم يعلم المعنى بالتلفين بخلاف البيع والهبة والايارة والاقالة والفرق ان تلك
 متعلقة بالالفاظ بلا رضاء بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أخوه المؤلف في تكتماته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكرام مانصه) أكره
 على بيع أو شراء ولكنه سلم طائعا جازا البيع وفي الهبة والصداقة لا يجوزاه والفرق
 انه عقد لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع
 بعد العقد فلائ لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى وقد نقلنا بقبته في كتاب الاكرام
 فراجعه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ينقذ
 النكاح بما أفاد ملك العين للحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما

في هبة الخائسة حتى لو قال متعتك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا يمتد
 به اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه
 في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا
 يلزمه المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب
 البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع
 الام ويجوز هبتها ولا تجوز هبتها بد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يقبضها في حق الرجوع في الهبة اه (ثم
 قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب اه (وقال ايضا في كتاب
 البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان
 ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب المداينات
 (ثم قال في البحث المذكور مانصه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبة مع ذكر
 البذل اه (ثم قال) وخرج من هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلا
 ثمن اه (ثم قال في البحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب
 اللفظ ابتداء الى جانب المعنى فكانت بينهما انتهاء فتثبت أحكامهما من الخيارات
 ووجوب الشفعة اه (وقال ايضا في البيوع مانصه) القولية تسلم الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
 لو هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان الى الدافع بما ضمنهما وكذا من كان بعينه وفي العارية والهبة لا رجوع
 لأن القبض كان لنفسه وبتمامه في الخائسة في فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة شهد أحدهما بالله والآخر بالعطية تقبل اه (وقال فيه
 أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان
 قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلغا في اشتراط العوض اه
 (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها
أواستولدها وبرهن تقبل ويستردها والمقر كذا في ييوع الخلاصة والبرازية اه
وقد نقلناه في كتاب الييوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالابراء
عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الابراء ومنها
لوشهد أحدهما بالهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبان في
العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه
أيضا) وفي مداينات الغنية حالاتنا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء
ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ
ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
الاخيرة نظريته كره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح وكتاب الموالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
أو اجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها الى كل شهر بكذا اه (وقال في كتاب
الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
ولم يميز الغريم كان ملكا لموصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كماله ملكه
الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فلا غريم ابطاها ويبيعه القاضى فما
فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الأحكام الا في
ضمنان الغرور للغير فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للشترى على الشفيع
كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع الخ فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
اه وقد نقلناه في كتاب الييوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع اه (وقال
في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقل بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة ذلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فثمرته
وجود الملك في المحل الخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة القصاص
لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التخليك كذا في اجارة الوالدية اه

* (كتاب المدائيات) *

وفيه مسائل * البراءة عن الدين * اذا قال الطالب المطلوب لا تعلق لي عليك كان ابراء
عاماً كقوله لاحق لي قبله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
وهو المختار كافي القنية البراءة يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المختار المحال
عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه
فرده لا يرتد كما في النزاية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم فرده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من
مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم
قال) البراءة لا يتوقف على القبول الا في البراءة عن بدل العرف والسلم كما في
البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) البراءة بعد قضاء الدين صحيح
لان السقاط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما أداه اذا أبرأه
براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما اذا أطلقها
كذافي الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
لوعلق مطلقاً بما يبرأه عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأه براءة
اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
في الجمع خلافاً في صحة ابراء المختار المحيل بعد المحوالة فابطله أبو يوسف بناء
على انها نقل الدين وصحة محمد بناء على انها نقل المطالبة فقط اه وقد
نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وفي مدائيات القنية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع ان يرجع عليه بما تبرع
به اه ويفرغ على ان المدينون تغني بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
البراءة من الدين فانه يكون مضموناً بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه وقد
نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامعهم) وقوله يكون مضموناً صوابه لا يكون مضموناً
كما في شرحها (ثم قال) ومنها الوكيل بقبض المدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه
كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان

على الميت بخلاف الوكيل يقبض العين كما في وكالة الوالو الجمية اه وقد تغلنا في
كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل منها لو وهب
المعتال الدين من المال عليه رجعه به على المحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة
كذلك اه وقد تغلنا في كتاب الكفالة والمحالة (ثم قال) ومنها توفيقها
أى الهبة على القبول على قول بخلاف الابراء اه وقد تغلنا في كتاب الهبة اه
(ثم قال) ومنها الوشهد أحدهما بالهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل
لا يقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين اه وقد تغلنا في كتاب الهبة
وكتاب الدعوى (ثم قال) الابراء عن الدين فيه معنى التخليك ومعنى الاسقاط فلا
يصح تعليقه بشرط بل هو شرط للاول نحو ان أدبت الى غدا كذا فأنت برى من
الباقي واذا وصيتي كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت برى من
كذا على ان تؤدي الى غدا كذا وتقام تفاريقه في كتاب الصلح من باب الصلح
عن الدين وللاول يرتد بالرد للثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابراء عن
المجهول للثاني ولو قال الدائن لديونية أبرأت أحدكم صلح للثاني ذكره في فتح
القدير من خبير العيب ولو أبرأ الوارث مدين ورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا
فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تعليكا لان الوارث لو باع عينها
قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به في كتاب الاول اه وقد تغلنا
في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المدين ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
الى جانب الاسقاط ولو نظرا الى جانب التعليك لم يصح كالأوكافه بان يبيع
من نفسه واستشبه كل بانه طامس لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح الكنز من باب تقويض الطلاق اه وقد
تغلنا في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض برنفع حرام فكره للرتين
سكنى الدار المرهونة باذن الزاين كما في الظهيرية اه وقد تغلنا في كتاب الرهن
(ثم قال) وما روي عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
جدار مدينه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للسالك في جهة التعليك
فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدافع الا اذا كانا من
جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا
من نفسه فان كان التعيين مفيدا بأن كان أحدهما حالا وبه رهن أوبه كفيل

والآخر لامع والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب الكفالة (ثم قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الا في القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المدين المستقرض فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فأجله المشتري السادسة بدل العرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه ألف قرض فباع من مقرضه شيئاً بألف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للغرماء كذا في الجامع اقرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان بمجود فانه يلزم تأجيله كما في مصرف الظهيرية وفيما اذا حكم بالكي يلزمه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مديانات القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزائنة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لادبائه اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجية اسكن في خزنة المتساوي المتوى ع الى انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يمه لم يمه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مديانات القنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال أستاذنا وله ثلاث حل احدها اشراء شيء موقوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيء موقوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغيرها قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب المحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اداقضاء قبل حلول الاجل يحبر الطالب لان الاجل حق المدين فله أن يسقطه هكذا ذكره الزيلعي في كفاية وهو أيضا في المخانية والنهاية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروطا عليه في بولاق فلقبه الدائن في المعيد فطالب تسليمه فيه مسقطا عنه

مؤنة الحمل الى بولاق فقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليحه بالصعيد ولكن نقل
 في القيمة قوانين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المديون
 بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت به في المحادثة
 المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقل لا يتيسر له برقي الصعيد
 اذا أقرب بأن دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيله عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقروبر المديون بالدفع الى أيهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فإنه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والقيمة وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى
 والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في الحمل منه
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
 للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تنفع المقاصة بدين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
 سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان أحد
 المحقين جديا والاخر ديثا لا يقع التقاض بالاتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) عند رجل وديعة وللدفع عليه دين من جنس الوديعة لم يصر قصاصا
 بالدين متى يجتمعوا وبعد الاجتماع لا يصر قصاصا ما لم يحدث فيه قبض او ان في يده
 يكفي الاجتماع بلا قبض لا يصر قبض وتقع المقاصة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ
 قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
 في المحيط من باب دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المداينات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبت
 بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانعه) وهذا فروع لم أرها
 الا أن الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل عدم مانعه) وفي البرازية
 دفع لا نوعين اثم اختفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول للدافع اه
 لان مدعي الهبة يدعي البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة المحاجة

تنزل منزلة الضرورة الخ مانصه) وفي القنية والبغية يجوز للحاج الاستقراض بالربح
 ٥١ وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أي
 الاستقراض بشراء شيء يسير بمن غال بالتراضي من المقرض ليتوصل به إلى الربح
 لا الربح المحض لانه حينئذ يكون رباً محضاً كذا في شرحها وأفاد أبو السعود نقله عن
 البيهقي عدم جواز الأخذ بالضرورة تندفع ببسع العينة وذلك أيضاً في قاعدة
 ما حرم أخذه حرم إعطاؤه وقوله يبيع العينة أي لما في القنية لأبأس بالبيع التي
 يفعاها الناس للقرض من الربا قال عين الأئمة الكرابسي هي مكرهة وذكر الباقي في
 تفسيره انها مكرهة عند محمد وعند الامام وأبي يوسف لأبأس به قال الزنجري خلاف
 محمد في العقد بعد القرض أما إذا باع ثم دفع الدراهم فلا بأس به بالاتفاق اه كذا
 في شرحها (وقال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه)
 منها الوجوه عادة المقرض برد ما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلاً لعادته منزلة
 الشرط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم في حاشية أبي
 السعود نقله عن البيهقي نعم يحرم اظهر ما في شرح الطحاوي للاستيعبابي حيث قال
 المعروف بالعرف كالشرط باللفظ اه وفي شرحها نقله عن البيهقي عن الغانية
 ولو تسموا على بيع الحجر أو الرابا لبقى بالحمل فهذا مريح في المسئلة بأنه يحرم اه
 (وقال في البحث الرابع العرف الذي تحمله اللفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصاً المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
 لو استقرض ألفاً واستأجر المقرض لمحظم آة أو ملعنة كل شهر بعشرة وقيمها لا تزيد
 على الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتمارف العام ولم يوجد
 وقد أفتى الاكابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الاجارة
 (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها أيضاً ما قاله المديون
 تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المال حالاً فانه يبطل الاجل كما في الخيانة
 وغيرها مع أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفردهم وعما يخرج عنها
 لو أسقط الدائن الجودة فانه يصح لانها حنه كما في الخيانة اه وقد ذكرنا بقية هذه
 العبارة في كتاب الرهن فراجعهم (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استيجل

بالشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه مانسه) ونخرج عنها مسائل إلى أن قال الثالثة لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اهـ وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ مانسه) ولو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام النامي مانسه) ومن مسائل النسيان لو نسي المدينون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان غصباً يؤخذ به كذا في الحائنة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقد وما يتبع منه وما لا يتبعين مانسه) والصحيح تعيينه في الصرف إلى أن قال وفي الدين المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب اليبوع (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانسه) ومنها الدين يسقط بالبراء اهـ (وقال في أحكام العقود مانسه) وجاز ثمن المجانين الشركة إلى أن قال والقرض اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانسه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بأقبض أو بالتصرف وفأدته ما في السبازية يباع المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويباع المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على أنه يملك بنفسه القبض وإن كان مما لا يتبعين كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وإن كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اهـ فليتأمل في مناسبة التعاليل للحكم اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقبل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من العمل الثامن والعشرين لو استغرقها الدين لا يملكها بآث إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبريح وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط التبريح أو الرجوع يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك أبنا وقتنا وديننا مستغرقاً أداه وارثه ثم أذن للفقن في القحارة أو كاتبه لم يصح أن يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وإنما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
 جاز ولو اقسمه وهاتم ظهر دين محيط أولاد التركة والقسمة ولوارث استخلاص التركة
 بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمسال منصرفيه
 فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراث أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البزازية
 استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب القراض (ثم قال فيه أيضا) المحادية عشر في استغراق المالك
 الى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم
 لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في بحث
 القول في الدين) وعرفه في المحاوي القدسي بانه عبارة عن مال حكمي يحدث
 في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما أو بغيره واستيفاءه لا يكون الا بطريق
 المقاصة عند أبي حنيفة مثله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا
 للمشتري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري
 عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينيا وقد وجب للبائع على المشتري
 عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
 فالتقيا قصاصا وتفرع على ان طريق ايقائه انما هو المقاصة انه لو أبرأه عنه
 بعد قضاءه صحيح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المدائيات من
 قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان دينيا صحيحا
 وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببطلان الكتابة لانه يسقط بدونهما
 بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الكفالة وفي كتاب
 الرهن فراجعهم (ثم قال) ومنها صحة الأبراء عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان
 والأبراء عن دعواها صحيح اهـ وقد نقلنا بقيته ذلك في كتاب الصلح فراجعهم (ثم
 قال) الثالث قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان لان الأجل شرع رفقا
 للتخصيل والعين حاصلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (ثم قال) «فوائد»
 الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا لارأس مال السلم وبدل الصرف
 والقرض والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في
 شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لالدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له مدين بسبب واحد فقبض احدهما
 نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح تغريمه على ان ما في الذمة لا تنفع قسمة
 اه وقد نقلناه في كتاب الصلح تبعا للمثون (ثم قال) الثالثة الاجل لا يحل
 قبل وقته الا ان يموت المدين ولو حكما بالعاق مرتدا يدار الحرب ولا يحل يموت
 الدائن وأما المحربي اذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي وأما المجنون فظاهر كلامهم انه لا يوجب
 التحول لامكان التحصيل بولييه الرابعة الحال يقبل التأجيل الا ما قدمناه
 والجملة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد مائدت عنده
 أصل الدين أو ان يحل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين
 فيصح ويكفي المال على المعتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد الزوم الا ان يذر ان لا يطالب به الا بعد شهر أو اوصى بذلك وشرط
 التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجهولا
 جهالة فاحشة فلا يصح التأجيل الى مهيب الربح ومجهي المطر ويصح الى المحصاد
 والدياس وان كان البيع لا يجوز بغير مؤجل اليها في الاصح كذا في الفرية
 * تنبيه * قال الدائن للمدين اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر
 بالاطلاق الحكم الرابع لا يصح عليك من غير من هو عليه الا اذا سطره على قبضه
 فيكون وكلا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للوهاب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليم اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 وفي منية المتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة
 وأمره بقبضه فقبضه اجزا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة
 البرازية وهب له دينار على رجل وأمره بقبضه جازا استحسانا وان لم يأمره لا ويصح
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازا اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال)
 والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض
 صح والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مديونات الفرية قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لاخر بخلافه ولو اعطى
الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان
القضاء على هذا فاسد او يرجع البائع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر
الذي لي على فزوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه (يقول جامع) أي ولا يعتبر تقليد
لعدم الاضافة اه من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الاقرار (ثم
قال) ونخرج عن تقليد الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما
أشار اليه الزياي منها اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) ونخرج ايضا
الوصية لغير من هو عليه فانها جائزة كفي وصايا الازارية اه وقد نقلناه
في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
تقليدكم من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبد بعهده ولم يعين المبيع
والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما وأجمعوا على انه لو وكل مدونه
بان يتصدق بعهده فانه يصح مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة
(ثم قال) ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من الاجرة يصح وقد أوشحناه في وكالة
البحر اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر مانصه) وقهرمه
على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان الدين مؤجلا اه وقد نقلناه في الحظر
(وقال في بحث ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع
فيها عند عدم المسامح بخلافه مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث
ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح ابراء الاول من
الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال
في بحث ما افرق فيه الوكيل والوصي مانصه) ويصح ابراؤه ما عدا واجب بعدهما
ويضمنان وكذا يصح حطهما واثابتهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعدهما
اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الحيل من بحث الهبة مانصه)
أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالمحيلة أن
يبدها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فتدبره بخيار الرقبة وان ماتت
فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على انه ان مات يبرأ المديون
والافهرو على حاله يفعل ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن الحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء مانصه) لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرضه وقد قلناه في كتاب اليبوع (وقال في فن التحيل مانصه) السادس عشر في المداينات * الحيلة في ابراء المدينون ابراء باطلا أو تأجيله كذلك أو صلحه كذلك أن يقر الدائن بالدين لرجل يشق به ويشهد أن اسمه كان عارية ويوكل بقبضه ثم يذهبها إلى القاضي ويقول المقر له أنه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه مدنا واجبر عليه في ذلك فيصبر القاضي عليه ويمتنع من قبضه فإذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صلح كان باطلا وانما احتج إلى حرق القاضي لأن المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفيذ للحيلة فتنبه فإنه يفعل عنه ثم قال المحقق بعده وقال أبو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءته وهبته لأنه لا يرى التجرجار في الحيلة في تصويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كتابي أو المحوالة أو أن يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان أو يصلح عمال على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد إذا أراد المدينون التأجيل وخاف أن الدائن أن أجله يكون وكذا في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة أن يقر أن المال حين وجب كان مؤجلا إلى وقت كذا إذا أراد أحد الشرعيين في دين أن يؤجل نصيبه وأبى الآخر لم يجز الا برضا فالحيلة أن يقر أن حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا إلى كذا ولو أراد المدينون التأجيل وخاف أن يكون الطالب أقرب بالدين لغيره وأنخرج نفسه من قبضه فالحيلة أن يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من دركه من قبله من اقرار تلجئة أو هبة أو توكيل وتعليك وحدث أحدهم يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضامن حتى يخلفه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه وإذا احتال بهذا ثم ظاهر أنه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه إلى أجله وحيله أخرى أن يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم يمثل الدين للطالب مؤجلا فإذا خاف كل واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فإذا أقر أحدهما امتنع الآخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بأن للشاهد أن يشهد وإن قال له المقر لا تشهد وجوابه أن محله فيما إذا يقبل له المقر لا تشهد على

المقرأما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى
(ثم قال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عليه فانه لا يصح اتساقا على الاصح
أن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب
انه كان مؤجلا عليهم ما يقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا والا فدخل الدين بموته
فيومر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المديون لا يحمل على كفيه اه (وقال في فن المحيل في بحث الوكالة مانصه) المحيلة
في صحة ابراء الوكيل عن الفتن اتساقا أن يدفع له الوكيل قدر الفتن بطريق
المهبة ثم يدفع المشتري الفتن له اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن
السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء
والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والمهبة والاجارة والافالة
والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ لا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال أسوأ المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق في كتاب الصلح
مانصه) قضاء زيوفا عن جياذ قائلا أنفعها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها
اه وقد نقلنا بقية في كتاب الصلح فراجع (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب
الزكاة مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع
لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء
وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه
يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على
الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والمهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخمانية اه
(وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب
الدين لمن عابه كان ابراءا للعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه
في كتاب المهبة (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) ولو صاحجه عن الفقه على
نصفه قالوا انه اسقاطا للباقي فقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد
صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكل به فأت
الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث
ان كانت الكفالة بالارحى يحمل الاجل عندنا كذا في المجموع اه (وقال في كتاب

(القضاء) الأصح أنه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) القول قول الاب انه أتفق على ولده الصغير مع العيين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبت الام كما في نفقات الحنانية بخلاف ما لو ادعى الأنفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون اذا ادعى الايغام لا يقبل قوله الا في مسألة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المسأل على يدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعتها مع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعهما الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيان في شرح المتظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح السكندر ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفعة اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيمينته فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بيمينته كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال) وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال فلوقال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت له لم يصدق اذا أخبر بما لا يملك انشاء فكان متهماً وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينه ما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون تقضى بأمرها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يريد في الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا في شرح السكندر في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامة الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) عليك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو أراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يجز ولو أقر أنه حين وجب وجب وجب وجب لا يصح اقراره اهـ (وقال في كتاب الهبة مانصه) تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالمعتمد الهبة للتسلط ويتفرع

على هذا الأصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يحز ولو كان وكيله بالبيع
 كما في جامع الغصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن أن الدين لعلان وإن اسمه طارية
 فيه فهو صحيح لكونه اخباراً بالتمليك ويكون للقر ولاية قبضه كما في البرازية اهـ
 (وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع إذا ادعاء وكذبا فان كانت أمانة
 فالقول له وإن كان مضموناً كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضاً)
 ولو دفعها المودع إلى الوارث بلا أمر القاضي ضمن إذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن
 مؤتمناً ولا فلا إلا إذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بدين المودع ضمنه إلى الصحيح
 ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث وعلى الميت دين اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضاً) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها لجميع
 مات ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالمخصص كذا في الأصل أيضاً اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية
 إلا إذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصي له بالثلث وهذا
 إذا كانت بالتراضي أما إذا كانت بقضاء القاضي لا تنتقض تنتقض بظهور وارث
 واختلفوا في ظهور الموصي له اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 المحظر) الغش حرام فلا يجوز إعطاء الزبوف لداش ولا العروض المغشوشة بلا بيان
 إلا في شراء الأسير من دار الحرب الثانية في إعطاء المجعل يجوز له إعطاء الزبوف
 والمستوفاه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص
 يجب للميت ابتداء ثم ينتقل إلى الوارث إلى أن قال ونقض ديونه منه لو أنقلب مالا اهـ
 (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الاجارات) *

وفي ايضاح السكرماني من باب الاستمناع والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة فان
 اجازها المالك قبل استيفاء العقود عليه فالاجرة وإن كان بعده فلا وإن كان بعد
 استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب
 والمستقبل للمالك اهـ الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر إلا إذا أمكن اخراج
 الغاصب بشقاعة أو حياية كافي القنية والتاريخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) التمكن من الانتفاع يوجب الإبراء في مسائل الأولى أنه
 إذا كانت الأجرة فاسدة فلا يجب الإباحة الانتفاع كما في فصول العمادى
 وظاهر ما في الأسعاف إخراج الوقف فغيب أجرته في الفاسدة بالتمكن الثانية إذا
 استأجر دابة للركوب خارج المصر فغيبها عنده فلا أجر كما في الخاتمة بخلاف ما إذا
 استأجرها للركوب في المصر فغيبها عنده ولم يركبها الثالثة إذا استأجر ثوبا كل يوم
 بدافق فامسكه سنين من غير لبس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لولبسها التفرق كما في
 الخلاصة ويتفرع على الثانية أنها لو هلكت في زمان أمساكها عنده يضمنها لأنه
 لما لم يجب الإجراء يمكن ما ذوقنا في أمساكها بخلاف ما إذا استأجرها للركوب
 في المصر فهلكت بعد أمساكها كما في فروق السكر ييسى الزيادة في الأجرة
 من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لم يصح والحط والزيادة
 في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كالأورخصت أو غلت
 وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان كانت العين وقف فان كانت الأجرة فاسدة
 أجرها الناظر بلا عرض على الأول إذا لحق له لكن الأصل وقوعها صحيحة بأجرة
 المثل فإذا ادعى رجل أنها بقين فاحش رجع القاضى إلى أهل البصرة والأمانة
 فان أخبروا أنها كذلك فمضوا والواحد يكتفى عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا
 الخاتمة وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد أنها بأجرة المثل كما في
 أنفع الوسائل والأمان كانت أضرارا وتعتالم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل
 فاختار قبولها فيفسخها المتولى ويمضيه القاضى وان امتنع المتولى ففسخها القاضى
 كما حره في أنفع الوسائل ثم يؤثرها القاضى من زاد فان كانت دارا أو حائونا عرضها
 على المستأجر فان قبلها فهو اللاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن أول
 المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها أضرارا فلا بد من البرهان عليه وان
 لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت أرضا فان فارغة عن الزرع فكالدرا وان
 مشغولة لم تصح إيجارها الغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على
 المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو فرس فان كان استأجر مشاهرة فانها
 تخرج لغيره إذا فرغ الشهران لم يقبلها والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع
 لا الوقف أو يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجب لغيره وانما تضم
 عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما إذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد عليه

أحد فلهما تولى فسخطها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كفاي
 الصغرى هذا ما حارزته في هذه المسئلة من كلام مشايخنا اه وقد نقلنا
 بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا فسخ العقد بعد تهييل البدل صحها كان
 العقد أو فاسدا أو للمجهل حبس المبدل حتى يستوفي البدل ذكره الزيلعي في البيع
 الفاسد مصرحاً بأن للمستأجر حبس العين حتى يستوفي ما ماله ولا يخالفه ما في آخر
 اجارة الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو
 فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين
 الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب
 فلصاحب الورق فسخطها بلا عذر وأصله في المزارعة قرب البذر الفسخ دون العامل
 ومن اعذارها المهوره للفسخ الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخطها من
 بيعها الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعين عليه
 الفعل كقفل الميت وحمله ودفنه والاجازت صح استئجار قلم ببيان الاجر والمدة
 آجر الغاصب ثم ملك نفذت اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر
 أرضاً لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استئجار ماريق للروان بين المدة استأجر
 مشغولاً وفارغاً صح في الفارغ فقط آجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر
 نصراي مسلماً للخدمة لم يجز ولغيرها جاز كالاستئجار لكتابة الغناء أو لبناء بيعة
 أو كنيسة استأجره ليعمده أو ليعتطب أو وليستسقي جاز ان وقت استأجره زوجته
 لغمر زجله لم يجز استأجره لارض شاة لارضاع ولده أو جديده لم يجز استأجره الى مائتي سنة
 لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه
 فهي عارية المستأجر فاسدا اذا آجر صحها جازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل
 فيها كل شهر يكسبها فهي فاسدة ولا أجر ويغتمها ولو ليزين بها جازت ان وقت ولا
 يجوز اجارة الشجر والسكرم بأجر على ان يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصوفها
 ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى
 شد الثياب عليها أو الدابة وبعدها لان المنفعة المقصودة منها الفرة دفع غزلا الى
 حائك لينسجعه له بالنصف فسدت كاستئجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط
 كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطمين الدار ورميها وتقليق الباب وادخال
 جذع في سقفها على المستأجر لا يجوز الا استئجار لاستيفاء المحمد والقصاص استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطالب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا
 في حافرة لم يعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير
 الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة عسير ان شاء أخذه
 واعطاه أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 أعطاه بحسابه من المعنى استخدمه بعد جدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك عمل
 أحد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فللعامل النصف قصر
 الثوب المتخوذ فان قبله فله الاجر والا فلا ولا كذا الصباغ والنساج لا يستحق
 الخياط أجر التفصيل بلا خياطة الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد
 الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لضيقه ان
 أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا أجرت دارها من زوجها ثم سكنها فيها
 فلا أجر من دلتني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجر له ان دلتني على كذا
 فلك كذا فله فله أجر المثل للمثل لاجله وفي السير الكبير قال أمير السرية من
 دلنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية وظاهره وجوب المعنى والظاهر وجوب أجر المثل لئلا عقداجارة هنا
 وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي
 والسماور والحمام ونحوها جائزة للساجدة السكون في الاجارة رضاء وقبول قال
 الراعي لا أرضي بالمعنى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرغى لزمته وكذا لو قال
 لساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ما سعى الاجرة للارض كالخراج
 على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
 الاجر بتخليتها استأجره لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة
 في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
 وعشرون فكان ربع العمل استأجره لحفر قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
 فلا أجر له بيع كذا وذك كذا فباع له أجر المثل متى وجب أجر المثل وجب
 الوسط منه اكثرهما بمثل ما يتكاري الناس ان متفاوتا لم تصح والاصح داري لك
 هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)

أجرته بغير شيء فاسدة لا عارية اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) أجبر
 القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف في المشترك ومحلّه عند
 عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى في سائر الاذن
 فان بلبن فله رقبته وان بنى بها فلا لا ضمان على المحامي والتباني لا يضمن
 به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) تفسد اجارة المحال لطعام
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجر زمن
 التعطيل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على
 المستأجر أو باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروبة أجرة جمال
 حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 عن العمل في اليوم الثاني أجبره نزع بيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولكن يجبر
 المستأجر لليبس وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطح ونحوها لان المالك لا يجبر
 على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكنسائه ورماده لا تفرغ
 البالوعة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى
 اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر أو من مستأجره للمؤجر لا تصح
 ولا تنقض الاولى النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جاز اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) أجرها ثم أجرها من غيره فالثانية موقوفة على
 اجارة الاول فان ردها بطلت وان أجازها فالأجرة له استأجره لعمل سنة فحضي نصفها
 بالعمل فله الفسخ تنفس الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
 طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليعمل الاصلح لايت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان برهن
 المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا حسم
 لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثنا المدة يجبر ان فسخها
 فلم يمولى أجر ما مضى وان أجازها فالأجر كله للمولى ولو بلغ اليتيم في اثنا المدة لم يكن له
 فسخ اجارة الوصي الا اذا أجر اليتيم فله فسخها أجر العبد نفسه بلاذن ثم أعتق
 نفذت وما عمل في رقه فلولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته وابعاقه عذر للمستأجر
 في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا عدم حذقه ادعى نازل الختان ودخل

الحمام وساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجرو واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقداره فالقول لصاحبه وباعذه الاجر بحسبه الا أن يكون الاجر مسالمه اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا في صحته وفسادها فالقول المدعى
 الحق قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مستثنين أن يؤثرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا
 ككتابه كذا في البرازية اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والمجص والمجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابالية مانعه) وأما المعاملات فأنواع فاليبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانعه)
 ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار فوصل بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينارا اه ولم أر مثله
 لامحاسبنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الرباه
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أن أداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لأجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أفتى المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتمد
 ما أفتى به المتأخرون من المجاوز اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل عدم مانعه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ولقد قدمنا شرعت الاجارة له لوجع

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز ولننا الأجرة على منفعة غير موصدة من
 العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في أجرة البزارية اهـ (ثم قال) القاعدة
 الرابعة من الخامسة المحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
 جوزوا الأجرة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز أجرة بيت بمنافع بيت
 لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف اهـ (ثم قال) ومنها جواز
 الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائتها
 وشربة السقا اهـ وقد قلنا ذلك في اليموع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
 العامة محكمة ما نصه) ومنه أجرة الغنم اهـ (ثم قال) ومنها في استئجار الكاتب
 قالوا المجر عليه والحياط قالوا الخياط والابرة عليه عملا بالعرف وينبغي أن يكون
 الكحل على السكك على العرف ومن هذا القليل طعام العبد فانه على المستأجر
 بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر سدت كما في البزارية
 بخلاف استئجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف
 ويفرغ على ان علف الدابة على مال الكهادون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
 حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البزارية اهـ (ثم قال) المبحث الثالث القاعدة المطردة
 هل تنزل منزلة الشرط قال في أجرة الظهيرية والمعروف عرفا كالشرط بشرط اهـ
 وقالوا في الأجر ان لو دفع ثوبا الى خياطة ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يعين له أجرة
 ثم اختلفا في الأجر وعدمه وقد جرت عادته بالعمل بالأجرة فهو - هل ينزل منزلة شرط
 الأجرة فيه اختلاف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
 حريفا له أى معاملة له فله الأجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفا فله هذه
 الصنعة بالأجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبارا لظاهر المعتاد قال
 الزياي والفتوى على قول محمد اهـ ولا خصوصية له مانع بل كل صانع نصب نفسه
 للهل بأجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القليل نزول الختان ودخول الحمام
 والدلال كما في البزارية ومن هذا القليل المعدل للاستغلال كما في المتقط ولذا قالوا
 المعروف كالشرط قولي المفتي به صارت القاعدة كالشرط صريحا اهـ (ثم قال)
 وحين تأليف هذا المجلد ورد على سؤال فيمن أجره مطبخا للطبخ السكر وفيه فخر اذن
 للمستأجر في استعماله فقلت وقد جرى العرف في المطابخ بضمها على المستأجر
 فأجبت بأن المعروف كالشرط فصار كانه صريح بضمها عليه والعارية اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبيدي
 في العسارية وجزم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لندن نقل بعده فرع البرازية
 عن اليتامى (ثم قال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اهـ ولكن
 في البرازية قال أعرفني هذا على انه ان ضاع فأننا ضامن له فأعاره فضاع لم يضمن
 اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في انشاء تجهيز الاب بفته
 مانصه) كمن دفع ثوبا الى قصارية قصره ولم يذكر الاجارة فيحمل على الاجارة
 بشهادة الظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجارة الى داخل
 الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة منية المفتي دفع غلامه الى
 حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجرة على أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ
 الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل
 فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان
 يشهد للمولى فيأجره مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه اهـ ومما بنوه على
 العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجروا حارسا وكره الباقون فان الاجرة
 تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وغمامه في منية المفتي وفيها لو دفع غزلا الى
 حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبوليث وغيره للعرف اهـ (وقال
 في البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ اتماهاو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف
 ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال وفيه فرع على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر
 المقرض لمحفظ مرة أو مائة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيها ثلاثة
 أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا لعرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة
 للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد أفتى الاكابر
 بفسادها اهـ وقد نقلنا في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية
 وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بغير منسه فالاجارة فاسدة ويجب أجر
 المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلث
 ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي
 أيضا والقوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ
 (ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فرارا من الربا فيبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخارى اعتادوا الاجارة العاوية وهي لا تمكن في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وماضاق على الناس امر الاتسع حكمه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلال والمحرام غلب المحرام المحلال مانه) * فتم * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراكهما في أنها ميسلان بالشروط الفاسداه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فإنه يصح في الشهر الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر ناسا جالين فيجوز له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا تخالف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلا اه (ثم قال) ومنها لو شرط الواقف أن لا يؤجر ورقه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لانها زاد على المشرط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الصفقة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كتاب البيوع (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانه) وكذا تصرف الراهن والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع لمحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على المالك لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم المالك تغويت عين على الاتحراه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانه) ونصح الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانه) وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقاله اه (وقال في أحكام العقود مانه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والاجارة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد منها اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر في باطله كما اذا استأجر أحد المشرىكين شريكه لمحمّل طعام مشترك ويجب أجر المثل في فاسده اه (وقال في أحكام القسوخ مانه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط الى أن قال وظهور المبيع مستأجرا وأمره ونال الخ وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع (وقال في أحكام

(الكفاية مانصه) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدوا ولم يجر
 العقد لانه عقد بخلاف صك الاقرار والمهر اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس
 العـقد وانما يملكها بالاستيفاء أو بالتسليم منه أو بالتجديد أو بشرطه فلو كانت
 عبدا فاعتقه المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عقده لعدم الملك وعلى
 هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لأنها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان
 المبيع عين موجودة فالمحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر
 لا تصح اجارته من المؤجر اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
 ملك المؤجر لعله فهمى أى المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما لعين والمنفعة
 معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته
 للوارث وليس له شيء من منفعته ومنفعته للموصى له المح أن قال وليس للموصى له
 الاجارة الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب الوصايا فراجع (ثم قال) * تنبيه *
 قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما
 المستأجر فيؤجر ويعبر بالاختلاف باختلاف المستعمل اهـ وقد نقلناه بقية ذلك
 في كتاب الامانات فراجع (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فاقى
 العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحة قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة
 كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو
 نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد ما أعد له لانظر المستعبر
 لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ الاجارة لانتقال
 الملك الى غيره المؤجر كالوثة قبل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة واجارة
 الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اهـ وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسعيتها النصفة
 المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتى به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من
 بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياء ليس له انواجه عنه لانه صار مال كالرقبة
 كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال)

في بحث القول في الدين مانصه) ولو وكل المستأجر بأن يعمّر العين من الاجرة يصح
 وقد أوضحنه في وكالة البحراهم وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) تجب في مواضع أحدها الاجارة في صور ومنها
 الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فعليك
 كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشتري العين للاجير اعمل كما كنت
 ولم يعلم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 الصانع معروفا بتلك الصناعة وجب أجر المثل على قول محمد وبه يفتي ومنها في
 غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم أو وقفا أو معدا للاستغلال على المفتي به
 اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
 المستأجر الى شربان حمل أكثر من المشرط فانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان اهـ (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
 فانه يترك بأجر المثل الى ان يستقصده اهـ (ثم قال) «فروع» الاول قولهم
 في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقبض أو الرضاء والا فلا
 أجر كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان
 كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغاسم بالغ الثالث
 يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان
 متغافوا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر
 المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة
 وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب
 الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب
 وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد منا حكم زيادة أجر المثل في الفوائد
 اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التاقيت يغسده ويصعبها ويملك
 العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو احنم أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ
 بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك
 الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انفسخت اهـ وقد

تقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل والوصي مانصه)
ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) ولو استأجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل
وهي في الخيانة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا
اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله سم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزائن لو أجز الموقوف عليه ولم يكن
ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فاتفق لم يرجع على أحد فكان
متطوعا فقلت لان الاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وأجزه الاشجار
طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقطضي القاعدة ان لا يطيب لثبوت الاذن
ضمن الاجارة اه وقد نقلناه في البيوع (وقال في فن الانفاذ في بحث الوقف
مانصه) أي وقف أجره انسان ثم مات وانقضت فقبل الواقف اذا أجره ثم
ارتد ثم مات فانه يصير ماله كالورثة وتنسخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال في فن الانفاذ من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسح الاجارة
باقرار المؤجر بدين ما المحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل
للاخيرة الاكثر اه (وقال أيضا في فن الانفاذ مانصه) * الوديعة * أي رجل ادعى
الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث
بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقتضى
القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة
والمضاربة والعارية والره اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن
الحيل مانصه) * السابع عشر في الاجارات * اشتراط المزمة على المستأجر يفدها
والحيلة ان ينتظر الى قدما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمر المؤجر بصرفه اليها
فيكون المستأجر وكيلًا بالاتفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الابحثة
ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستأجر
له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم يدفع الى المستأجر ويأمره بالاتفاق
في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل مقدارها في يد عدل اه وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصة بأجرة معينة وأذن له رب العرصة في البناء من الاجر جاز واذا اتفق في البناء استوجب عليه قدر ما أنفق قبلتيان قصاصا ولو اذن الفضل ان كان والبناء للآخر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلفا وقبل للآخر وقبل للمستأجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر أو لا ثم يوجره وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلبسة فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة أن يكون بعيته أو بأكثر أو بتقصان يسير اشتراط خراج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراط المرمة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذن بصرفه وفيه ما تقدم في المرمة اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المرمة الاجارة تنفسح بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان لا تنفسح بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشرين نين يزرع فيها ما شاء وما يخرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عين نفط أو قير أو زبدان تكون للمستأجر يقر بها انما للمستأجر عشرين نين وله حق الانتفاع عشرين نين فيجوز اذا أجر أرضه وفيها نخل فأراد ان يجعل الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب المال جزأ من الف جزأ من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانعه) يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان ذلك متعلقة باللفاظ لا بالرضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في كملته للفن السادس فن الفروق مانعه) كتاب الاجارة استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التأيد يطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انه قد حاطت الدار المؤجرة لا يملك الفمغ بعيته المالك بخلاف ما لو انهدمت كلها والفرق ان انه قد حاطت لا يفتقر المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال الامير ان قتلت هذا الفارس فلك كذا فقتله فلامنئى له ولو قال كل من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ما سمي والفرق ان القتل جهاد والاستئجار عليه لا يجوز بخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمحى ولو انقضت المدة يبقى بأجر المثل حتى يحجز والفرق انه في الاول
 لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل استأجرة دابة
 ليركبها خارج المصر فبسيها في بيته فهلكت ضمن ولو ليركبها في المصر لا يضمن
 والفرق ان هذا المحبس في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن مأذونا وفي الثاني يوجب
 فكان مأذونا اه (وقال اخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب العارية مانصه)
 استأجرة دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن
 يركب والفرق ان رد المستأجر على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد
 نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه)
 لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة
 رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جمعة الثوب وجاءه مفسورا هل
 يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل أخطأت فقال
 لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل المجرود استحق
 والا لا اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) يصح استئجار الحاج
 عن الغير وله أجر مثله اه وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كما في شرحها
 (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للمال والمضاف
 ينعقد الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف
 لو قال آجرتك غدا أو اذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليةها
 وتصح اضافتها اه (ثم قال فيه أيضا) وفي الخيانة تصح اضافة فسخ الاجارة
 المضافة ولا يصح تعليقه اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة
 لا يعيى الانسان بها غلبا تايد معنى في التدبير على المختار فيكون مديرا مطلقا
 وفي الاجارة مفسدا الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم
 معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع
 والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة اه (وقال في كتاب الوقف) الناظر
 اذا آجر ثم مات فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع
 الربع له فانها تنفسخ بغيره كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق
 المتون يخالفه اه (ثم قال) اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى

إذا كان العاقد ناظرًا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر تجهل الاجرة
 كافي النية وشي عليه ابن وهبان اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بالاقل وفيها
 اذا كان النقصان يسيرا اه (ثم قال فيه أيضا) شرط الوقف يجب اتباعه الى
 أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا تقاضى المخالفة
 دون الناظر اه (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم أنه قد كثر في زماننا
 اجارة الارض مقبلا ومراجا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم يربح ماء النيل ولا شك
 في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كافي اجارة
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البنائة أى لغير الزراعة فهو البناء
 وقمرس الاشجار ونصب الفسطاط ونحوها وفي المراج وقع القدير من البيع
 الفاسد ولا تجوز اجارة المراعى أى الكلا والمجسلة في ذلك أن يستأجر الارض
 ليضرب فيها فسطاطا أو يجعلها حظيرة لغنمه ثم يستريح المرحى وذكر الزبيح المجسلة
 أن يستأجرها لايقاف الدواب أو منفعة أخرى اه فراجع اه (ثم قال في كتاب
 الوقف أيضا مانصه) وتختام البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمعلم يصح
 تخليتها على الاصح كافي المخاتمة والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهى كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيفضل بينه
 وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احيا مال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال أيضا) الدور والحوائط المسبلة في يد المستأجر يحسبها بقين فاحش نصف
 اجرة المثل أو نحوه لا بد من أهل المجسلة بالسكون عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 المحاكم أن يأمر بالاستعجار بأجرائه ويجب عليه تسليم زودا لسنين الماضية
 ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة عليه وانما هي على
 المستأجر واذا ظفر الناظر بحال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 قضاء وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجماركية في الاوقاف لها شبه
 الاجرة وشبهه الصلة وشبهه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحمل للاغنياء الخ فراجع اه (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) لا تنفع الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مسئلتين ما اذا أجرها

الوقف ثم ارتد ثم مات بطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا أكر أرضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا أكر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عايشه لم يضمن كفاي التارخانية الخ فراجعهم (وقال
في أول كتاب اليسوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعهما في الرهن فاذا ولدت المهرهونة
كان رهنهما بها بخلاف المستأجرة اه (ثم قال) ولا يتبعهما في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الحجة لانها تجوز للعديم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للحنى لا الالفاظ مانصه) وتنعقد الاجارة
بلفظ المنة والتملك كفاي الخنائية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية اه
(وقال فيه أيضا مانصه) الثراء اذا وجد نفاذ اهل المباشرة نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الغضوى ولا شراء الوكيل الخالف ولا اجارة المتولى أجير الا الوقف بدرهم
ودانق بل ينفذ عليه م والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة للتميم وتبطل الزيادة
كفاي الغنية الا في مسألة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرأيا أكثر من أجرة المثل
فان الزيادة باطله ولا تقع الاجارة له كفاي سير الخنائية اه وقد قلنا في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال أيضا في اليسوع مانصه) العقود تعمد صحتها
القائدة غالا يفيده لا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كفاي
الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب اليسوع في بحث كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كفاي النزائية اه
(ثم قال فيه أيضا) من باع أو اشترى أو أكرم ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو أكر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد قلناه
في كتاب الوقف (ثم قال أيضا في كتاب اليسوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلق به
حق عيذر لم يرفع الفساد الا في مسائل أكر فاسدا ما أكر المستأجر صحيحا فلا قول
نقصه او المشتري من المنكره لو باع صحيحا فلا منكره نقضه والمشتري فاسدا اذا أكر
فلبايع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد قلناه في كتاب النكاح ونقلا لبعضه
في كتاب الاكرام (وقال في كتاب الكفالة في بحث الضرر ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملكك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فأنهم ابرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بعناه وفي العارية
والهبة لارجوع لأن القبض كان لنفسه وقبضه في الخمانية في فصل الغرور من
اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليقين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن
قال واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتمام البيعة
للمتعدى الى أن قال ثم رأيت سابعاً في اجارة منية المغنى آجوداً بعينها من رجل
ثم من آخر فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضراً قبل عليه البيعة وان كان
مقرراً بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائباً لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فبيعة الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب اليسوع (وقال فيه أيضا) المجاهرة في المنكوحه تمنع الهبة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الهبة في العين أو في الاجرة كهذا أو هذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا استأجر المولى عبده
من نفسه لم يكن اقراراً بحريته كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤثر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلما دأب حسمها وان تضرر الزوج ولو أقر المؤثر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعها بقضائه وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولو المجمية اه وقد
نقلناه في كتاب اليسوع (وقال في كتاب المدائيات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أراه لا يزدل الضمان ~~كالمستعبر~~ والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستحجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
وعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذا تصح
اعارته ما هو أقوى من الابداع وقيل لا لان الامن لا يسلمه الى غيره عاله وانما

جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع
فان قيل اذا أعار فقد أودع قلنا نعم لا قد صدق والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤجر وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا اجرة له الا الوصي والناظر فيدفعه فان بقدر
اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في المحانية ومن هنا
يعلم انه لا أجر للناظر في المستغف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجرة الباقى
بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استيجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لو جعل للكفيل أجرة لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة بأجرة مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن اذا
استأجر الرهن اه (وقال في كتاب الامانات ايضا ما نصه) المأذون له في شيء كآذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنه مسئلتان الى ان قال الثانية
حسام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما
مستأجرا بالعمارة فعمرا فلا رجوع لاستأجر على الشريك الساكت ولو عمرا أحد
الشريكين كان الحسام بلا ذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة
الولو الجمية اه وقد قلنا في كتاب الشركة (وقال ايضا في كتاب الامانات) للمعير
ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة لارضاع ولده وصار
لا يأخذ الا بمسئله الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى الطعام ولو رجع في فارس
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل وهما في
المحانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تصد ولوم
يثقت ويترك بأجر اه (وقال فيه ايضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتساوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من اليأس
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون
المجي ولو استعار بعيرا فهو عليهما كما في اجارة الولو الجمية اه (وقال فيه ايضا العارية

كالاجارة تنسخ بوث أحدهما كما في المنية اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون
 مانصه) المأذون اذا محقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع
 والشراء كما في اجارة منية المفتي اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع عني اجارة
 الغر وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها
 كذافي الولو انجسية اه وقد قلنا في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب
 مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد
 للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
 كيدت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن
 الاخر سواء كان موقوفا لسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال
 اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليهما
 كذافي وصايا القنية لا تنصير الدار معدة له باجارتها انصير معدة اذا بناها
 لذلك واشترأها له وباعداد البائع لا تنصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا
 أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
 السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنة
 ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي أن له ذلك اذا لم
 تسكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر نزع المستأجر عن
 الهبة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرتها
 للمالك يطالب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد قلنا في كتاب الوقف (وقال في
 كتاب الغصب أيضا) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في
 أرض مملوكة للمخافر فللمالك النباش عليه واخراجها وله الدية والزرع فوقها
 وان كان في أرض مباحة فمن المخافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض
 موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان المخافر لا يدري بأى أرض يموت
 ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون
 الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة
 الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيسار وفي مباحة فله

تضمن قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
 الحظر استخدام التيم بلاجرة حرام ولولا نعيه ومعله الا لانه وفيما اذا أرسله معلمه
 لا حضار شريركه ككافي القنية اه (وقال في كتاب الرهن) فاذا آجره المرتهن
 لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجر نرج عن الرهن ولا
 يعود الاجر اذ ارهن العين عند المستاجر على دين له مع وانفصحت اه (ثم قال
 فيه ايضا) واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له باجرة اه (وقال في كتاب
 المجانيات) قطع الحجام محمدا من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
 اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى أن قال
 الرابعة لو وصى الميت ان يؤجر الصبي لحياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 الفاسخى ككافي القنية اه (وقال فيه ايضا) تبرع المريض في مرض موته انساب ينفذ
 من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالانساع نافذ من جميع المال كذا في
 الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص المجامع الكبير من الوصايا بخلافه
 وصورها الزبلي في كتاب الغصب بأن المريض اعار من اجني وانتهى
 عليه انه اذا اجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها
 خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة يبطلان بموته فلا ضرر على
 الورثة بعد موته للانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات (وقال في كتاب الوصايا ايضا) الغلام اذا لم يكن أبوه حائكا فليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحياكة لانه يعبر بها اولادهم ولاية اجارة ابنها ولو في حجر عمته اه
 (وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الرابعة للأب
 الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
 لا يستقدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الامانات)

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في
 ثلاث الناظر اذا مات مجهولا غلات الوقف والقاضى اذا مات مجهولا أموال اليتامى
 عند من أودعها والسلمان اذا أودع بعض القنية ثم مات ولم يبين عند من أودعها
 كذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي

وذكر من الثلاثة أحدا المتفاوضين اذامات مجهولتين حال المال الذي في يده
 ولم يذكر القاضى فصار المستثنى بالتلفيق أربعة وزدت عليها مسائل الاولى
 الرضى اذامات مجهولتين فلا ضمان عليه كفى جامع الفصولين الثانية الاب اذامات
 مجهولتين مال ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذامات الوارث مجهولتين مالهما اودع عند مورثه
 الرابعة اذامات مجهولتين القته الريح في بيته الخامسة اذامات مجهولتين مالهما
 ماله في بيته بغير علمه السادسة اذامات الصبي مجهولتين مالهما اودع عنده
 محجورا وهذه الثلاثة في تلخيص المجامع الكبير للخللاطى فصار المستثنى عشرة
 وقيدوا بتجهيل العلة لان الناظر اذامات مجهولتين مال المال البدل فانه يضمنه كفى
 الخاتمة اه وقد نقتلنا هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجهول
 ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان يبينها وقال في حياته
 رددها فلا تجهيل ان يبرهن الوارث على مقالتة والام يقبل قوله فان كان يعلم ان
 وارثه يعلمها فلا تجهيل ولهذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
 يبين لم يضمن ولو قال الوارث انما علمتها فانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
 وهلكك صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركته وكذا لو ادعى
 الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
 هلكت فالقول للطالب في الصحيح كفى البرازية تلزم العارية فيها اذا استعار
 جدار غيره لوضع جدره ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يتمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
 الامين ثم ازاله لا يزول الفهمان كالاستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع
 او بالحفظ او بالاجارة او بالاستئجار والمضارب والمستبضع والشريك عنانا
 او مفوضة والمودع ومستعير الرهن وهى في الفصول الاخرى فهى
 في المبسوط اه وقد نقتلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
 تعار ولا تؤجر قيل يودع المستأجر والعارية اذ تصح اعارتها وهى أقوى من
 الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما جازت الاعارة لاذن
 المعبر والمؤجر لا مطلق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر ولا يرهن وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما فى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما فى جامع الفصولين العامل لغيره أمانة لا أجره الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عمل الا اذا شرطوا واقف للناظر شيئا من غلة الوقف ولا يستحقان الا بالاجل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما فى الثانية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر فى المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط وفى جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى له أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره الاداوة وقتها وفى البزازية لو جعل للكامل أجر المصمغ وذكرنا زيلعى ان الوديعة بأجر مضمونة وفى الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن اذا استأجر المرتهن اه وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان فى حياة مستحقها أو بعد موته الا فى الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له فى حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق فى اللوالبجية القول للأمين مع المدين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى فى نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين اذا اخطأ ببعض أموال الناس ببعض أو بالامانة بماله فانه ضامن فالمودع اذا اخطأها بماله بحيث لا تقهر ضمها وكذا الوائفق بعضها فرده وخطئه بها ضمنها والعامل اذا سأل للفقراء شيئا وخطأ الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكاة الا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى اذا اخطأ أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضى والسهما را اذا اخطأ أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن الا فى موضع جرت العادة بالاذن بالمخاطم والوصى اذا اخطأ مال اليتيم بماله ضمنه الا فى مسائل لا يضمن الأمين بالمخاطم كالقاضى اذا اخطأ ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا اخطأ مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أن تلف المولى مال الوقف ثم وضع

منه لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القاضي فينصب
القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اه وقد نقلناه هذه في أبوابها كتاب الوقف
والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الامين
اذا هلكت الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها هلكت كذا في
الولاء الجنية وفي السبازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شيئاً من كسبه وأودعه
وهلكت عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبيد ايدام معتبرة حتى
لو أودع شيئاً وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا
ورجوعاً وعدم رجوع ونخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انساناً في دفع
الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيعة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
وللمستحق نفعين الدافع كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية جام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما
حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فلارجوع للمستأجر على
الشريك الساكت ولو عمر أحدهما الشريكين بالحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع
على شريكه بحصته كذا في اجارة الولاء الجنية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب
الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفاً طلبه
ليضرب به ظملاً ولو كانت كتاباً فيه اقرار بمال لغيره أو قبض كافي الخانية المودع
اذا أزال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع مؤقفاً فعدى بعده ثم أزاله
لم يزل الضمان كذا في جامع الفصولين المودع اذا جدها ضمنها الا اذا هلكت
قبل النقل كافي الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره
الزيلعي وتقدمت للمعير ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة
لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا تمسكها الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى الفطام
ولو رجع في فرس الغاري قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله
أجر المثل وفيما في الخانية وفيما اذا استعار أرضاً للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه
حتى تصمد ولو لم يؤت وترك بأجر اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الاجارة (ثم قال)
مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كافي المبسوط اه وقد نقلناه
في كتاب الرهن (ثم قال) تخلف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لفي
التهمة وقبل لانكاره الضمان ولا يثبت الرديين منه حتى لو ادعى الرد على الوصي

وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودیعة المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
وكتاب الوكالة (ثم قال) لو رد الوديعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم
عليها أولا وهو الصحيح واختلف الاقتصاء فيما اذا ردّها الى بيت مالكمها أو الى
من في عماله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة
بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فضلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين
المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المداينات (ثم قال) ادعى
المودع دفعها الى مأذون مالكمها وكذباه فالقول له في براءته لا في وجوب الغممان
عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذباه فان كانت امانة فالقول له وان كان
مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثاني
ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام
العمارة من العمادى استأجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون المجئ ولو استعار
بعيرا فهو وعليهما كما في اجارة اللؤلؤ الحبيبة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
وكالة البرازية المسـ تبضع لا يملك التبضع ولا الايداع والتبضع المطلق كالوكالة
المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنفسخ بموت أحدهما كما في المنية
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا
اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذب ربه في الامر فالقول لربها
والمودع ضامن به عند أصحابنا لا فلا بن أبي ليلى كذا في آثار الوديعة من الاصل
لحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
قال لا أدري ايكم استودعني وادعاهما رجلا بن أبي ان يحلف لهما ولا يثبت بعهدها
لهما نصفين ويضمن مثلها بينهما لانه أئلف ما استودع بجهله اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها

فجاءه ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل أيضا اه
 وقد نقلنا في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الامانات (قال في
 القاعدة الاولى لا ثوب الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها
 وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهل يترتب في شيء بمجرد
 النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا البس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذا البس
 ثوب الوديعة ثم نزعه ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
 القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
 لا يأتي بخلاف بين النية والمنوي مانصه) وامانة الخبائفة في الوديعة فلم أرها صريحة
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائبات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أنزال
 التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في السكز وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال
 أخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
 الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحين تأليف هذا
 المحل ورد على سؤال فيمن أجر مطبخا الطبخ السكر وفيه فحار أذن للمستأجر
 في استعماله فنقلت وقد جرى العرف في المطابخ بضمانها على المستأجر فأجبت
 بان المعروف كالمشروط فصار كأنه صرح بضمانها عليه والعارية اذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في الجوهر ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن البنايع
 ثم قال أما الوديعة والعين الموجرة فلا يضمنان بحال اه ولمكن في البرازية
 قال أعرفي هذا على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعارة فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) وفي عارية الخنائية الاعارة لا تثبت بالسكوت اه (وقال في القاعدة
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
 ونخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما قبل الاسقاط من المحقوق ما نصه)
وأما ما ليس بالازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول
الوديعة اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز لمن المجانين الشركة الى
أن قال والعارية والايديع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفي الهداية
من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن
لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر أنه كان متبرعا وذكرا ان يلى
أنه بالضمان استند ملكه الى وقت التعدى فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى
دين المودع بها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب وفي كتاب الطلاق (ثم قال)
منها الغاصب اذا أودع العين ثم هلكت عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب
فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان
ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاجارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر بما يختلف
باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك
أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاجارة ومن ملك الانتفاع ملك
الاجارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مال كالا للانتفاع فقط
وهذا يخرج على قول الكرخي من أن العارية اباحة المنافع لا تملكها والمذهب
عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا تملك
المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه
لو ملك الاجارة لملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك
ولانه لو ملكها لزم أحد الامرين الغير المجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
وهذان التعليقان يشعلان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
بأن له الاجارة وتسامه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر ما نصه)
ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمان المودع لو سافر بها في البحر
وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الانغاز ما نصه)
* الوديعة * أى رجل ادعى وديعة فصدقه المذمى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم

اليه فقل اذا اقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه
 الغرماء في قضى القضاى دين الميت ويرجع المذمى على الغرماء بالتصديقههم وكذا
 في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب
 الاقرار (ثم قال في فن الالفاظ مانصه) * العارية * أى مستعير ملك المنع بعد الطلب
 فقل اذا طلب السفينة في بحه البحر أو السيف ليقبل به ظلماً أو الظئر بعد ما صار
 الصبي لا يأخذ الا ربهها أو فرس الغازى في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء
 الدين أى مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهر مستحقه أى مودع لم يخالف وضمن
 فقل اذا أمره بدفعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعد موته اه (وقال في الفن
 المذكور في بحث الغصب مانصه) أى مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب
 اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة مانصه) أراد
 الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا لو أراد
 الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجير له لأن الاجير الواحد من عبائهم أو يرفع
 الوكيل الامر الى القضاى فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخوه المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوديعة *
 أنفق بعض الحنطة المودعة ثم رده الى الباقي فهلاك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن
 المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فحاطه بوجوب الاستهلاك
 في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد أخذت من ذلك ألفى درهم ألفاً وديعة وألفاً غصباً
 وملكك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة فالقول له
 ولو قال أودعتنى ألفاً وغصبتك ألفاً فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للقر
 والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى نوجه عنه وفي
 الثانى لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخوه المؤلف في التكملة
 المذكورة مانصه) * كتاب العارية * استعار دابة الى موضع لا يركب
 في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على
 المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال)
 للمستعير أن يعبر الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطاعة والمطابق يجري على
 اطلاقه وفي الثانى مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لو اركبها غيره تعيين حتى

لوركب هو بعد ضمن عند فقر الاسلام وقال خواهرزاده والسرخصى لا يضمن عملا
 بالاطلاق قال بجيبا الطالب اعادة التورنم فأخذته في غيبته من بيته فطلب
 لا يضمن ولورزوجته ضمن والفرق ان اعادة الدواب لا تكون للنساء وقد
 وعند القامع للاجارة وهو فعلها استعارة دابة الى مكان فجاوزته ثم ردها الى مكانها
 فهلكت ضمن ولوركب الوديعة ثم ردها الى مكانها فهلكت لا يضمن والفرق
 ان يد المودع كيد ولا كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
 الوقف) كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء ملكها ولو بنى لنفسه بلا أمره
 فهو له وله رفعه الا أن يضر بالأرض وأما البناء في أرض الوقف الخ اه فراجعه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
 بتضمن الناصر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه
 لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن تقموا في باب النفقات ان
 مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن
 واذا ضمن لا يرجع عليهم الا ان يضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى
 وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أيضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يرد ما اذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة
 الغائب فلما حضر حدد النكاح وحلف فانه ذكر في العتبية ان شاء ضمن المرأة وان
 شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه لانه غير متعد وقت الدفع وانما ظهر
 الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليهم لانه
 وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمتبرع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للغي لا الالفاظ مانصه) ونخرج عن هذا
 الاصل مسائل منها لا تعتقد الهبة بالبيع بلا ثمن ولا العارية بالاجارة بلا أجر اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفسه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
 لو هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا ما كان بمعاذ وفي العارية والهبة لا رجوع
 لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف

القاضى على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى
 المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا
 ادعى رجلان كل منهما على ذى اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر
 الآخر لم يستحلف للأنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه
 يستحلف للأنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخيانة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (وقال فيه أيضا) الجهمية في المنكوححة تمنع الصحة الى أن قال
 وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع اه
 (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن
 ابعث بهامع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعا
 الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبه انه في شرح المنظومة اه (وقال
 في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين
 والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم
 قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة
 ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كما في البرازية وفي مسألة
 ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل لا وهى
 في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا
 بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلك كات وهى
 في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع
 فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ النزاع اه (وقال في كتاب المداينات)
 عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرف قصاصا بالدين حتى
 يجتمع أى الدائن والمودع وبعد الاجتماع لا يصير ذلك قصاصا ما لم يحدث فيه
 قبضا وان في يده يكتفى الاجتماع بلا تحديد قبض وتقع القصاص اه
 (وقال فيه أيضا) أجر نكاح بغير شئ فاسدة لاعارية اه (وقال في كتاب الاجارة)
 لا ضمان على المحامي والنيابي الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر)
 مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بفاعله فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل
 فالدية على عاقلته الا في مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه

وما أعبرله وما يسع منه بلاذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما لأمالك تضمن الدافع أو لاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مالكمها وهنالم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب المجنبايات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل الهان قال الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن استفسانا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعراق لا يضمن الا في مسائل اذا جده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكما في منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لوأعله أخذه كما في الوديعة اهـ (يقول جامعه) وقوله كما في الوديعة أي كما يجوز له دخول بيت المودع بغير اذنه اذا أنكرها اهـ من الشرح وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الحكيم من الوصايا يخالفه وصورها الزبلي في كتاب الغصب بان المريض اعاز من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاجارة يطلان بموته فلا ضرار على الورثة بعده وبه للأنفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجرى في الاعيان وأما المحقوق فهنالما لا يجرى فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والحواري والودائع لا تورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الحجر والمأذون)

المحجور عليه بالسفه على قوله ما المفتي به كالصغير في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والمج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي

صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالسالم في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا
 يكفر بالاصوم حتى لو أعتق عن كفارة ظهاره صبح أى صبح العتق ونفذ ولا يميزه
 عنها ويصوم لها وتسامه في شرح منظومة ابن وهبان وأما إقراره في التارخانية
 انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اه يعنى بناء على الحجر بالسفح الصبي المحجور
 عليه مؤانداً فعله فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في
 مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه
 بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهى ملك غيرهما
 فلما لك تضعين الدافع أو لا تخذل في جامع الفصولين وهى من مشكلات
 ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليم من مال الكها وهذا
 لم يوجد كما لا يخفى اه وقد قلنا في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب الجنايات
 (ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح
 الاذن للاتباق والمغصوب المحجود ولا يئنه ولا يصبر محجوراً بما على التعيم اذن
 لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال يا يعوا عبدى فاني قد اذنت له في التجارة
 فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال يا يعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من
 فلان أو قال بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في المخازنية والامر
 بالشراء كذلك كذا في الولو الجمية فلو قال اشتر ثوباً ولم يقل من فلان ولا للبس كان
 اذنا وهى حادثة الفتوى فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
 الاذن مضارباً في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذوناً في ذلك النوع
 خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التعيم كافي الظهيرية اه وقد قلنا في كتاب
 المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذوناً
 اذا كان المولى قاضياً كافي الظهيرية السفهية اذا زوجت نفسها من كفؤ صبح
 فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض ولو اختلعت من زوجها على
 مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهية ولا الاشهاد عليه اه وقد قلنا هذه
 المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات
 وقوله وقع أى ويكون رجعي كافي شرحها (ثم قال) ولودفع الوصى المسأل الى

اليتيم بعد بلوغه سفيهاً منه ولولم يحجر عليه اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم
 قال) ولو حجر القاضي على سفيه فأطلقه أخرجنا إطلاقه لان الحجر ليس بقضاء
 ولا يجوز لثالث تنفيذا الحجر الاول خلافاً للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفه
 باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبو القاسم
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفيه محجوراً عليه بالسفه
 عند الثاني فلا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من إطلاق
 القاضي خلافاً للمجذومين ولا يشترط حضرته لمحقة الحجر عليه كما في خزائن المفتين
 ووقت حادثة حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه
 وبرهنا فلم أرفيه نقلاً صريحاً وينبغي تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من
 الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه منه ذكره في دلائل أبي يوسف على ان
 السفيه لا ينحجر الا بحجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف
 الزوجان في المهر قضى ان برهن فان برهنا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لانها
 للآبائين فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينة زوال السفه شهد لها الظاهر
 فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى وفي كتاب النكاح (ثم قال)
 المأذون اذا محقه دين يتعلق بكسبه ورقبه الا اذا كان أجيراً في البيع والشراء
 كما في اجارة منية المتي اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون
 المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ماله كالأوصى له اذا كان
 يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته
 فللغريم ابطالاً وبيعه القاضي فما فضل عن ثمنه فله واهب كذا في خزائن المفتين
 من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون
 مأذوناً قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق يا يعوا عبدى ولم يعلم
 العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
 المحقة بكتاب الحجر والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة فتجب التيسير
 مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف من ذلك
 عدم تكليف الصبي والمجنون فغوض أمر أموالهما الى الولى اه (وقال في تنبيه
 يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا مقيد لهم الضرر لا يزال بمثله وعليه
 فروع مانصه) ومن ساجوا زاحجر على البالغ العاقل المحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سببانه وتعالى في ثلاث الفتي المساجن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس دفعا
للضرر العام ومنها جوازها على السفيه عندهم او عليه القنوى لدفع الضرر العام
ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهم القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو
المعتداه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في آخر القاعدة
الرابعة التابع تابع مائنه) «فائدة» ظفرت بمسئلتين يقتضيان في الابتداء عملا لا يقتصر
في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أبقى المأذون المصحور ولو أذن
لأبى صح صح كافي القضاء من المعراج وقيد فاضى خان بما في يده اه (وقال
في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مائنه) ولو رأى القاضي
الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في العبارة اه
(ثم قال) واذا رأى عبده يبيع عينا من أعيان المسالك فسكت لم يكن اذنا ذكره
الزبلي في المأذون اه (ثم قال) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون
السكوت فيها رضاء كالناطق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى
عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت
حنت في ظاهر الرواية اه (يقول جامعه) وقوله فسكت أى حين رآه يبيع
ويشترى كافي شرحها وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون
سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن اه (وقال في القاعدة
السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مائنه) ضابط المولى قد
يكون وليا في المال والنكاح وهو الأب والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو
سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبى
فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب الاولى ولاية الأب والمجد وهى وصف ذاتي لهما
ونقل ابن السبكي الاجماع على أنها موعز لا أنعم به الم ينزلا اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام التامى مائنه) والثالث
الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون
بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام الصبيان) ويقبل قوله في الهدية ولا اذن
اه وقد نقلناه في المحظرات أيضا (ثم قال) والمجرب عليه في الاقوال كلها الا في
الافعال فيضعن ما تلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في المجرب

اه وقال وفي المتن ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون مأذونا بالخصومة اه
وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به
عيبا لا يحلفه حتى يدرك كافي العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا
وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يئنه له لا يحضره الى
باب القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها
في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) وتوقف عقود المترددة بين النفع والضرر
على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف افعاله ما تمحض ضررا ومنه
اقرضه واستقرضه لو محجورا لا لو مأذونا وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له
وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بعضها في كتاب الهبة
(وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد جرحه وكذا اقراره بجناية
موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بعد أو قد اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار وفي كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالاته حالة
الا باذن سيده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويبيع في دينه اه (ثم
قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يحبس في دين اه
وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصيته
وهبته وصدقته وتبرعه الا اهداء اليسر من المأذون والحساباة اليسيرة منه اه
وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتزني في أسباب
البلوغ بالحيز والحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الأب
والجد بأحكام منهن ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لحفظ وشراء
ماله للصغير منه اه (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثناء شرح حكم الى ان
قال وولاية المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) قال في فتح القدير
الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي
ان يقال الا مانع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال)
في بحث ما افرق فيه الحيز والنفس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
النفس اه (يقول جامعهم) أي فان البلوغ في صورة النفس مضاف الى الحمل
لا الى النفس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخر الفرق والجمع مانصه)

«فائدة» الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا يعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الا بال السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخاتمة وقست عليه النظرة فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفيه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفيه المبذر المضيع لماله سواء كان في الشربان جمع أهل الشرب والغسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجبائز والعطاء عليهم أو في الخمر بأن يصرف ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فيجبر عليه القاضي صيانة لماله اه وذكر الزيلعي ان السفيه من طائفة التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا لا لعارض أو لعارض لا بعده العلاء من أهل الديانة فمرضا مثل دفع المال الى المغني والاعاب وشراء الحمام للطيارة بمن غال والغبن في التجارات من غير محجة وأصل المسامحات في التصرفات من البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب اه والغفلة من أسباب الخسران عند الله ايضا والغافل من ليس بمفسد ولا بصدد لكن لا يهتدي الى التصرفات الصحيحة في غفلة في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى أيضا ولم أر حكم شهادة السفيه ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخاتمة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الرابع وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدره له على ضبط المشهود به اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال أخوه المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الدعوى

مانصه) ادعى عبد الله بن عبد الله أودينا أو شرا فالعبد منهم إلا أن يقر المدعى أنه
محجور والفرق أنه إذا كان محجورا فلا بد له وأن كان مأذونا له يدها وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
لا يكون غنيا بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتياع لقضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المداينات (وقال
في كتاب العتق مانصه) المدير إذا نرج من الثلث فإنه لا سعاية عليه إلا إذا كان
السيد سقمها وقت التدبير فإنه يسبى في قيمته مدبرا كما في الخاتمة من المحرر وفيما إذا
قتل سيده كما في شرحنا اهـ وقد نقلناه في كتاب المحميات (وقال في كتاب الشركة)
ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اهـ (وقال أول كتاب البيوع
في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق إلى أن قال وفي الدين
فبياع مع أمه للدين اهـ (يقول جامعه) أي إذا كانت مأذونة مديونة (وقال
في كتاب البيوع في بحث العبرة للعننى لا اللفاظ مانصه) ولو قال لعبدته أن أدبت
إلى ألفا فأنت حر كان أذنه في التجارة وتعلق عتقه بالأداء فنظر للعننى لا كتابة
فاسدة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) من
باع أو اشترى أو أجر ملك الأقالمة إلا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دارا
بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الأقالمة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة
آلاف لم تصح ولا يملك الربد بالعيب ويملكه بخرار شرا أو رؤية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الإجازة
بعد هلاك العين إلا في الأقالمة وفي إجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
الثلث (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الزبائح إلا في مسائل المحان قال
وبين المولى وعبدته اهـ (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وإذا
قال لاهل السوق يا يعوا بنى فاني أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا
عليه للغرور وكذا إذا قال يا يعوا عبدى فقد أذنت له فبايعوه ولمحمة دين فظهر
أنه عبد الغير رجعوا عليه إذا كان الأب حرا ولا يبعد العتق وكذا إذا ظهر حرا
أو مدبرا أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من إضافته إليه والامتناع به كذا في
مأذون السراج الوهاج اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
فعليه اليمين إلا في مسائل عشرة في القنية إلى أن قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

اه (ثم قال فيه أيضا مانعه) البقاء أسهل من الابتداء الا في مسئلتين الى ان
 قال الثانية الاذن لا يبقى صحيح واذا بقي المأذون صار محجورا عليه ذكره الزبيدي
 في القضاء اه (وقال فيه أيضا مانعه) أمين القاضى كالقاضى لا عهدته عليه
 بخلاف الوصى فانه تلحقه العهد ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى
 وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول
 له القاضى جعلتك أميناً في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بع هذا
 العبد ولم يزد والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهده وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحيح
 البرزازی من الوكالة انه تلحقه العهد فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب
 الرضايا (ثم قال أيضا مانعه) القاضى اذا قضى في مجتهده فيه فقد قضاؤه الا في مسائل
 الخ ان قال أو المحكم بحج رسقه اه (ثم قال) أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير
 اذن زوجها لم ينفذ اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانعه) لا يمين على الصبي
 في الدعاوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضى لسماعها ويحلف العبد ولو محجورا
 ويقضى بتركه ولو أخذ به بعد العتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانعه)
 وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من يبيع الوالو النجبة اذا باع وكيل
 الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
 الاخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الرضايا (وقال في كتاب
 الامانات مانعه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال
 وزدت عليها مسائل الى ان قال السادسة اذا مات الصبي مجهلا لما أودع عنده
 محجورا اه (وقال في كتاب الرضايا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف
 وصى الميت كما في التيممة وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية
 عامة اه وبه يحصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصيه أى كوصى الميت كما
 في شرحها (ثم قال فيه أيضا) الوصى يملك الا بصا سواء كان وصى الميت أو القاضى
 منها كما في الخاتمة اه (وقال) في كتاب الفرائض المجد كالاب الا في احدى
 عشرة مسألة الى ان قال الخامسة لومات وترك أولاد صاعدا او مالا فلولاية للأب
 وهو كوصى الميت بخلاف المجد اه وقد نقلناه في كتاب الرضايا (وقال فيه أيضا)

المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانسكاح مع العصابات ولا يملك التصرف في مال الصغير اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

*** (كتاب الشفعة) ***

هى بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والجبر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع اه وقد نقلناه في كتاب الكماله وكتاب الهبة (يقول جامعه) وقوله فلا رجوع للمشتري الخ صوابه العكس كما في شرحها (ثم قال) فرفوة المشتري ورضاه بالعيب لا يظهري حق الشفيع كالا جمل ويردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسديجاني والقويلى اصح والابطلت به اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤثر للوهوم فلو قطع عيني رحلين فحضر أحدهما اقتصر له وللاخر نصف الدية ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكلاهما كذا في جبايات شرح المجمع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) باع ما في اجارة الغرور وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطلت الاجارة ان ردها كذا في الوالوجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال) الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفعيها كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على جواز بيع دور مكة ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع في طريق مكة يطالب طلب الموائبة ثم يشهدان قدر والاولى أو كتب كتابا وأرسله والابطلت تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو أسلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع يطلها قضاء مطلقا ولا يطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صنع المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مختار ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء ترك كذا في الوالوجية وفيه نظر اخر الشفيع الجار الطلب ليكون القاضى

لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع فآخى اليهودي
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عن ذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز
 أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع عيبه على نفى العلم ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتال لا بطلانها يخلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
 وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن
 فالقول للاب بلا عيب اه وقد نقلنا هذه المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) هبة
 بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلنا في كتاب
 الهبة وكتاب البيوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق
 الشفعة اه وقد نقلنا في كتاب الوكالة وفي كتاب البيوع (ثم قال) له دعوى
 في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وأنا اذعها فان وصلت الى والا فانا
 على شفعتي فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفيع
 عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنبايات
 الملقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الرؤس العقل
 والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 وقد نقلنا في كتاب الجنبايات وكتاب القسمة (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشفعة (قال المؤلف في خاتمة فيها فوائد في تلك
 القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب
 مانصه) ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر
 المشتري ملك الطالب فيحاق يده فالقول له ولا شفعة له الابينة اه (وقال
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هذه القاعدة
 مسائل يكون السكوت فيها رضاء كالنفاق الى أن قال الخامسة عشر سكوت
 الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفن الثالث في أحكام النامى
 مانصه) والثالث المجهول في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به
 جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه)
 وقوله ويلحق به أى بالمجهول الذى يكون عذرا جهل الشفيع بالبيع فانه يكون
 عذرا في عدم سقوط الشفعة اذ البيع قد يخفى كذا في شرحها (وقال في بحث
 ما قبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء
بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والشفيع اذا ملك بالشفعة دخل الثمن
في ملك المأخوذ منه جبراه (ثم قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ
بالتراضي أو بقضاء القاضي فقبلها لملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا باع
ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
مانصه) * فائدة * الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم
الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلناه بقيته في كتاب البيوع وكتاب
المدانيات (وقال في بحث ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولا شفعة
فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) آخرون الفرق والجمع
مانصه) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال ونرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع
أن المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعة بمال
لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يطل المتضمن اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الصالح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
الانغاز في بحث الصلح مانصه) أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم
البدل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
أيضا في فن الانغاز مانصه) * الشفعة * أي مشترس له الشفيع ولم تبطل فقل هو
الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) * العشرون في الشفعة * الحيلة أن
يهب الدار للشترى ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقرم أن أراد شراءها بها
ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعه
الباقى اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للفتي لا الالفاظ مانصه)
وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
بيعا انتهى فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتراض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا يجوز

تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية اه
 (ثم قال ايضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
 ملكه ويثبت له احكام الملك كلها الا في مسائل الى ان قال ولا شفعة لمحاره لو كان
 عقاراه وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال والاب
 في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر
 الاب شراؤه لنفسه وادعاه لابنه اه (ثم قال فيه ايضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
 العام فحول الحق لي قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقراء مانصه) المقر اذا
 صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالفين وأقام
 البينة فان الشفيع يأخذهما بالفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) المحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
 في ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية أجل الشفيع المشتري بعد العطين لا لاخذ صم
 وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
 لا جبر على الصلات الا في مسائل الى ان قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
 العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة اه
 (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لمخفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لمخفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس وقرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل
 قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التنازخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
 اذا خيف الغرق فاتفقوا على القسمة بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعدد الرؤس
 لانها لمخفظ النفس اه القسمة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط
 الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضر وكذا لاهل

المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في محلهم وفي دورهم أن لم يضر وله بناء ظلة
 في هواء الطريق أن لم يضر لكن إذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
 نقلناه في كتاب المجناتيات ونقلناه بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) المشترك إذا
 انهدم فأبى أحدهما أعمارة فإن احتمل القسمة لاجبر وقسم والابنى ثم أجره ليرجع
 بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب أحدهما رفع بناءه قسم فإن وقع في نصيب
 الباقي فبها والاهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب النصب
 (ثم قال) له التصرف في ملكه وإن تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
 فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به اه وقد نقلناه في كتاب النصب وكتاب
 المجناتيات (ثم قال) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة
 الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهذا إذا كانت بالتراضي
 أما بقضاء القاضي تنتقض تنقضى بظهور وارث واختلوا في ظهور الموصى له اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب القسمة (قال المؤلف
 في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) وعليه فروغ الى ان قال ومنها
 طلب صاحب الاكثر القسمة وشريكه بغير رفاً صاحب الكثير يجاب على
 أحد الأقوال لأن ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اه (وقال
 في القسمة الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانعه) ثم اعلم ان بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسئلتين أحدهما
 نقض القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش فأنها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
 بمثله والجواب ان نقضها لقوات شرعها في الابتداء وهو المعادلة فظهر ان الم تمكن
 صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بقوات شرط فانه ينقض قضاؤه
 اه (وقال في الغن الثالث في أحكام الميمان مانعه) ولا يدخل في الغرامات
 السلطانية كفي قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العبد مانعه) ولا يجوز
 كونه شاهدا الى ان قال ولا قاسما ولا مقوما اه (وقال في أحكام الانثى مانعه)
 ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كفي الولوالجية من القسمة اه (وقال
 في بحث القول في الملك مانعه) ولو اقمتموهما أى التركة ثم ظهر دين محيط أولاد
 القسمة اه وقد نقلنا بقيقته في الغرائض (وقال في بحث الكلام في أجر المثل

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر بمعين فانه يستحق أجر مثله اهـ (وقال في فن الالغاز مانصه) * القسمة * أى شركة فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان أجمعوا على ذلك اهـ (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بعث الموقوف على ايازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اهـ (ثم قال فيه أيضا) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اهـ (وقال في كتاب الدعوى في بحث الابرء العام مانصه) وفي قسمة القنية قسمأ أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما التسخيل الغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ المخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنابات الملتقط وعن ابى حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد دار وس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنابات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصى بالامشتركا بينه وبين الصغير فبحوزان كان فهما نفع ظاهر عند أبى حنيفة خلافا لمحمد كذا في قسمة القنية اهـ (يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل أجر مثله اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت خلافا للمشايخ بلخ ومن يكون البزرمته وجنس البزر ونصيب من لا بذوره والتخيلة بين الارض والعامل وان يكون الخراج مشتركا دفع أرضه مزارعة ليزرعها ببذره قرطها ما يخرج منها من عصه عرفه وللازراع والقرط لمرب الارض فهو فاسد وكذلك لو دفعها ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك كل شيء له نوطان من الربيع كبسدر الكتان والكثان والرطوبة وبذرها بخلاف البطيخ وبذره والقثاء وبذره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر والحب بينهما والفرق ان هذه الأشياء تتبع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو
مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى
أبي حنيفة مانصه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها
لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب
الشافعي القائل بالاباحة الحمل في السكك اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
الصيادين مانصه) ولو ملاك كوزا من حوض ثم صب فيه لم يجعل لاحد أن يشرب منه
اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاسروشي من مسائل الكراهية الاب
أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض الى منزل أبيه ودفع اليه الكوز
فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ملكا للصبي حتى لا يجعل للاب
شربه الا عند الحاجة لان الاستفاد في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم
ان كان الكوز ملكا للاب يصير رأى الماء ملكا للاب ويصير الابن محرز الماء
لايه كالاجير اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محرز الماء استأجر كذا هذا اه
(وقال في بحث ما قبيل الاسقاط من الحقوق مانصه) لو قال الوارث تركت
حقا لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتروك والحق يبطل به حتى ان أحد الغنمين
لو قال قبل القسعة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرتحن تركت حتى في حبس
الرهن يبطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
أيضا ظاهر ما في الحانية من الشرب ولفظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع
صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان
يضر به ذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاثني له من الثمن ولا
مسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع
الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار
داره ولكنه قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له حق اجراء
الماء دون الرقبة يبطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل
ذلك بالابطال وكذا في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكروا الشيخ الامام
المعروف بنحو اهرزاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كد
يحتمل السقوط بالاستقاط اه فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة وحق المحبس
للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول نحو اهرزاده بسقوط بالاستقاط اه
وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب المجاهد وفي
كتاب الفرائض أيضا فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب التملك المعاضات المالية الى ان قال والاحياء اه (ثم
قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث انقضا قال الى ان
قال وكذا غنم ملكه من الولد والشار والماء النابيع في ملكه وما كان من انزال
الارض الا الكلا والمحشيش والصيد الذي باض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب
الصيد اه (يقول جامعه) وقوله الا الكلا الخ صوابه حتى الكلا والمحشيش الخ كذا
في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) اما ثمن المثل فذكره في
مواضع منها باب التيمم قال في السكز واذا ما يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا
تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك
وربما تصل الشربة الى دنا تبر فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه اه وقد نقلنا بقيته في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الغنا في بحث
الكراهية مانصه) أي ماء مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن
السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم
ولكل نهر كوة وأراد ان يفتح كوة أعلى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا
أعلى من ذلك كان له والفرق ان السكة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى
بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل سقى أرضه
أو زرعه سقا معتادا فتعدى الى أرض جاره لا يضمن وان سقى غير معتاد ضمن
والفرق ان الزائد على العادة تعد رجل التي شاة ميتة في نهر طاحونة فسال
الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى الكراء فلا ضمان

عليه والان عليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراه لا يضاف الى
المتقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغصب
(وقال المؤلف في كتاب اليسوع من الفن الثاني مائنه) المحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى ان قال وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا
بيع الشرب والمعتدلا الاتبعاه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاكراه)

بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد
وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن
والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد نقلناه في كتاب
البيع وكتاب العتق (ثم قال) امر السلطان اكراه وان لم يتوعدده وأمر غيره
لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا
يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كما في منية المفتي أجرى السكر على لسانه بوعيد
حبس أو قيد كقرويات امرأته اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الطلاق
(ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسعه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فأبي حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه
في كتاب الحج (ثم قال) أكره على الغفوع دم العمد لم يفهم المكره اه وقد
نقلناه في الجنائيات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا أكره
على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقراية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم
قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير
والاستيلاد والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال)
أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت
الزيادة ولارجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مائنه) وأما
في العبادات كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان

الاسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
 في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له التنية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه
 وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
 ولوا كره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالافضل الصبر
 كنأ كره على الكفر وان كان للتحية فالافضل السجود اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب المحظور فراجع (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الاولى
 الضرورات تبیح المحظورات ومن ثم جاز كل الميتة عند الحاجة واساعة اللقمة بالبحر
 والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه وكذا اطلاق المال اه (ثم قال) فانهم قالوا
 لوأ كره على قتل غيره يقتل ليرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف
 من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روي أعظمها
 ضررا بارتكاب أخفها مانصه) وقد كررنا زياحي من آخر كتاب الاكراه لوقيل له
 لتلقين نفسك في النار أو من الجبل أو لا تقتلك وكان الاقواء بحيث لا ينجو منه ولكن
 فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة
 لانه ابتلى ببلتين فيختار ما هو الا هو ان في رجمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان
 مباشرة الفعل سي في اهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه وأصله ان المحرق اذا وقع
 في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار أيهما شاء
 وعندهما يصبر اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحظور أيضا (ثم قال) ثم اذا أتى
 نفسه في النار فاحترق فعلى المكره التماس بخلاف ما لو قال لتلقين نفسك من
 رأس الجبل أو لا تقتلك بالسيف فأتى نفسه فأت فعنده أبي حنيفة يجب الدية
 وهي مسألة القتل بالمثل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال أنخوا مؤلف
 في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الاكراه * كره على بيع
 أو شراء لكنه سلم طائعا جاز البيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق أنه عقود
 لازم والرجوع بعد العقود لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد
 فلا أن لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى اه وقد نقلناه في كتاب البوع وكتاب الهبة
 (ثم قال) ولوا كره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوا كره على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره
 ليقرب بعد أو نسب أو قلع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

قال) ولوا كرهت على الارضاع ثبت حكم الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) ولوا كره على الاسلام مع اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفئ الثاني مائنه) كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يبت
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اه (وقال
في كتاب الميوع مائنه) العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبيد لازم وارتفع الفساد
الاف مسائل آخر فاسد اذا جبر المستاجر صحها فلا قول تغضها والمشتري من المكره
لوياع صحها فالمكره تقضه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى
للامور الخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) لا يجب على المكره دية المكره
على التمل اذا قتل اه لا ترد فعان نفسه اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الغصب)

المغصوب منه مخبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقيمه أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان التولى انما يضمن الثاني
كذا في وقف الخنائية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فانت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بعمارتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخنائية اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوا تلف مال غيره متعديا
فقال المالك أجزت أو وضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للامور
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبدا غيره
كأمره عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يغرره المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صيبا كما اذا أمر صيبا باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بجفر باب

في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الآخر وتسامه في جامع
 الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه بكافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب المجنبايات
 (ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في الصراجية
 يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا أنفق
 المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى
 لم يضمن استحقاقا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته
 وجهزوه بمثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استحقاقا روى واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آخر النفقات اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
 (ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شهدا لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الاصل وقيد بعضهم بما اذا
 أضجعهما للذبح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبايح والأضحية (ثم قال) وكذا
 لو وضع قدرافيه لحم على كانون ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا لو طحن
 بترابحه في زورق وربط الحمار فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق
 قتلف وكذا لو أعانه في رفع الحجرة فأنكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها
 حين شدها صاحبها ومنها احوام رفيقه لانغمائه اه وقد نقلناه في كتاب الحج
 (ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المزارع وليس منها طح الشاة بعد تعلقها بالثغابوت
 والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المبسطين وان لم يمتد
 والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا فلورمى سهما من ملكه فأصاب انسانا ضمنه ولو حفر
 بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنبايات (ثم قال) ولو أضرعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
 الا بتمتع الفساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع مفسدا له وأن يكون لغير
 حاجة والمجهول عندنا معتبر لدفع الفساد كافي رضاع الهداية اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا
 حمله المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بد القضاء كافي
 جامع الفصولين اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
 البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال

التيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا
 سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف
 اذا سكنه أحدهما بالقبلة بغير اذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال
 فإنه يجب الاجر ويستثنى من مال التيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر
 ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لاتصير الدار معدة للاستغلال
 باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد المانع لاتصير معدة
 في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو تيم أو معدة
 للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد
 ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرئى لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها
 سنتين ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى ان له ذلك
 اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهلكه المؤجر أجر الفضولى داراً موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة
 ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرته للمالك تعطي
 له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال)
 اللحم قيمى قال للغاصب ضخم بها أنت فان ملكك قبل التضيعة ضخمها وان بعده لا
 اه وقد نقلناه في كتاب الاضيعة (ثم قال) الاجر قيمى وكذا الفخم أمره
 أن ينظر الى خايته فنظر فسأل الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخل المحشب اذا
 كسره الغاصب فاحسب الا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع
 اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في رزق انسان وضعه في الطريق
 ضخمه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه
 في بيت غيره وخاف لو أعله أخذه كما في الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 وكتاب المحظر (ثم قال) حفر قبر افدق فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمحافر فللمالك النبس عليه واخرجه وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مساحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه
 وان كان في أرض موقوفة لا يكره أن كان في الارض سبعة لان المحافر لا يدرى
 بأى أرض يموت ذكره هذه الفروع الثلاثة في الواقعات المسماة من الوقف

ويجب ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل
سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة
فللمالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصلاة وكتاب الوقف وكتاب الاجارة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الغصب (قال المؤلف
في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلواختلفنا في قيمة المتلف والغصب فالقول
قول الغارم لان الاصل البراءة عما راداه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (قال
في قاعدة الاصل العدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة
القول فيها قول الاخذ لانها متفق على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك الف اوديعة وهلك وقال اخذت غصبا
فهو ضامن ولو قال اعطيتنيها اوديعة وقال غصبتني لا اهـ وفي البرازية دفع لاخر
عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخرية فالقول للدافع اهـ لان مدعى
المدة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متومة بنقصها اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في ابوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات
(ثم قال) في القاعدة المذكورة ومنها الوفاة غصبت منك الف واربحت فيها
عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البرازية يعني لنفسه بالاصل وهو عدم الغصب اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة المحوادث الى اقرب اوقاتها في بحث ما خرج
عنه مانصه) وكذا الوفاة المولى لعبد قد اعتقه قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ (ثم
قال) وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل
ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امسي فقالت هي بل
قطعتم اوانا حره فالقول لها وكذا في كل شيء اخذته منها الخ وقد نقلنا بقيته في
كتاب الاقرار (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار
البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكه الضمان وقال كانت نجسة
لوقوع قارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على
عدم النجاسة وكذا لو اتلف لحم طواف فطاولب بالضمان فقال كانت ميتة

فالتفتها لا يصدق ولشهود ان يشهدوا انه لمحمد كي بحكم الحال قال القاضي
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان الخ وقد نقلنا بعبقته في كتاب
الاقراء (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ
مانصه) ومنها لو غصب ساجدة اى غشبة وأدخلها في بنائه فان كانت قيمة البناء
أكثر ثمنها صاحبها بالقيمة وان كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
عنها ومنها لو غصب أرضاً فبنى فيها أو غرس فان كانت قيمة الأرض أكثر ثمن
وردها والا ضمن له قيمتها ومنها لو ابتلع دجاجة لؤلؤة يتقرر الى أكثرهما قيمة
فيضمن صاحب الأرض قيمة الأقل وعلى هذا لو دخل فصل غيره في داره فكبير
فيها ولم يمكن انزاجه الا بهدم الجدار وكذا لو أدخل اليه راسه في قدر من
النحاس فتعذر انزاجه هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مغرط بترك الحفظ
فان كانت غير مأكولة كسر القدر وعليه ارض النقص أو مأكولة ففي ذبحها
وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارض والا فله الارش
وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط ديناره في محبرة غيره ولم يخرج الا بكسرها
ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلب منه
لا يخفاه اهـ وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضاً (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد اذا كان يرعى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما في المنقط
قالوا بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادمى أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية يدينهما في جواز الشق وفي التهذيب للقلانمي من
الحظر والاباحة وقيمة الدرة في تركته وان لم يترك شيئاً لا يجب شيء اهـ (ثم قال
في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره مانصه)
ومنها لو غصب قنفاً فابق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه فقد اد
لم يجزاه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضاً (وقال في القاعدة العاشرة الخراج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة مانصه) وهنأولان لم أرهما الا أصحابنا الى ان
قال الشافعي لو كانت الغلة بالضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه
أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 خراجها لمن هو مالكه إذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك
 المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف أن الغاصب
 لا يملك المغصوب بل إذا تلفها ما تخلف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
 الخلاف ذكره الأسيوطي اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع أيضا فراجع
 يوضع لك (ثم قال) وقال أبو يوسف وعمر فيما إذا دفع الأصل الدين إلى الكفيل
 قبل الأداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين أن الربح يطيب له واستدل
 لهما في فتح القدير بالحديث وقال الإمام برده على الأصل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع الفاسد إذا فسخ فإنه يطيب للبائع ما ربح للمشتري
 فالحاصل أن الخبز إن كان لعدم الملك فإن الربح لا يطيب كما إذا ربح في المغصوب
 والأمانة ولا فرق بين المتعين وغيره وإن كان لفاسد الملك طاب فيما لا يتبين لأفيم
 يتبين ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
 وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في المساعدة الثانية عشر لا ينسب إلى الساكت
 قول مانعه) ولورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون إذا تلفه اهـ (وقال فيها
 أيضا) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
 عند تلف ماله اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (ثم قال)
 ونخرج من هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضا كالنطق إلى أن
 قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤية غيره يشق زفه حتى سال ما فيه رضا
 اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
 إلى المباشر مانعه) ولا يضمن من دل سارقا على مال إنسان فمقرقه اهـ وقد
 نقلناه في مسائل شتى أيضا كما في التنوير (ثم قال) ونخرج عنها مسائل إلى
 أن قال الخامسة الافتاء بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين لعلية الفساد اهـ
 (ثم قال) * تكيل * يضاف الحكم إلى حفر البئر وشق الرق وقطع جبل القنديل بل
 وقطع باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتماسه في
 شرحنا على المنسار اهـ وقد نقلنا ذلك في الجنائيات أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس مانعه) ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فإن
 كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان غصبا يؤخذ به كذا في المخانية اهـ

وقد نقلنا هذه في المدائيات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان الجمل
 يكون مال الغير يرفع الاثم لا الضمان اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
 يداوى الا باذن وليه اهـ وقد نقلنا ما في الجنايات أيضا (وقال في أحكام
 السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اهـ
 (يقول جامعه) أي فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) وأمره عبده بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبد الغير بالتلاف
 مال غير مولاه موجب للضمان على الأثر مطلقا بخلاف المحر الا اذا كان سلطانا
 ويضمن بالغصب بخلاف المحر ولو صغيرا اهـ وقد نقلناه في الجنايات (وقال
 في بحث الأحكام الأربعة مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
 وهو اثر بين التبيين والاقتصار وذلك كالضمونات تملك عند أداء الضمان
 مستندا الى وقت وجود السبب اهـ (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا
 يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اهـ (وقال في بحث
 ما قبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
 على حائطه تعديا فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
 كما ذكره البرازي من فصل الاستخلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
 أيضا (وقال في بحث النائم كالمتيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا
 انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اهـ (ثم قال) العاشرة من رفع
 النائم ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اهـ وقد
 نقلنا ما في الجنايات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحد بشرب الخمر
 ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غضبت منه ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها
 بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اتلاف
 خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره
 شربها كاظهاه يبيعها ولم أره الا الآن اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الحدود (ثم
 قال) * تنبيه * الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين
 كالاقتصاص وضمان الاموال اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والغاصب اذا فعل
 بالغصب شيئا أزال به اسمه وأعظم منافقه ملكه واذا خاط المثل بالمثلي بحيث

لا يميز ملكه اه (ثم قال) المحادية عشر في استعرا المالك الحان قال وأما المالك في المغصوب والمستملك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائدته تلك الاكساب ووجوب السكن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان المالك يثبت للغاصب شرطا لا قضاء بالقيمة لا حكما بآية بالغصب مقصودا ولذلك لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النسي وفي الهداية من النقطة لواء نق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهم حاله لما ضمن ملكه بالضممان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كانه قضى دين المودع بها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وفي شرح الزيادات لغاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب من ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيره مما يقتصر على التضمنين اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على المحال فيثبت ذلك يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لالكون الغصب سيما المالك وضمانا يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره مما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكت عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضممان فصار مودعا مال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب جارية وأودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عام لاله فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها من الاباق ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكت في يده بعد العود من الاباق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها والودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بالحبس هلك بالقيمة وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمها كالوكيل بالشراء لان الفاسد وصف وهو لا يقابله شيء ولكن يختار الغاصب ان شاء اخذها واذا جيع القيمة وان شاء ترك كما في الوكيل بالشراء وان كان الغاصب آبرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لها لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الفمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانهما مشترى فضمن سلت الجارية له وكذلك الغاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فللأول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الأول وكذا لو أبرأ المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للأول وان قال انا أسلمتها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني ونظام التقرينات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانعه) ومنها المخصوص القيمي اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المخصوص المثل اذا انقطع قال أبو حنيفة تعتبر قيمته يوم المخصوصة وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الأحرار ففي الكثر في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع اليه ولم يذكروا زمانا وظاهر فيه ما يوم قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مانعه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المخصوص مال يتيم أو وقفا أو موقفا أو مستقلا على المفتي به اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الرابع اذا وجب أجر المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

إنسان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة
 وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما اترقى فيه المدبر وأم الولد)
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الغارز
 مانصه) « الغصب أى رجل استهلك شيئا فلزمه شيان فقل اذا استهلك أحد
 مصلحي الباب أو زوجي خف أى غاصب لا يبرأ بالردي المالك فقل اذا كان
 المالك لا يعقل أى مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه
 في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الغارز من بحث الكراهية مانصه) أى
 رجل هدم دار غيره بغير إذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع المحريق في محلة فهدمها
 لأطفاله ياذن السلطان اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في
 تكملته للفن السادس من الفروق في كتاب المحوالة مانصه) احاله بغصب
 فاستحق بطات وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كأن لم يكن وبالمسالك
 ينتقل الى الضمان اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس من الفروق مانصه) « كتاب الغصب غصب خيرا وخلاها ثم ألتفها
 ضمن ولو جلد الميتة ودبغها ثم ألتفها لا يضمن والفرق أن الخمر مال في الجملة حتى
 لو ألتف خردمى ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان
 لا يضمن فعله عض ذراع غيره فغذب يده فسقطت اسنان العاص وذو ذراع
 ذراعه فدية الاسنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو
 لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان الجاني في الاول كلاهما
 وفي الثاني الجالس جان لا غير لكن انضم مع فعله فعل غيره فلتف بهما فيضمن
 المتلف نصفه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تتخلل الخمر في يد
 الغاصب فالتخلل له ولو تتخلل بصبه التحل قيل هو كذلك وقال أبو الليث هو بينهما اعلى
 قدر عليهما وهو الصحيح كأنه ما أعطاه بعد التخلل ولو صب على خمر غيره خلا كان
 التحل بينهما ما اتفقا والفرق انه اذا تتخلل بنفسه نشأ مال في يده فكان مملوكا له
 بخلاف ما لو صب عليه التحل لان التخلل مضاف الى السبب فصاركاه كان خلا
 في تلك الحالة اختلط مع حل آخر فكان بينهما اه (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة قال قول له ولو قال أودعتني ألفا وغصبك ألفا فهلك الوديعة وهذه المغصوبة قال قول لا غير اه وقد نقلنا بقية في كتاب الامانات فراجع به (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الشرب مانصه) رجل ألقى شاة مبيدة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى السكراء فلا ضمان عليه والا فعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى السكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مانصه) ضمان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده دينافلامهر ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عليه بأتلاف مال سيده اه (وقال أيضا في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهربت ولا تدري لا يلزم الزوج طلبها كذا في المتن اه (ثم قال فيه أيضا) بحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيته اله أن يلقى بها أو يعلم موتها كذا في المتن اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان واختلاف المقومون فلنه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الا على كفاي الظاهرية اه (وقال في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الوالوجية اه وقد نقلناه في الجنائيات (وقال أول كتاب الوقف مانصه) كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء له ملكها ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله ربحه الا أن يضر بالارض وأما البناء في أرض الوقف الخ اه فراجع به وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الضامن مستند الى وقت التمدى حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق العبد

المغضوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرمه عتق عليه كإيئناه في النوع الثالث من
 بحث الملك اه (وقال في كتاب اليسوع مانصه) يبيع الغضوي موقوف الا في
 ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع مريض من غاصب عرض آخر لئلا يذهب
 وهي في فتح القدير اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي على
 حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخامسة في دعوى الغصب اه
 (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو بغصب
 شيء مجهول كما في قضاء الخنائية اه (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
 العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتاع اه
 (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد اسقعة في ما في يده
 فأقر لا أحدهما وأنكر الآخر لم يستخف للنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب
 والايديع والاعارة فانه يستخف للنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخنائية مفصلا
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مانصه) «حادثة» ادعى أنه
 غرس أثلاث في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
 في أرض مسلمة كانت سيلا اه فقتضاه أن يكون الاثلاث وقفا اذا كانت الأرض
 وقفا على السيد وظاهر ما في الاسعاف أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
 ملكه لا وقفا وذلك في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها
 أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) الجهاة في المتكوحة
 تمنع الهبة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الهبة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الزمن وفي الاستخلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل ودبعة وللودع
 عليه دين من جنس الودبعة لم يصرف قضا بالدين حتى يجتمعا به - بالاجتماع
 لا يصير قضا صاما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بالتعبد بقبض
 وتوقيع المقاصة وحكم المغضوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اه (وقال
 في كتاب الاجارة) وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا
 تتوقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجارة وان كان
 بعده فلا وان كان بعد استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
 الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجارة عن المستأجر الا اذا

يمكن انتزاع الغاصب بشفاعه أو حمايه كافي القبة والتأخرانية اه (وقال فيه
 أيضا) آجر الغاصب ثم ملك تغذت اه (وقال فيه أيضا) آجر العبد نفسه بلا إذن
 ثم أعتق تغذت وما عمل ورقه فلم يلا في عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه
 ضمه اه (ثم قال فيه أيضا) ادعى نازل الحان ودخل الحمام وسكن الممد
 للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد تغلنا في كتاب الوقف (وقال
 في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعدم
 رجوع ونخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انساني دفع الوديعة الى المودع
 فدفعها له ثم استحققت بيته بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمن
 المدافع كافي جامع الفصولين اه وقد تغلنا في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب
 الامانات) الامين اذا غلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضمان
 هو المودع اذا غلطها بماله بحيث لا يميز ضمنها وكذا لو أنفق بعضها فرقه وغلط بها
 ضمنها والمعامل اذا سأل للفقير شيئا وغلط الأموال ثم دفعها ضمنها لاربها
 ولا يميزهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أولا بالاحد والمتولى اذا غلط أموال
 أوقف محتاجة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والمعامل اذا غلط أموال الناس
 وأثمان ما يباع ضمن الا في موضع جرت العادة بالذن بالخط والوصي اذا غلط مال
 اليتيم بماله ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالمخاطم كالمقاضي اذا غلط ماله بمال
 غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا غلط مال الوقف بماله نفسه وقيل يضمن
 الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت
 أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قاضي الهدياية
 اه وقد تغلنا في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب
 الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله فيضمن ما تلفه من المال
 واذا قتل فالدية على عاقلته الا في مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا إذن
 وله وما أعير له وما يبيع عنه بلا إذن الخ اه وقد تغلنا بقبته في كتاب الامانات وكتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القسمة) بني أحدهما أي الشريكين بغير إذن الآخر
 فطلب أحدهما رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الثاني فيها والا هدم له التصرف
 في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تتورا وجامعا ولا يضمن
 ما تلف فيه اه وقد تغلنا بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جناحاً في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن
المباشر وإن لم يكن متعدداً فيضمن الحداد إذا طرق الحديد ففقد عيناً والقصار إذا
دق في حانوته فأنه قد حاقوت جاره لاعتبار برضاه أهل المحلة في السكة النافذة
حفر بئر في بركة في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه (وقال في كتاب الوصايا)
الوصي إذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أى القنية أيضاً للوصي إطلاقاً غير
الميت من المجلس ان كان معسراً لا ان كان موسراً لا يملك القاضي التصرف
في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع القنية لا يضمن
الوصي ما أنفقته على وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفاً لا سرف فيه ومنهم من شرط
أذن القاضي وقيل يضمن مطلقاً كما في غصب اليتيمة اه (قال صاحب الاشباه)

*** (كتاب الصيد والذبائح والاضحية) ***

الصيد مباح الا للتهمة أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فانتحاذة حرفة كصيادي
السمك حرام أسباب الملك ثلاثة منبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقلاً كالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث فالأول شرطه خلوة المثل عن
الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة وكتاب الفرائض (ثم قال)
فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه ولا يحصل له فئس ما يحده
بلا تعريف ولو أرسل إنسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء
فأصاحبه أخذه بعده حتى تشور الرمان الملقاة لكن المختار أنه يملك قشور الرمان
ولو ألقى به يمينه الميتة فصار رجل سلخها وأخذ جلدها فملكها كلها أخذه فلودبغه ردله
ما زاد الذباغ ان كان بماله قيمة اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال)
والاستيلاء مهران حقيقي وحكمي فالأول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فإذا نصب
الشبكة للصيد ملك ما تمقل بخلاف ما إذا نصبها للتحفاف وإذا نصب الفسطاط فتعقل
الصيد به ملكه لو نصبه له ولو لم ينصبها فتعقل الصيد بها فأخذه غيره فان الأول
لو كان بحيث لو مديده أخذه ملكه فمأخذه من الثاني والأفلا ولو حفر بئر الصيد
الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ما فوق الذئب في البئر فهو محافره وما تمسل
في أرضه فهو له وان لم يمتها لانه من انزالها بخلاف النخل والظبي إذا تكس
أوباض الصيد فانه لا يكون لأصاحبه الا بالتهيئة ما لم يكن قريماً منه بحيث لو مديده

لا أخذه ولو وقع في حجره من النثار شي فأخذه غيره فهو لالا أخذ الا أن يهيئ حجره له
 وأما الثاني فشرطه وجود الملك في الهبل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص
 لعدم الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا تحمل ذبيحة
 المجبري إذا كان أبوه سنيا وإن كان جبريا حلت سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة
 حلالا والالا لأنها مستندرة وإن وجد فيها دورة ملكها حلالا وإن وجد خائما
 أو ديشارا مضروبا أو هولة طه ان يصرها على نفسه بعد التعريف ان كان
 محتاجا وكذلك ان كان غنيا عندنا اه (يقول جامعه) وقوله وكذلك ان كان غنيا المخ
 صوابه لان كان غنيا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
 فكبرت فيه لا بأس بأكلها للحال ويحل أكلها ان كانت بحر وحة طافئة اشترى
 سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فباع سمكة فابتلعها فامتعة
 للمائع والمشدودة للشترى فان كانت المتبعة هي المشدودة فهمما للشترى قبضها
 أولا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقدر الامير أو واحد
 من العظام يحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى ولا يضيف الا النزع على الامير لا يجوز
 وكذا التقاطه وفي العرس جائز اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) العضو
 المنفصل من المحي كيمتته الا من مذبح قبل موته فيحل كله من الماء كقول كافي
 منية الفتى اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
 والذبايح والاضحية (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه)
 وأما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه
 لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذن فان أخذها مذبوحة ولم يضمه
 اجزائه وان ضمها لا تجزئه كافي أضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما اذا
 ذبحها عن مال كها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية قالوا ان كان
 فقيرا وقد اشتراها بنية تعينت فليس له بيعها وإن كان غنيا لم تتعين والصحيح انها
 تتعين مطلقا فتصدق بها الغني بعد أيامها حية ولكن له ان يقيم غيرها مقامها
 كافي البدائع من الاضحية قالوا والمدايا كالضحايا اه وقد نقلنا بعضها في كتاب
 الحج (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) والذبح قد يكون للاكل
 فيكون مباحا أو مندوبا أو للاضحية فيكون عبادة أو لقدر أمير فيكون حراما
 أو كفر على قول اه (ثم قال) في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية ان البدنة تجزئ
عن سبعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلف جهاتهم عن أضحية وقران
ومتعة قالوا فلو كان أحدهم مريداً لاهله أو كان نصرانياً لم تجز عن واحد منهم
وعلاو بان البعض اذا لم يقع قربة خرج الكل عن أن يكون قربة لان الاراقة
لا تجزأ فعلى هذا لو ذبحها أضحية لله تعالى ولغيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن
تحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غز أو أمير
أو غيره يجعل المذبح ميتة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد
الواحد الذرني المحدى والنسفي والحاكم على أنه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد
على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الفروع مانصه)
عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد للعطاس
لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل
في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي وألقرم مانصه) ومنها
اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة المحل
في السكك وأما مسألة الزرافة فاختار عندهم حل اكلها وقال الاسيوطي ولم يذكرها
أحد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيما
فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رعى صيدا
فجرحه ثم تعيب عن عينه ثم وجدته ميتة ولا يدرى سبب موته يجرم مع وجود الشك
لكن شرط في الكفر محرمته أن يقع عن طلبه وشرط قاضي خان أن يتوارى عن
بصره واليه يشير ما في الهداية والمعمد الاول اه (قال في القاعدة السادسة العادة
محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله للصيدين ان يصير الترك
عادة له وذلك بتركه لالاكل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
الحرام والحلال غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها من أحد أبويه ما كول والآخر
غير ما كول لا يحل أكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
واذا نرى حمار على فرس فولدت بغلا لم يؤكل والا هلى اذا نرى على الوحشى فتج
لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمدا حرم كفاي الهداية ومنها

ما في صيد الخنازية مجوسى أخذ بيد مسلم فذبح والسكين في يده لم لا يحل أكله
 لا اجتماع الحرم والمبج فيحرم كالمبج فيحرم كالمبج من مسلم عن مدقوسه بنفسه فأعانه على مده
 مجوسى لا يحل أكله اه (ثم قال) ومنه لو كان بعض الثبيرة في الحمل وبعضها
 في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحمل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
 كما نقله الاسبيجاني أن الاعتبار لقوائمه لا رأسه حتى لو كان قائما في الحمل ورأسه
 في الحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها
 في الحرم والبعض في الحمل وجب الجزاء بقتله لتقلب الخطر على الإباحة اه وقد
 نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) ومنه الورى صيد أفوق في ماء أو على سطح أو جبل
 ثم تردى منه إلى الأرض حرم للاحتتمال والاحتياط المحرمة بخلاف ما إذا وقع على
 الأرض ابتداء فإنه يحل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 القسادة مسائل الأولى من أحد أبويه كآبي والآخر مجوسى فإنه يحل نكاحه
 وذبحته ويجعل كآبياه اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال)
 الرابعة لورى في شاة خزانهم ذبحها من ساعته فإنها تحل بلا كراهة ذكره في البرازية
 ومقتضى القسادة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علفها علافا حراما لم يحرم لبنها ونجسها
 وإن كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تحل مع
 الكراهة اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحظرات أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام النامى مانصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحريم فقال أنه
 إن كان مع مذكر ولا داعي له كاكل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه
 في القعدة أو لأمه مع داع كاكل الصائم سقط أو لافأولى كترك الذابح التعمية
 اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 واختلغوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والأضحية والمعقة والوجوب في مؤذنها
 الولي ويذبحها ولا يتصدق بشيء من لحمها فيطعمه منه ويتباع له بالباقي ما تبقى عينه
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
 التعمية ويضبطها بان يعرف أن الحمل لا يحصل إلا بها كذا في الكافي ويؤكل
 الصيد برميها إذا سمى اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا أضحية ولا هدى
 عليه اه ونقلنا في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الأعمى مانصه) ولم أر حكم
 ذبحه وصيد وحضائه ورؤيته لما اشترا بالوصف ويذبح أن يكره ذبحه اه وقد

نقلنا بعضه في السبوع وفي الطلاق (وقال في بحث الناسم كاستيقظ في بعض
 المسائل مانصه) السابعة الصيد المرمى اليه بالمهم اذا وقع عندنا ثم فسات من تلك
 الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند القنطان وهو قادر على ذكاته اه (وقال في
 احكام الانثى مانصه) والتضحية بالذكر افضل منها اه (وقال في احكام الذي
 مانصه) * نفيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل الماشية
 والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخرين واستوى
 أهل الدمة فيما ذكر اه وقد نقلنا في أبوابها من الجنايات وغيرها (وقال في
 احكام الحان مانصه) ومنها ان ذبيحته لا تصل قال في الملتقط عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والاستيلاء على
 المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك انسان شيء بغير اختياره الا الارث
 اتفاقا الى أن قال وكذا انما ملكه من الولد والنساء الذابغ في ملكه
 وما كان من انزال الارض الا الكلا والعشيش والصيد الذي باض في أرضه
 اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الا الكلا الخ صوابه حتى
 الكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 العائش الاضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطرا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال
 في احكام السفر مانصه) ومنها سقوط الجمعة والعديد والاضحية وتكبير
 التشريق اه وقد نقلنا بيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
 قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
 في الاضحية كما ذكره ابن وهبان عزيا الى الخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في فن الالفار
 مانصه) * الاضحية * أى والذبايح * أى مسلم عاقل ذبح ومعي ولم تصل فقل اذا سمي
 ولم يرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة
 الاضحية في أيامها أو قصاب شدا الذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
 في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في كتاب
 الحج (وقال أخوه المؤلف في تكامله للفن السادس في كتاب الالهة مانصه) سيب

دأبته فأصلحها رجل كان للسلالة أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها
والفرق أنه اذا قال ذلك فقد ملكها الله وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا
فخرج الاسترداد فتراها السكر فوق في حجر رجل وأخذ غير لا يكره الا لم يكن أعد
حجره لذلك كما لو وضع الشبكة لا لاصيد فمقل بها صيد كان لمن أخذه ولو نصبها لاجل
الصيد كان لصاحبها اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) أتانان ربطتا
في موضع واحد ليلافولدا ناذ كراواني أو أحدهما بغلا والآخرى بحشافا دعى
كل واحد منهما البغل أو الذ كرفه ويدينهما والثاني لبنت المال لانه لقطة
والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف
في تكملة القرن السادس من الفروق مانصه) * كتاب الصيد والذبائح *
الحمامة اذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت
لا تهتدي فرماها تحل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختيار ثم لاهنا
كافر رمى بجاجة بسهمه وذبجها مسلم ان كان الاول مرهقا لا تؤكل ولو لم يكن
مرهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني
قال الحمد لله لعطاسه وذبح لا يحل والخطيب اذا علم فقال الحمد لله مقتصر عليه
جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة
بجرد الذكرو قد وجداه (يقول جامعهم) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رجه الله
فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سعى على سكين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو
سعى على سهم وأخذ غيره ورمى به لا يحل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على
المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب
الاضحية) هي واجبة على الأغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال
المشقة وفقد الاموال والاضحية مؤقته فتفوت بخلاف حال الإقامة لانه زمان سعة
في الاحوال والاموال ضعو انهم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقفوا وشهدوا انه الماشر لا تقبل والفرق ان التدارك ممكن في
الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تحب الاضحية وصدقة
الفطر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة
وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤنة من وجه ونفقة

من وجه ولذا جاز لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه
 في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى اضعفته في ايام الفجر فلم يضع حتى افتقر
 في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لانسقط والغرق ان وجوبها على الموسر حقا
 للشرع فاذا افتقر ذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء يصير
 كالنادر فلذا بقيت واجبة بعد ايام الفجر وتصدق بعيونها أو بقيتها اشترى شاة
 فسات اوضات فان كان فقيرا لانتخب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى
 اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان
 كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها اقل من النصاب فكذلك
 وان كان المجل قدره لم تجز به بقى وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب
 الحج مانصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم اغفاره ولا يأخذ من شعر
 رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه
 (ثم قال) ولا يتذكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى
 في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع متروكة التسمية عامدا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في
 مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح اضعفه غيره بلامره في أيامه لم يضمنه أطلقه في الاصل وقيد به بعضهم بما اذا
 أضفها للذبح اه (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضح بها أنت فان هلك
 قبل التضحية ضمنها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شبهة للصبي ثم مات فتعقل الصبي فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكره الزيلعي من المسكات اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب المحظر والاباحه) *

ليس زماننا زمان اجتناب الشهات كما فيه أى في كتاب المحظر والاباحه من
 الخفية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزيف لدائن ولا بيع العروض
 المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء المجل
 يجوز له اعطاء الزيف والسوقة وهماني واقعات المحسامي من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الفتوى في حق
الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الحائنة اه وقد نقلناه
في كتاب القضاء (ثم قال) الحرمة تعدد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من الحائنة وقيد في الظهيرة بان
لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في
مكفرات الظهيرة ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف يكره
معاشرة من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة
معاشرة كذا في نفقات الظهيرة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
الطلاق (ثم قال) الخلف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعده
ان ياتيه فلم ياتيه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلنا كما في كفالة البرارية وفي
بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
(ثم قال) استغدام اليتيم بلاجرة حرام ولولا خيه ومعلمه الا لاه وفيما اذا أرسله
معلمه لاحضار شريكه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) لبس
الحري الخاضع حرام على الرجل اللدفع قل أو حكمة كما في الحداد من غاية اليان
ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعله حرم عليه فعله بولده الصغير
فلا يجوز ان يسقيه خمر او لان يلبسه حرا او لان ينخض يده بمخاض او رجله ولا
اجلاس الصغير لغائط او بول مستقيلا أو مستديرا الخلو بالاجنبية حرام الا
للزوجة بدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت بحوزة شوهاه وفيما اذا كان
بينهما حائل في بيت الخلو بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة الشابة
من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبوت ان
الله سبحانه وتعالى احياهم له حتى آتاه كذا في مناقب الكردي استماع
القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) وهذه
هي المسائل المجموعة بحكم الخطر والاباحة (قال المؤلف في القاعدة
الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصه) وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى
توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
تعلما وافتاء وتصنيفا اه (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تختلف
صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات والتوصل

إليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطء اه (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث
 ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي
 واما محصول الثواب فان كان كفا وهو ان تدعوه النفس اليه قادر على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والافلا ثواب على تركه فلا ثياب على ترك الزنا
 وهو يصلي ولا ثياب العنين على ترك الزنا ولا الاصى على ترك النظر المحرم اه
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكره قاضيخان ان يبيع
 العصير من يتخذ خرا ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده لاجل التخمير
 حرم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية
 والخميرية والمخمر فوق ثلاث داتر مع القصد فان قصده بهجرا المسلم حرم والافلا اه
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال قاضيخان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للشترى
 صلى الله على محمد قالوا يكون آثمًا وكذا المحارس اذا قال في المحرسة لا اله الا الله
 يعنى جعلها للاعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد تقدمت بقية عبارته هذه في
 المجاهد فراجع (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخانية اذا قال المسلم للذمي أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعلمه ان يسلم أو يؤدى الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام أو لنفعه المسلمين ثم قال أى فى
 الخانية رجل أسلم المصحف فى بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به التحز والبركة لا يأنم
 ويرجى له الثواب ثم قال أى فى الخانية رجل يذكر الله تعالى فى مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سبى فى السوق ناو بان الناس يشتغلون بأموال الدنيا وأنا أسبى الله تعالى فى
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسبى وحده فى غير السوق وان سبى على وجه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سبى على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثمًا (ثم قال)
 أى فى الخانية ان مسجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لآدم ومجود اخوة يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولوا كره على السجود لذلك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كن أكره على الكفر وان كان للتحية فالأفضل السجود اه وقد نقلنا بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان
 قصد التقوى على الصوم أولا جل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي
 التساوية من المحظر والباحة اذا توسد الكتاب فان قصد المحفظ لا يكره
 والاكره وان غرس في المعبد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كراهه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد
 العلامة لا يكره ولتأون يكره والمجلوس على جوالق فيه محض ان قصد المحفظ
 لا يكره والا يكره اه يقول جامعه قوله ولتأون يكره صوابه يكره (وقال في القاعدة
 الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية
 القلب التلطف في جميع العبادات) الى ان قال ونخرج عن هذا الاصل مسائل
 الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كذا في حديث
 مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب
 المحاسن وهو ما يقع فيها ثم جريانه فيها وهو الخمار ثم حديث النفس وهو ما يقع
 فيها من التردد هل يفعل أو لا ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك
 القصد والمجزم به فالمحاسن لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء
 ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والمخاطر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف
 المحاسن أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث
 الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت
 في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما الهم فتقديس في الحديث ان الهم
 بالمحسنة يكتب حسنة والهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظران تركها لله تعالى
 كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه
 الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع فاما العزم فالمحققون على انه
 يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي النزاهة من كتاب الكراهية هم
 بمصيبة لا يأثم ان لم يصمهم وزمه عليها وان عزم يأثم ان العزم لان الفعل بالجوارح
 الا ان يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر اه (ثم قال في السائر في شروط النية
 الاول الاسلام مانعه) فائدة قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه
 والقرآن له يهتدي ولا يمس المحض وان اغتسل ثم من فلا بأس به اه (ثم قال
 في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانعه) وتجرى هذه القاعدة

في خاتمة في العروض فان الشعر عند أهل كلام موزون مقصوده ذلك اماما يقع
موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام
الله تعالى كقوله تعالى لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون أو رسوله كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم هل أنت الا أصبح دميت وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال
في قاعدة الاصل في الايضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه المحظرة قبل في حله غير الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكنى زيد يبيعها
وتحمل له وطؤها وكذا لو جات أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وطن
صدقةا حل وطؤها ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فلا يشتري
الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمته على
الموكل لا حلال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر اذ غير المعين له أن يشتريه لنفسه
وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل لكن الاصل
التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة له وله نظائر في الفقه اه وقد
نقلنا هذه العبارة في كتاب الوكالة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعيب
التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الى أن قال
الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى أن قال والتسداوى
بالتجاسات وبالمخمر على أحد القولين واختار قاضي خان عدمه واساغة اللقمة بها اذا
غص اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى للعورة والسوءتين اه (ثم قال) وأكل
الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطرأه أى يباح ذلك (ثم قال) ولبس
المحرير للعكة والقتال اه أى يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب
وللاشاهد وعند الخطبة والسيداه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر
القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستعجم مع بقية النجوة
وشرب الخمر للقصة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم
تكليف النساء بكثير مما يجب على الرجال كالجماعة والجمعة والمجاهد والحجزة
وتحمل العقول على قول والصحيح خلافه واباحة لبس المحرير وحلى الذهب اه
(وقال في أول القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) وفي البزازية من كتاب
الكرامية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات
الجيران يؤمر بان ينزلهم وقت الارتقاء ليستمر وامرأة أو مرتين فان فعل والارفع

للعالم ليعنه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازاً كل الميتة عند الحاجة واساغة اللقمة بالمحرو واللفظ بكلمة الكفر للاكراه
وكذا اتلاف المال وأخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم تقصاتها أى
الضرورة قالوا يخرج مالو كان الميت نبياً فإنه لا يحمل أكله للمضطر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من مهجة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية ان الممين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما
يباح التعريض اه يعنى لاندفاعها بالتعريض ومن فروعه المضطرا لا يأكل من
الميتة الا قدر سد الرمق اه (ثم قال) والطبيب انما يتطعم من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يأكل المضطرا طعام
مضطراً آخر ولا شيئاً من بدنه اه (وقال في تنبيهه) يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانصه) ومنها التعريض عند تعدى أرباب الطعام في بيعه بفن
فاحش ومنها بيع طعام المتكبر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ ثوب الطعنين البزازين وكذا كل ضرر عام كذا
في الكافي وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط مائة فيه وخاف صاحبه أنه لو طلبه منه لاختفاه اه وقد نقلنا
ذلك في الغصب أيضاً (ثم قال) ومنها مسئلة الظفر بجففس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعلامها ضرراً بارتكاب أخفها مانصه)
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن عباس الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ الطحاوى وخبره الكرخى كذا في البرزانية اه (ثم قال) وأصله
ان المحرق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يمحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أيمهما شاء وعندهما يصبر اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الاكراه أيضاً (وقال
في بحث دواء المفساد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغايتها على
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة العادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال
 في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة التي موضع نبات الشجر من
 العناية ليس بعورة تعامل العمل في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطراب
 وفي النزاع عن المادة الظاهرة نوع عرج وهذا ضعيف وبعيد لأن التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اهـ بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والاعل
 من الطعام المتقدم ضيافة بلا صريح الاذن اهـ أي يجوز ذلك (ثم قال في فصل
 تعارض العرف مع اللغة من البحث الثالث مانصه) وفي المتن تعارض البيوع وعن أبي
 القاسم المغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب الحلال
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرم في وقت أو كان الرجل يأخذ
 المال من حيث وجده ولا يتأمل في المحرم والحلال قال سؤل عنه حسن اهـ (وقال
 في الفصل المذكور ومن البحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما اذا كان
 العاقل لاني ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
 من نظروا الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه
 المسئلة في كتاب القضاء أيضا (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
 الكراهية قبيل القهرى لو تواضع أهل بلدة على زيادة في صفيحتهم التي يوزن بها
 الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اهـ (وقال في القاعدة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها لو اختلفت
 مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يحز تناول
 شئ منها ولا بالقهرى الا عند الحاجة وأما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز القهرى
 ومنها لو اختلفت ذلك الميتة بالزيت وفحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلان
 في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلف لبن بقرب لبن
 أفان أو ماء وبول عدم جواز تناول ولا بالقهرى اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الى أن قال الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا
 وبعضها نجسا والاقبل نجس جائز ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع أن الاحتياط
 أن يريق الكل ويتميم كما اذا كان الاقل طاهرا عملا بالاغلب فيهما الثالثة
 الاجتهاد في ثياب محتلمة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا

أولاً والفرق بين الثياب والاولاى أنه لاخلف له فى ستر العورة والوضوء خاف
فى التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب
اتفاقاً كذا فى شرح الجمع قبيل التيمم اهـ وقد نقلناه فى كتاب الطهارة (ثم قال)
وينبغى أن يلحق بمسئلة الاولانى الثوب المنسوج محتمه من حرير وغيره فيجوز ان كان
المحرير اقل وزناً واستوى باختلاف ما اذا زاد وزناً ولم أره الا الآن وفى الخلاصة من
التحرى فى كتاب الصلاة ولو اخلط اوانيه بأولانى أحصاه فى السفر وهم غيب
أو اخلط رغبه بأرغفة غيره قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى ويتربص
حتى يحنى أحصاه وهذا فى حالة الاختيار وفى حالة الاضطرار جاز التحرى مطلقاً اهـ
(ثم قال) الرابعة لوسق شاة خمرانم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة تذكره
فى البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفاً حراماً لم يحرم
لبنها ونحوها وان كان الورع الترك ثم قال فى البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل
مع الكراهة اهـ وقد نقلناه هذه العبارة فى كتاب الذبائح أيضاً (ثم قال) الثامنة اذا
كان غالب مال المهدى حلالاً فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله مالم يتبين انه من
حرام وان كان غالب ماله المحرام لا يقبلها ولا يأكلها الا اذا قال انه حلال ورثه
أو استقرضه قال المولى وكان الامام أبو القاسم المحاكم يأخذ جوارث السلطان
والحيلة فيه ان يشتري شيئاً بمال مطلق ثم يتقده من أى مال شاء كذا رواه الشافى
عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والعيلة يتحرى فان وقع فى قلبه
حله قبل وأكل والا لقوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب
الامام فيمن فيه ورع وصفاه قلب يتطرب نور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا فى
البرازية من الكراهة اهـ (ثم قال) العاشرة قال فى القنية من الكراهية غلب
على ظنه ان أكثر بيعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو
الحرام تنزه عن شرائها ولكن مع هذا لو اشتراها يطيب له اهـ وقدمناه عن
الملتقط فى المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اهـ (ثم قال) ولا بأس بشراء
جوز الدلال الذى يعد المجوز فياً خذ من كل ألف عشرة وشراء لحم السلاخين اذا كان
المالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المقامر من المكسرة وجوزاتهم اذا
عرف انه أخذها قماراً اهـ وأما مسئلة الخلط أى خلط مال الغير بماله فذكره
بأقسامها فى البرازية من الوديعة وأما مسئلة ما اذا اخلط المحلل بالحرام فى البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الان تقوم دلالة على انه من المحرام اه (وقال في
القاعدة الثالثة الايتار في القرب) قال الشافعية الايتار في القرب مكروه وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اه
(ثم قال) وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه
للعهارة وهناك من يحتاجه للظهار لم يحزله الايتار ولو اراد المضطر ايتار غيره
بالطعام لاستبقاه محبته كان له ذلك وان خاف فوت محبته والفرق ان الحق
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايتار والحق في حال الخمصة لنفسه اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة ايضا (ثم قال) وكذا ايتار
الطالب غيره بنوبته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارة اليه قرينة والايتار
بالقرب مكروه اه (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقهر محتاج معه
دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يشار أفضل
والا فلا نفاق على نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة ايضا (وقال في
القاعدة السادسة المحدود وتندرأ بالشبهات مانصه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر
للتداوى وان كان المعتمد تحريره اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحدود ايضا (وقال
في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى صاحب قول مانصه) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته أو قريبه
عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافاً لمشايخ بخارى فينظر
المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً
وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الاقرار وفي كتاب
الدعوى أيضاً للنسابة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نقطة في الأصح اه (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل
من النفل الا في مسائل الاولى ابراهيم المعمر مندوب أفضل من انظاره الواجب
الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت
مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الطهارة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا
ومهر البني وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة والزمار الا في مسائل الرشوة
لخوف على ماله أو نفسه أو وليه سوى أمره عند سلطان أو أمير لا لقاضي فانه يحرم

الاخذ والاملاء كما بيناه في شرح السكز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 القضاء (ثم قال) وفك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف هجومه ولو خاف وصي وصي
 ان يستولى غاصب على المال فله اداء شئ ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الوصية ايضا (ثم قال) وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعندة قوت
 يومه ترد الاكل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال
 ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
 ايضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم
 الى المباشر منه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقه اه وقد ذكرناها
 في الغصب ايضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وتصح
 عبادته وان لم يحب عليه واختلفوا في ثوابها والمقدانه له ولعلم ثواب التعليم وكذا
 جميع حسناته اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) وتقبل روايته
 وتصح الاجازة له أى في الحديث ويقل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجبر ايضا (ثم قال) وتقب اذن البنت الطفل مكروه قياسا
 ولا بأس به استحسانا كما في الملتقط اه (ثم قال) ويعمل بقول المميز في المعاملات
 كهدية وتبحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالبالغ
 في النظر الى الاجنبية والمخلوة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
 سنة كذا في الملتقط اه (ثم قال) والوصية التي لا تشتمل يجوز السفر بها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الياسه المحرر
 والذهب ولا ان يسقيه خرا ولا ان يجلسه للمول والغائط مسة قبلا أو مستدبرا ولا
 ان يخطب يده أو رجله بالحنساء اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وعورتها
 كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظره غير محرم الى عورتها فقط وما عداها ان
 اشتبه اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) ويحل سفرها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام المحتنى مانصه) ولا يلبس حريرا
 وحليا اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
 ثلاثا بالبحر اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل
 لا يلبس حريرا ولا زهبا ولا فضة اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
 أحكام الانثى مانصه) تخالف الرجل في ان السنة في عاتقها التنف ولا يسن ختانها

وانما هو مكرمة ويسن حلق لحيتها لو نبتت وتمنع من حلق رأسها اه (ثم قال)
 وبذنها كله عورة الا وجهها وكفيها وقد ميا على المعقد وذراعيها على المرحوح
 وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
 في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
 ولا تنافر الا بزواج أو محرم اه (ثم قال) ويساح لها خضب يديها ورجليها
 بخلاف الرجل الا لضرورة اه (ثم قال) ولا تبدأ الشابة بسلام وتعزية ولا
 تحاب لوسلت ولا تمتع وتحرّم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلافوا في
 جواز كونها نية واختار في المسيرة جواز كونها نية لارسولة لان الرسالة مبنية
 على الاشتهار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذمي
 مانسه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز وبقبل
 قول الكافر في المحل والحرمة وتعقبه الزباني بأنه سهو ولا يقبل قوله فيهما
 وجوابه انه يقبل فيهما ضمن العام لانت لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في
 الكافي اه (ثم قال) ولا يبدأ الذمي بسلام الا الحاجة ولا يراد في الجواب على
 وعليك ويكره معافاته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر
 العنب وفي الملة قط كل شيء أمتنع منه المسلم أمتنع منه الذمي الا الخمر والخنزير ولا يكره
 عبادة جاره الذمي ولا ضيقه اه (وقال في أحكام الجان مانسه) ولا خلاف
 في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
 الطائعين في البرازية معزى بالاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفاسير
 توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
 لا تستلزم الانابة لانه ستر وعنه المغفر للبيضة والانابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
 أو عد ظالمهم فيسحق العقاب ويسحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما القاسطون
 فكأنوا مجرمين طبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاسفعاق فان قيل قوله
 تعالى في أي آلام يكذبان بعد دعائهم الجنة خطايا للثقلين يرد ما ذكرت قلنا
 ذكر وان المراد بالتوقف التوقف في التأكل والشرب والملاذلة الدخول فيه
 كاللأثمة للسلام والزبارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب اه
 (ثم قال) ومنها قبول رواية الجن ذكره صاحب آكام المرجان واذا أجاز
 الشيخ من حضر دخل الجن كافي نظيره من الانس وأما رواية الانس عنهم فانها ظاهر

منعها لعدم حصول الثقة بعد اتهم وذ كر الاسيوطى انه لاشك في جواز روايتهم
عن الانس ما سمعوه سواء علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى الجمهور على
انه لم يكن من الجن نبي وأما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس ألبأنتكم
رسل منكم فتأولووه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فأنذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الضحاك وابن حزم الى انه كان منهم نبي تمسكا بحديث وكان
النبي يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم أنذروا
فصح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف
وفيه دليل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلاف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب أبو حنيفة وعن الله ثوابهم
أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كوفوا ترابا كالهباء وعن أبي الزناد كذلك وقال
آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي ليلي وعن الضحاك انهم
يألهون التسبيح والذكر فيصيبون من لذة ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن حول الجنة في ربضها وليسوا فيها الثالثة
ذهب الحارث المحاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه . ومثوا بشر فبقى على جمومه في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فيهم أيضا . ولم يتعقب الاسيوطى وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال البيضاوى لا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطلق الرؤية ولا الذي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلم
مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصير يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) وأحكامه
أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع
فان المخلوة بها مكروهة وكذا بالاهرة الشابة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا المشاركة للمحرم في جواز النظر والمخلوة والسفر وأما عيدها
فكما لا يجنبني على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثقات لا يقيم مقام الزوج والمحرم في السفر اهـ (ثم قال) وتختص الاصول
باحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الا باذن أصله دون عكسه اهـ
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنهـ ان كان الطريق مخوفاً والافان لم يكن
مختصاً فكذلك والا لا اهـ (ثم قال) ومنها كراهة جبه بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اهـ وقد نقلناها في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الاصل فرعاً والظاهر عدم الاختصاص بالاب فلام والاجداد
والجدات كذلك ولم أره الاّن اهـ وقد نقلناه في الحدود والتعازير وفي كتاب
الجنبايات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الانرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وابرام وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه القصاص المحدود
وفي رواية ان القصاص كالمحدود وهذا فلا يثبت بالاشارة وتقامه في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء المحدود اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اهـ وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهراً قصار المشايخ على استثناء المحدود فقط
صحة اسلامه بالاشارة ولم أر الاّن فيها تلامحاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
المجهاد (ثم قال) وكناية الانرس كاشارته واختلفوا في أن عدم القدرة على
الكتابة شرطاً للعمل بالاشارة أولاً والمعتمداً ولذا في السكتز كره باو ولا بد
في اشارة الانرس من أن تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد الاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بصوت منه لان
العادة منه ذلك فكانت بياناً لاجله الانرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما اشارة غير الانرس فان كان معتقلاً اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على انه اذا دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والأشهاد عليه ومنهم من
قدرا لامتناد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلاً اللسان لم تعتبر اثارته مطلقاً
الا في أربع في الكفر والاسلام والتب والفتوى كما في تنقيح الهبوي ويزاد
أخذنا من مسئلة الافتاء بالراس اشارة الشيخ في رواية محدث وأمان السكافر

أخذنا من النسب لانه يحتاج فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الجهاد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المبهمة كالوقال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ويزاد ايضا الإشارة من محرم الى صيد فقتله يجب المجزأ على المشير اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) منها باب التميم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم ولا يتيمم الى ان قال ويتعين
ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنانير فيجب شراؤها على القادر بأضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومريم كان وجود
أحدهما اشترط لوجوب الحج عليهما الى أن قال ويستثنى من حرمة خروجها الا
بأحدهما هاجرتهما من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الا برضا أبيه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريمه على المدون الا باذن الدائن الا اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض
والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى
بالواجب وزاد عليه هل يقع النكاح واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف
بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلا زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) * فائدة *
تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومزدوبا وهو التجرف في الفقه وعلم القلب وحاما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلم الطب ائعيين والسحر ودخل

في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها وهو
أشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا تحصى فيها اه
(ثم قال) فائدة ذكر البرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا
كاملا الا ان يكتب أربع مع أربع مثل أربع مع أربع في أربع عند أربع
بأربع على أربع عن أربع لاربع وهذه الرباعيات لاتم الا بأربع مع أربع
فاذا تمت له كلها مات عليه أربع وابتلى بأربع فاذا صبرا ~~ص~~ كرمه الله تعالى
بأربع في الدنيا واثابه في الآخرة بأربع أما الاول فآخبار الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم وشرائعه وآخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر
العلماء وتواريخهم مع أربع أسماء رجالهم وكلامهم وأمكنهم وأزمنتهم كأربع
التحصيل مع الخطبة والدعاء مع التوسل والتسبيح مع السورة والتكبير مع الصلاة
مع أربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربع في صفه في
ادراكه في شبابه في كهولته عند أربع عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه
بأربع بالجبال بالبصار بالبلدان بالبراري على أربع على الحجارة على الانزاف
على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن أربع
عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله
تعالى ورضاه وللعمل به بان وافق كتاب الله ولنشرها بين طالبيها ولا حياء ذكره بعد
موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا بأربع من كسب العبد وهي معرفة الكتاب
واللغة والصرف والفحو مع أربعة من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والمحصر
والمحفظ واذا تمت له هذه الاشياء مات عليه أربع الال والولد والمسال والوطن
وابتلى بأربع بشماعة الاعداء وملازمة الاصدقاء واطمن الجبال وحسد العلماء واذا
صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا بأربع بعز القناعة وهيبه النفس ولذة العلم وحياة
الابد واثابه في الآخرة بأربع بالشفاعاة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش يوم
لا ظل الاظلمه والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعلى علبين فان لم يطق
احتمال هذه المشاق فعليه بالفقير الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قارسا كن لا يحتاج
الى بد اسفار ووطء ويا زور كوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب
الفيقه وعزه أقل من ثواب المحدث وعزه اه (فائدة) قال في آخر المستصفى اذا
سئل عن مذهبه ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لأنك لو
 قطعت القول لسمع قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سلمنا من معتقدا
 ومعتقدا خص ومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق مانحن عليه والباطل
 ما عليه خصوصنا هكذا نقل عن مشايخنا اه (ثم قال) فائدة قال بعض المشايخ
 العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم الانضج ولا احترق
 وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث اه (فائدة
 من المجوهرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استقرض المجزوا المجلس على باب الحمام
 والمنظر في مرآة الحمام (فائدة من المستطرف) ليس في الحيوان من يدخل الجنة
 الا خمسة كتاب أصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناقصة صالح وجار عزير وبراق
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلة الغفلة وغير
 الشك وريح الغفلة ودخان المحرام ونار الهوى (فائدة في الدعاء برفع الطاهون)
 سئلت عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت بان
 لم أره صريحا ولكن صرح في الغاية وعزاء الشيخ الباناه اذا نزل بالمسلمين
 نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الشوري وأحمد وقال جمهور أهل
 الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتح القدير ان
 شرعية القنوت للنازلة مستقر لم ينسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وحملوا عليه
 حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
 ذكرنا من اخبار الخلفاء فيد تقرر له فعلهم ذلك بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
 قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة الصحابة مسيلة وعند محاربة أهل
 الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
 في محاربة معاوية وقت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربة اه فالقنوت عندنا
 في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال
 في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اه وفي القاموس النازلة
 الشديدة اه وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس اه
 وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
 وقعت بلية ولا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرا
 فيها يدعوى رعل وذكوان وبنوحيان ثم تركه كذا في الملتقط اه فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالمخسوف لما في منية المفتي قيل الزكاة وفي الخسوف والظلمة
 في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا
 اه ولا شك أن الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكر
 الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة
 بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
 ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
 بشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالمجبل قلت هو كخسوف
 القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
 في الظلمة والريح والفرع ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن
 يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
 وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبي في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
 عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
 في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
 الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالية وحكمها حكم خسوف
 القمر وكذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلاة عند كل حادثة
 فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
 في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة
 والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
 الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا
 وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد مر حوايا الاجتماع
 والدعاء لعموم الامراض اه وقد قلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
 صرح شارحوا البخاري وسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا اه فتصریح
 أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصریحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين وينوي ركعتي رفع
 الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأطال الكلام

فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن أقام
في بلد صابر اعتسبا ومن خرج من بلد هوف فيها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
لم يميلوا للكلام على الطاعون وقد أوسع الكلام فيه الامام الشبلي قاضي القضاة
من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المعنى ببذل الماعون في فوائد
فضل الماعون وقد طالعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المرح
عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها
فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمرضى وعند المالكية وايتان والمرح منها
عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
قولهم يقتضي أن يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جملة
من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدنا في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب
طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم
المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم
ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة
من علمائنا لابن حجر ان قولنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام فيمن
لم يطعن من أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون اه وقد قلنا في كتاب الطلاق
(ثم قال) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط
من أحد الأوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى
البلاء ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواء التحري في أيام الوباء من أمور
أوصى بها حذاق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والمكث في المحام وملازمة السكوت والدعة وان لا يكثروا استنشاق
الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس أبو علي ابن سينا بأن أول شيء يبدا به في
علاج الطاعون الشرط ان أمكن فيسبل ما فيه ولا يترك حتى يحمد فترد اسميته
فان احتيج الى مصه بالمحجمة فليقل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقبض
ويبردو بأستعجة مغموسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تقاح أودهن أس
ويعالج بالاستفراغ أو بالفصد بما يحتمله الوقت أو يوجر ما يخرج المحلط ثم يبل

على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعطرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الحفطان الجبائر * قات وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما
قبله هذا التدبير فوقع التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض
لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار طاعتهم
يعتقد تحريم ذلك وهذا القتل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه والعقل
يوافقه كما تقدم ان الطعن يثر الدم الكاث فيميج في البدن فيصل الى مكان
منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج
بالشرط والقصد انه واجب اه كلام شيخ الاسلام وفي السبازية واذ انزلت
الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين اه وهو يفيد جواز
الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والمحدث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي
في فتاواه انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر به دلف مائل فامرع المشى فقبل له انقصر
من قضاء الله فقال عليه السلام فرارى الى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام
(ثم قال) * فائدة * كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لم يعلم ما اراد الله تعالى
له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم كخبر
الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم من برد الله به خيرا يفقهه في الدين كذا
في أول شرح البهجة للعراقي اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا يستجاب دعائهم رجل
له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها ورجل اعطى ماله سفها ورجل دان ولم يشهد
كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شيء يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
وتعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب
زدني علما فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص اه (ثم قال في فن الانعاز ما نصه)
* الكراهية * أى انا من غير التقدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء
الادوية أى انا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما عينه لوضوئه دون غيره
اه وقد قلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) أى مكان في المسجد تكره الصلاة فيه
فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه وقد قلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى ماء
مسبل لا يجوز اشربه منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اه وقد قلناه
في كتاب الشرب (ثم قال) أى رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضعها فقل اذا

وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفائه بإذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحيل مانصه) الخامس عشر في الاستبراء المحيلة في عدم
 زومه أن يزوجها البائع أو لا يمن ليس تحتها حرم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل
 الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الأصح أو يزوجه المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف أن لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لثلاثة تصرفات على المجلس أو يزوجه المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها واختلغا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال انحو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الآداب مانصه) يكره دخول الجنب المسجد
 ولا يكره دخول المشرك والفرق أن منع الجنب منه داع إلى التطهير وفي منع
 المشرك تبعية من الإيمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب العاهرة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكره الا اذا قصد المحقق والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في الحكايات مانصه) وسئل الامام عن قال لا أرجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصلى بلا قراة وبلا ركوع
 وسجد وأشهد بما لم أراه وأبغض الحق وأحب القنعة فقال أصحابه أمر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في مذهبيه ويأكل الميتة والمجرداد يصلي على الجنائز
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المسال والولد وهو ما فتنة فقام
 الرجل وقيل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاء اه وفي آخر الفتاوى الظهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى يخوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له خف مما عرفت الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب المجاهد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكى الخطيب الخوارزمي أن كلب الروم أرسل إلى الخليفة مالا جز يلا على يد
 رسوله وأمره أن يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوه ابذل المال لهم وان
 لم يحيبوك اطلب من المسلمين الخراج فقال العلماء فليأت أحدينا فيه مقتع وكان
 الامام اذ ذاك صديقا حاضرا مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
قال انزل مكانك الأرض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد أبو حنيفة فقال سل
فقال أي شيء كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد الجازي الاقضى
شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء فقال الرومي في أي جهة وجه الله
تعالى فقال اذا أوقدت سراجا فالى أي جهة نوره قال ذاك نور يستوى فيه
الجهات الاربع فقال اذا كان النور الجازي المستعار الزائل لا وجه له الى جهة
فنور خالق السموات والارض الباقي الدائم الفاض كيف يكون له جهة قال
الرومي بماذا يشغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبهه مثلك انزلته واذا كان
على الارض موحد مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعاد الى الروم اه
احتاج الامام رضى الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فسأوه اعراسا قريبة
ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ماء قال له كيف أنت بالسويق قال أريده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلنا في كتاب اليسوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي
حنيفة لابي يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشده وحسن السيرة والاقبال على
الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة عليه فانك ان أكثر اليه
الاختلاف نهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما أنت من النار تنفع بها
وتتباعه ولا تدنو منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومك واتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك
وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
أدون حاله منه لعلك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعلك تخطئه فتسقط
بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فلا تقبل منه الا بعد
ان تعلم أنه برضاك وبرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب
مذهب غيرك في المحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا ولا تسكلم بين يدي

العامة الايمان تستل عنه واياك والكلام في العامة والتجار الاعمار يرجع
 الى العلم ~~صلى~~ لا يوقف على حبك ووعيتك في المال فانهم يستشيرون الظن بك
 ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفضح ولا تتدسم بين يدي العامة
 ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم
 الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
 قدمتهم ازدري ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدري بك من حيث انهم أسن منك فان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 ولا تعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقصد في المسجد ولا تأكل في
 الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقاين ولا تقع على
 الخوايت ولا تلبس الديباغ والحلى وأنواع الابريسم فان ذلك يفضي الى الرعونة
 ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
 ولا تكثر اسماؤها ومسها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تكلم بأمر نساء الغيرين
 يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن
 غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو اب وأم
 أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت
 ذامال يدعى أبوها ان جميع ما له وأنه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
 ما قدرت واياك ان ترضى ان تزف في بيت أبيها فانهم ياخذون أموالك ويطعمون
 فيها غاية الطمع واياك ان تزوج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم
 وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
 واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم أنك تقدر على القيام بجميع حوائجها وأطلب
 العلم أولا ثم اجمع المال من المحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
 عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالدينا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عيالك فتحتاج
 الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شبابك ووقت فراغ
 قلبك وخطرك ثم اشتغل بالمال يجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش
 البال فان جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله واداء الامانة والنصيحة لجميع
 الخاصة والعامة ولا تسخف بالناس وقر نفسك وقرهم ولا تكثر معاشرتهم

الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم يذكروا المسائل فانه ان كان من اهلها اشتغل
 بالعلم وان لم يكن من اهلها احبك واياك ان تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
 فانهم قوم يقدونك فيشتعلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجيب
 الا عن سؤاله ولا تنضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
 ضنكا واقبل على متفقهتك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزيدهم
 رغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلا تنافسه فانه يذهب ماء
 وجهك ولا تحس من أحد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا تعرض لنفسك من
 العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال
 عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفعك
 الا ما نفعتهم الجهيل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذ نفسك
 بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك بأجمعهم
 ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك ويتطرون اليك بأعينهم فتصير
 مطعونا عندهم بلا فائدة وان استعصمك في المسائل فلا تنافسهم في المناظرة
 والمطارحات ولا تذكرهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تمنع في أسألتهم فانهم
 يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في شرك كما أنت لله
 في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الا بعد ان يجعل سره كعلانيته واذا وراك
 السلطان عملا فلا تنقل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يولي ذلك لعلك واياك
 ان تكلم في محاسن النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الالفاظ واللكن
 في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس الا على طمأنينة
 ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلعت فلا تقبه فان الهائم تنادي من
 خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
 وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما
 بين الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن
 وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
 لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقسدي غيرك بك وراقب نفسك
 وحافظ على العلم لتتفع من ديساك وأنزوتك بملك ولا تشرب بنفسك ولا تبسج بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك ويعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن الى
 دينك أو الى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر
 الغلمان المردان ولا تطاهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه
 ترفع اليك المحامج فان هت أهانك وان لم تقم عابك ولا تتبع الناس في
 خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
 اطلب منه خيرا فاذا ذكره به الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا ذكره
 للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكر والفاجر
 بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والذي ترى منه الخلل
 في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى معينك وناصرك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة في الدين واذا
 رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده أقوى من
 يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لانك سلطان سلط على غيري اذكر
 من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كمالك لانك اذا واظبت
 عليه ودمت لعلهم يقره ونك فيكون في ذلك قمع للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
 يعرف منك الجهد في الدين والمحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
 فادخل عليه وحدك في داره واتحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان
 سلطانا فاذا ذكر له ما يحضره في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
 والسلام فان قبل ذلك منك والا فاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا ذكر الموت
 واستغفر لاستاذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة وأكثر من زيارة
 القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
 رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل
 والمقابر ولا تجالس أحدا من أهل الأهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا
 تكثر اللعب والنشم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
 العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه
 امانة ولا تطاهر امرار الناس ومن استشارك في شيء فأمثر عليه بما تعلم انه يقربك
 الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تتنفع بها في أولك وآخرك ان شاء الله
 تعالى واياك والبخل فانه يبغض به المرء ولا تك مامعا ولا كذابا ولا صاحب

تخاطب بل احفظ مرؤتك في الامور كلها والديس من الثياب البيض في الاحوال كلها وأظهر غنى القلب مظهر امان نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعف همته ضعف منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في آجرة الحمام والمجاس بل ارجع على ما يعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى الحائك وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تمسكس بالحبات والدوايق ولا ترن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله تعالى خير منها وول امورك غيرك ~~ليحكك~~كك الاقبال على العلم فذلك احفظ لمحتاجك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجبة من اهل العلم والذين يطلبون التجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تخجيلك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يعرفوك لئلا يلحق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى التطارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت عندهم ربما لا تمالك منهم ويظن الناس ان ذلك حق اسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح الفتوى فاذكر منه ذلك والافلا ولا تقعد له درس بين يديك بل اتركه عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر او من يتخذ مجلس عظمة بمجاهل وتر كيتك له بل وجه اهل محلتك وطاعتك الذين تعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجنائز والعبيدين ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقعة اذا

أُثْبِتَتْ لَا تَقْبَضُ لَكِنْ فِي الْقَنِيَةِ وَالطَّعَامِ إِذَا تَغَيَّرَ وَاشْتَدَّ تَغْيِيرُهُ تَقْبِضُ وَحَرَمَ وَاللَّبَنُ
وَالزَّبِيتُ وَالسَّمْنُ إِذَا أَثْنَى لَيَحْرَمُ أَكْلُهُ اهـ (وَقَالَ فِي كِتَابِ الْعِلَالَةِ) وَضَعُ الْمُقْلَةِ عَلَى
الْكِتَابِ مَكْرُوهٌ وَالْأَجْلُ الْكِتَابَةُ وَضَعُ الْمُحْصِفِ تَحْتَ الرَّأْسِ مَكْرُوهٌ وَالْأَجْلُ
الْمَحْفُظُ اهـ (وَقَالَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ) مَا نَصَهُ لَا يَحُوزُ لِلرَّأَةِ طَعْنُ شَعْرِهَا وَلَوْ بِإِذْنِ
الزَّوْجِ وَلَا يَحِلُّ لَهَا وَصْلُ شَعْرِ غَيْرِهَا بِشَعْرِهَا ١٠٠ (وَقَالَ فِي كِتَابِ الْيُوعِ) مَا نَصَهُ
الْمُشْتَرِي إِذَا قَبِضَ الْمَيْسِعَ فِي الْفَسَادِ بِإِذْنِ بَائِعِهِ مُلْكُهُ وَيُثْبِتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كُلِّهَا
الْأَقْيَ مَسَائِلَ لَا يَحِلُّ لَهَا أَكْلُهُ وَلَا لِبَسُهُ وَلَا وَطْؤُهَا الْوَجَارِيَةُ وَلَوْ وَطِئَهَا ضَمَنَ عَقْرُهَا
اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا بَقِيَّتِهِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ (ثُمَّ قَالَ فِي الْيُوعِ) أَيضًا مَا نَصَهُ الْغَسَّ
حَرَامٌ إِلَّا فِي مَسْتَلْتَيْنِ أَحَدَاهُمَا فِي الْوَلْوِ الْجَمِيَّةِ اشْتَرَى الْأَسِيرَ الْمُسْلِمَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَدَفَعَ
الْثَمَنَ دِرَاهِمَ زَوْفًا وَعَرُوضًا مَغْشُوشَةً جَازَانِ كَانَ حُرًّا وَإِنْ كَانَ الْأَسِيرُ عَبْدًا يَحُوزُ
الْثَانِيَةَ يَحُوزُ أَتْلَاءَ الزُّبُوفِ وَالنَّاقِصِ فِي الْجَبَابِيَةِ اهـ (وَقَالَ فِي كِتَابِ النِّصَبِ)
لَا يَحُوزُ دُخُولُ بَيْتِ أَنْسَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا فِي الْغَزْوِ وَكَأَيِّ مَنِيَةِ الْمُفْتَى وَفِيمَا إِذَا سَقَطَ
قُوَّةُ بَيْتِ غَيْرِهِ وَخَافَ لَوَاعِظَهُ أَخَذَهُ كَأَيِّ الْوَدِيعَةِ اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ
الْأَمَانَاتِ اهـ (قَالَ صَاحِبُ الْأَشْيَاءِ)

* (كِتَابُ الرِّهْنِ) *

مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرِّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ يَبِيعُ الْمَشَاعَ جَائِزًا لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمَشْغُولَ جَائِزًا
لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمُتَصَلَّ بِغَيْرِهِ جَائِزًا لِرَهْنِهِ يَبِيعُ الْمُعْلَقَ عَقْدَهُ بِشَرَطِ قَبْلِ وَجُودِهِ فِي غَيْرِ
الْمَدْبَرِ جَائِزًا لِرَهْنِهِ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْأَقْطَاعِ اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ الْيُوعِ (ثُمَّ قَالَ)
لَا يَحُوزُ رَهْنُ الْبِنَاءِ بِدُونِ الْأَرْضِ فَإِذَا آخِرَهُ الْمُرْتَهِنُ لَا يَطْلُبُ لَهُ الْإِجْرَ إِذْنُ الرَّاهِنِ
لِلْمُرْتَهِنِ فِي الْإِجَارَةِ فَآخِرُ نَجْعٍ عَنِ الرِّهْنِ وَلَا يَبْعُدُ وَالْأَجْرُ إِذَا رَهْنُ الْعَيْنِ عِنْدَ
الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى دِينٍ لَهُ صَحٌّ وَانْقَضَتْ اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ (ثُمَّ قَالَ) أَبَاحَ
الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ كُلَّ الثَّمَارِ كُلِّهَا فِي بَيْعِ الرِّهْنِ مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَاعَهُ مِنَ الْمُرْتَهِنِ
انْقِصَ الْأَوَّلُ اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ الْيُوعِ (ثُمَّ قَالَ) يَكْرَهُ لِلْمُرْتَهِنِ الِاتِّفَاعَ
بِالرِّهْنِ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ فَإِذَا أذِنَ لَهُ فِي السَّكْنِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالْإِجَارَةِ اهـ وَقَدْ
ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ (ثُمَّ قَالَ) رَهْنُهُ عَلَى دِينٍ مَوْعُودٍ فَدَفَعَ لَهُ الْبَعْضَ وَامْتَنَعَ لِبَعْضٍ
لَا يَبِيعُ الْقَاضِي الرِّهْنَ بِغَيْرِ الرَّاهِنِ اهـ وَقَدْ ثَقَلْنَا فِي كِتَابِ الْبَيْعِ (ثُمَّ قَالَ)

المقبوض على سوم الرهن اذا الميسر المقدار ليس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن
 يفسده الوارث اذا عرق الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور
 المالك اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) القول منكره مع الجين وفي
 تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف الراهن والمرتهن فيما يباع به العدل
 الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد
 هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنه مثل الدين قبضه
 العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت
 الكفالة به جاز الرهن به الا في درك المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن ويجوز
 الكفالة بماء على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل قبل
 وجود الشرط دون الرهن ذكره في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب
 الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
 المحققة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم
 غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها الاستعارة شيئا لرهنة على قدر معين فرهنة بزيادة
 قال في الكنز ولو عين قدرا أو جنسا أو بلدا فخالف ضمن المعبر المستعير أو المرتهن
 اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهنة بأقل من ذلك بمثل قيمته
 أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى غير اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
 المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن والمؤجر في
 الموهون والعين المؤجرة منع لمحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على
 الملك لانه لا يفوت به الامتعة بالتأخير وفي تقديم الملك تفويت عين على الآخر
 اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة السابعة
 تابع مانصه) ونرجع عنها ايضا لما قال المديون تركت الاجل أو ابطله أو جعلت
 المال خلافا به يطل الاجل كما في الخائسة وغيره امع انه صفة للدين والصفة تابعة
 لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما يخرج منها لو اسقط الدائن المجردة فانه يصح لانها حق
 كما في الاصل ومما يخرج لو اسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي
 في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان
 للدين وهو باق ووافقا للشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل

والمجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد كالرهن والكفيل أفرد بالحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارات في كتاب المدائيات وفي كتاب الكفالة أيضاً (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولورأى المرتهن الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضاه في رواية اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كما في الفينة اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهننا اهـ (وقال في بحث مائة بل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتهن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول العمادي الى أن قال فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام القمود مانصه) وجائز من أحد المجانبين فقط الرهن من جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن بعد القبض اهـ (ثم قال) *تكميل* الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان بالاجماع وبملك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن الباطل لو رهن شيئاً باجرة فائجة أو مغنسة اهـ (ثم قال) ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فليراجع في المكتب الطويلة اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المراهون على وارث السيد مثلاً لم أره الآن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء أن يكون الحكم محضاً لغير الجاني ولو جنى على الراهن اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب المجنابات (وقال في بحث القول في الدين مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء ولا يجوز ببدل الكتابة لانه يسقط بدونها بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بتفسيرهما كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنسوب وبديل الخراج والرهن وبديل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسداً والمتبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بهالاتها لمحقة بالدين اهـ وقد نقلنا في كتاب الكفالة وفي كتاب

المدائنات (ثم قال) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المذهب
 (فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لاتعار الابرهن
 اولاً يخرج من مكان تحميمها الابرهن اولاً يخرج أصلاً والذي أقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها الاغنا غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضاً بل
 الاتخذ لها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها امانة فشرط أخذ
 الرهن عليها فاسد وان أعطاها كان رهناً فاسداً ويدون في يد خازن الكتب امانة
 لان فاسداً العقود في الغممان كصححها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
 وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
 يعلم مراد الواقف فيحمل ان يقال بالمطلان في الشرط المذكور رجلاً على المعنى
 الشرعي ويحتمل ان يقال بالهبة رجلاً على اللغوي وهو الاقرب تصحيحاً للكلام
 ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجوز اخراجها به
 لتعذر ولا بدونه امانة بخلاف شرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانه قال
 لا يخرج مطلقاً ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مفسدة
 ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب
 في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
 لبطلانه وهو كما حملنا عليه قوله الابرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
 ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروطاً بأن يضع في خزنة الكتب
 ما يتذكره به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبته فينبغي ان يصح هذا
 ومتى أخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن هذه
 التذكرة تبقى رهناً بل ان يأخذها فاذا أخذها طالبه الخازن برد الكتاب
 ويجب عليه ان يرده أيضاً بغير طلب ولا يبعد ان يحتمل قول الواقف الابرهن على
 هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلاً لفظاً على الهبة ما أمكن وحينئذ
 يجوز اخراجها بالشرط المذكور ويمنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
 يستحق بيه ولا يبدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تعريض ولو تلف بتعريضه
 ولكن لا ينعين ذلك امرهون لوفائه ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
 أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
 فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالحجج وأما وجوب اتباع

شمرله وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيدا هـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
(وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاذل من قيمته ومن الدين
فالمعبر بقيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
في حياته وكمنه عليه اذامات كما ذكره الزبلي اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
والرهن اذا كان غائبا عن المصرو يلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يطل حقه في الحبس فله رده
بخلاف البائع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يحل رده وهما
في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
زيوفا او بنهرجة ورد ما ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه يبيع اوهبة ثم وجد البائع
بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسعجاني
في البيوع وقاضى خان في الرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
ما افترق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
الرهن لا من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن اللفاز مانصه)
«الوديعة» أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم امره القاضي بالتسليم
اليه فقل اذا اقر الموارث بأن المتروكة وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو
صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم
وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(وقال اخو المؤلف في تكملته لفن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
النفس لا يجوز والحيلة ان يضع المال على انه ان وفي يوم كذا فهو بريء من المال
ويرتهن بالمال اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
يطل بالعارية ويطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعملا له فاذا
فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه
انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اهـ

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) المجمودة في الأموال
 الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال البقيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن اذا انكسروا نقصت قيمته فللراهن نصيب المرتين
 قيمته ذهباً وتكون رهناً كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع)
 الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
 الى آخره مانصه وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في متفرقات بيوع الكنز اشترى
 فلان عبد ارثني فانا عبد اه وقوله في متفرقات بيوع الكنز انه اذا كر ذلك في
 الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضاً) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث
 الى أن قال واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو يغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه أيضاً) الجهالة في المنكوحة تمنع الحصة الى أن قال وفي الرهن
 وفي الاستخلاف تمنعه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرغ على ان
 الديون تقضي بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون
 مضموناً بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامع) قوله فانه يكون
 مضموناً صوابه لا يكون مضموناً كما في شرحها (وقال فيه أيضاً) كل قرض جرنفعاً
 حرام فكره للرهن سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه (وقال فيه
 أيضاً) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئاً
 فالتعيين للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحداً فادى شيئاً وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيداً بأن كان أحدهما
 حالاً وأوبه رهن أو به كقيل والاخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لا يزول ضمانه كالمستعير
 والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى أن قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضاً)

الوديعة لا تؤدع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن الى
 أن قال والرهن ككالاوديعة لا يؤدع ولا يعار ولا يؤجر اه (وقال فيه أيضا)
 وفي الميراثية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن إذا
 استأجر الميراثية اه (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعير لا في عارية
 الرهن ككافي المدسوط اه (وقال في كتاب الفرائض) الإرث يجري في الأعيان
 وأما المحقوق فنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال وجب المبيع والرهن
 يرث اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب لا في مسائل الى أن قال الخامسة
 للأب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (قال صاحب الاشباه)

❦ (كتاب الجنائيات) ❦

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب
 الباقيين ينقلب مالا وتعمله العاقلة ككافي شرح المجمع صلح الاولياء وعفوهم عن
 القتيل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في النية الواجب
 لا يقيم بوصف السلالة والمباح بتقيديه فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى
 النفس وكذا الوات المعزوكذا اذا سرى القصد الى النفس ولم يجاوز المعتاد
 لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فسرى ضمن الدية لانه مباح فيتعبد
 وضمن لو عزز وجهه فمات ومنه المرور في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
 الاب ابنه أو الام أو الوصي تأديسا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي
 أو المعلم باذن الاب تعليمات لاضمان فضرب التأديب مقيد بكونه مباحا
 وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد أما غيره فوجب للضمان
 في السكل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والعزير (ثم قال) وخرج عن هذا
 الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
 لكون الوطء قد أخذ موجب وهو المهر فلم يجبه به آخر وقامه في التعزير من
 الزيلعي الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتداخلان الا اذا
 كانا خطأ ولم يتخللهما برء فتجب دية واحدة ذكره الزيلعي القصاص يجب للميت
 ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العبد مولا وله ابنان فعفا أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العاقب عند الامام وصح عفو الجروح وتقتضى دينه منه
 لو انقلب المأواه وموروث على فرائض الله سبحانه وتعالى فيبرئه الزوجان
 كالاموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 الاعتبار في ضمان النفس لعدد الجناة لا لعدد الجنابات وعليه قرع الولوالحي
 في الاجارة لو امره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه حدة عشر فمات رفع عنه
 ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وبالعشرة أسواط ونصف
 قيمته دية القتل خطأ وشبهه عمد على العاقلة اذا ثبت باقراره أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله هبة القصاص لغير القاتل لا تحوز لانه لا يجري فيه التملك كذا
 في اجارة الولوالحية اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
 دية المكره على القتل اذا قتله الا نرد فمات عن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه
 (ثم قال) لكل أحد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا يأثمون
 بالسكوت عنه يضمن المباشر وان لم يكن متعديا فيضمن المحد اذا طرقت الحديد
 ففقأ عينه والقصار اذا دق في حانوته فانهدم حانوت جاره لا اعتبر ارضى أهل الحلة
 في السكة النافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
 نقلناه في المسائل في كتاب العصب (ثم قال) قطع الحجام لحم من عينه وكان
 غير حاذق فعصبت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مذهب الاموليين أن الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود ومذهب الفقهاء
 الفرق القصاص كالمحدود الا في خمس ذكرناها في قاعدة المحد وتندرب بالشبهات
 اه وقد نقلناه في المسئلة والتي قبلها في كتاب المحدود (ثم قال) عفو الولي عن
 القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو الجروح وعفو الولي يوجب براءة القاتل
 في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برئ ولا يبرأ من ظلم المورث
 ومطله اذا قال الجروح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يئنه الوارث
 ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر
 جرحه يقبل كما في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
 عفو الجروح والوارث قبل موته لا انعقاد السب لهما كما في البزاية المحد وتندرب
 بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجة فانها تدخل في المحد ومع ان فيها شبهة كما في

شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب المحدود والله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الجنائيات
والتصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد
القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أمرا باطنيا أقيمت الآلة مقامه فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الخطأ فان يقصد بما فيه صيب آدميا كما علم في باب الجنائيات اه من القاعدة
الاولى لا ثواب الابائية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقتضى ما في العاشر
في شروط النية الاول الاسلام الى أن قال الثاني التمييز مانصه) ومن فروعه عمد
الصبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الصبي مميزا أولا اه (وقال في قاعدة
الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقانه مانصه) كالجروح اذا لم يزل صاحب
فراش حتى مات يحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل بعد فقال رجل
فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري
فياخذ أرشه اه (ثم قال) وخرج عنه أيضا ما لو قال العبد لغريمي بعد العتق
قطعت يدك وأنا عبد وقال المقل له بل قطعتم أو أنت حر كان القول لا عبد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال
بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل بالبيع اذا قال
مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لما قطع يدك
وأنت أمي فقالت هي بل قطعتم أو أنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق لا يفرق بينها وفي المجموع من الاقرار ولو أقر حربي أسلم بأخذ المال قيل
الاسلام أو باتلاف خبر بهد أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده معتقه قبل
العتق فسكذبوه في الاسناد أفتى محمد بن عبد الله الضمان في الكل اه وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار أيضا (وقال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانصه)
وفي اقرار البرازية صيد هتسا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال

كانت تجسده لوقوع فأرة القول للصاب لا نكاره الضمان والشهود يشهدون
على الصب لا على عدم العباسة وكذلك لو أتلغ محم ما واف فطولب بالضمنان
فقال كان ميتة فأتلفتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه محم ذكر بحكم الحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتدأ وقتل أي فقتلته قصاصا أو للردة
لا يسمع فأجاب وقال لأنه لو قبل لأدى إلى فتح باب العدو أن يقاتل ويقتل ويقول كان
القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يسهل بخلاف المال فإنه بالنسبة إلى الدم أهون
حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس حتى يقرأ ويخلف وأكتفى ببعض
واحدة في المال وبخمسين في الدماء وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال
في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكبير مما وجب
على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل العقل على قول والصحيح
خلافه اهـ (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روي أعظمهما ضررا بارتكاب
أخفهما الخ مانصه) ثم اذا ألقي نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
بخلاف ما لو قال لثلاثين نفسك من رأس المجمل أو لاقتلك بالسيف فالقي نفسه
فما من عند أي حنيفة تجب الدية وهي مسئلة القتل بالثقل اهـ وقد نقلناه بقبته
في كتاب الاكره (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال إلى طريق العامة على مالكه دفعا للضرر
العام اهـ (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فإنه يقدم المانع مانصه)
ولو جرحه جرحين عمد أو خطأ أو مضمة وناوهد راومات بهما فلا قصاص اهـ (وقال
في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومنها لا كفارة في قتل المجمل اهـ (ثم
قال في القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فتقمة الغرة بين ورثة الجنين اذا
ضربت بطنها فالقته اهـ وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال أول التساعدة
الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع
منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الطائفة المنيية في طريق العامة وصرح
به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجناسيات أن
السلطان لا يعفو عن قاتل من لا ولي له وإنما له القصاص والصلح وعلاه في
الايضاح بأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو اهـ وقد نقلنا مصدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى والتركات والاقواق مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبيعا عليها لم يصح مانصه) ولهذا امر حوا بأن المحاط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكه ثم أبرأه القاضي لم يصح كفاي التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع القسوين اهـ (قال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات وهو حديث رواء الاسيو على مانصه) * تنبيه * القصاص كالمحدود في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به المحدود ومما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كفاي العمدة ومنها لو جرح القتال بعد المحكم عليه بالقصاص فانه يتقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدى أو ابني أو ابني أو ابني لكن لاشئ في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خيانة المفتين ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه في البرازية ويذهب أن لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التأييد أولا وفي الحامية ثلاثة قتلا ورجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول انسان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اهـ وكتبنا مسئلة العفو في شرح الككن من الدعوى عند قوله وقيل نحوه اعطاه كفيلا فليراجع وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون المحدود كفاي الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص يورث اهـ وقد تانا هذه المسئلة في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف المحدود سوى حدا القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف المحدود كفاي الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حدا القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب المحدود أيضا (ثم قال) ومن الجائبان الشافعية شرطا في الشبهة ان تكون

قوية قالوا لو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فإنه يقتل به وإن كان موافقا رأى أبي حنيفة اه وقد قلنا ذلك أيضا في كتاب الحدود (يقول جامعه) وقوله فإنه يقتل به صوابه فإنه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) المحر لا يدخل تحت البدل فلا يضمن بالغصب ولو ضياعا فلو غصب صبيات في يده فجأة أو بحمي لم يضمن ولا يرد ما لو مات بصاحبة أو نهبته حية أو بقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان تغلب فيه الحمى والأمراض فإن دبرته على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والمحرم يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمحر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتماه في شرح الزيلعي قيسل باب القسامة اه (ثم قال) وأم الولد كالمحرمة ولم أر إلا أن حكم ما إذا وطئ حره بشبهة فاجباها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع القاعدة لو طاعته محرمة على الزنا فلا مهر لها كافي المخانية ولو كان الواطئ صبييا فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطاعه خلا عن العقر والعقر بخلاف ما إذا طاعته أمة لسكون المهر حق السيد اه وقد قلنا اه في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر فالأمانة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر فالأمانة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما لا اختلافهما ولو زنى بجمرة فقتلها وجب المحدث مع الدية اه وقد قلنا بنية هذه العبارة في كتاب الحدود فراجع (ثم قال) وأما المجنونة إذا تعدت بقطع عضوه ثم قتله فإنها لا تدان بحد الا إذا كانا خطيئين على واحد ولم يقتلها بما به وصورها ستة عشر لانه إذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين أو خطيئين أو أحدهما عمدا والاخر خطأ وكل من الأربعة إما على واحد أو اثنين وكل من الثانية إما ان يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوضحناه في شرح المزار في بحث الاداء والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة المخرج بالضمنان مانصه) قال السيوطي نرجع عن هذا الأصل مسألة وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولاده يكون لابنها ولو جنى جنابة خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقد يجبي مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرث اه وأما من قول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثها هو دون أخيها لان جنابة المعتق على أخيها لانه قوم أيها وجنابته بجنابته اه وقد قلنا اه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول مانصه) ولو سكت عن ولاء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اه وقد نقلنا هاهنا في كتاب النكاح
وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل أوانه
عوقب بصرمانه) ومن فروعهما حرمان القاتل مورثه عن الارث اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) ونرجع عنها مسائل الاولى لوقلت أم الولد
سيدها عتقت ولم تحرم الثانية لوقلت المدرس سیده عتق ولكنه يسي في جميع
قيمه لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
لوقتل صاحب الدين المدين حل دينه اه وقد نقلنا أيضا ذلك في كتاب المداينات
(وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
والولي الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو ولا
يعارضه ما قال في السكز ولا ب المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل وليه لانه فيما
إذا قتل ولي المعتوه كابنه قال في السكز والقاضي كالأب والوصي بصلح فقط أي فلا
يقتل ولا يعفو اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر
كله مانصه) ومنها العفو عن القصاص اذا عفا عن بعض القتاتل كان عفوا عن
كله وكذا اذا عفا عن بعض الاولياء سقط كله وان اطلب نصيب السابقين مالا اه
(وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
المباشر) فلا ضمان على حافر البئر تعدا بما تلف بالقائه غيره اه (ثم قال) ولا ضمان على
من دفع الى صبي سكيناً أو سلاحاً لمسه له فقتل به نفسه اه (ثم قال) ونرجع عنها
مسائل الى ان قال السادس لو دفع الى صبي سكيناً لمسه له فوقع عليه فجرحته
كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر أسقط
نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
الزق وقطع جبل القنديل وفاقا وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان
كحل قيد العبد وتسماء في شرحنا على المنار اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي والجاهل مانصه) وفي وكالة
الولوا الجبسية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا لا لأن هذا مما يشكل على الناس
اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها ولا قصاص عليه
وعمده خطأه (ثم قال) ولا يداوى إلا بإذن وليه اه وقد نقلنا ما في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قاتل في داره
فالدية على عاقلة كافي المغرأه (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صبيًا خات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان الوباء أو المحي
وقد سئل عن من أخذ ابن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الخانية رجل غصب صيدا فرأى الغاب الصبي عن يده فان
الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم انه مات اه ولو خذعه حتى أخذه برضاه
لم يفهم بما في الخانية لانه ما غصبه لانه لا خذقها وفي الملقط من النكاح وعن
محمد بن خديج بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزله قال أحبسها أبدا حتى يأتي
بها أو يعلم موتها اه ولو قطع مرف صبي لم تعلم صحته فغيبه حكومة عدل لادية
ولو دفع سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أرمي صبيًا بقتل انسان وقتله ولو أرمي صبيًا
بالفوق من شجرة فوقع ضمن دية ولو أرساه في حافة فغلب ضمنه وكذا لو أرمه
بصود شجرة لينقض ثمرتها فوقع وكذا لو أرمه بكسر الحطب كذا في الخانية
وفيها أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على
والدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنًا فالوا يكون على
والدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس
على والدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعله الكفارة
ولو حمل صبيًا على دابة وقال امسكه الى وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقا وان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر ولو كان الرجل راكبًا فحمل
صبيًا معه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك عليها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلة ما اه (ثم قال) وفي الملقط زوج ابنته من رجل وزهبت
ولا يدري لا يجبر زوجها على الطلب اه (ثم قال في أحكام العبد ما نصه) ولا
يجوز كونه شاهدًا الى أن قال ولا وليًا في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبد
أيضا) وكذا اقراره بحياة موحية للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بحد أو قود

اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيمته قائمة مقامها
 كالأربعين ولا تبلغها ولا عاقلة له ولا هو منهم اه (ثم قال) وجنانيته متعلقة برقبته
 كديته اه (ثم قال) ويدفع في جنانيته ان لم يغده سيده اه (ثم قال) ولا قصاص
 بينه وبين المحرف في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق لحية اه
 (ثم قال) ولا يدخل في القسامة اه (ثم قال) ويضمن بالغصب بخلاف الحز
 ولو صغير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الأحمى مانصه) ولادية
 في عينه وانما الواجب الحكومة اه (وقال فيما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالسنة فقط
 في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
 وهو نائم فبات الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
 رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه
 وقد نقلناه في الغصب ايضا (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا قصاص على قاطع
 يده ولو جدد ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره وهذا وعلى عاقلة
 ارشها اه (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين
 وكذا فعيادون النفس اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف
 من الرجل في الارث والشهادة والدية فساو بعضا اه (ثم قال) وتجب الدية
 بقطع ثديها ورحله بخلافه من الرجال فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
 بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليهما من الدية لوقفات خطأ
 بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهما اه (وقال في أحكام الذمي) تنبيه الاسلام
 يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص اه (ثم قال)
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم اه (ثم قال) تنبيه آخر
 اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكحة والزنا في الدية
 وشاركهم اليهود في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيما
 ذكر ويقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمة
 اه وقد نقلناه في أبوابها من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام المجنى) ومنها
 لا يجوز قتل المجنى بغير حق كالانسي قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء
 التي تشبه متوية لانها من الجبان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفتين

والا يروا ياكم والحجة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حمة لهم والاولى هو الانذار والاعداء فيقال لها
ارجعي باذن الله وخلي طريق المسلمين فان أبى قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اه (وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فعلت فأتيت في تلك الليلة فقبيل لها انها من النفر الذين استمعوا الوحي من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارسلت الى الجن فابتيع لها أربعة من رأسا فاعتقتهم
ورواها ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت أمرت بأثني عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اه (وقال في أحكام المصارف مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اه (ثم قال)
ومنها الورث على أبيه قصاصا سقط اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها جواز نأديب الاصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والجدات كذلك ولم أره الاكن اه وقد نقلناه في كتاب الحمد وذو التعزير
وفي كتاب المحظور ايضا (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط
من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فهو لك لم يغررم الا ان يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك والمجد كالاب عند فقده الا في
اثني عشر مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيها الحمد
الصحيح الفاسد اه (ثم قال) فائدة يترتب على النسيب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل الدية اه (ثم قال) وسقوط القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وأقرار وقصاص الا في الحدود ولو حذفت
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص كالحدود وهذا فلا
يثبت بالاشارة ويقامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود
اه وقد نقلنا بقية في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعارضات المسالية الى أن
قال ودية القليل يملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها الفرقة يملكها الجنسين فتورث
عنه اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقضى منه ديونه وتتغذوصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا لو انقلب مالا تقضى به ديونه وتتغذوصاياه ذكره
 الزبلي في باب القصاص فيمادون النفس وفرعت على ذلك ولم أر من فرعه لو قال
 اقتلني فقتله وقتلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لانها تثبت
 للقتول وقد أذن في قتله وهو واحد الروايتين وينبغي ترجيحهما لآذ كذا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحججنا فتقضى له المهر
 ولو جنى المهرهون على وارث السيد مثلا لم أره الا أن مقتضى ثبوتها للمجنى عليه ابتداء
 أن يكون المحكم مخالفا لما لو جنى على الراهن اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر المالك اما المدين
 والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدأ
 ورقبته لو ارث وليس له شيء من منافعها ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولو جنى العبد فالفداء على الخدم فان مات
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبيع العبد وان أتى الخدموم
 الفداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارث المجنانية عليه للمالك كما هو ب
 لمو كسبه ان لم تنقصه الخدمة فان قصصته اشترى بالارث خادم ان بلغ والا يبيع
 الاول وضم الى الارث واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عدا ما لم يجتمع على
 قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبدا وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضي خان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ
 يشتري بقيمته عبدا ويكون مديرا من غير تجديد راجح وقد نقلنا بقيمته في كتاب الوصايا
 فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانعه) * فوائده الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب البيوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانعه) التاسع الدية لا يمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانعه) وما يكون الصوم

مشروطاً بإعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
 التمتع والقران فيغفر فيه بينهما أي بين الغني والفقير فلا اعتبار لاعتساره وقت
 التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والحج والطلاق (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر إلا أن ما إذا
 اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود وفراجعه (وقال في بحث القول في ثمن المثل
 مانصه) ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد إذا جنى
 فاعقه السيد غير عالم بها ونقلنا بضمن الأقل من قيمته ومن أرشه هل يعتبر
 يوم الجناية أو قيمته يوم اعتساقه اه (ثم قال) ومنها ضمان جنين الامه قالوا لو كان
 ذكر او جاب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته لو كان أنثى كذا
 في الكنز وفي الخانية وهم في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضعه اه
 (وقال في أحكام الحرم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجاً عنه والتجاء
 اليه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب
 الحج (وقال في آخر فن الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم بكون فرض عين مانصه)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الى ان
 قال وقالوا لو قال بعتك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر
 ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل
 ما في ضمنه اه (ثم قال في فن الالغاز مانصه) * الجنايات * أي جان اذا مات المجني
 عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الختان اذا قطع حشفة الصبي خطأ
 باذن ابيه أي رجل لو قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه
 فعليه خمسون ديناراً فقل اذا خرج رأس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دية
 وان قطع رأسه فعليه الغرة أي ثمن في الانسان يجب باتلافه دية وثلاثة أخماسها
 فقل الاسنان اه (وقال أخو المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق
 مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب والمرقة يبطل بالتقادم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدهوى فيحمل

التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فإنه يحتمل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهما عليه أو حدا السرقة وان توقف عليها لكن ضمن المال لانه بتأخير الدعوى بعد تحذيره تارك للحسبة فتكثرت التهمة في الدعوى اهـ وقد قلناه في كتاب الحدود (ثم قال) أقر عند القاضي أربع مرات بالزنا فأمر برجمه فقرأ وأنكر يقبل اقراره وينفقه فرأه بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق ان الاول محض حق الله تعالى فيجزي فيه الفضل ولا كذلك غيره اهـ وقد قلنا بيقينه في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده جدار ثم ارتد ثم مات على ردة أو لمحق بدار الحرب ثم جاء مسلمًا فأت من ذلك فعل القاطع نصف الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية في جميعها لان اعتراض الردة أو جب اهـ دار الجناية فاذا أسلم لا يعود الفهمان والفرق لما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اهـ وقد قلناه في كتاب المجاهد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب مانصه) عض ذراع غيره فغذب يده فسمت اسنان العاض وذبح لحم ذراعه فدية الاسنان هـ ورضي عن ارض الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فأنشق ثوبه ضمن الشاق النصف اهـ وقد قلنا بيقينه في كتاب الغصب فراجع اهـ (ثم قال) * كتاب الجنائيات * لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد المرأة بيد المرأة والفرق ان بدل يدها لا يختلف وبدل يد العبد يختلف لان الواجب نصف قيمته وهي مختلفة أقل أي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطعها يجب القصاص والفرق ان المحق للابن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في اسقاط القصاص فأما الامر بالقطع فالمستوفى الاب ولم يوجد منه اباحة فيجب القصاص قطع يده لم يارتد ومات من القطع أو لمحق بدار الحرب ثم عاد واسلم ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات تجب دية كاملة والفرق انه بالقضاء بالساق انقطعت المراءة الى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام واذا لم يلحق لم يقطع فصارك انه لم يزل مسلمًا حتى مات اهـ وقد قلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) رمى عبدًا فاعتقه المولى ثم أصابه السهم فعليه قيمته للمولى عنه دهما ولو لم يعتقه فعليه القصاص والفرق ان الاعتاق قاطع للسراية بخلاف

ماذا الميعته قطع المحشفة خطأ وجب كل الدية والقصاص في العمد ولو قطع الذك
 كله عمد اتجب الدية فقط والفرق انه عند قطع المحشفة يمكن استيفاء القصاص
 وعند قطع الكل لا يمكن لان الذك يرتشخ قطع يعني رجلين عمد افاقص
 لاحدهما كان للآخر دية اليد ولو قتلهما فقتل بأحدهما فلا شيء للآخر
 والفرق ان الاطراف يملك بها ممتلك الاموال واستيفاء أحد المالكين لا يمنع
 استيفاء الآخر فأما النفس فواحدة وفي استيفاء المحققين تضاييق فنع استيفاءه
 للآخر ضربه بابرة غت لا يقتصر ولو ضربه بمسلة يقتض والفرق يثبت على
 الظاهر لان الموت من غرزالابرة نادر بخلاف المسلة اصعد ما غسانا فلا شيء عليهما
 ان وقع على وجههما وان على قفاهما فعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع
 أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق
 ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط
 بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني اول كتاب الحج مانصه) ضمان
 الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان الحمل لاقلوا اشتراك حرمان في قتل صيد تعدد
 الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال
 في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت بمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل
 الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال
 الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان
 الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لا حقا العفو الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه
 (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناء لامهر
 ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عليه بانلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله
 ابنان فعفا أحدهما سقط القصاص ولم يجب شيء لغير العاقب عند الامام اه (ثم
 قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها لاب الى الزوج فهرت
 ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملتقط اه (ثم قال أيضا في كتاب النكاح)
 يجبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم
 بموتها كذا في الملتقط اه وقد قلنا في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الملاق مانصه) ولد الملاءنة لا يتقى نسبه في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزبلي
 في الجنائيات اه (ثم قال في كتاب العتق أيضا مانصه) والتوأمين كالولد الواحد
 فالثاني تباع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسألتين الاولى من جنسيات
 المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج أحدهما قبل موته والآخر
 بعد موته وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المدبر اذا خرج من التلث فانه لاسعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
 فانه يسعى في قيمته مدبرا كافي الخيانة من المحرور وفيما اذا قتل سيده كافي شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب المحرر (ثم قال) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته لمولاه كافي البرازية من العتق في المرض وجنانيته جنابة المكاتب
 كافي الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حرمدون في
 الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 المحرر ومانصه) مسلم دخل دارا لحرب وارتكب ما يوجب الحد والعوبة ثم رجع
 اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فحبس المديقة في ماله عدا أو خطأ اه (وقال أيضا
 في كتاب المحرر ومانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يجبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمه في الجنائيات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تتحد الا بعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويرثان فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) المحقوق المجرى
 لا يجوز الاعتياض عنها الى أن قال وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزبلي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخير عن
 الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله
 انسان ثم هجر المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل

الآن كذا في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب المعتق وفي كتاب الصلح (وقال
 أيضا في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا
 الطريق فإنه آمن فسلطه فأخذ هذا الصوص أو كل هذا الطعام فإنه ليس بمسوم
 فأكله فمات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في
 أحد عشر موضعا إلى أن قال وفي تقدير إرشاء المثلث اه (ثم قال فيه أيضا)
 الناس أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه
 في كتاب المحدود (وقال فيه أيضا) القاضي إذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاءه إلا في
 مسائل إلى أن قال أو في قسامة يقتل اه (ثم قال) أو ببطان عفو المرأة عن
 الفود اه (ثم قال) أو قسامة عن أهل الهلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
 مانصه) لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في مسئلة القتال إذا شهد بعقروني
 المقتول وصورته في شهادات الخيانة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة
 أن الولي عفا عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنا
 وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن
 تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي جنابات البزارية شهدوا
 على رجل أنه جرحه ولم يرزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وإن لم يشهدوا أنه
 مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في المحاط المسائل أن يقولوا مات
 من سقوطه لأن إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لازم إلى سبب يتوهم ألا ترى
 أنه لا يجب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملتوية اه (وقال في كتاب
 الاقرار مانصه) وفي جنابات البزارية ذكر بكرأشهم المجرع أن فلانا لم يكن
 جرحه ومات المجرع منه أن كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح
 اتهامه وإن لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اتهامه لاحتمال الصدق
 فإن برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لأن
 القصاص حق الميت إلى آخره اه (وقال فيه أيضا) إذا تعدد الاقرار بموضعين
 يلزمه الشيطان إلا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
 وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي
 ثلاثة كما في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) إذا استحق المصلح عليه رجوع إلى الدعوى إلا إذا كان مما لا يقبل

النقص فانه يرجع بقيته كالكصاص والعق والنكاح والخلع اه (وقال في
 كتاب الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذاً بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال
 واذا قتل فالدية على عاقلة الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب
 (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤنر للوهم فلو قطع يمين رجلين فحضر
 احدهما اقتصر له وللاخر نصف الدية ولو حضرا احد الشفعين قضى له بكاهما
 كذا في جنائيات شرح المجموع اه (وقال فيه أيضاً) وفي جنائيات الملتقط وعن أبي
 حنيفة أشياء على عدد الرأس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا
 اختلفوا فيه اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء
 المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركه الاهل المحلة ان يدخلوا شيئاً
 من الطريق في محلتهم وفي دورهم ان لم يضروه بناءً مظهراً في هوا الطريق ان لم يضرو
 لكن اذا حوصر قبل البناء منع منه وبعده هدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف
 (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله
 ان يجعل فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما أتلفه اه (وقال في كتاب الاكرام)
 اكرمه بالقتل على القطع لم يسهه اه (ثم قال فيه) اكرمه على العفو عن دم العمد
 لم يضمن المكره اه (وقال في كتاب الغصب مانصه) الاثر لا يضمن بالامر الا في خمسة
 الاولى اذا كان الاثر ساطعاً الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان
 المأمور عبداً لغيره كأمه عبداً لغيره بالابق أو يقتل نفسه فان الاثر يضمن الا اذا
 أمره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الاثر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي
 يغرمه المولى يرجع به على الاثر الرابعة اذا كان المأمور صبياً كما اذا أمر صبياً
 بالتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الاثر الخامسة اذا أمره بمحفر
 باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الاثر وتماه في
 جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضاً) المباشر ضامن وان لم يتعمد والتسبب
 لا الا اذا كان متعمداً فلورعى منها من ملكه فأصاب انساناً ضمن ولو حفر بئراً
 في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه (وقال فيه أيضاً)
 عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه (وقال
 في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده

فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كفاي شهادات العنبري والمديبر بعد
موت مولا كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعايته خطأ كان عليه الاقل
وعندهما الدية على عاقلته وهي من جنائيات المجمع وصرح أيضا في الكافي
قبيل القسامة بأن المديبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
وكذا الوما وتترك مديبر الامال له غيره فقتل هذا المديبر رجلا خطأ فعليه ان يسمى
في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
للمديبر تزويج نفسه ازن من سعايته لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما هذا ذلك
لانها حرة وقد ائتمت به اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات
وقد نقلناه ايضا في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث
ويورث الائمة الى ان قال والجنين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث
نظير يعلم مما قدمناه في البيوع اه أي فان الغرة يرثها الجنين وتورث عنه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الامة وانما المحقوق فنهاما لا يجري
فيه كحق الشفعة الى ان قال والدية تورث اتفاقا واختلفا وفي القصاص فذكر
في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنه
خلافا لهما أخذ من مسألة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد
من اعادته اذا حضر وعنده خلافا لهما كذا في اليتيمة اه (وقال فيه ايضا)
المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى ان قال الا في مسألة ما لو قتل
ابن بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزبلي والمحدثا في الجنائيات اه
(وقال فيه ايضا) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فآلقت ميتة فان
الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كفاي جنائيات المدسوط اه (ثم قال فيه) ولا يضمن
الا في مسألة ما اذا حفر بئرًا تعديا ثم مات فوق فيها انسان بمدموته كانت الدية
على عاقلته ولو حفر عبد بئرًا تعديا فاعتقه مولا ثم مات البعد فوق انسان فيها
فالدية على عاقلته المولى كفاي المجمع اه (قال صاحب الاشياء)

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له
 سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا تفادها الا منه
 وفيما اذا كانت غلته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حاتونا أو دارا يخشى عليه
 النقصان اهـ والرابعة من بيع الخسائية فيما اذا كان العقار في يد متغلب
 وخاف الوصي عليه فله بيعه اهـ وقد قلنا في كتاب البيوع (ثم قال) وفي المجمع
 ويضم القاضي الى العايز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يحجبه حتى يتحققه فان ظهر
 بحظه أصلا استبدل به وان شكى منه الورثة لا يهزله حتى يظهر له خيانتة اهـ وفيه
 بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز اهـ واختلفوا في تفسير
 النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الثمرا بزيادة نصف القيمة وقبل درهمان
 في العشرة نقصانا وزيادة وقامه في وصايا الخسائية اهـ وقد قلنا في كتاب البيوع
 (ثم قال) وقسم الوصي مالا مشترك بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر
 عند الامام خلافا للمحمد كذا في قصة العنية اهـ وقد قلنا في كتاب القسمة (ثم
 قال) وفي جامع الفصولين قضى وصيه دينيا بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر
 دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يحسد بينة اذا قرر بسبب الضمان وهو المدفع
 الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره
 فلو لم يكن للغريم الاول بينة على الدين ضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
 وصى ادى دينها بذكر الورثة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحليف الورثة اهـ فقد
 علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد
 بلوغه أولا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كافي خزانة المعتين
 وقيد في جامع الفصولين على قول بالتأجيل عرفا وفي الملقط أنفق الوصي على
 الموصى في حياته وهو معتقل اللسان ضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد قلنا
 في كتاب الوكالة (يقول جامع) وقوله يضمن أي يضمن الموصى ما أنفقه الوصي
 وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا
 في خزانة الاكل وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة

لا ينفذ لانه محجور والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت حازه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض القاضي نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي المدفع كذا في شرح المجموع معللا بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة تزوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشك عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي اثنين اختلاف لو قال أدت خراج أرضه أو جعل عبده الأبق قال أبو يوسف لا يسان عليه وقال محمد بالبيان كفي المجموع والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبده الا بق من غير اجازة الرابعة ادعى أنه ادعى خراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم في التجارة وأنه ركب ديون فقضاهما عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة اتجروا بح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى انه فدى عبده المجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه تزوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى العتبات من الوصايا وذكر ضابطا وهو أن كل شيء كان مسلطا عليه فانه مصدق فيه وما لا فلا وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الاولى وصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه منع ظاهر عند الامام خلافا لمما أو أموصى القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجموع من الوصايا الثانية اذا خصصه القاضي شخص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص مجامع استواءهما في رواية في الاولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الرابعة وصى الميت أن يؤجر الصبي لمخاطبة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى

القاضي كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنية خلافا لما في البيهقي السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الايضاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضرات والسجلات السابعة يعمل غيبى القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل غيبى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كما في البيهقي وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه أى كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض في مرض موته انما يتخذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجوامع الكبير من الوصايا يخالفه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أجاز من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه يتخذ من الجميع وقال الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تبطلان بموته فلا ضرار على الورثة بعدم موته للانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فانهم اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصى من مال اليتيم ولم يجب ببعده لم يصح والاصح وضعن الا في مسئلة لو كاتب الوصى عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في الخنانية والمتولى على الوقف كالوصى كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة من النساطق باطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار (ثم قال) واختلغوا في وصية معتقل اللسان كما في الجمع والفتوى على صحتها ان دامت العقلة الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصى العدل الكافي فان عزله كان جائرا آثما كما في المحيط واختلغوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحة كما جامع الفصولين وأما عزل الخائن فواجب وأما العاجز فينضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والمحيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه

مضى شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميت فيتمه القاضى فيخرجه كذا في الولوالجية
وفي الخانية القضاى اذا اتهم الوصى لا يخرجه على قول أبي حنيفة وانما يضم
اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجه وعليه القتوى الممتق في مرض الموت كالمكاتب
في زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما
واحدة للأعتاق لكونه وصية ولا وصية للأفانل والاخرى وهى الأقل من قيمته
ومن دية المقتول بجنائيه كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعيته
لم تقبل كفى شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولا كالمعتق في زمان المرض
فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الأقل وعندهما الدية على عاقبته وهى من
جنائيات الجمع وصرح أيضاً من الكافى قيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته
كالمكاتب عنده وحرمديون عندهما وكذا الوماوت وترك مدير الامال له غيره
فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسمى في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب
وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعيته الا ان
المكاتبه لاتزوج نفسها وعندهما لهذا لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد نقلناه في
كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه أيضاً في
كتاب العتق (ثم قال) القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة
أو نصرف في ما لا يجوز عالمًا مختاراً أو ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن
في هذه يقول له اما ان تبرئ الميت أو عزلتك ولا ينصب وصياً مع وجوده الا اذا
غاب غيبة منقطعة أو أقر لدعى الدين كفى الخزانة لا يملك الوصى بيع شئ بأقل
من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبده من فلان فلم يررض الموصى له بثمن
المثل فله المخط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق
بثلث الموصى به للفقر اه وهناك وصى لم يجز وبأخذ الوصى الثالث مرة أخرى
ويتصدق به كفى القنية الوصى يملك الايصاء سواء كان وصى الميت أو القاضى
وفي الثانية خلاف كفى الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) الوصى
اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن وفيها أيضاً الوصى اطلاقاً غير ميم الميت من
المحبس ان كان معسر الا ان كان موثقاً لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه كفى بيوع القنية اه وقد نقلناه هذه المسئلة
والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصى ما أنفقته على

وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا صرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي
وقبل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب النصب
(ثم قال) القاضي اذا أقام فيما يجوز الوصي لا ينزل الاول وان أقامه مقام
الاول انزل كما في قصة الولد الحجة اذا مات أحد الوصيين أقام القاضي المحي وصيا
أوضح اليه آخر ولا تبطل الا اذا أوصى له بما بالتصدق بالثلث يضعه حيث شاء
كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأ عما وجب بمقدمه صح ويضمن
الا اذا أبرأ من كتابته عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه وقد نقلناه في
كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن أبوه حائكا فليس لمن هو
في حجره تعليمه الحياكة لانه يعير بها وللأم ولاية اجارة ابنه ولو كان في حجره اه
وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلت لك وكيل في تركة
فلان كان وكيلًا بالمحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وصيًا فيهما ولو قال
جعلت لك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) اذا مات الموصى نزع الموصى به عن ملكه ولم يدن عمل في ملك أحد حتى
يقبل الموصى له فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب
أوصى الى رجل ثم اى آخر فهم ما شري كان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي
الدين ثم ظهر آخر فمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنه نق الوصي على اليتيم
من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقبل الا بشئ اه (يقول جامعه) وهذه هي
المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
الا بالنية مانصة) وأما الوصية فكما اعتق ان قصد التقرب فله الثواب والا فهي
صححة فقط اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحقة مانصة) ومنها أوصى
لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا
بالسبب ومنها أوصى لابن أزيد وله صليسون وحفدة فالوصية للصليبين اه (وقال
في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصة) ومنها لو وقف على ولده أو أوصى لولد زيد
لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد أصلبه والا استحقه ولد الابن واختلف في ولد
البنث فظاهر الرواية عدم الدخول وجمع واذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن
اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف
فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصة) وأكل الولى

الوصى من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اهـ أى يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشروعية
 الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثلث
 دون ما زاد عليه دفعا للضرر الورثة حتى أجزأها بما يجمع عند عدم الوارث وأوقفنا
 على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى
 تقضى حوائجه منها رجعة عليه ووسعنا الامر في الوصية فحوزنا ما بعددوم ولم نبطلها
 بالشروط الفاسدة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا
 لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أى العرف الا فيما يذكر
 وسيأتى في مسائل الايمان اهـ (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا
 تعارضوا قدم عرف الاستعمال مانصه (فلو كان الشرع يقتضى الخصوص والالفاظ
 يقتضى العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا الوصى لا قاربه لا يدخل الوارث
 اعتبرنا الخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد لا عرف الشرعى اهـ (ثم قال
 في البحث الرابع من الفصل المذكور مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر
 فهل النظر عليه لقاضى بلد اليتيم أو لقاضى بلد ماله صرحوا بالاول اهـ وقد قلناه
 في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غالب المحرم
 للمحلل مانصه) ومنها الوصية فلو أوصى لأجنبى ووارثه فلا جنبى نصفها وبطلت
 للوارث كما في الكنز وكذا الوصى للقاتل ولا جنبى اهـ (وقال في القاعدة الرابعة
 التابع تابع مانصه) ونرج منها مسائل منها يصح اعتاق المحل دون أمه بشرط
 ان تلده لا قبل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح
 الايصاء به ولو جلد دابة اهـ (وقال في تنبيهه) تصرف القاضى فيما له فعله في أموال
 المتامى والتركات والاقواف مقيدة بالمصلحة فان لم يكن مبيعا علم لم يصح ولهذا
 قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا أوصى بأن يشتري بالثلث عبدا ويعتق
 فبان بعد الاثمار دين يحيط بالثلثين فشرأ القاضى عن الموصى كى لا يكون خصما
 بالعهدة واعتاقه لغو لاعتدى الوصية وهى الثلث بعد الدين قال شارحه الفارسي
 وأما اعتاقه فهو اغواء تعذر تنفيذه باعتبار الولاية العامة لان ولاية القاضى مقيدة
 بالنظر ولم يوجد بالنظر فتاغوا وفي قضاء الوالوة المحمية رجل أوصى الى رجل وأمره
 ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك
 البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا

فأمر القاضى الغريم أن يصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالذين عليه باق
وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم ان أمر القاضى لا ينفذ الا
اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة
اعمال الكلام أولى من اجماله مانصه) وان تعذرت الحقيقة والجواز وكان
اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل لعدم الامكان الى ان قال والثاني لو أوصى لمواليه
وله معتق بالكسرو ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسرو له موالي
أعتقهم ولم يسم موالي أعتقوهم انصرف الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لموالي
مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ماحرم
أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء
شيء ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك في المحفار أيضاً (وقال في القاعدة
الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمه مانصه) ومن فروع
القاعدة اذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اه (وقال في القاعدة السادسة
عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بينهما
فلم يجزله أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القاعدة المذكورة أيضاً
مانصه) * ضابطه الذى قد يكون ولياً فى المال والنكاح وهو الاب والمجد
وقد يكون ولياً فى النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذو الارحام
وقد يكون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقبته فى كتاب
النكاح فراجع (ثم قال) وفى الغنية لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف فى الوقف
مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب
القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنها لو علم الوصى بان
الموصى أوصى بوصايا الا انه نسي مقدارها وحكمه فى وصايا خزنة المفتين اه
(ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضاة جاز اه (ثم قال) ولو أجاز الورثة
الوصية ولم يعلموا أوصى به لم تصح اجازتهم كذا فى وصايا الخانية اه (ثم قال)
وقالوا بعد ذكر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقبته
فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه وقع
بغيره فاحش وقال لم أعلم قبل اه وقد نقلنا بقبته فى كتاب القضاء (وقال

في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا وقيم القاضى مكانه بالغالى
 بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد قلنا هاهنا في الوقف (وقال
 في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصيا الا اذا كان
 عدا الموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى
 أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف ملال كما في الاسعاف اه وقد
 نقلنا هاهنا في كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فباعت الموصى وباع الوارث الدار ورضى به
 الموصى له جاز اليسع وبطل سكه اه الى أن قال وذ كر في الكتاب اذا أوصى لرجل
 بثالث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح
 وذ كر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كد يحمّل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة
 وحق المحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط
 بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام
 الخثى مانصه) واذا أوصى رجل لما في بطن امرأة بألف ان كان غلاما وبخمسة مائة
 ان كان أنثى فولدت خثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسة مائة الزائدة الى أن
 يتبين أمره اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتحتسب الاصول والفروع
 من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب اه
 (ثم قال) «فائدة» يترتب على النسب اثناعشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية
 عند المراجعة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشة فقه مانصه) ويترتب عليها
 وجوب الغسل الى ان قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد
 الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبيين
 الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان
 كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله لا بخصامة
 أو بحفظ ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسئلة من ذكرناها
 في وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لأن للقاضى عزله كما في الفتية وله

عزل نفسه بمحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف ايضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه)
في خاتمة مجرود ما عدا النكاح فصح له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في مجرود
الموصى للوصية اه وقد نقلنا في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صاحب خط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا يشترط على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الخاتمة من الشهادات رجل كتب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علماءنا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم وانما يحل لهم أن يشهدوا بأحدى
معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتماه فيها اه وقد
نقلنا في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب الغلک المماضات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغیر اختياره
الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك
الموصى به بالقبول الا في مسألة قدمناها فلا يحتاج اليه فله شأن شبه بالجهة فلا بد
من القبول وشبهه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الاياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبولها انقضى ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو بالحجة والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو بالحجة رجل أوصى بعبد لانسان والموصى له غائب
فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة ذية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فنقض منها ديونه وتنفذ وصاياه ولولا وصى بثلاث ماله دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الواجب ما لا تقضي به ديونه
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلنا
بقيته في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن
الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد المبيع عيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالمبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أي
الوارث لان الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصي له
فليس خلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه كسب الاحكام المذكورة في حقه كذا
ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه انه يصح شراؤه مباح الميت بأقل مما باع قبل تعدل الثمن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما
للعين والمنفعة معا وهو المالك أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منفعته ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له
عادت المنفعة للمالك والولد والغلة والعكس للمالك وليس للموصي له الأجرة
ولا انجازه من بلد الموصي الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثالث
ولا يملك استخدام اه في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصي له على شيء
وتبطل وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصي له ولو جنى العبد الفداء على الخدموم
فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي
الخدموم الفداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرض الجنسية عليه للمالك
كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارض خادم ان بلغ
والبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عدا ما لم
يجتمع على قتله فان اختلفوا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نفذ
وضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصي له الا أن يعرض مرضا
يعذمه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القصاصي ان رأى
واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظهيرية وأما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته وأما بيعه من غير الموصي له فلا يجوز الا برضا فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في المراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تعديد كالوقوف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري بقيته عبدا ويكون مدير من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم أر حكم كتابته من المسالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطء المسالك وينبغي أن يحصل له لانه تابع الملك الرقبة وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تضل والافلا ه (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصي له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة ه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجع ه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية ه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض ه (وقال في بحث ما يقدم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفات التركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كاللحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة تبتدى بمبايد أبع وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا لاعتق والمساواة ولا اعتبار بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه وتماه في وصايا الزيلعي ه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ثلاثة في سفر حنب وحائض وميت وعتمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به الى ان قال وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لأحوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم ه وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعينه له اجرا
 بقدر أجرة مثله جازوا موصي الميت فلا أجر له على الصحيح كفي القنية اه (وقال
 في أحكام السفر مانصه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمان
 المودع لوسافر بها في البحر وكذا الوصي اه وقد نقلناه في الامانات (وقال في
 بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
 لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل
 ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
 بعد الموت والوصاية تصح ونصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة
 ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل
 الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضى غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للمعظ وفي ان القاضى بعزل وصي الميت
 بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فاذعى
 المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يحلف على التبت بخلاف الوكيل فانه يحلف على
 نفي العلم وهي في القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يجاوز أهل
 بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج
 يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقرا لفقراء هذه السكة لم يجز
 كذا في وصايا خزنة المفتين وفي الخانية لوقال الله على ان أنصدق على جنس
 فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك
 ضمن المأمور اه وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية ولو استأجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا ويحتمل ان في ان كلامهما أمين
 مقبول القول مع العيين ويصح ابرأؤهما عما وجب به قدهما ويضمنان وكذا
 يصح طهما وتاجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب به قدهما اه وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في المخالفة عن الميت
 في التصرف والوارث أقوى للمسكة العيين فلو أوصى بعق عبد معين فليسكل واحد
 منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تعييزا وتعليقا وتدييرا وكاية ولا يملك الوصي
 الا التعييز وهي في التلخيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الأبا مر القاضى وهى فى المخانيئة اه وقد نقلناه فى كتاب
 القضاء (ثم قال) وصى القاضى كوصى الميت ويفترقان فى أحكام ذكرناها
 فى وصايا الفوائد وأمـ بن القاضى كوصيه ويفترقان فى ان الامين لا تلحقه عهدة
 كالقاضى ووصيه تلحقه كوصى الميت والحمد لله رب العالمين اه (وقال فى فن
 الفرق والجمع مانصه) «قاعدة» المضاف الى معرفة يقيد العموم وحواله فى
 الاسـمـة دلـال على ان الامر للوجوب فى قوله سبحانه وتعالى فليحذر الذين يخالفون
 عن أمره أى كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيدا ووقف
 على ولده وكان له أولاد ذكر واثان كان لكل ذكره فى فتح القدير من الوقف
 وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (وقال فى آخر فن الفرق
 والجمع فى بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر أى ابن حجر فيه ان المرح عند
 متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر فى بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر
 تصرفاته من الثلث كالمرىض وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهما
 ان حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة وان كان
 قواعدهم تقتضى ان يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقيته
 فى كتاب الطلاق فراجعه (وقال أيضا فى آخر فن الفرق والجمع مانصه) «قاعدة»
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية فى مال
 الولد والتولية على الاوقاف ولا يحل توليته كما كتبه اه فى الشرح واذا فسق
 لا ينعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بال سفية فانه
 لا ولاية له على مال ولده كما فى وصايا المخانيئة اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الوقف
 فراجعه (وقال فى فن الانغاز فى بحث البيع) أى يبيع اذا عقده المالك لا يجوز
 واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المرىض بمحاباة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
 جائز اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (يقول جامعهم) وقوله يبيع المرىض
 أى المديون والمشتري بالخيار ان شاء زاد فى الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ كذا
 فى شرحها وقوله المديون أى محبط ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث كذا فى بحث
 البيع فى الفصل الرابع والثلاثين من نور العين (وقال أخوه المؤلف فى تكميلته
 لفن الحيل مانصه) «الخامس والعشرون فى الوصية» الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع ومكان وزمان واذا خص من زيد بمصر وعمر بالاشام وأراد ان ينفرد كل فالحيلة

ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الانفراد والمحيلة في ان يملك
الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء المحيلة في أن القاضي
يعزل وصي الميت أن يدعي ديناً على الميت فيخرج القاضى أن لم يبرئ منه اه
(وقال أخوال المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق في كتاب القضاء مانصه)
وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق تعذر الاذن من
الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والوكلة (وقال أخوال المؤلف
أيضاً في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتبها واستثنى جاهها فسدت
بخلاف الوصية لانها تبرع فلا تنفذ الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(وقال أخوال المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الوصايا
اذا قرئ صل وصية على رجل فقيل له هو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا اذا
امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الانخس والفرق
ان الانخس لا يرجي منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه فبرجي منه الكلام
فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة قال اه طوائف الناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
تصدقوا بما فهمي جائزة والفرق ان العطاء يكون للفقير والغني والفقير لا يحصون
والتصدق مختص بالفقراء فصح ولو قال ثلث مالي لله قال أبو حنيفة هي باطلة
وقال محمد هي جائزة وتعرف الى ورواه البر عن ابن القاسم جل الطعام الى أهل
النسبة في اليوم الاول والثاني غير مكرروه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في
الثالث يستمع الناشئات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت
الوصية والثلاث بينهم ولوله بنت لم تجز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
ويرث مع البنت دون الاخيرين ترك زوجته وأوصى لاجنبي بجميع ماله يأخذ
الاجنبي ثلث المال لا منازعة وللمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث يبقى
النصف يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
الفن الثاني مانصه) أوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أجاز الوصي
أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا لزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فعتق المدين من الثالث الا في
ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله

المجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية ٥١ (وقال في كتاب الاعيان مانصه)
لا يجوز تعميم المشترك الا في الميكن حلف لا يكلم مولا وله اعلون وأسفلون فليهم
كلم حنف كما في المسدود وبطلت الوصية للوالي والحالة هذه ٥١ (وقال في كتاب
الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكابة المستحقين عنده حتى يشتموا عليه
خيانة وكذا الوصى ٥١ (وقال أيضا في كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء
والاسلامين أراضى بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المصم
فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى وبينت
في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صحت وان لم يكن لمحاجة كبيع عقار اليتيم على
قول المتأخرين المفتية ٥١ (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
وصيا كان الثاني وصيا لاناظر كما في العناية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونا ناظرين
فليأمل وليراجع غيره ٥١ (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها
في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنها معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والوصى
بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة
والاجارة والا يصاد بخدمتها ٥١ (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعناق والتسديد والوصية
٥١ (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ٥١ وقد نقلناه في
الوقف (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر
نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المنزلى
أجيرا للوقف بديرهم ودائق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة
للنسيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرا
بأكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير الخانية ٥١ وقد
نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه)
المجودة في الاموال الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من
الثالث وفي مال اليتيم ٥١ وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضا
مانصه) ما جاز ايراد العقد عليه بائنه صحت استئناؤه الا الوصية بالخدمة يصح

افراد هادون استثنائها اه (ثم قال ايضا في كتاب اليسوع مانصه) من باع
 أو اشترى أو أجز ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مدينون الميت دارا
 بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة
 آلاف لم تصح ولا يمكن ان الرد يعيب ويميل كانه بخسار شرط أو رؤية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال ايضا) تصح اقالة الوارث والوصى دون الوصى له
 وللوارث الرد بالعيب دون الوصى له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف
 القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى
 اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر لليتيم والوقف كما في دعوى
 الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصى في دعوى
 الاتفاق على اليتيم أو رقيقه اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) التناقض غير مقبول
 الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصى والناظر والوارث كما في الخانية اه
 (ثم قال فيه ايضا مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى
 الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة
 أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء ايضا مانصه)
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة الى أن قال والثانية في مسئلتين
 في الایضاء شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق لليت
 الخ (ثم قال فيه ايضا مانصه) لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا
 في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويبرأ بالدفع اليه
 بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
 لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدينون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده
 ونصاه في قضاء الجميع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه ايضا مانصه)
 أمين القاضي كالقاضي لعهدة عليه بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى
 القاضي فبين وصى القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي
 مجبور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضي
 بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد
 واختاره واخيرا اذا قال بيع هذا العبد ولم يرد ولا صح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح السكز وصحح البرازي من الوكالة أنه تلحقه العهدة فليراجع اه
وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضاً مانصه) ينصب
القاضي وصياً في مواضع إذا كان على الميت دين أو له أولت تنفيذ وصيته
وفيما إذا كان لميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئاً وأراد رده
بعبء بعد موته وفيما إذا كان أب الصغير ميراً فامسكنا فيه نصبه للحفاظ وذكر
في قسمة الولو المجبة موضعاً آخر ينصب فيه فليراجع ولم يبق نصبه أن يشهدوا
عند القاضي أن فلان مات ولم ينصب وصياً فلو نصبه ثم ظهر لميت وصى فالوصى
وصى الميت ولا يلي النصب إلا القاضي القضاء والمأمور بذلك اه (وقال فيه
أيضاً مانصه) ولا تسمع البيئته على مقرر الاتي وارث مقرر دين على الميت
فتقام البيئته للتعدي وفي مذهبي عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصي اه (ثم قال)
ثم رأيت خامساً في القنية معزياً إلى جامع البرعوى لو خصم الأب بحق على
الوصي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولو كان تقام البيئته عليه مع إقراره بخلاف
الوصي وأما القاضي إذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادساً في القنية
لو أقر الوارث للوصي له فإنها تسمع البيئته عليه مع إقراره اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) للرأى إلى القاضي في مسائل إلى أن قال وفيما إذا باع الأب أو الوصي
عقاراً لم يبرأ من الرأى إلى القاضي في نقضه كفي يبيع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال في كتاب القضاء أيضاً) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه
مردود عليه إلا في موضعين إلى أن قال وزدت عليهم مسائل إلى أن قال الخامسة
باعت الأب مالاً ولده ثم ادعى أنه وقع بفن فاحش السادسة للوصي إذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اه وقد نقلناه
في كتاب اليبوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً مانصه) فعلى القاضي حكمه منه
إلى أن قال وأما إذا اشترى القاضي مالاً لیتيم لنفسه من نفسه أو وصى أقاله
هذه كور في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال الیتيم فقال
لم يجز بيع القاضي ماله من یتيم وكذا عكسه وأما إذا اشتراه من وصيه أو باعه
من یتيم وقبله وصيه فإنه يجوز ولو وصياً من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (وقال فيه أيضاً) ولا يجوز أقباط الوكالة والوصاية بلا خصم حاضره وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضاً) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لا تسمع الا في أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشترى من وصيه في صغره
صححة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان
من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل الى وصى يتيم كذلك اهـ (وقال فيه
أيضا) انجها في المنكوحه تمنع الصححة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعها الا في ست
هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عند اتهم القاضي
له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لا تمنعها واليمان
الى الموصى أو وارثه وفي النكاح لو قال أعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي أعطوه
ماشأوا اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) لا يجوز للادعى عليه الانكار
اذا كان طالبا بحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
عليه ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة ما نصه) وكيل الاب في
مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع الوالوجية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجوز
بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد البنين من الآخر يجوز
بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (ثم قال فيه أيضا) وما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والتفعل ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كما في بيع
البرازية اهـ (ثم قال فيه أيضا ما نصه) الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما
كالوكيلين والوصيين الخ اهـ (وقال في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار لا يباح
الدينه لانها لا تقام الا على مفكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اهـ (وقال
في كتاب الاقرار أيضا ما نصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى الى ان قال
قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصى على اليتيم فانه يملك انشاء هادون
الاخبار بها اهـ (يقول جامعهم) وقوله كالوصى أى وصى الميت فانه لو أقر بالاستيفاء
من مديون الميت صح بخلاف وصى القاضي كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
الاقرار أيضا) المقر اذا صر مكذا بشرع باطل اقراره الى أن قال ونخرج عن هذا
للأصل مسئلتان الى أن قال وكذا في خزانة الأكل مسئلة في الوصية من كتاب
الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى
له بعبدي قال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبدي قال له بزيغ فبرهن

المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بيزيغ فلو اشتراه الوارث بيزيغ صح
 وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد هذا مسئلة نحاها فلتراجع قبل قوله
 وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقديرفع النزاع الخ ان قال ويصح بعد حلف المدعى
 عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا
 في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها
 تقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كافي القنية اه (وقال
 في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجره مثله اذا عمل الا في الوصى
 يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
 في كتاب الهبة مانصه) لا جبر على الصلات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى مع انها
 صلبة اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تتقلب بمضمونة بموت عن تجهيل
 الا في ثلاث الى ان قال والقاضي اذا مات مجهلا أموال التامحى عنده من أودعها اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليها مسائل الاولى الوصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
 ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى فيملك الأبداع والجاردة دون الاعارة
 كافي وصايا المختلصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجرة له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
 أجره المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف بقيته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
 أيضا) كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
 مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه
 قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بيينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
 في الوالدية القول للأمين مع العين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
 في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خبط بعض أموال الناس ببعض

أو الأمانة بماله فانه ضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه
 الخ فراجع (وقال فيه أيضا) تحليف الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قيل لنفي
 التهمة وقيل لا لتكارة الضمان ولا يثبت الرد بيمينته حتى لو ادعى الرد على الوصى
 وحلف لم يضمن الوصى كذا في ودعة الميسوماه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن
 اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع ليهضمهم ولو قضى
 المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
 وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها فجميع ما ترك بين الغرماه وصاحب الودعة
 بالمخصص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون) ولو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سغيا ضمنه ولو لم يحجر
 عليه اه (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المدين اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يميز الغريم كان ملكا للوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغريم ابطاها ويديه القاضي فما
 فضل عن غنمه فلا واهب كذا في خزنة المنتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفعها
 كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه (وقال في كتاب القسمة ما نصه) تنقص
 القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتقدوا الوصية ولا بد من
 رضا الوصى له بانثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضي
 لا تنقص بظهور وارث واختلفوا في ظهور الوصى له اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التمر في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
 قشاشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا الباقي الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه
 من ماله لم يضمنوا استقسانا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الفرائض) المجد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال لو أوصى لأقرباء فلان
 لا يدخل الأب ويدخل المجد في ظاهر الرواية اه (ثم قال) الخامسة لو مات وترك

أولاد اصغار او مال فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف الجدا اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 الجدا مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) الجدا الفاسد من ذوى
 الارحام وليس كاب الاب فلا يلب الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال
 الصغیر اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في
 مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشترى
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصي اه وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلب الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يعونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصي صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستقدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب
 الفرائض أيضا ما نصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الممزة في أحد
 قال المجر جاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايختنا في رجل
 جعل لأحمد بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفق
 به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة لاصيد ثم مات فتعقل الصيد فيه ما بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزيلعي من المكاتب اه وقد نقلناه
في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
في كتاب المجاهد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزيلعي في آخر كتاب الولاء ان بنت
المعتق ترث المعتق في زماننا وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
المال يكون للأب والبن والبنت وضاعا وعزاه الى النهاية بسا على انه ليس في زماننا
يبت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
انسان يرث ويورث الا ثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
واغما وهيت ما لهاله في صحتها والمرتل لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) والمجنين يرث ولا يورث كذا في آخر البيعة
وفي الثالث نظير يعلم مما قدمنا في اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزم من أجزام حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وخاتمة الاختلاف فيما لو قال الوارث لمجاوية
مورثه ان مات حولك فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في البيعة اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنها
ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق الكف والتمسك لا يورث وجنس
المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أنبت له للوارث ابتداء والدية تورث انفاقا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
ويجوز ان يقال لا يورث عنده خلافا لما أخذنا من مسألة لو برهن أحد الورثة على
القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لما كذا في آخر
البيعة وأما خيار التبيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والتمسك والرهن والامانات
والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) المجد كالاب الا في إحدى عشرة مسألة
خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالاولى المجددة أم الاب لا ارث لها مع
الاب ولا تتجيب بالمجد الثانية الاخوة لا يورثون أولاب يسقطون بالاب ولا يسقطون
بالمجد على قولهما ويسقطون به كالاب على قول الامام وعائيه الفتوى فالحق لغة

على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما يتيق مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
الاب جده للام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لومات
العتق عن أب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى يختص الجدي بالولاء وقال
الولاء بينهما ولو كان مكان الجدي الأب فالمراث كله له اتفاقا وأما المسائل الست
فأربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقرباه فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدي
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفقار يجب صدقة فقار الولد على أبيه العتق دون
جده ولو أعتق الاب جده ولأولاده إلى مواله دون الجدي ويصير الصغير مسلما
باسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاد أصغارا وألأولاد لولاية للاب
فهو كوصي الميت بخلاف الجدي السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد
فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدي ولو كان مكانه أب
اختص اتفاقا ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه صار يقيما ولا يقوم الجدي مقام
الاب في ازالة اليتيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخمانية
لومات وترك أولاد أصغارا وألأولاد له ولهم أم وجد أب الاب فالنفقة عليهما اثلاثا
الثلث على الام والثلثان على الجدي اه ولو كان كالاب كانت النفقة كلها عليه
ولا تشارك الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
كتاب الوصايا وكتاب الحجر وكتاب الزكاة والعتق والمجهود والنكاح والطلاق (ثم
قال) الجدي الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي الانكاح مع
العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته
لم يثبت بلاء تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما لو قتل ولد بنته فانه
لا ية تبلى به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والمحدثون في الجنايات اه وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والحجر والدعوى والجنايات (ثم
قال) وصي الميت كالاب الا في مسألة الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز
اقراض الاب في رواية الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخبرة باليتيم وللأب
ذلك بشرط ان لا ضرر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامسة للاب

ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عبارة مقام
 عبارة فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الإيجاب بخلاف
 الأب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الأب الثامنة لا يحونه بخلاف الأب التاسعة
 لا يؤدى من ماله صدقة الفطر بخلاف الأب العاشرة لا يستخدمه بخلاف الأب
 الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الأب اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب البيع والابارة والرهن والنكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتا فان الغرة يرثها المجنين
 لتورث عنه كما في جنائيات المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناه في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حفر بئرا
 تعديا ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت المدية على عاقلة ولو حفر عبدا بئرا
 تعديا فاعتقه مولاهم مات العبد فوقع انسان فيها فالدية على طافلة المولى كما في
 المجموع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لومات المستامن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدم موافا فاذا قدم موافا فلا بد من بينة
 ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له وارنا غيرهم ويؤخذ عنهم كقيل ولا يقبل
 كتاب ملكتهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستامن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب الجهاد (ثم قال) قال الشيخ عبد القادر في الطباقات في باب الهمزة
 في أحد قال المجر جاني في الخزانة قال أبو العباس النافعي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد بنيته دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الأب ميراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي المحارث وأبو عمرو والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابع
 تابع مانصه) ومن فروعهما الحمل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يرث فتقسم الغرة بين ورثة المجنين اذا ضربت بطنها فالقته اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في اعادة السادسة المحدود تدبراً بالشبهات مانصه)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وكتاب الجنائيات (وقال)

في القاعدة الخامسة عشر من استجبل بالشئ قبل أوانه هو قب مجرمانه) ومن
 فروعه حرمان القائل مورثه عن الارث وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا
 (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مئة عشر شهرا لأجل
 ارثها وورثها هـ وقد نقلنا هـ في كتاب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام
 النامى مانصه) وقالوا يمدن الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل هـ وقد
 نقلنا بقية في كتاب المدعى (وقال في الفر الثالث في أحكام العييد مانصه)
 ولا يرث ولا يرث هـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل
 مانصه) لو قال الوارث تركت حق لم يمل حقه اذا الملك لا يبطل بالتزك والحق
 يبطل به حتى ان أحد الغائبين لو قال قبل القسمة تركت حق بطل حقه الى أن قال
 وذكر الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكدي يحتمل السقوط بالاسقاط هـ فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة
 وحق المحدث للارث وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
 هـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع (وقال في أحكام المحن في مانصه)
 وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنى منه هـ (وقال
 في أحكام الانثى مانصه) وهى على النصف من الرجل في الارث هـ (وقال في أحكام
 الذمى مانصه) تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود
 والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والسكران
 يمتاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم ونرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته
 المسلمون مع عدم الاتحاد هـ وقد نقلنا في المجاهد (ثم قال آخر أحكام المحارم
 مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال هـ (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب القلاك المعاوزات المالية الى
 أن قال والميراث هـ (ثم قال) ودية القتيل يملكها أولائهم تنتقل الى الورثة ومنها
 الغرة يملكها المجنين فتورث عنه هـ وقد نقلنا هـ في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا هـ (ثم قال) السابعة
 دية القتيل تثبت لقاتل ثم تنتقل الى الورثة فهى كسائر أمواله فتقضى منها ديونه
 وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أموال الله ولهذا الوانقلاب ما لا يتقضى دينه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في
 باب القصاص فيما دون النفس اه وقد علمنا بقية في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها اياها الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابننا وقتنا ديننا مستغرقا فآذاه
 وارثه ثم أذن للفقن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينفذ يسع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع حوازا الصلح والقسمه فان لم يستغرق فلا ينفذ ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جازاه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولو ائتمروا ثم ظهر دين محيط أو لاردت القسمه اه وقد نقلناه في كتاب القسمه
 (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهنالك مسألة لو كان الدين للوارث والمسال منحصر فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذه ميراثا أولا وما يأخذه دينه قال في آخر البرازية استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق المخالفة عن الميت فهو قائم
 مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية التي اشتراها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل بمقدمة لك ابتداء فانكسرت الاحكام
 المذكورة في حق كذا ذكره الصمد الشهد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع
 قبل نقدا الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي قبلهما

لاملك له فلا يورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) * تختم * قد منا انه
 لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ومنعه ان كان مستغرقا اه (وقال
 في بحث ما يقدم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة
 وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة
 بالكل فلا كلام والا قدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق
 الله تعالى قدمت الفرائض وان اخرها كالصالح والزكاة والكفارات وان تساوت
 في القوة بدى بما بدأ به اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرصايا ونقلنا بعضه في كتاب
 الزكاة (ثم قال في فن الانعام مانصه) * الفرائض * ما أول ميراث قسم في الاسلام
 فقل ميراث سعد بن الربيع كافي المحيط أى رجل قيل له أوص فقال بما أوصى
 انما برئى عمك وخالك وجدك وأختك وزوجك فقل صحح تزوج
 بجدي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج بجدي الصحيح كذلك
 فولدت كل من جدي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدي الصحيح
 أم أمه خالتاه والبنتان من أم أبيه حماتاه وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
 فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لآبيه فاذا مات المريض فلا ميراثه
 المن وهما جديتا الصحيح ولقبته الثلثان وهما عمات الصحيح وخالتاه ومجديته
 السدس وهما امرأتا الصحيح ولا ختبه لآبيه ما يبق وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
 تعص من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال في الفن الثاني أول
 كتاب البيوع في بحث النحل مانصه) ويرث ويورث فان ما يحب فيه من الغرة يكون
 موروثا بين ورثته اه وقد نقلناه في كتاب المجنات (وقال المؤلف في الفن الثالث
 في كتاب العلق مانصه) ولدا الملائنة لا ينتفى نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
 الى ان قال الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع اه (وقال في كتاب الوقف
 مانصه) وفي فوائد صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
 لانه في معنى الصلة وكذا الغاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر
 والغرر وجزم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي
 اه (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو
 الاستيلاء على المباح ونافل بالبيع والهبة ونحوه ما خلافة كملك الوارث الخ

أشعوس ضاعت بأفق الكمال * أم بدور جاءت بوفوق الجمال
 أم زهور تزهو بروض نصير * بعيد الصبا وعرف الشمال
 أم لآل الصفا بأذن الأيالي * أم كتاب الاتحاف عذب المثال
 ياله مجمع الفوائد معرا * ج الغنى والنسب وكسب المعالي
 ذلك فطح القدير للناس منه * منح فدا أنت بفيض الجلال
 كلما كررت تروق وتخلو * ثمرات فيه بلطف المثال
 نظمت دره قريحة مفتي الـ * شغرا لا محمد ذي الأمال
 شجنا البحر والمغدي أبو الفتـ * مع منار الهدى فزير النوال
 شكر الله سعيه وحياء * وجزاه خيرا يوم الحساب
 شنف السمع من حلاه وشرف * واتل آياته بحسن المثال
 فراق الفلاح قد أدرته * تم طبع الاتحاف في حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩

(إعلان)

كتاب الأباذن مؤلفه والمختره
 الخليفة

49
 52
 619

